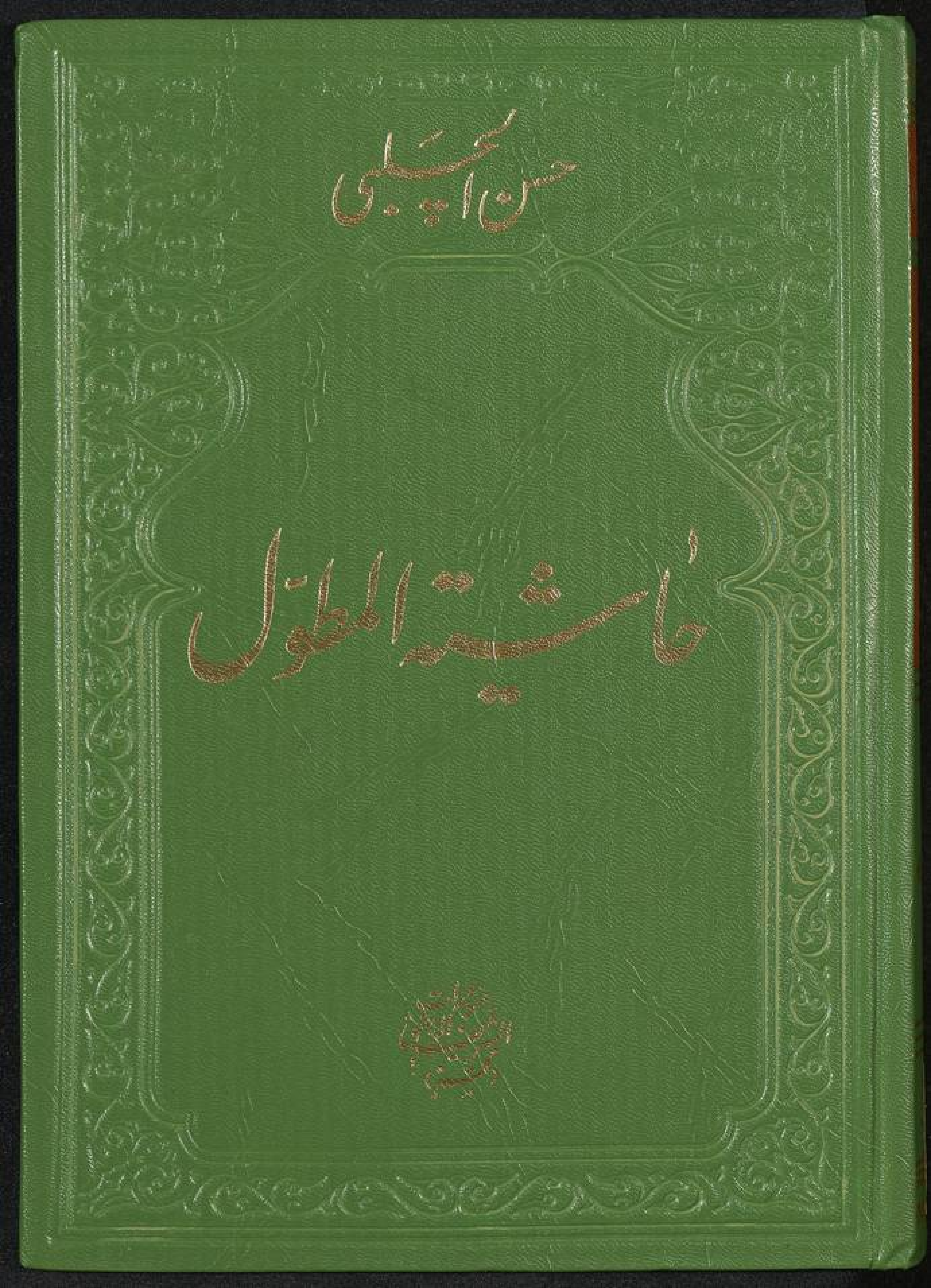
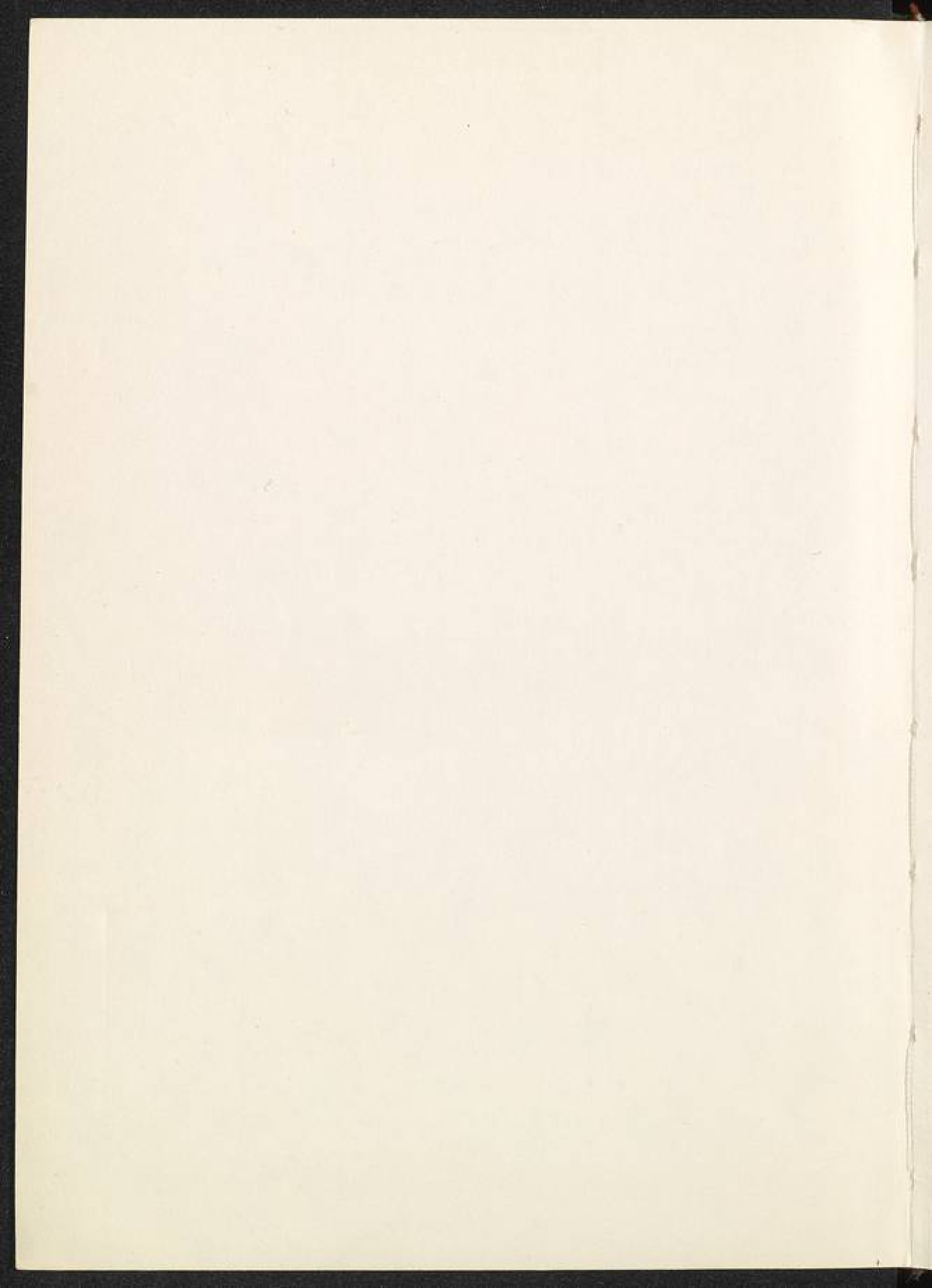
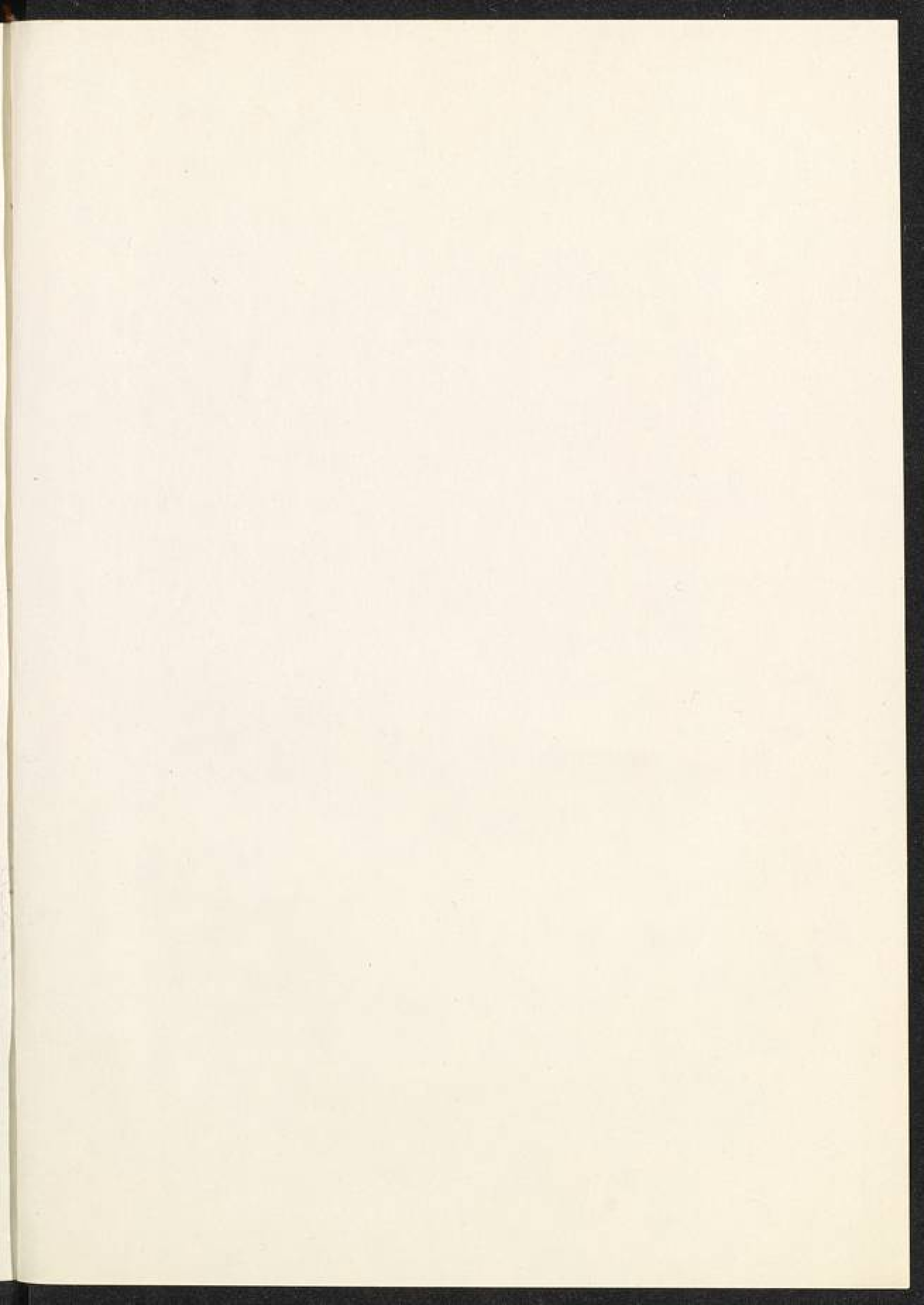

حسن چلبی
حاشية المطول


BOBST LIBRARY
3 1142 01725 2589





Ibn al-Fannarī, Ḥasan Chalabī ibn Muḥammad Shāh

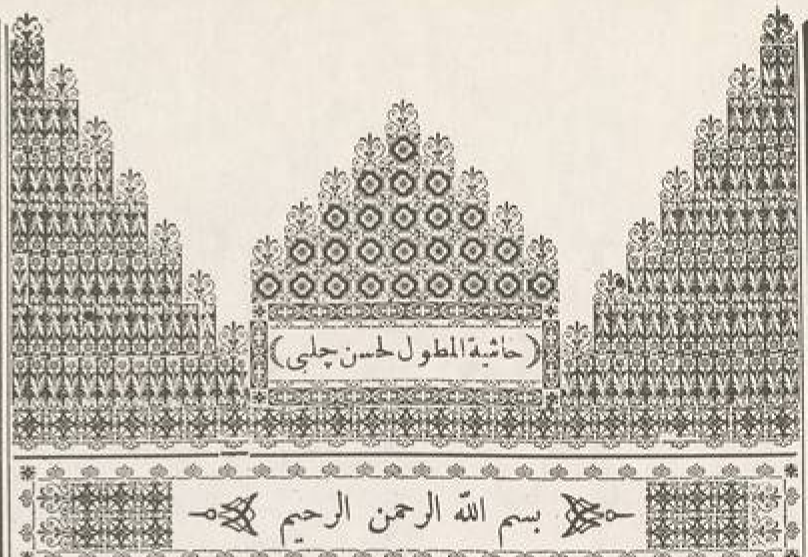
Ḥāshīyat al-Muṭawwal

حاشية المطول

تأليف

حسن الچلبي

منشورات الشريف الرضي - قم



الحمد لله الذى شرح صدور ارباب الاذهان * لايضاح معانى الكلم ببديع البيان * ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان * لتنوير مبانى الحكم باقوى البرهان * اطيب نسيم هب على مشام قلوب العالمين نسيم توحيده * واعذب تسنيم صب على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده * فسبحانه من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال * وتلاشى دون احصاء آلائه لسان التفصيل والإجمال * والصلوة والسلام الاتمان الاكملان * على السيد المستل من سلالة بنى عدنان * المبعوث بكتاب اعجز بلاغته مصاقع خطباء قحطان * محمد سيد الاخيار قاطبة ومظهر الكل من الطاف الرحمن * لولا جناب حبيب الله مابرزت فى الكون سلسلة خفت بامكان * عليه سلام الله ماسح وابل ورنحت ريح شوق عذبة البان * وعلى آله واصحابه رماة حدقة الفصاحة والبيان * وحماة طرق الهداية والتبيان * الذين هم بدور معالم الدين وشموس عوالم الايمان * ماخضلت حدود رياض الحزن بالنهنان ﴿ وبعد ﴾ اعلموا معاشر طلاب اليقين * سلام عليكم لانبتغى الجاهلين * ان اقصى معارج كمالات نوع الانسان * على ما اطبق عليه ابناء كل زمان * هو التحلى باصناف العلوم وانواع العرفان * والاحاطة بما فيها من النكت بالاتقان * فانها اشرف مايستشرفه همم الامم * وارفع

(مايرفعه)

مايرفعه الامم على القمم * وان فن البلاغه من بينها محتو على اسباب
النجاح * ومنطو على قواعد الفلاح * اذغايته الفوز بالسعادة العظمى *
من التصديق باعجاز كلام الله * ونهايته الوصول الى الدولة
الكبرى * من الاذعان بنبوة رسول الله (وقد صنف فيه كتب ترتاح
بمطالعتها الارواح * ولا كالشرح المشهور لتلخيص المفتاح * فانه كتاب
اعترف بسمو منزلته الحاسدون * واذعن لعلو مرتبته المعاندون * وكيف
لاوقد انطوى على زبدة نتايج انظار المتقدمين * واحتوى على خلاصة
ابكار افكار المتأخرين * وهو كالشمس لايخفى قدره بكل مكان * ولذا سارت بذكره
الركبان * ولله در من قال وحبر المقال * ماصنف الناس فى علم وماجمعوا *
مثل المطول فى ضبط وايجاز * ولو ادعى قصبات السبق صاحبه * كفى له
آية ذات باعجاز وفضلاء الدهور بعد الفاضل المحشى وان مدوا اعناق
الهمم اليه وسودوا وجوه الاوراق للحواشى عليه * الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء
لعليل اورواء لغليل * فمنهم من يمنع تارة ويراه صوابا * ويرد اخرى ويحاله
جوابا * وستجده اذا كشفنا عن وجهه غطاء * كسراب بقيعة يحسبه
الظمآن ماء * ومنهم من هو كأنه طبع على الغاء * او جبل طينه من المراء
* فمزج الشهد بالسم واكل الشعير وذم وسهم * ومنهم من جحد الصباح
اذا بدا * من بعدما انتشرت له الاضواء * مادل ان الشمس ليس بطالع
بل ان عينا انكرت عمياء * واما الفاضل المحشى فانه وان كان ممن لاشق
غباره * ولايخفى على احد مقداره * وكان هو والشارح المحقق كتوءمين
تراضعا بلبان * ورتعا ان كلاء العلوم فى عشب اخصب من نعمان * جزاهما
الله عنا بالاحسان * وبوأهما اعلى غرفات الجنان * الا انه لم يبد الا القليل
من السبيل * ولم يعد غير العليل من الرعيل * هذا وانى مذحتنى بالعروج
الى اقصى مدارج الفضائل * على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر
والاوائل * وكنت احرك الهمة الى استقصاء فوائده * فلق
الرغبة فى ان اوفى كيلى من فرائده * تائقا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه
توق الغليل الى ماء صداء مشوقا الى استكشاف كنه ودايع كنوزه * شوق العليل
لى العافية والشفاء متفوقا لاستثبات حقايقه * افاويق المجهود متخطيا
فى درك دقايقه * كل حد من الجد معهود حائما حول حماه من قطريها
* الى ان فزت من ماريته بقرطبها * فوقفت على غثه وسمينه * وعرفت

قوله الى ان فزت من
ماريته بقرطبها كأنه
اشارة الى قول الشاعر
فى وصف الديك * كأن
نوشروان اعلاه تاجه
* وناطت عليه كف
مارية القرط * سبى حلة
الطاووس حسن
لباسه * ولم يكفه حتى
مشى المشية البطا *
البيت لمحمد بن معن
ابن صماح المنعوت
بالمعتصم من قصيدة
يمدح بها اباالقاسم
الاسعد بن بليطة ذكره
ابن خلكان فى تاريخه
فى ترجمة محمد المذكور *
فى القاموس ومارية
بنت ارقم او ظالم كان فى
قرطيها مائتا دينار او
جوهر قوم باربعين الف
دينار او كان فيهما درتان
كبيضتى الحمامة لم ير
مثلهما فاهدتهما الى
الكعبة فقيل فى المثل
خذه ولو بقرطى مارية
اى على كل حال انتهى

مايتلقف الملقى من يمينه * وقد كنت قدما علقت على بعض ابحاث الفصاحة و البلاغة انموزجا مما استفدته من الافاضل * والتقطته من كلام الاوائل * اوسمح به الخاطر الفاتر * وسنح للنظر القاصر * فافاض منصفوا اخواننا فى الاستغراب * وقالوا ان هذا لشئ عجاب * ووضعوا ما كتبته على الرأس والعين * ورأوا اتمامه على فرض العين لكن لم اجد نفسى لذلك حركة نشيطة * بل حردة مستشيطة لالعجز فى شانه * اوقصور فى بيانه * كيف والبيان انا ابوعذره * ومقتضب حلوه ومره * بل لما ارى عليه طباع ابناء الزمان من الميل الى اللدد والعناد * وظهور البغى بينهم والفساد * فان اجلهم بل كلهم لم يتحلوا بحلى الخواص على الاصناف * فيحلوا بانوار الهدايات بل اتسموا اتسام العوام بسمة الاعتساف * فتاهوا فى عمايات العوايات اماالخيام فانها كخيامهم * وارى نساء الحى غير نسائها * ولان هذا العلم قدنضب ماؤه * وانتقص رواؤه * و اتخذ ظهريا * وصار طلبه شيئا فريا * لم يبق من اوطانه الادمنة لم يتكلم منام اوفى * ولايرى من سكانه الاخرب ببلدح بجحجى (نظم) اين الذين عهدتهم من سادة غرروا اين اولئك الاقوام * عفت الديار وزال عنها اهلها * فكأنها وكأنهم احلام * وكلما كررت المدافعة مرة بعداخرى * لاشتغالى بماهواهم واحرى * تواتر منهم الالتماس و السؤال * ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال * فاجبتهم الى سؤالهم وتابع الخطوب يقتضى الاحجام * واخذت فى تحرير ماسنح لى * وتوزع القلب يمنع الاقدام * ولامعى من الاذكياء من يمد * ولامن الاصحاب من يمنع ويرد * مفرغا ماجمعت فى قالب الحسن والكمال * موجها مقاصد الكتاب التوجيه الذى هو السحر الحلال * فى عالم القيل والقال * مستمدا من روحانية الاسلاف الكرام * بوأهم الله وايانا دار السلام * مقتبسا من انوارهم * مستضيئا من اشعة اقمارهم (بيت) كالبحر يسقيه السحاب وماله فضل عليه لانه من مائه * وظنى ان لايعد هذا عيبا بين الانام * فانه ليس اول قارورة كسرت فى الاسلام * ولااعتراض على من ملك القلم * والمداد فى تحرير مايقصد به الصلاح لاالفساد * على ان خلو الزمان عن هدير شقا شق المهرة الاعلام * هو الذى جرأنى على هذا المرام (وقد شرطت على نفسى ان لا اعيد ذكر ماحققه الفاضل المحشى خوفا من الاملال * الاان يكون محل بحث واشكال * وان اشير الى ماوقع لسائر

ارباب الحواشي من وجوه الاختلال * يعذر بالضرورة اليه وعني * وفي المثل لو ذات سوار الطمتني وانا لا انقل من كتب الاسلاف * مثل دلائل الاعجاز والكشاف * الا ما رأيته فيها بعيني * ومن انكر فالرجوع اليها بينه وبيني * وسيحمد الغائص في لججه والساير في بججه * ما اودعته من فرائد الفوائد * ومهدت فيه من موائد العوائد * وان كان ذو عيب في ريب فليأت بحديث مثله اوليمد بغيظه في جهله * فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (ولما اتفق تمامه وفض بالاختتام ختامه طرزت ديباجته باسم من صعد سماء الاقبال * وخضعت لدولته القاهرة اعناق الصناديد والاقيال* رافع العراة قامع الطغاة حامي حوزة الاسلام بالصارم الصمصام ماحي نقوش البغي عن صفحات الايام حاوت اورقة غياهب الضلال تفريدا صلبت حرمة البراق مسير نقاع الردى على رؤس العدى بحوافر سلب عرمة النباق مرغم نوف الفراعين معفق تيجان الخواقين مستفيد ارباب الالباب معد العصب العرصات فرات الرقاب رافع رايات العلم والكمال بعد انتكاسها معمر رباع الفضل والافضال غب اندراسها سلطان سلاطين العالم المقيد بربقة رقبة ولاة الامم من طوائف العرب والعجم ملك يريك شيوع منزل قدره زهر الكواكب منه صف نعاله كهف الهدى ليث المجامع ماله حان اذا دعت الملوك نزال وله موقف جمة يعلو بها دين الاله القادر المتعال نفس فراقم اغر سميدع عم الورى بالفضل وهو الامام المستضئ بجوده من فئ ظلام تشتت الاحوال سلطان الخاقين محمد في جملة الاسماء والافعال لازال منشور الهدى منصورة ماسح وسمي على الاطلال وما هو الاحضرة السلطان الاعظم والخاقان المعظم الاكرم ناصب رايات الفضل على قبة القبلة الخضراء * وماسح آيات البذل على جهة الاكليل والجوزاء ملجأ سلاطين العالم بالاستحقاق مفخر اساطين الملوك في الآفاق الملك المنصور المؤيد ابو الفتح سلطان محمد خلد الله سبحانه مقرونا بالعدل سلطانه وافاض على العالمين بره واحسانه وايد لواء خلافته معقودا بالعود وربط اطناب خيام سلطنته باوتاد الخلود وهذا دعاء فيه للخلق راحة وامن من الافات والنكبات الفنه وانا مريد بجمعه لاداء شكر البعض من آلائه ما لاقني احسانه لكنني استجلب الاضعاف من نعمائه فان روحه فذلك من محض الطافه الجليلة وعين الرضا عن كل عيب كله والافن قلة بضاعتي وفساسة صناعتي

والمأمول من الاذكياء المتحلين بحلى الانصاف * المتخلين عن رذيلتى البغى والاعتساف * اذاعثروا على شئ زلت فيه القدم او طغى به القلم ان يستحضروا ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة وان من صنف فقد استهدف (بيت) ومن اذا الذى يرضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا ان تعد معايبه * على انى اقول (بيت) ان الناس غط انى تغطيت عنهم * وان بحثوا عنى ففيهم مباحث * والمسئول من جانب الجلال الفياض لا رفع النوال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا ليوم الدين وانه ولى الحسنات ومفيض الخيرات وهو حسبى ونعم الوكيل (الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان) الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى هذا المقام معناه اللغوى ٦ وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفى اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف ٩ وبحقايق المعانى مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى نذكره واما حملها على مابه الشئ هو هو بناء على ماتقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وسائر المبادى جزأ منه مسامحة فجمع الحقايق لايساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لاجمع منها والبناء على جواز تبدل علم المعانى بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذالم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ماسواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبماسواه هو العالم بالمعانى او على تعدد حقيقته باعتبار المحل تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثانى من دق الشئ صار دقيقا اى غامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعانى والبيان لا علم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ماهو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ماسيأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه (ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الآخرين) اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجئ ان بعضهم يسمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا واثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب اولان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق

٦ عدل عما ذكره البعض من ان الالهام القاء الشئ من الخير فى القلب بطريق الفيض بوجهين الاول ان قيد قوله من الخير لاخراج الوسوسة كما زعمه مما لايحتاج اليه لان الفيض فعل فاعل يفعل دائما لا لعوض ولا لغرض وهذا يشعر بالاعطاء بطريق الفيض والاحسان فيخرج الوسوسة به الثانى ان خروج الحدس منه بناء على مازعمه من ان الحدس من جانب الطالب المستفيض بخلاف الالهام فانه من جانب المفيض غير ظاهر لان الالقاء كما يتصور من جانب المفيض كذلك يتصور من جانب الطالب المستفيض اذ يقال القيت هذا الشى فى قلبى اى اخطرت اللهم الا ان يدعى تبادر التغاير سعد

٩ المحوج الى التكلف هو ان عامة مسائل الفنين نظرية يحصل ٢

المعانى الامور الثابتة او المثبتة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حق الشئ لو حققته وبالبيان مابه يظهر تلك الصور اعنى المنطق المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان الشئ اى ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعانى اشارة الى استفاضته من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التأليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة او ضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هى هى وان جاز هو ايضا وذلك واضح (وخصصنا ببدايع الايادى وروايع الاحسان) الاصل فى لفظ التخصيص والخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره لكن الشايع فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى الخاصة وهو المراد ههنا كما فى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف والفرق بينهما ان اللفظ فى التوجيه الثانى لم يرد به الا المعنى الواحد واما فى صورة التضمين فهو مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن فى ضمن المذكور فكيف قيل انه يضمن اياه قلت لما كان مناسبته المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره كأنه جعل فى ضمنه والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادى جمع الايدى وهى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة يستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ماهو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وماقيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان اصل يد يدى ولما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادى فى النعم والايدى فى الاعضاء وبه قطع ابو عمرو ابن العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفى شرح الشريف للمفتاح ان الايادى حقيقة

٢ بخلق الله تعالى عادة لكن بعد النظر الصحيح لا بالالهام المصطلح وذلك التكلف اما اعتبار تغليب الاول او تشبيه اعلام مسائلها بالالهام فى احتياج المتعلق الى مزيد تيقظ وكمال ذكاء بناء على ماصرح به صدر الافاضل فى شرح المقامات وغيره من ان الالهام القاء ما يخطر فى العاقل فيفهمه باسرع ما يمكن ولذا يقال فلان ملهم اذا كان يعرف بمزيد تيقظ وكمال ذكاء ثم اطلق اسم المشبه به وهو الالهام عليه استعارة تصريحية او تشبيه مسائل العلمين بالملهمات فى احتياجها الى ماذكر استعارة بالكناية واثبات الالهام لها استعارة تصريحية مرادا به افهامها كما قيل فى ينقضون عهد الله اذ التخييل المحض لا يناسب مقام الحمد كما لا يخفى ولما كان هذا التكلف ٧

عرفية فى النم وان كانت فى الاصل مجازا فيها والروابع اماجمع رابعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعنى الشئ اى اعجبنى اومن الربع وهو النماء والزيادة فكأنه مبنى على تأويل كل احسان بالعطية لماسنذكر من ان الاضافة بيانية واما جمع رابع اجراءله مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول يجمع على فواعل الا ثلثة احرف جاءت نوادر وهى فارس وفوارس وهالك وهوالك وناكس ونواكس فانها للعقلاء جمعت على هذه الجمع والاضافة فى الموضعين بيانية بمعنى من كما فى جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير (اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال) الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ماهى عليه فى نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام فى الاصل ماينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ماينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اى لها لبن قدر كفايتهم لافضل فيه والحال هو الامر والشان او الحال ضرب من الزمان واللام فيه يغنى غناء الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعنى اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كأنه قيل لم الهمنا حقايق المعانى وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضى الهام حقايق المعانى ودقايق البيان كما لايخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال ٦ على ماجوزه بعض النحاة ولايلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيأتى ان شاء الله تعالى فترك العطف ٧ على الاول لكونها كالمتصلة بماقبلها فقصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثانى لكمال الاتصال بينهما فكأنه لااحتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ماسنذكره فى آخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة ٤ صلة بعد الصلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعنى كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال (واورد برأفته فرق الانام فى طرق الانعام والافضال) الايراد الادخال يقال اورده فورد اى ادخله فدخل وفى القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله اولم يدخل والرأفة الرحمة كذا فى المجمل وفى الصحاح الرأفة اشد الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم فى مواضع كثيرة

مقبولا بحسب الصناعة لم يرده مطلقا بل قال الاقرب الى الفهم آه سعد

٦ من وقوع بدل الاشتمال فى الجملة ومن انه يكفى فى بدل الاشتمال الملابسة بغير الكلية والجزئية واما اذا اشترط فيه كون المبدل منه متقاضيا للبدل ومشوقا اليه اجمالا كما ستطلع عليه فيما سيأتى فمثله يكون بدل الغلط سعد

٧ وقيل انما ترك العطف لان الاتقان ليس بما يخطر بالبال غالبا عند احضار الالهام والتخصيص قال العلامة فى شرح المفتاح يشترط فى حسن العطف بالواو فيما اذا كان له محل من الاعراب الخطور بالبال عرفا سعد

٤ اشار الى مثله الشارح فى حواشى الكشاف فى قوله تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين) وصاحب الكشاف فى قوله تعالى (مثل الجنة التى وعد المتقون فيها انهار سعد

من القرأن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثانى بعدهما ٧ فالانسب لنظم القرأن مانقله الامام الرازى عن القفال من ان الرأفة مبالغة فى رحمة مخصوصة وفى دفع المكروه وازالة الضرفذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهى الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الانامى وقال الامام الزبيدى الانام الخلق قال ويجوز الانيم وقال الامام الواحدى قال الليث الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء اولامية تشبيها له بالفضائل المشتمل على الطرق (والصلوة على نبيه محمد) النبى ٩ فعيل بمعنى فاعل من النبأ بسكون الباء وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اى اخبر وجمعه نبئاء كعلماء كما فى قوله ياخاتم النباء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبئ على وزن نبيع ذكره الجوهرى ونبى ايضا نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهى ما ارتفع من الارض كذا فى الصحاح ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبى وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لاصفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولاينعت به وماذكره صاحب الكشاف فى سورة الملائكة فى قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز فى حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والافتجويز نعت اسم الاشارة بماليس معرفا باللام وماليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين فى مفصله وايضا صرح فى اوائل الكشاف بان هذا الاسم لايوصف به واستدل بذلك على علميته ٦ ثم البدلية وان جوز وهافى قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهران الحق الاصلى ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعى العكس (خيرمن نبع) صفة لمحمد لالنبيه والاقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث فى عين المضارع نبوعا اى خرج والينبوع عين الماء (والضنضئ) الاصل وكذا الضوء ضوء والبؤبؤ وعن بعضهم ضنضئ على وزن قنديل (والكرم) ايثار الغير بالخير (والسماحة) الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور (والدوحة) الشجرة العظيمة من اى شجر كان والجمع دوح (والسن) بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر

٧ فيه ايماء الى قصور ما ذكره القاضى فى سورة البقرة من ان تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل الاخرى الى قوله تعالى فى سورة النحل (ان ربكم لرؤف رحيم) مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ

٩ لما ثبت مجئ نبأ لم يحتج الى جعل النبى بمعنى المنبئ كما يتوهم من كلام المواقف وقطع به الآمدى مع ان فعيلا بمعنى مفعل ليس يثبت كما فصل فى شرح الكشاف

٦ فان قلت العلم بعلميته يتوقف على عدم وقوعه وصفا بلاتأويل وبالعكس فيدور قلت الدليل على التأويل فى الآية الكريمة ليس علميته بل هو ان اسم الاشارة لايوصف الا باحد الامرين فلا دور

فهو لسن كذا فى الصحاح و فى شرح المقامات لابن الانبارى اللسن الفصاحة فى الشر و لا يقال ذلك فى الخير والله اعلم ثم الاضافة فى ضئضئ الكرم و دوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين آدم و ابراهيم و اسمعيل عليهم السلام و بيانية ان قصد المبالغة (تلألاء) اى لمع (والغرة) فى الاصل بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف (والحق) على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع و الصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق و وجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشئ بالطبق و عدمه فاذا عكس فقد بولغ فى ثبوت ذلك الشئ بجعله اصلا فى التحقيق فكان اولى باسم الحق الذى هو بمعنى الثابت و ناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع و اما تخصيص الصدق بالاعتبار الثانى فلان المنظور اولا فى هذا الاعتبار الحكم الذى يتصف بالمعنى الاصلى للصدق و هو الانباء عن الشئ على ماهو عليه ثم فى العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عليه السلام لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل و الاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لايخفى ما فى الكلام من الاستعارة المكنية و التخييلية و الترشيح حيث شبه دين الاسلام لمطية توصل راكبها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعنى الغرة و الغرة مايلايم معناها الحقيقى اعنى التلألؤ (والاشراق) الاضاءة (والدين) وضع الهى سابق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبى عليه السلام لظهوره منه والى الائمة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح فى شرح التلخيص الجامع (والاضمحلال) الزوال و الانكشاف (والدجى) جمع دجية و هى الظلمة (والباطل) خلاف الحق و المراد به الكفر المشبه بالليل (واللمعان) الاضاءة (والنور) كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها و الضياء اقوى منه و اتم و لذلك اضيف الى الشمس فى قوله تعالى و هو الذى جعل الشمس ضياء و القمر نورا و قد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتى و النور ضوء عارضى و قد يقال ينبغى ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات و الارض الآية و انت خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور فى الآية الكريمة المنور و قد حمله اهل التفسير على ذلك (واليقين) العلم بزوال الشك و لهذا لا يوصف به البارى تعالى و فى تفسير القاضى ان اليقين ايقان العلم بنفى الشك و الشبهة عنه بالاستدلال

ذكر الشريف فى حاشية المطالع ان الكرم هو السماحة فعلى هذا هما مترادفان و جوز البعض ان يراد باحدهما الملكة و بالآخر الآثار او بالاول الجبلى و بالآخر الكسبى و لايخفى انه تعسف

وفيه بحث اذيشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لايخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة فى الاولى فتأمل و استخرج (و بعد) من الظرف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما و جعل الواو مكانها ٧ روما للاختصار مع الربط الصورى و لهذا لزم الفاء بعده والعامل حينئذ فى الظرف اما المقدرة اوالفاء على توهم اماوالعامل فيه مايفهم من السياق مثل اقول او اعلم (واحق) بمعنى اليق (والاستيجاب) الاستحقاق (والتحلى) التزين والاتصاف والمراد (بالعلوم والمعارف) التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات اوادراك المركبات والبسائط اوالعطف تفسيرى (والتصدى) التعرض للشئ بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدى للاحاطة ما يتبعه اعنى تحصيلها اوالاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام كاظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاحجام الاان ادعاء كونه اسبق الفضائل فى استيجاب التعظيم مع ان المراد السبق بالشرف بعيد جدا الاان يحمل على المبالغة فان قلت كيف جاز عطف التصدى وهو خبر فى المعنى عن المعطوف وحده اعنى و اسبقها على التحلى وهو خبر عن المعطوف عليه اعنى احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد فى الظاهر لا من الالباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح فى شرح الكشاف و هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير فى ابوه لزيد و فى اخوه لعمرو ولابد فى مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو فى خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذى هو مآل المعنى لاينافى القصد فى الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه (والصناعة) فى عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة املا و الاول هو المسمى بالصناعة فى عرف العامة ٦ وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له (والنكت) جمع النكتة وهى الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها فى النفوس من نكت فى الارض اذا ضرب فاثر فيها

٧ فلا يجوز الجمع بينهما واماما وقع فى عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين آه فذلك فذلكة لما سبق و ضبطه اجمال بعد بيان تفصيل ومانحن فيه من قبيل الاقتضاب كما سيجئ فى آخر البديع فالفرق ظاهر منه

٦ فان قلت فلم يقال صناعة الكلام مع عدم تعلقه بكيفية العمل اصلا قلت ذلك علم التشبيه لانه لدقته وغموضه لا يحصل الا بمناظرات شاقة و مراجعات متطاولة ومن سمى كلا فله تعلق بالعمل كالصناعة نسخه

بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط
(لاسيما علم البيان) لا لنفي جنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله
سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة
كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة
اى لا مثل شيء علم البيان وما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت
ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقدح في
اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يأبونه وعلى الوجهين فحركة
السي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تميز ان كان
نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل
* وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من
الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل علم
البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي
بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض
قيل ويلزم كون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب
على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع
الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر اى لا تفتؤ لكن ذكر البلباني في شرح التلخيص الجامع البكير ان استعمال
سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء مقام لاسيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
كما في قوله * ولاسيما يوم بدارة جلجل * اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية
وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها
من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضى
وقد يحذف ما بعد لاسيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولاسيما
راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى
واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لاسيما وهو راكب

والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسيما وهو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيئ الواو قبله حينئذ كثير الان المجيئ اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية (والمطلع) اسم فاعل من الاطلاع (ونظم القران) على ماسيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل (فانه كشاف الخ) يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لافرق بين التعليل والمعلل الافي العبارة فكأنه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولايخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ماهو كذلك فهو احسن لتلك الصفة (رايق) معجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليل لما قبله بعيد من جهة المعنى اذلا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله (والتأويل) في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية اومن الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد ههنا صرف اللفظ الى مآله والتفسير مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابراز المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي عليه السلام اوعن الصحابة وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذلا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى * ان الله على كل شيئ قدير * ان المراد على كل شيئ مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التأويل مايتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذاثر واية غالبا بالآحاد والتأويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق كسب المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للمروى له اما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لاالى نفس الحاصل وبذلك اعتبار

لايكون التفسير ازل من التأويل ٩ وقيل التفسير بيان مايحتمله اللفظ
احتما لاظاهرا والتأويل بيان مايحتمله احتمـا لاباطنا فوجه اضافة الدقايق
الى التأويل على هذاظهر واعترض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى
له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولارواية فيه خارج عن القسمين
والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذبيان المبين
تحصيل الحاصل وذلك منحصر فى القسمين (فابق) حال (تبيان) مصدربين
على الشذوذ اذالقياس فتح الفاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق
بينه وبين البيان بان التبيان يحتوى على كدالخاطر واعمال القلب وقريب منه ما
قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكأنه مبنى على ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى
وهذا الحكم اكثرى لا كلى اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض
بالصفة المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن حاسن ثم هو بمعنى الفاعل اى المبين
وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة
فى العربية وعلى تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظائره بل هو باق على
المصدرية مبالغة كما فى رجل عدل بناء على ماذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق فى النعت وترك العطف بين القراين لمجيئها
على نهج التعديد والمراد (بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة) النكات الدقيقة
الموجودة فى نظم القرآن (والمعالم) جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به
على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة
على الشئ وكونه ايضا حالا للمعالم الايجاز تبيانه النكت الكثيرة التى يشتمل
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة وامثاله
والمراد (بآثار الفصاحة) الاطناب والمساواة اومايعمهما وغيرهما مما يستدل به
على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص
(تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله) قال الجوهرى التلخيص التبيين والشرح
وفى النهاية يقال لخصت القول اذا قتصرفيه واختصر منه مايحتاج اليه
وهذا التفسير احب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه

٩ وقيل التأويل بيان
احد محتملات اللفظ
والتفسير بيان مراد
المتكلم فالاول يتعلق
بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقايق والثانى
بالرواية نسخة

مع اتحادهما فى المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه
على المبالغة فى الاشكال كما ان فى امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة
فى المختارية (والمعضل) من اعضل الامر اذا كان مغلقا لايهتدى لوجهه
او اعضلنى فلان اعيانى امره يتعدى ولايتعدى (والغوص) النزول تحت الماء
يقال غاص فى الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع (والفرائد)
جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة وفى تشبيه الاطلاع على ما فى كتاب الله من الاسرار
والدقايق باستخراج الدر من قعر البحر استصعاب له ولايخلو لفظ التقريب
من الاشارة الى ذلك (قواعده كافية) تأكيد لما سبق او استيناف (والضوء)
الضياء وكذا الضؤ بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءته
يتعدى ولايتعدى (والمصباح) فى الاصل السراج والمراد به ههنا قوت العاقلة
والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله (الى انوار التأويل) متعلق بضؤ
المصباح لما فيه من معنى التأدى والافضاء او المقدر اى المصباح الموصل اذا جوز
حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى
انوار التأويل مظلما محتاجا الى مصباح مضئ يهتدى به اليها مناسب لاضافة
الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفا (والموارد) جمع مورد وهو موضع
الورود الى الماء (والالتهاب) التوقد (والاكباد) جمع الكبد والكبد كالكذب
والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ (والى اسرار) متعلق بالالتهاب لتضمينه
معنى الاشتياق (والالباب) جمع اللب وهو خلاصة كل شئ (وضفى) اى كثر وتم
والاظهر ان المراد بآثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعانى
الوضعية فقط وهى فى الاصل بقايا من رسم الشئ وكثرتها بهذا العلم بالنظر الينا
(عذب) اى طاب (العباب) بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه (واساليب
التنزيل) انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفى والمشكل والمجمل
والمتشابه وغيرها (ومجار الاساليب) كلجين والماء (الصفاء) بالمد خلاف الكدر
والحصر المستفاد من تقديم الظرف فى الفقرتين اضافى بالقياس الى ساير العلوم
(لايدرك الواصف المطرى) البيت اعتذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا
القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح (والخصائص)
جمع خصيصة وهى الفضيلة (والسبق) التقديم وما فى (ما وصف) مصدرية
وما زعم السهيلى من ان الفعل بعدها هذه لايكون خاصا فتقول اعجبنى ما يفعل
ولاتقول اعجبنى ما يخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة

٧ قاله الشريف فى شرح المفتاح وفيه اشارة الى انه ليس بمختار عنده بناء على احتمال كون اللام حرف تعريف كما سنذكره فى توجيه قول المصنف بالفصاحة فى المفرد عهد

بتقدير به ولاتقدير فى الاول لان ماالمصدرية حرف عند غير الاخفش وابوبكر لايجوز ان يعود اليها ضمير واما تجوز صاحب الكشاف مصدرية مافى قوله تعالى واتبع الذين ظلموا مااترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبنى على انه عاهد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى للصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف فى وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لايدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف آماى وان وصف الى غير النهاية ثم لايخفى مافى هذه القرائن ايضا من اللطائف البيانية والمحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها (ثم انه قد وقع) قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعنى وقوع هذا الفن فى ايدى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لايصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجملة المسبب لمدح الفن من قوله لاسيما آه وذكر الايدى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم (والاسراء) جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسار وهو القيد سمى الاخيذ بذلك لانهم يشدونه بالقيد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقيده ثم استعمل فى معنى بكله لظهور المناسبة (والتقليد) اعتقاد جازم غير ثابت (وطفق) بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا فى شرح الرضى (والتعاطى) التناول اى الاخذ باليد فهو مناسب لقوله فى ايدى جماعة وفيه تأكيد لاهانتهم (والتوثيق) الاحكام (والتسديد) التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع فى ايدى اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل فى قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية (يحومون) اى يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفق او صفة لجماعة او تأكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البيانى لايكون جوابا عن سؤال مقدر عن العلة كما سيتضح فى بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لايحومون

والاسراء جمع اسير على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به فى المفصل من الاسار نسخه

من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لايسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعد صحة الاستيناف البيانى بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لايسمعون لم يستقم غير سديد (والتحرير) تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقدير بيانه بالعبارة (ومقاصد الفن) اصوله وقواعده (والقيل والقال) اسمان بمعنى القول وفى الحديث نهى رسول الله عليه السلام عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول وقيل كذا وقال فلان كذا اى كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام (والمقام والحال) اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما (والربقة) على ما فى شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفى الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد لشخص له ربقة يشدبها بهيمة (يسرح) اى يرعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت وسمتها انا اى اخرجتها الى الرعى ثم قد يجئ السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى (والرياض) جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية (والاحداق) جمع حدقة وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة فى الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل فى ضمايرهم آب عنه اذ لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل فى الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والكفر يعلمون الحقايق علم يقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل (والغشاوة) بالحركات الثلث فى الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة من العشا ٧ بالقصر وهو

وعن بعضهم القال الابتداء والقيل الجواب واختار هذا تاج الافاضل فى حرام السقط ١٢

٧ اما رواية فظاهر واما دراية فلان منع العشا عن الابصار انما هو فى وقت مخصوص فلا يناسب فيما نحن فيه ١٢

داء فى العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية (والتعصب) من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربقة التقليد فى الاضافة (والبصائر) جمع البصيرة وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس٩ شبهها بالمرايا اوبابصار حال بينها وبين مدر كاتها حائل فاثبت لها الغشاوة (والانطباع) الانتقاش (والضمير) فى الاصل مايخفيه الرجل فى نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب (كل بضاعتهم) بيان لماقبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة (واللجاج) التمادى فى الخصومة وقد لجج بالكسر يلجج لجاجة ولجاجا (والعناد) المكابرة فى الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه (وجل الشئ) معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل (والمنهج) الطريق الواضح (والرشاد) خلاف الغى (وهيهات) اى اذا كان حالهم ماذكر بعد تنبههم وهو اسم فعل يجوز فى آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلاتنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق مواصل ومانقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الامكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم والاغر وفان الجواد قديكبو والصارم قدينبو قالوا المفتوحة الآخر مفردة وتاؤها للتأنيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفهامقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقوف عليها بالتاء كمسلمات والرمزة فى الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة (والشان) الامر والحال فى الاصل مصدر بمعنى طلب والقصد يقال شأنت شانه اذا قصدت قصدة سمى به الامر الذى هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به (والتفطن) التفهم (واللمحة) الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو فى قوله او التفطن ليفيد عموم النفى كما ذكره فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا (وانى بعدما قضيت) شروع فى سبب التصنيف فى الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية لمضمونها (والوطر) الحاجة (وقضاؤه) استيفاؤه (واجلت) من الاجالة وهى الادارة (واستودعته) وديعة اذا استحفظته اياها (والقداح) جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لماسلف من فضائل الفن لاشعاره

٩ فى العين نسخه

بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به اوشبهه بذى سهام فاثبتهاله ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا (والهمة) اسم لقصد القلب اذا وصل الى حدالجزم والفتح لغة فيه وهى فى الاصل من هممت الشئ اهم هما اذاقصدته (وفى الارتقاء) متعلق بها (والمدارج) جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اوردالارتقاء (والفرط) التجاوزعن الحد (والشعف) من شعفه الحب اى احرق قلبه اورده صاحب الديوان فى باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون او الفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور بفتح العين ثم المراد به ههناشدة الحرص (والترحل) الانتقال وكذا الرحلة والارتحال (وخوارزم) فى الاصل مملكة معروفة على جيحون فيهامدن كثيرة ككات وخيوق ونحوهما (والجرجانية) منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لهاار كنيج كانت فى الاوائل مقر السلطنة وهى التى قداشتهرت الآن بخوارزم وفى خراسان بلدة اسمه ايضا جرجان بناه يزيدبن مهلب بن ابى صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه (والحط) المنزل من الحط وهو الالقاء (والرحال) جمع الرحل وهى مسكن الرجل ومايستصحبه من الاثاث ولا يخفى مافى الترحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق (والمخيم) موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به (والبوايق) جمع بائقة وهى الداهية (والحراسة) الحفظ (والطوارق) البوايق الحادثة فى الليل من طرق فلان اذاجاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انماىحدث بالليل والتحرز منهافيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل (والحدثان) مصدر لمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كمايتوهم ولذالم يقل طوارق الحدثين نعم قديطلق عليهما (فشمرت) معطوف على مقدر اى نزلت ههنافشمرت يقال شمر ازاره اى رفع (والجد) الاجتهاد فى الامور تقول منه جد فى الامور يجدو يجد بكسر العين وبضمها واجدمثله وساق الجدمكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل (والى اقتناء) متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق الجدمائلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجدالى اقتناء وتعلقه بالجدجائز ايضابتضمين الميل والاقتناء الاكتساب (والذخائر) جمع ذخيرة وهى مايدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافتلاذ الاقتطاع (والاناسى) جمع انسان العين وهو المثال الذى

يرى فى سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس (صرفت) اى بذلت (والشطر) النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام الحايض تقعد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا فى الكلام كذا فى الراموز وفى (اراجع) اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل واراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذى وعلاء الدين السغناقى وبهاء الدين الحلوانى (والحوز) الجمع (والقصب) جمع القصبة (والسبق) التقدم (والمضمار) الميدان وكانت عادة العرب فى تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة فى آخر الميدان فمن اخذه بعد وفرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون (والحذاق) جمع حاذق وهو الماهر فى صنعته (وكثيرا ما) نصب على الظرفية وماتأكيد معنى الكثرة والعامل مايليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدرية اى يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة (يخالج) مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح بصيره بحيث لايقدر على امساك نفسه اوباق على معناه الظاهر اى ينازع كان ماذكره يحركه وماعاناه من شدايد الزمان يثبطه فى الراموز خالج قلبى امر اى نازعنى منه فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبى مفعوله وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فحينئذ قلبى فاعل يخالج وان اشرح ظرف بتقدير فى اوبالعكس اذ اجوز حذف فى فى الظرف المجازى اويكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف فى وايصال الفعل توسعا (والمنسوب) صفة الكتاب او صفة تلخيص (والامام) هو الذى يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره فى القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ماذكره الجوهرى والقاضى ومن تبعهما فى قوله تعالى وجعلنا للمتقين اماما تمحلا لاضرورة اليه وكثيرا مايجمع على ائمة والاصل أءممة على وزن افعلة (والعمدة) مايعتمد عليه (والقدوة) بضم القاف وكسره من يقتدى به (والتبحر) فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع (ودمشق) بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكرى سميت بدما شاق بن نمرود ابن كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق

هذ. حديث مشهور استدل به الشافعية على ان اكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما وقد ذكره فى مختصر ابن الحاجب وعامة الكتب الا ان النووى ذكر فى شرح المهذب انه موضوع والله اعلم عه

فسماها به وقيل غير ذلك (والشآبيب) جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره
(والغفران) والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس
العذاب فكأنه تعالى غطاه حفظا له عنه (والفراديس) جمع فردوس
وهى الحديقة وقيل الفردوس فى الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم
والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان (والجنان) جمع الجنة وهى البستان
ومنه الجنات والعرب يسمى النخل جنة وقيل المراد (بالاصول) الدلائل
على ان الاصل بمعنى ما يبتنى عليه الشئ (وبالقواعد) المسائل والترادف ظاهر
(حاويا) جامعا (والعوايد) جمع عايدة وهى المنفعة (محتويا) قال الجوهرى حواه
يحويه اى جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال (والانطواء)
مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم
المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة
(والمخايل) جمع مخيلة وهى ما يوضع فى الخيال يعنى به الامارات (والسحر)
الاخذة وكل ما لطف ودق مأخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك
صدر الدين يحكى حديقة مكللة الاطراف باللطف والبر (والروض)
جمع روضة وقد سبق بيانها (والمنى) جمع منية وهى المطلوب (والعقد)
بالكسر القلادة (والدر) جمع درة وهى اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات
(وكان يعوقنى) معطوف على كان يخالج والعوق المنع (وذلك) اشارة
الى ان اشرح (والتعطيل) التفريغ (والمشاهد) جمع مشهد بمعنى المحضر
(والمعاهد) جمع معهد وهو الموضع الذى كنت تعهد به شيئا اى تعرف
والمراد بهما العلماء والمدارس او الكتب (والمصادر) جمع المصدر من الصدر
بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ومراسم
الشئ محال اثاره (عفت) اندرست (والاطلال) جمع طلل وهو ما ارتفع من
من اثار الدار (اشفت) اى اشرفت وقربت (وشموس الفضل) العلماء وقيل
المراد بها علوم الفضل وهى العلوم العربية التى كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد
(والاستيطان) اتخاذ الوطن (والخمول) ضد الشهرة (تلهف) على الشئ اذا
تحسره (والاندراس) الانمحاء (والتأسف) اظهار الحزن (والاذكياء) جمع الذكى
من الذكاء وهو حدة الفؤاد (وهكذا يذهب الزمان) يريد ان ما ذكره من انعكاس
احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر
بل مترق (ودروس الاثر) امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى

ولا يتعدى وفى اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهى اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بنى اسد يرثى بها اخاه مطلعها * ابعدت من يومك الفرار فما * جاوزت حيث انتهى بك القدر * وبعده * لو كان ينجى من الردى احد * نجاك مما اصابك الحذر * يرحمك الله من اخى ثقة * ليس فى صفو وده كدر * فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر * فالظاهر ان الشارح قصد التضمين (لكن لما رأيت) الى آخره استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان (والتوفر) التام والتكثر (والرغبة) على الشئ الارادة المقارنة للرضاء من رغب فى الشئ بالكسر وارتغب اراده لامن رغبت عن الشئ اذالم ترده وذهدت فيه وكان تعديته بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء (وامتداد اعناقهم) تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة (والنحو) بمعنى الجهة (والجمل) جمع جملة من الاجمال الذى هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هى باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال بجمله وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله (حرموا) على البناء للمفعول اى منعوا (والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب (والسر) الذى يكتم واراد (بالرموز والاسرار المطوية) ٧ النكات المنطوية فيه (اذا لم يقع) علة للحرمان (والخرائد) جمع خريدة وهى الحسنة من النساء وفى الاساس انها العذراء ولؤلؤ خريدة لم يثقب شبه بها المسائل المشكلة فى الاستتار والتركيب فى احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها وسيجئ من الشارح بيانه ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض فى المواضع ميل الى المعنى كما فى قوله تعالى كل فى فلك يسبحون (والمقال) مصدر من قال (والحال) والحالة واحدة احوال الشئ وحالاته (طرائقه) الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها ههنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق وهى السبيل يذكر ويؤنث لكان انسب واظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعبارته الموصلة الى المعانى

٧ اشارة الى ان اضافة المطويات للحرمان اليهما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

(وسلوكها)

(وسلوكها) حلها (والدليل) المرشد (فاضلوا كثيرا وضلوا) الاظهر ان يقول
فضلوا واضلوا الاانه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم
قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل (اختلست) اى استلبت
جواب لما (والاثناء) جمع ثنى واثناء الشئ تضاعفه وثنى الجبل والوادى
منعطفهما وتقول انفذت هذا ثنى كتابى اى فى طيه (والفرص) جمع فرصة
وهى النوبة وما فى قوله (ماتجرع) مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا
وكذا لتفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل
حصل مرة بعد اخرى يعتبر فى كل منها التدريج وفى المصادر التجرع فرو
خوردن خشم وآنچه بدان ماند (والغصص) جمع غصة وهى الشجى اعنى
كل شئ يتوقف فى الحلق ولا ينحدر (والاقتحام) الدخول (والسهر) الارق
وهو ضد النوم (وموارد السهر) مواضع ينبغى ان يسهر الطالب فيها ليفوز
بالمقصود (ولجة الماء) بالضم معظمه (ولجج الافكار) كلجين الماء (والالتقاط)
اخذ الملقى من الارض (وفرائد الفكر) نتائجه الشبيهة بالدر الكبيرة (والمطارح)
جمع مطرح وهو المرمى (والنظر) فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة
ذهن الانسان نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة
المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار لامية
(والبذل) الاعطاء (والجهد) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (والبنان) اطراف الاصابع واحدها بنانة
(والممارسة) المزاولة والمجادلة واللام فى (ولقد تناهيت) توطئة للقسم والتناهى
البلوغ الى النهاية جرد ههنا بجزء معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع
او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكيد كما فى قولهم ابصرته
بعينى واصغيت اليه باذنى وامثالهما (والتصفح) النظر فى الصفحات (والغاية)
مدى الشئ والجمع غاى (والطاقة) الوسع اليه (ثم جمعت) عطف على
اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى
الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخى
بالنظر الى تمام الجمع كما جاء فى مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه كقوله
تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فان
الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر لكنه يتم فى مدة فبا لنظر الى الابتداء
يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم (يذلل) اى يلين من الذل بالكسر

وهو اللين (والصعاب) جمع صعب وهو نقيض الذلول (والعويصات) جمع عويصة وهى مايصعب (والآبية) فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة ولقد بالغ فى وصف كتاب التلخيص بالصعوبة والاضافة فى زخائر كنوزه بيانية والكنز المال المدفون والمخفية صفة كاشفة والمراد بزخائر كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الفاظه (وشئ نفيس) اى يرغب فيه ونفس نفاسا ونفسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف (والتوشيح) فى الاصل الباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها يستعمل فى التزيين مطلقا (سمح) ٤ جاد (والفقر) جمع فقرة بالكسر وهى خرزات الظهر المستوية المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهى ايضا حلى يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود بيت فى القصيدة واجود قرينة فى الخطب تشبيها لهما بفقرة الظهر فى حسن الانتظام (ومن عين التحقيق) اى من نفس التحقيق لامن الظن والتخمين اومن خيار التحقيق ومحضه اومن ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال اومن ذهب التحقيق (تمسكت) اى اعتصمت (والعدل) خلاف الظلم (وكذا الانصاف) وحقيقة الانصاف كأنه التسوية واعطاء النصف (والتجنب) التباعد ومفعوله مذهب (البغى) التعدى (والاعتساف) المشى على غير الطريق (والايماء) الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب (زل) فى الطين اى زلق (الآخذين) اى الشارعين (والتأسى) الاقتداء (حظروا) على بناء المفعول اى منعوا (وتحقيق الواجبات) من قبيل الحذف والايصال اى من تحقيقها او على البناء للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم (وما فرضت) اى ماوجبت (والسنة) الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما فى قولهم فلان لايحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم فى البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم فى الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعات النظير مع الايهام (وحين) ظرف مضاف الى مابعده عامله رمانى والجملة عطفت على جمعت فان قلت اين العائد الى حين فى الجملة المضاف اليها قلت هى لايحتاج الى الرابط لكونها مؤلة بالمصدر صرح به فى شرح الرضى واما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * وعشر بعد ذاك وحجتان *

٤ سمح اذا استعمل بالباء مثل سمح به يكون مفتوح العين واذا استعمل بلاصلة تكون مضمومة كذا فى الصحاح

فنادر وهذا الحكم خفى على اكثر النحاة فالصواب فى مثل قولك اعجبنى يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه فى باب التأكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا فى مغنى اللبيب (ورمانى الدهر) مجاز عقلى (والارزاء) بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعنى بالارزاء لغو متعلق برمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم (والغشاء) الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة مع سكون الشين (والنبال) جمع نبل وهى السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل حاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رمانى وثانيا فؤادى ايماء الى المرمى بالحودث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفى اختيار اذا فى اذا اصابتنى ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى (والنصال) جمع نصل وهى حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين * فهان فما ابالى بالرزايا لانى ما انتفعت بان ابالى (وذلك) اى الرمى المذكور (والتوارد) التعاقب (وتفاقم الامر) عظمته (والعشاير) جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من مضاف اليه اى عشائرى واخوانى (وتلاطم امواج الفتن) ضرب بعضها بعضا (والتميمة) التعويذة التى تجعل فى عنق الصبى لئلا يخاف (وحلها) فى تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها (والاول) نقيض الاخر واصله اوءل على وزن افعل مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس ٦ وادغمت ويدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل اواءول من اول فقلبت همزته واوا وادغمت وقال قوم اصله وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة (اول ارض) معطوف على ديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يأباه العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدى وهو احب بلاد الله ما بين صادة * الى قفوان تسمح سحا بها * بلاد بها نيطت على تمائمى * واول ارض مس جلدى ترابها او رعاية * حركة ما قبل حرف الروى وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع فى حسنها ولذا عد من الصنايع البديعية

٦ اذا لقياس فى مثل هذه الهمزة ان يلقى حركتها على الساكن قبلها ويحذف عه وقيل اخرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو ثم ابدلت واوا فادغمت فوزنه الان اعفل عه

فترابها مرفوع لاغير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك (فلقد جرد) فى موضع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه (والاهالى) كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكأنه اجمع هلات كذا فى الموصل (والعدوان) الظلم (والابادة) الاهلاك (لم يدع) اى لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبى عليه السلام افصح العرب وقد روى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن على قلوبهم اى عن تركهم اياه وقال الشاعر ليت شعرى عن اميرى ما الذى * غاله فى الحب حتى ودعه * وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ما ودعك بالتخفيف وفى الاساس الدمنة هى البقعة التى سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفى الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا (وام اوفى) اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير ابن ابى سلمى وهو امن ام اوفى دمنة (لم تكلم) بحومانة الدراج فالمتثلم اى من منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كأنه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرهما او امن آثارهما او حذف التاء من تكلم قياس اما كسر الميم فللوزن والقافية (والحزب) الطائفة (بلدح) اسم موضع غير منصرف للعلمية والتأنيث على تأويل البقعة او لانه منقول عن الفعل من قولهم بلدح اذا اخلف فى الوعد (عجفى) جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى الشئ على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم فى التحزن على الاقارب لكن بلدح قوم عجفى واول من تكلمها بيهس الملقب بنعامة لما رأى قوما فى حصب واهله فى شدة (كان لم يكن آه) تضمين اذا البيت لعمرو بن الحارث الجرهمى قاله تحزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه فى قوله * وكنا ولاة البيت من بعد نابت * نطوف بذاك البيت والخير ظاهر * فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالانسان يجرى المقادر * بلى نحن كنا اهلها فابادنا * صروف الليالى والجدود العواثر (والحجون) بفتح الحاء جبل لمكة فى خضيضها مقبرتها (والصفا) معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ما يونس به

اما تحريك الميم فللوزن وكسرها لان الساكن اذا حرك تحرك بالكسر نسخه

(ولم يتحدث)

ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب (السمر) اى الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر (والهجران) ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر (ونسجت) من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب نصر وضرب (والعناكب) جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة فى جمع الخماسى على فعالل كما يقال فى جمع الفرزدق فرازد على رأى وقوله نسجت على صيغة المبنى للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح فى آخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اى بيوت العناكب او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشئ كناية عن المهجورية (حجابا مستورا) اى ذا ستر كما يقال سيل مفعم اى ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب وهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجب به (والمشتكا) الشكاية وتقديم الى الله تعالى للحصر واختار فى جانب الاساءة اذا وفى جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثانى مشكوك فيه (ثم الجأنى) معطوف على رمانى او على طرحت وثم للتراخى والالجاء الاضطرار (فرط الملال) كثرة السأمة (والبال) القلب وضيقه كناية عن سوء الحال (واللفظ) الرمى (رفع) اى مكان مرفوع (الى خفض) اى مكان منخفض مطمئن وفى الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطرارى ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض (انخت) من انخت الجمل فاستناخ اى ابركتها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مرادا به مجردا لاقامة (والمحروسة) المحفوظة (وهراة) بفتح الهاء مشهورة مدينة بخراسان (حماها) اى حفظها (والآفات) جمع آفة وهى الداهية (عينى) على لفظ المفرد او المثنى ومن فى منها تجريدية كما فى رأيت من زيد اسدا او المراد من جهتها او فيها وفى الكلام استعارة (وبلدة) عطف بيان لجنة النعيم جئ به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط فى عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشرى فى قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين او بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشرى فى الآيتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقاة (والطيب) خلاف الخبيث (ومقام كريم) صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللؤم ووصف المقام به مجازى اى كريم اهله كما فى الكتاب الحكيم

اومن كرمت الارض اذازكى زرعهـا والصفة المشبهة يجيء ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدى يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما فى رحمن ورحيم (والمحاسن) جمع حسن على خلاف القياس كأنه جمع محسن (واليمن) البركة (سطعت) اى ارتفعت (خمدت) النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفىء جمرها (والنيران) جمع نار كانوار ونور واصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة (والغواية) سلوك طريق لايوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء ووجه الشبه الاهلاك (ظل) اى صار (والظل) معروف (والملك) بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا (واللواء) الراية (والشرع) فى اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم (وبالعز) اى بالغلبة اماحال عن لواء اومتعلق بمعقود اى مربوطا محكما (وعاد) من العود بالفتح وهوالرجوع (والعود) بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذى يتبخر به ويقال له العطر والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان (والرواء) بالضم المنظر الحسن (وآض) اى عاد ومنه ايضا (ونظم) على البناء للمفعول اى جمع (والشمل) ماتشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه جائز الارادة لكن الثانى اظهر كما لايخفى (والشتات) التفرق (ووصل) من الوصل لامن الوصول (والبتات) القطع (وارتبعوا) بالعين المهملة اى اخذوا ربعهم اى منزلهم ودارهم اواكلوا الربيع اواقاموا فى الربيع ويروى ارتعوا بتائين مثناتين من فوق اى اكلوا ماشاؤا من قولهم رفعت الماشية اى اكلت ماشاءت قال النابغة لحملتنى ذنب امرىء وتركته * كذا العريكوى غيره وهوراتع * ويروى ان العبارة فى النسخة المقروة على المصنف ارتبغوا بالغين المعجمة من اربغ فلان ابله اذا تركها تردالماء كيف شاءت (والميامن) جمع يمن (والدولة) اسم لمايتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك (والسلطان) الوالى من السلاطة وهى القهر (ظل الله) قيل وجه التشبيه ان ظل الشىء مايناسبه فى الجملة ويحكى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه ولان الظل يتنعم به ويلتجأ اليه عند اقتدام الحر كذلك السلطان يتنعم به ويلتجأ اليه عند اضطرام الشرر الشر (والرقاب) جمع رقبة

وهى مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه (والامم) جمع امة وهى الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة (الحامى) قدم تفسيرها (والماحى) المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب (والقويمة) بمعنى المستقيمة (والباسط) من البسط وهو التمهيد والتوطئة (والمهاد) الفراش وجمعه امهدة ومهد بضمتين (والاساس) اصل البناء (والجور) عدول عن الحق (والوالى) المالك من باب ضرب (والولاية) بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره (والافاق) جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية (والنصب) الاقامة (والمرادق) واحد السرادقات وهى التى تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق (وامتثال امره) احتذاء وعمل على مثاله (ونص) القرأن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية (والطوية) الضمير (والكلمة) مشتقة من الكلم وهو التأثير يسمى اللفظ بها لانها به يؤثر فى النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرئ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القرأن كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ فى شرح اللب واعلاء كلمة الله تعالى تنفيذ احكامها (والرسول) هو الذى انزل عليه كتاب او امر محكم لم يكن قبله ٦ وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبى اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرا يعهم فكأن الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم (خليفة) خبر مبتدأ محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم خلافة والخلق بتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم ٢ من كلام الصحاح

٦ انما لم يكتف بما قبله كما اكتفى القاضى فى سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة فى الرسول لانه صرح فى سورة مريم ان بنى ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته عليه السلام مع ان اسمعيل عليه السلام رسول بصريح النص منه

٢ حيث قال الخليفى بكسر الخاء وتشديد اللام الخلافة منه

ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة فى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع على فعلاء (ملك) اى تصرف (والسطوة) المرة من سطا به يسطو اى قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية فى تملك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد (بالحق) خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدأ واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره (والمدى) الغاية (واية) تأنيث اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى آية طريق (سلك) اى ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف فى سلكا لاشباع (والذرى) بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره والرواية (فى حالمون) كسر اللام لا فتحه (كما ترى الحجيج) فى موقع المصدر اى حوما ما مثل ماترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع فاوجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد مما ذكر فى حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من يتأتى منه الرؤية كما مر فى قوله تعالى * واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا * (والحجيج) جمع الحاج كالحج بالضمة والحجاج والحج فى اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك (معتركا) اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل ان يكون من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى تعترك اعتركا لم يحتج الى ماذكر (والنسيم) الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب سيما ونسما نا بالتحريك هبت ونسيم رضى كلجين الماء وضمير (منه) راجع الى الخليفة لانه مذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة

الخيرات الى اهله (وكم) خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك (والمكافح) فى الاصل المستقبل فى الحرب بوجهه وليس دونه ترس والمراد به المعارض (واللظى نار) والباء سببية ومتعلقة بهلك (ومن سخطه) اى عدم رضاه ظرف مستقر فى موضع الصفة للظى لاظرف لغو متعلق بها والالف فى هلك كما فى سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى * ويهلك الحرث والنسل * فى سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى يأبى وذكر فى آخر الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك (واطار) من طار العصفور من الزرع فى المصادر الاطارة پرانيدن (والصاعقة) نار تسقط من السماء فى رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لاتمر بشئ الا اهلكه والاول هو المناسب هنا (والسماك) اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق (بسمك) اى ارتفع وقد يجئ بمعنى رفع كما فى قوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا * فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل وعلى الثانى مبنى للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع حينئذ منصوبا على المفعولية (وصادف الرشد) اى وجد الطريق المستقيم (والغى) خلاف الرشد (والانهماك) الجد واللجاج فى الامر والجملة فى محل الجر صفة لمعتسف (وقرير العين) اى ذات قرة والقرة بالضم وبالهاء وبدونها البرودة يقال قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه بقر ويقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالراحة عندهم فى البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه بعيدة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنها للمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير فى قوله تعالى وقرى عينا (وقيل) معناه صارت عينه ذات قرار اى مستقرة لاتضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحييه ويقيم شعايره كما ينبغى (والابتسام) كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر (واقبل) نقيض ادبر (والاقبال) الدولة والعزة والظرف متعلق بمتمسكا

اى متشبثا و الضمير (فى علا) راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة فى الجد و الشرف و ارجاعه الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير فى المعطوف اعنى فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه فى المكان بل من العلاء وهو فى الشرف قال الخطئة يمدح عيينة بن حصين حيث غزى بنى عامر فادرك ثار ابنه مالك الذى قتلوه و باع بنيه بعضهم بخشارة و بعث لذبيان العلاء بمالك اى اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثانى يعلى كانه من الاول يعلو لكن القياس و الشايع فى الماضى علي بالكسر وكان علي يعلى من التداخل او على لغة من يقول فى بقى بقى قوله (يدعوه الورى) خبر اصبح ان جعل بمعنى صار اوكان وحال ان كان بمعنى دخل فى الصباح (وربما فحو) ظرف لغو اى ساعة فحهم وما مصدرية فى المغرب امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله * لا يصعب الامر الاريث تركبه * وفى الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك (والملك) مفعل من الالوكة وهى الرسالة واصله مألك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت فى الجمع سمى الملك به لانه واسطة بين الله و بين عباده فايراد الجوهرى اياه فى فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغى (والحق) ايراده فى فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد المكان فى فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن تمفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمكون وهو ظاهر (والمجاهد) الذى بذل الجهد (والدنيا) تأنيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنوو الاقرب فى تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ماقبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهرى انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتأمل (والغياث) اسم من اغاثه اغاثة واصله غواث فى المصادر الاغاثة فرياد خواستن وفرياد رسيدن (وكرت) بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم فى عرفهم كذا السماع من مولانا حيدر (والاقطار) جمع قطر وهو الناحية والجانب (والمشرقة) من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل

دخل فى شروق الشمس (والاغصان) جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقى (والمورق) من الشجرة ماخرجت اوراقه (والعناية) القصد وفى الكلام مكنية وتخييل وترشيح (والتشييد) الاحكام من الشيد هو الجص بكسر الجيم كذا فى التلخيص لابن هلال وفى الصحاح الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحائط من جص او ملاط (والبنيان) الحائط (اثرما اشرف) عقيب ماقرب فى المصادر (الانهدام) ويران شدن (والامطار) افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى (والسحائب) والسحاب والسحب جمع السحابة (والاشبال) العطف والشفقة (والاطواق) جمع طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق (والحمام) بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمة مقيمة فى رقاب الناس كما ان الاطواق فى الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن (والحزن) بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور وقال القاضى فى قوله تعالى فلاخوف عليهم ولاهم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام انى ليحزننى ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل فى معنى الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة وان احدى فائدتى لام الابتداء تخليص المضارع للحال بان الذهاب فى الآية الكريمة مستقبل فلو كان يحسن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع انه اثره (ووسمت) على البناء للمفعول اى صرت ذاسمة وهى العلامة (وعميم لطفه) اى لطفه العام واللطف فى العمل الرفق فيه (وقيل فى قوله تعالى الله لطيف بعباده اى بر يحسن اليهم بايصال المنافع برفق (والغبطة) ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه ويتميز عن الحسد (محفوظا) اى ذا حظ ونصيب من الرزق (فشد ذلك) اى قوى اتصافى بما ذكر (والعضد) الساعد وهو مابين المرفق والكف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم دلضاا وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد ككبد وعنق ذكرهما صاحب القاموس (وهزمن عطفى) اى حرك بعض جانبى على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه (وقد يقال هذا العطف كناية على ازالة الغفلة لان الغافل ينتبه بتحريك جانبيه والاول انسب (ثم هدانى) عطف على ثم الجأنى والهدى

الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الذين يهديه هدى وهديا وهداية بكسرهما فتهدى واهتدى وهدانى سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد وهدى فى الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعد بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما للكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثانى الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبى عليه السلام مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم معانه لايساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت انى قد جاءنى من العلم مالم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون ياقوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لاتقبل (سبحان) علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه اومن السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه والمقصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لايقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعدما نزه عنه من المنزه فكأنه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك اظهاره لتقديره اسبح سبحان الله به ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه تعالى عداوة وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لامحل لها من الاعراب لانها وقعت فى اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ماصرح به الشارح فى اواخر الباب الثامن (والسواء) الوسط (والسجال) بكسر السين وتخفيف اللام جمع السجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة (والاستنهاض) لشئ الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشئ (والرجل) جمع راجل وهو

(خلاف)

خلاف الفارس (والخيل) الفرسان اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم
جمع لا واحد له مثل حاله فى استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه
بحال من استعان بجنده من الخيالة و الرجالة على اعدائه فى مطلق الاستعانة
(وذلك) اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى
على المصنف (والفاتر) المنكسر من فتر يفتر فتورا (والسنوح) الظهور
(بحمد الله) اى اتى ما جمعت عقيب رجوعى واضافتى اليه ماذكرته
ملتبسا بحمد الله تعالى (كنزا) منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة (مدفونا)
وهو صفة كاشفة لكنزا لان كنز المال المدفون ومن فى (من جواهر الفرائد)
بنائية وليس فى مثل هذا المقام زائدا للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذلا يجوز
اسقاطها بخلافها فى ماجاءنى من احد والظرف مستقر متعلق بالكون
التام لا الناقص ليتسلسل التقديرات وهو صفة لكنز (والمشحون) المملو
(والتحفة) ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع تحف (وحضرة
الرجل) قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل (والعلية) فعيلة من العلو
وهو الارتفاع (والخدمة) مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها
على الكتاب تجوز (والسدة) باب الدار وجمعه سدد (والسنية) فعيلة من
السناء بالمد وهو الرفعة (والملجأ) والملاذ واحد وهو المعاذ (وحصن حصين)
بين الحصانة والباء فى (بالنبى) للقسم (والخلان) جمع خليل وهو
الصديق من الخلة بالضم وهى الصداقة (والخلص) جمع خالص
(والاخوان) جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها
واكثر ما يستعمل الاخوان فى الاصدقاء والاخوة فى الولادة وقد يجمع بالواو
والنون والاخوان الخلص الذى خلا ودهم عن شوب النفاق (يشيعونى) اى
يجعلونى مصاحبا (بصالح الدعاء) من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم
السلام اى جعله صاحبا لكم وتابعا فالباء فى قوله بصالح الدعاء زائدة
او على تضمين الاشاعة معنى الذكر (والشكر) الثناء على المحسن بما اعطى
من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا فى الصحاح ولا يتعدى
الى المفعول الثانى البتة صرح به الثقاة فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشى
فى شرحهما للمفتاح فى قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتى * ايادى
لم تمنن وان هى جلت * من كون ايادى مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل
على المسامحة هذا والباء فى (بما عانيت) على ما فى بعض النسخ للمقابلة اى بمقابلة ما
عانيت (والكد) الشدة فى العمل (والعناء) بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن

فعانيت الاناء على ماهو مآل المعنى مثل تناهيت غاية الوسع احتماله للوجهين ولو قرئ عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لاتساعده (وتضرع) الى الله اذا اشتكى استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذاتعرض وفى المصادر التضرع زارى كردن (والناكب) من نكب عن الطريق اى عدل كضرب ودخل (والمبين) من الابانة وهى الظهور (وهذا) اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة (لعمرى) اللام للابتداء عمرى مبتدأ حذف خبره وجوبا وسدجواب القسم مسده تقديره لعمرى قسمى والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولايستعمل فى القسم الا بالفتح ثم قوله لعمرى يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله تعالى كقوله والشمس والقمر والليل ونظائرها اى ورب الشمس اه ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمرى وامثاله ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعى وتشبيه غير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقال عليه السلام ان الله نهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله تعالى او ليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف بغير الله فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لابأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عليه السلام قدافلح وابيه وقال عزمن قائل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله (والعز) خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضى القلة غالبا (والمرام) مصدر ميمى من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة لانه لوكان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفى للملزوم بنفى لازم وقد تجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب

او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى عليه ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقى لكان اظهر اى الحق المبين قليل طلبه (والطباع) والطبع والطبيعة السجيه التى جبل عليها الانسان (واللدد) شدة الخصومة فالاضافة فى قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى فى اى شديد الخصومة فى المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضى من ان الآية نزلت فى الاخنس ابن شريق الشقى مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزى وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى فى حقه فحسبه جهنم (والجدال) الخصومة (ولئن فاتنى) الخ فان قلت المذكور فى كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمه يسمى اللام المؤذنة ويسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما فى قوله * لئن كانت الدنيا على كما ترى * تباريح من ليلى فللموت اروح (والثناء) الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا (والحسب) بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا فى الكشاف يقال احسبه الشئ اذا كفاه وفى الصحاح حسبك درهم كفاك (والثواب) والمثوبة جزاء الطاعة كذا فى الصحاح ورد عليه بانهما اسم لمطلق الجزاء كما نقله الازهرى ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة كما فى الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا فى الخير كما صرح به ابن الاثير فى النهاية (والجزيل) العظيم (والاجل) الآخرة (والتوكل) الاعتماد على الغير (والانابة) الرجوع (قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله) يحتمل ان يكون الظرف اعنى قوله بحمد الله مستقرا فى موضع موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن ملتبسا بحمد الله فلا تفاوت حينئذ بين التحميد والتسمية فى التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علمه الله تعالى والمناسب لما ذكره الشارح فى شرح الكشاف وحواشى التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيقى

قال فى حواشى التلويح قوله باسم الله ابتدئ الكتاب جعل الكتاب مفعولا للابتداء للدلالة على ان الباء فى بسم الله ليس متعلقا بابتدئ بل بعامل محذوف هو التلبس والتبرك *

بالقبول وعليه الفحول انه يقدر الفعل المخصوص اعنى أؤلف ههنا
وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فى مدلوله متبركا بها ولذا التزم حذفه
فى كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع فى فعل
متبركا بالتسمية عين ما فى القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية
من شرع فى غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغى ان لا يطأ فيه غير ذكر الله
تعالى اذ لو ذكر الفعل المستدعى للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصود
ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدير الفعل الخاص لدلالته
على تلبس كل المشروع فيه ابتداؤه وانتهاؤه بالتسمية امس بالمقام
واوفى بتأدية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل
بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج
فى الشرع جعل طريقه كون المشروع فيه ملتصقا بها كما فى النية حيث
اعتبر تحققها فى ابتداء العبادة تحققا فى جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء
فى حديث البشارة لا لان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل
الخاص لقوله عليه السلام فى خطبته يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله
وقوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنبى وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام
باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة
وفيه انه مبنى على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو فى حيز المنع
فتأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح حينئذ
الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفى واعراض
عن ذكر الجلى وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافى وقوع الافتتاح به
فلا تعارض بين حديثى الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة
لا لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافى الاستعانة بآخر
كما ظن اذ جعل باء البسملة على الاستعانة لا يليق لحسن التأدب لانه يفضى
الى جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل
باء الحمد فى الحديث عليها يقتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان
الابتداء امر عرفى يعتبر ممتدا من حين الاخذ فى التصنيف الى الشروع فى البحث كما قيل
ولا لان الاول محمول على الحقيقى والثانى على الاضافى اقتداء بالكتاب والاجماع
الواردين على تقديم التسمية واحتياطا فى العمل لما ان فى التسمية جهة التحميد الا انهم لم
يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين
الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره

عليه تعالى (قوله اداء بعد مالوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب) الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو فى آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت شئ ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلى من الافتتاح بالحمد فى هذا الوجه ربط القيد الذى هو تلك النعماء وجلب المزيد الذى هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود فى ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لاخلاله بالتنبيه على الاستحقاق الذاتى كما سيجئ بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام يتضمن الشكر فالتعليل بملاحظة ذلك التضمن فتدبر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذى هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجئ ان الاطراد والانعكاس غير لازم فى العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل بحمد لله لا لافتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد وابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثانى بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اى مستعمل فى معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس فى صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات فى اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات

النقل فى امثال مانحن فيه بلاضرورة داعية مشكل جدا (قوله لحق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه) يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ماانعم الله الى ماخلق لاجله اعنى الشكر العرفى فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به فى كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شئ هو مايجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفى يتضمن وجوب اللغوى لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفى كما لايخفى ويحتمل ان يكون من بيانية فى الموضعين فالاولى بيان الشئ والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوى الذى يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان ههنا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد بفى بحق شئ من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره (قوله هو الثناء باللسان) اورد عليه ان قيده باللسان مستدرك لان الثناء لايكون الا به واما قوله عليه السلام لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وطوطئة للفرق بينه وبين الشكر فى مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الى آخره وبانه لدفع احتمال التجوز اعنى اطلاق الثناء على ماليس باللسان مجازا وهذا اعنى ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذى قبله هو المسمى فى اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلاير دان صرف اللفظ الى حقيقته لايحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف فى تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر به التعظيم مطلقا نعم ذكر فى المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظى ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظى فان قلت كيف يختص الحمد اللغوى باللسان وقدقال عز من قائل وان من شئ الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لالسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقاة من ارباب اللغات يحمل امثال ماذكر عندهم على المجاز (قوله على الجميل) لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه

قيل ويجوز ان يجعل الشئ كناية عن النعمة والحق من الشكر فا يجب بيان للحق ﷻ

واماماذكره ابن القطاع من ان الثناء يستعمل فى الخير والشر فردود بان المستعمل فيه هو النثاء بتقديم النون على الثاء والقصر واما الثناء فهو اذا استعمل فى الشر يكون على ضرب من التأويل كالمشاكلة والاستعارة والتهكمية صرح به الامام البطليوسى ﷻ

وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم فى المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع فى محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا فى الواقع او عند المثنى والظاهر ان الحامد فى الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذى هو القاعدة العظمى فى اصول الدين دون المدح لصحة قولهم * مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشارح ٧ فى شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر فى علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية فى اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى فى المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما فى قوله تعالى * عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا * واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدى من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائى فمما لا يفيد فى هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والا تسلسل او يلزم تقدم الشئ على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتأمل (قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل) سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعنى تعلق الى آخره فى تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى

٦ هذا هو المشهور ما ذكره المحشى من ان المدح ايضا مخصوص بالاختيارى عند صاحب الكشاف على ما صرح به فى تفسير قوله تعالى (ولكن الله حبب اليكم الايمان) ففيه بحث لان المفهوم مما ذكره اختيارية الممدوح به لا الممدوح عليه ولا تلازم بين اختياريتهما كما لا يخفى فليتأمل منه

٧ وانما اسند الجواب الى الشارح لان فيه تعسفا اذ الجميل الذى يحمله عليه يتناول الوصف ولا يختص بالفعل يقال حمدت زيدا على علمه فتخصيصه بالفعل تكلف ظاهر منه وقيل المراد بالاختيارى ما يكون متعلقا بذى الاختيار فيخرج ما يتعلق بالجمادات ولا يلزم ان يكون المحمود عليه بنفسه مما يكون اختياريا بل يكفى اختيار صاحبه فى غيره منه

* سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم * والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لايثنى ولايجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف اوحال بلاواو او اعتراض لكن بقى ههنا شبهة وهى ان ام لاحد المتعدد والتسوية انمايكون بين المتعدد لابين احده فالصواب الواو بدل ام اولفظة اوبمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غيرمعهود وقداشار الرضى الى وجه آخر لتصحيح التركيب وابقاء ام واو على معناهما بماملخصه ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعدسواء صريحا كما فى مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيمالم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحدشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انماترد اذاجعل سواء خبرامقدما ومابعده مبتدأ ثم الضمير فى قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة فى المعنى اذيكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان املا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهى كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية والمراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير فى تحققه وجوبا كالانعام اعنى اعطاء النعمة لاالانتقال كماتوهم ٧ والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختيارى البتة كمامر والفعل لايقبل الانتقال اصلا (قوله والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان اواعتقادا ومحبة بالجنان) فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غيرمذكور فى الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقدفسره كان مظنة ان يقع فى ذهن السامع ان الشكر هل هوهذا فقسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد فى هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان فى الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتى الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهومخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حد ان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والآخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل

٧ المتوهم الاستاد مولانا خسرو سلمه الله

الشكر متحدا مع الثانى ولا يخفى مافيه من التكلف (قوله ينبئ عن تعظيم المنعم) اى يشعر فى حد ذاته بحيث كل ما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب فى تحقق هذا المعنى فى الشكر الجنانى اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبئ كما لا يقدح فى دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ بقوله يقصد به فليفهم (قوله بسبب الانعام) متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام فى الانعام عوض عند الاضافة اى انعام (قوله او اعتقاد او محبة بالجنان) عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بها يدل ٣ على ان مجرد ذكر اللسانى والعمل الاركانى شكر ولا يدافعه ما اشير اليه فى حواشى شرح المطالع من ان ذكر اللسانى او العمل الاركانى لا يكون شكرا مالم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح فى الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولى النعم فى مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر فى الانباء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها (قوله او عملا وخدمة بالاركان) انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا (قوله وحده) حال من اللسان على تأويله بالنكرة عند سيبويه اى منفردا وذهب الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفى نظائره للعهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى نكرة فى المعنى ولهذا تعامل معاملتها كما سيجئ فلا احتياج الى التأويل وقال ابو على الفارسى انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل فى قوله هو اللسان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة

٣ على ان كون المحبة منبئة عن التعظيم محل بحث لان التعظيم عبارة عن اظهار عظمة شئ وحصول هذا المعنى من جهة المحبة الغير الاختيارية غير ظاهر الا يرى ان المحبة حاصلة للمحب سواء كان فى مقام التعظيم ام لا نعم المحبة دالة على ان للمحبوب عظما عند المحب واما دلالتها على تعظيم المحبوب وصيرورته معظما له بواسطتها فلا بل الحال فى نفس الاعتقاد ايضا على هذا القياس فتدبر

مح

للسان على رأى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لامع غيره (قوله بهم النعمة) اى الانعام بها اذ الفواضل هى المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره (قوله على الوصف بالعلم والشجاعة) ليست الباء صلة للوصف فيكون العلم والشجاعة محمود للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون فى مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر فى هذه الصورة بل هى للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة (فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها جدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المرادة ههنا قال الاستاذ بيان كون العلم والشجاعة من المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل للنفس او عن الصورة المرتسمة فيها التى هى من قبيل الكيفيات وايا ما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى آخر واما الشجاعة فهى ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور والملكة من قبيل الكيفيات الغير القابلة للانتقال وفيه نظر لان المراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير فى تحققه كالانعام اعنى اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه كيف والجمهور اطبقوا على ان المحمود عليه فعل اختيارى والفعل لا يقبل الانتقال اصلا (قوله والله) اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله حين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع فى وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهى وانما المنتفى تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم فى وضع العلم كما فى الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان واضعه فعلم غيره بالالهام او الوحى فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وقد يستعمل استعمال النفس واستعمال الشئ ولذا يجوز تأنيثه وتذكيره وخص بالذكر فى تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتى الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه تعالى توطئة لما ذكر

من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد (قوله ولذا لم يقل على تحقق الاستحقاقين) اى لكون لفظة الله تعالى علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار فى الكلام بالاستحقاق الذاتى اذلم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشأ مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لامن ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لايضره ولايغيره على ان لفظة الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف الذات بهذه الصفات فى ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعلق فى حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كأن سائلا سأل بان هذا الايهام لايضر اذالاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض آه وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد فى حواشى الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا اوشرعا فتأمل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لايستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفى وتنبيها على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتى انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولاشك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لايقتضى ان لايستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله

فتدبر (قوله وقدم الحمد) لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتى فى تقديم
المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسنداليه وتؤخره اخرى
فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعى نكتة ولاحاجة فى ذلك الى اعتبار
انه مؤخر فى الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا فى الاصل بان يكون
التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدالله يستقيم بيان
النكتة فلاوجه للاستصعاب بان النكتة انما هى لمزال عن موضعه لاللقار
والحمد قارفيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ماهو المصطلح فى هذا الفن
اذالاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال
هوالتقديم بل اراد ان هذا المقام الذى هو مفتتح تأليفه يقتضى اهتماما
بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة
المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت بالاسم الزائد على اهتمام غيره فى نفسه
لان البلاغة فى الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن
فيه بحث وهوانه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات او قوله تعالى وله
الحمد فى السموات والارض وقوله تعالى فى سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك
حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد فى هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد (والجواب
منع ان المقام فى الآى المذكورة مقام حمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى
واختصاصه بالحمد كما اشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف
كما لايخفى (قوله على ان صاحب الكشاف) اشارة الى دفع مايتوهم من ان
فى تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود فى هذا المقام ويؤيده تصريح
صاحب الكشاف فى سورة التغابن بانه قدم الظرفان فى قوله تعالى له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض
بفوات الحصر المطلوب فيه ٧ وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح
صاحب الكشاف بوجود الاختصاص فى الحمدلله بتقديم الحمد كما فى لله الحمد فلا مانع
من التقديم مع وجود المقتضى اعنى المقام ان قلت فاوجه ماذكره فى سورة التغابن
(قلت عبارته هناك ليدل بتقديمها وستعرف النكتة فى اختيار التخصيص الحاصل
بالتقديم فلاتغفل (فان قلت لاوجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لماسيجئ من ان
المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء
والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق (قلت الوجوب المذكور
فى القصر الاضافى دون الحقيقى والقصر فيما نحن فيه حقيقى ولو ادعائيا

قوله على ان صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب على ان الجار والمجرور فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى والتحقيق على ان قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ بما هو التحقيق فيها ثم انه اشارة الخ نسخه

٧ وحاصل الدفع ان صاحب الكشاف صرح بوجود الاختصاص نسخه

ونظيره اياك نعبد (قوله بان فيه) اى فى الحمدلله بتقديم الحمد ايضا
اوكافيه بتأخيره وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ماذكر هو المناسب لكلام
العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم
ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به
حقيق فى قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق
منه بالحمد والثناء عليه بما هواهله (قوله وبهذا يظهر الخ) اى بتصريح
صاحب الكشاف بان فى الحمدلله تعالى دلالة على اختصاص جنس
الحمد بالله يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناءعلى انه مناف لمذهب الاعتزال
كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص
جميع الافراد فلا فرق بينهما فى انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق
الاعمال وكل منهما يقبل تأويلا يندفع به تلك المنافات كما ذكره الفاضل
المحشى فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما
فرق من حيث ان منافات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافات
اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا
القدر من الفرق لايتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لايخفى
على الفطن (فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفى
الاستغراق كما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور فى الكشاف على العهد الذهنى
الذى هو من فروعه كما هو الظاهر فى المشبه به اعنى العراك فى ارسلها العراك
وماذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف
الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هى (قلت اوسلم ان تعريف
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهنى فاختصاص فردما
ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فردما لله تعالى
وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهنى
نكرة فى المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفى فيكون فى المعنى كالنكرة
الواقعة فى سياق النفى فيعم (ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون
الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا فى المقام (اما المنع الاول فلظاهر كلامه مع
ان الوجه الاخير الذى هو منقول عنه كما صرح به الشارح فى شرح
الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصر فى المفصل فائدة اللام فى التعريف
والتعريف فى العهد والجنس واما المنع الثانى فلانه مفهوم من كلامه ضمنا
كما تطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون

الحمد فى هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع
الضمنى اوبان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف
فى الحمدلله على معنى ما المراد بالتعريف اللامى فى الحمد لا طلب بيان مداوله
الوضعى و نظيره قوله فى اولئك هم المفلحون معنى التعريف فى المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون فى الآخرة او على انهم الذين
ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث ردده
بين العهد وغيره و سيجئ تصريح الفاضل المحشى بان المعنى الثانى الذى ذكره من
فروع التعريف الجنسى و حمل كلام الكشاف على ما ذكروان كان مخالفا لما ذكره
الشارح و الفاضل المحشى فى حاشيته مماله لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام
لا بيان مجرد مؤدى اللام و انما قلت الظاهر هذا اذ او حمل على انهم عللوا بذلك كون
مداول اللام بحسب الوضع الجنسى دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف
على اثبات اللغة بالرأى وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفى كون الاستغراق
مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافى له ارادة
الاستغراق و لا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضى ارادة ذلك المعنى منه فى كل مقام
فاذا ثبت ان التعليل الذى ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا
فى المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقى الوجوه المذكورة ههنا ايضا
مسوق لذلك ليتلايم سابق الكلام و لاحقه على ان الشارح رد فى شرح الكشاف
على الوجهين الاولين باشعار هما بكون اللاستغراق فى الجملة عند الزمخشرى
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك
وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع
الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس
دون الاستغراق لكان اختياره و تسميته اولى فى غاية البعد فعلى هذا بنى
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع
صاحب الكشاف كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق
قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على
الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على اختصاص
اسم تعريف الجنس و تعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من
حيث هى هى و صاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور
بقرينة ذكر الاستغراق ههنا فى مقابلته و المشهور تخصيص تعريف

الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور فى التلويح وفى بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشى واماماذكره الفاضل المحشى من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس فى موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس فى سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفى الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق فى المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء فى الآية قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لايدل على اقتصاره فى معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده فى ضمن جميع افراده وكذا الحال فى قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحامد بقى ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفنادى فى تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لاينافى فى مذهب الاعتزا بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذى ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص فى الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس للمذكور لالغيره لاينافى ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكى وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافى ثبوت شئ منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتى فى سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص فى قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتى فلاينافى الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتى او الاثباتى لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتى مبنى على التأويل ولاضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وراءة التصلب فيه مناسب لاوئل كتابه الايرى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذى خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوده ذكره الفاضل المحشى

فى شرحه والله اعلم (قوله بل على ان الحمد الى آخره) كلمة على متعلق بخبر مبتدأ محذوف اى بل هو مبنى على كذا والجملة عطف على جملة وبهذا يظهر وبهذا يندفع مايرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الى آخره على قوله على ان افعال العباد يدل على ان هذا ايضا يظهر ما اشير اليه بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص فى الحمد لله لامدخل له فى هذا البناء ولا حاجة فى دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال واما انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفعة وان الجهة هى الثانية (قوله والعدول الى الدفع للدلالة على الدوام والثبات) اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التى خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على استمرار التجددى واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التى خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفى للعمل فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص الشارح فى آخر الباب الثالث على ان زيدا فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرته هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتى لانها اذا اعتادت الشئ الفته ولاشك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة فى اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما فى سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل (قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ماهو ينوب منابه) اى لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه اعنى فى الدلالة

وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان
وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه تقصد الى المقامات الخطابية
بمثل قولنا فلا يعطى الى لاستغراق كما سيجئ فى احوال متعلقات الفعل
فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذى ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب
ان ذلك فى الفعل المنزل منزلة اللازم اعنى الذى لم يعتبر تعلقه بالمفعول
والتنزيل المذكور فى فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر (قوله
وفيه نظر لان النائب مناب الفعل الى آخره) يريد ان المصدر المنكر كاف
فى نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففى العبارة
مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه
قد ينوب عنه ايضا كما فى قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر
بان فى الاستدلال مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله
كما ذكرت فى الوجه الذى اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت
المدعى بما ذكر فى الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وبضم مقدمة اخرى تسليم
الاعتراض فى التحقيق (قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق) اراد بقرينة
الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس
هو الشايع فى الاستعمال مطلقا اى سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق
او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل
المحشى انما يدعى تحقق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم (واعلم ان مبنى
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه
وقد صرح فى المفصل فائدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد
والجنس فلا ينافى ما ذكره فى التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس
عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل
على الجنس فى نحو والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل
وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره
صاحب الانتصاف من ان اللازم ظاهر فى العموم بدليل استعماله فيه
من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها (قوله او على ان اللام لا يفيد
سوى التعريف الى آخره) خلاصة ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ
وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين
هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى بقوله والسبب فى اختياره الجنس

فائدة مع هذا التوجيه اعتراضات منها ما يقال مراد الشارح بخفاء القرائن الاستغراق انعدام القرائن المرجحة والفاضل المحشى معترف بانعدامها والا لم يصح ذكره فى وجه اختيار الجنس فلا ورود لاعتراضه عليه ومنها ما قيل ان وجدت القرينة المرجحة للاستغراق وجب الحمل عليه ولا يقدح فيه لزوم الاستعانة بالقرينة كما لا يقدح فى وجوب حمل الاسد على المعنى المجازى الاستعانة بيرمى فى رأيت اسدا يرمى وان لم يوجد وجب الحمل على الجنس لذلك لا لان الاستغراق يحتاج الى الاستعانة لقرينة اللهم الا ان يريد انه تستعان بالقرائن فى ثبوته ولا قرينة ههنا عليه وفيه انه صرح بتحقق القرينة ههنا عليه وجعلها كنار على علم ومنها انه اذا بلغ قرينة الاستغراق هذا الحد من الظهور فكيف يسوغ اختيار الجنس دونه وكيف يصح الاستدلال عليه

ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لايحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا حاجة لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت قدضم الفاضل المحشى الى هذا الوجه ٧ قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الى آخره وكلام الشارح خلوعن ذلك فلهذا رده قلت قداشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى آخره الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار له سابقا على انه لافائدة يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المقيد بذلك الاختصاص على ماصرح به نفسه فى احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لاتتفاوت حالا فى الجنس والاستغراق بقى ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله الشارح بقوله اوعلى ان اللام الى آخره منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه فى صورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به فى المفصل اذ يقال ان اللام لايدل الا على التعريف والاسم لايدل الاعلى مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لايكون ثمه عهد خارجى لايقال هناك وضع آخر للمجموع بازاء المعهود لانانقول فلايتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغى ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لايحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية فى التعليل الثانى التى اشيرت اليها هناك البحث الثانى ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لايجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك مايدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لايكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولايكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا على ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد

لا يقتضى تخصيص اللام بارادة الحقيقة من حيث هى لجواز ان يكون المسمى المذكور افراد الحقيقة كلا او بعضا لا المفهوم الذهنى لوجهين للاول انه لوكان حقيقتها الاشارة الى المعهود الذهنى لزم ان يكون فى العهد مجازا ولم يقل به احد الثانى ان طلاق المسمى فى عرف اللغة على افراد المفهوم اكثر كما قال الاصوليون العام ما انتظم جمعا من المسميات او جميع المسميات فلا يترتب عليه قوله فاذن لايكون ثمه استغراق لانه اذا اريد بالمسمى حيث لايخصص لبعض الافراد كلها دفعا للتحكم فى المقام الخطابى افاد المعرف باللام الاستغراق وانت خبير بعد ما تحققت من كلام الشارح ان مدلول الحمد منكرا لايزيد على مدلول الفعل الدال على نفس الحقيقة لم يحسن ٣

لالازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد (قوله على ما انعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لالغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتى اقدم من الوصفى كما قيل فتدبر (قوله فقد تعسف) وجه التعسف اما ارتكاب مالايجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما فى الوجه الاول فان حذف المبدل منه لايجوز فى غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ماهو المقصود اعنى التوطئة والتمهيد واما ارتكاب مالا يحسن كما فى الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين فى انفسهما لكنه لالطف لبيان ماعلم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يجرد فى بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثانى ان يكون مالم تعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فالم يتعذر لايصار الى المجاز واما الثانى فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ماذكر فى عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية (قوله امكن) من مكن بالضم مكانه اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا فى القلب وقبولا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة (قوله لقصور العبارة عن الاحاطة وائلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع الامرين علة واحدة بحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثانى الى الثالث ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كانه اعم من ان يكون حقيقة كما فى التفصيل وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها اوادعاء كما فى الاجمال وانما اقحم فى المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار اذالظاهر احداقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد فى الخواص والمزايا على ماتقرر عندهم فمؤدى مافى الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون شئ آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر ٧ ولايقدح

٣ ههنا اعتبار المسمى نفس الفرد كلا او بعضا وان شاع اطلاق المسمى على الفرد فى الجملة واما المعهودية الخارجى فالمعرف باللام موضوع بازائه وضعا آخر كما سيصرح به الفاضل المحشى واما حديث التحكم فندفع باستلزام الجنس للاستغراق ايضا فليتأمل منه

٧ ولايقدح فى تحقق الوهم منه

فى حصول التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع
الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شئ معناه متجاوزا شيئا
آخر وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر (قوله وليذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن) الظاهر ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة
عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هى ايضا علة عدم
التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس
السامع الى ماذكر يحصل فى صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف
لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن
تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام
الى الله تعالى على وجه العموم فى افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع
الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر (قوله ثم انه صرح
ببعض النعم الخ) شروع فى شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب
فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجراءه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الخ
وثم للترتيب فى الاخبار كما يقال بلغنى ماصنعت اليوم ثم ماصنعت امس
يراد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب او للتراخى فى الرتبة فان رتبة تفصيل
تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجئ فى مباحث الفصل
والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة
ذكره فى مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظى الاشارة فى الموضعين
فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث
الرسول المتفنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هى
الاصول والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول
او يقال الايماء الى مجموع النعم المذكورة لايقتضى الايماء الى كل واحد منها فانه
اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع
من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لايخفى ويجوز
ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكليف فى كون
التصريح به وحده ايماء الى تلك الاصول ممالايلتفت اليه لان تبين الشارح
اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتهيا
الى الدعاء لمعاونى الرسول ثم بتغير الاسلوب ٦ فيه تنبيها على ان اصالة معاونتهم
ليس كاصالة تلك النعم صريح فى خلافه (قوله يتعاونون) استيناف جوابا

٦ حيث قال فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال والصلوة على سيدنا الى دعاء للشارع المتفنن للقوانين وافضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة فلما انتهى للامر والى ذكر الآل غير الاسلوب وقال ثم دعى لمن عاون الرسول عليه السلام بلفظ ثم ولم يقل بعده اشارة الى كذا او نحوه ممايفيد كون معاونتهم من اصول النعم فليتأمل منه

لسؤال مقدر وهو ان يقال مايفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا
من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اقرب (قوله وفى الكتابة مشقة) يعنى
يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا فى كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش
على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان فى الكتابة مشقة لاحتياجها
الى ادوات يتعسر حضورها فى جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد
انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لايراد اطلاعه
عليه (قوله هو المنطق له الفصيح المعرب) عما فى الضمير الفصيح امابمعنى
الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص
من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذالمراد بالبيان ههنا مايتميزبه نوع الانسان
وربما لايكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله ارادبه معنى المظهر وجعل المعرب
تفسيراله (قوله ثم ان الاجتماع) شروع فى بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة
البعثة والمعجزات ليزل عليه ماذكرفى الصلوة وليتبين المناسبة بين ماذكر فى
الصلوة وبين ماذكر فى الحمد (قوله يتفق عليه الجميع) ضمير عليه يرجع الى
المعاملة والعدل باعتبار ماذكراوالى العدل فقط (قوله لايتناول الجزئيات
الغير المحصورة) انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة
والعدل اما باعتبار ماذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام فى قوله بل
لابدلها حيث لم يقل لهما وقيل فى الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم
ان النحاة قدمنعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة
ولم يوجد ذلك ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارة بعض
العلماء كأنهم جعلوه بمعنى المغاير (قوله بل لابدلها من قوانين كلية) اى
لافراق منها من قولهم بده يبده بدا اى فرقه والتبديد اى التفريق وتبدد اى
تفرق اولاعوض منهامن البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعنى لهامتعلق
بالمنفى اعنى بدعلى قول البغداديين حيث اجازوا ياطالع جبلا بترك تنوين
الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وخرجوا
على ذلك قوله عليه السلام لامانع لما اعطيت ولامعطى لما منعت
والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف
معربا مثل لاخيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه
على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اى لابد ثابت لها وقوله من
قوانين خبر مبتدأ محذوف اى البد المنفى من قوانين كلية وهذه الجملة

الاسمية التبيينية لامحل لها من الاعراب لانها مستأ نفة لفظا ويجوز ان يكون
من قوانين متعلقا بما دل عليه لابد اى لابد من قوانين وقد اشار الشريف
فى اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر للاحيث قال فى قوله لاتلق
لاشارته ان لاشارته ليس معمولا لتلق والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف
بل هو خبر لا فتأمل وقس على ماذكر نظائر هذا التركيب (قوله وهى المعجزات)
المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة تصديقا له
فى دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة
دالة على صدق الدعوى (قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن) اما انه
معجزة فلما ذكر فى الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتح به
باب الشريعة المشتملة على السعادة فى النشأتين ولانه باق على كل وجه
زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفى بعض النسخ
واعلى معجزات النبى على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق
بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة (قوله
من عطف الخاص على العام) رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول
صوت الصبى ثم استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى
تفوق الابتداء وفى الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو فى التحقيق
سبب لتفوق الابتداء لكنه يسمى باسم المسبب تنبيها على كماله فى السببية
ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى
المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما فى الضمير او باعتبار انها تشارك البيان
المذكور ههنا فى الاسم كما سيجئ وان اختلف البيانان فى المعنى وهذا
المقدار يكفى لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام
يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والمنبه على جلالة نعم البيان هو الامر الثانى لما ذكره الشارح
فى اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على
فضيلته ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف
او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعر بجلالته باعتبار انه يومى
الى ان الخاص بلغ فى الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام
(قوله كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان) حيث خصه

قوله رعاية يحتمل ان يكون حالا من ضمير الظرف اعنى من عطف والمعنى كائن من العطف حال كونه رعاية ويحتمل ان يكون مفعولا له للقول السابق اعنى قوله وعلم

(بالذكر)

بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرأن وخلق الانسان وهما نعمتان جليتان والضمير في واليه يرجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤل بان مع الفعل (قوله مالم نعلم) مفعول ثان لعلم والاول محذوف اى علما ولاضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لايجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لاعلم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين ٦ الثانى اذهى من دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لايتعلق الابغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير مانسى تجوزا كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد مالم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا (قوله رعاية للسجع) قيل عليه يحصل رعايته بان يقال ومالم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذى قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول (قوله خير من نطق) انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ماذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى (قوله للشارع المقنن للقوانين) اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه السلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع مافي الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى (قوله على مافسر في الكشاف) ايماء الى ان ههنا معنى اخر وقدمر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتى الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبى هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما اوخصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب المشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو

٦ لان المفعولين مقدران كما في الوجه الاول

المشهور وان رد عليه وان نوقش فيه بان عدد الرسول مزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله ولفظ اوتى الخ) اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لايصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لايصلح الا الله تعالى مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه (قوله اشارة الى المعجزة) اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسول عليه السلام والقول بالاعجاز فى غير القرآن منها غير ظاهر لتصريحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز واما مايعمها وسنتهم القولية فالامر اظهر (قوله ففصل الخطاب البين من الكلام) انما لم يقل الكلام البين كما قال فى المختصر الخطاب الفعول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله يتبينه من يخاطب به) ولايلتبس عليه اى يعلمه لانه روعى فيه جميع مالابد فى الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات مالايتبينها من يخاطب به ويلتبس عليه (واجيب بان المراد به ماهو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لاريب فيه وسيجئ تحقيقه فى مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبنى على مذهب المتأخرين من ان الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام ٧ فمخاطب البارى يجب ان يفهم ماخوطب به وهم يتبينونها ولايلتبس عليهم وبان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم (قوله او بمعنى فاصل) ٣ قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقى الذى هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما فى رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعانى على مانص عليه الشيخ عبد القاهر فى قوله انما هى اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقى على معناه الحقيقى كان مضافا الى معموله الذى هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وماسينقل من الشيخ فى نسبة المصدر

٧ فالظاهر ان مخاطب نسخه

٣ ظاهره انه عطف على بمعنى مفصول فى قوله ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول فيكون التقدير ويقال للكلام البين فصل بمعنى فاصل ولاشبهة ان اطلاق الفصل بمعنى الفاصل على الكلام المذكور ليس لكونه بينا وان كان ظاهر العبارة يوهمه بل لكونه مبينا ومميزا ويمكن ان يقال انه معطوف على امر متوهم من الكلام السابق وهو ان فصل الخطاب بمعنى خطاب مفصول وقريب منه قول ابن هشام ان بمقلد فى قولها الشاعر تقى نقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذى قربى ولا بمقلد معطوف على شئ متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة وامثال هذا متعارف بين المحققين المتحققين بعلم الاعراب المتدربين فى اساليب الاعراب وان كان مما يستبعده الدخيل فى الصناعة نسخه

الى ماتقدمه مماهوله لافيما اضيف اليه الا يرى انك لوقلت انجانى عدل سلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ماهوله نسبة حقيقة ولالطف فى جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء اليه و اما اذا قلت انجانى سلطان عدل فاعتبار التجوز فى نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا فتدبر ٢ (قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة) توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ فى موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع (قوله بدليل اهيل) وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لايستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له الخطر او تقليله على ان الخطر فى نفسه لا ينافى التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به (قوله خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر) يريد ان فيه تخصيصين (الاول انه لايضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما) (والثانى انه لايضاف من العقلاء الا الى من له خطر) (قيل لما ارتكبوا فى الآل التغير اللفظى بتغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملايمة بين اللفظ والمعنى) (ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف نقص قوى ارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص ٧ (قوله اطهار) جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما المثال المشهور اصنى اجناؤها ابناؤها اى الذين جنوا على هذا الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهرى اظن ان المثل جنتها بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجئ فى الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع

٢ قوله ثم دعا لمن عاون الشارع غير الاسلوب لما نبهت عليه فيما سبق من النسخة القديمة

٧ ولك ان تقول بناء على ماسبق انه لما كان فى اللفظ تغيير ان ارتكب فى المعنى تخصيصان توخيا لتمام الملايمة نسخة قديمة

طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه (قوله وصحابته الاخيار) الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة و صحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه السلام ولكنها خص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال فى اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم بهم و لهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابى كل مسلم رأى الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رأه الرسول والاصح ان اللغوى لايحتاج الى ماعدا الرؤية مما ذكر و العرفى بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم مميز صحب النبى عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من اصحاب الجنة و اصحاب النار فبعرف متجدد هذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف و اربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية (قوله جمع خير بالتشديد) اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت و هو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لايثنى ولايجمع ولايؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لايتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو (قوله اصله مهما يكن من شئ) مهما مبتدأ قال فى مغنى اللبيب ومعناها لايعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف و يكن تامة بمعنى يوجد و فاعله ضمير راجع الى مهما و من شئ بيان له و فائدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة و شئ فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لايصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشئ اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابى على والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الى آخره مبنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل ان مراد سيبويه بيان المعنى البحث و تصوير ان اما يفيد لزوم ما بعدها لماقبلها لانه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شئ فحذف الشرط و زيدت ما و ادغم النون فى الميم و فتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور فى شرح الرضى (قوله بعد الحمد والثناء) ينبغى ان يريد بالثناء الثناء على الرسول عليه السلام بذكر الصفات المادحة له فى ضمن

الصلوة والالكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما فى المختصر (قوله موقع اسم هو المبتدأ) يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف فى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية) وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو على والسهيلى وابن سعيد انها تأتى حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور فى كتب النحو (واعلم ان ظاهر ماذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لماذكره فى احوال متعلقات الفعل فى تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمه اصل امازيد فقائم مهمايكن من شئ فزيد قائم فحذف المزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ وقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ٧ (قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا) المشهور ان لزوم الفاء لاما كلى لايحذف عن جوابها الافى ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لاقتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لان كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لايحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلى فى اما يحقق فرعيتها لان فى الشرطية ولايستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لامابل ايضا اكثرى (قوله لزمها لصوق الاسم) اللازم للمبتدأ اللزوم مؤل بالالزام اى الزموها لصوق الاسم اذلو ابقى على ظاهره لزم ان لايحذف اللام من المفعول له اعنى قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضيت حقه اى اديته صفة القاضى فلايكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط لحذفها فى المشهور ثم الظاهر ان قوله للازم مجرور صفة لاسم ولزوم الاسم للمبتدأ العام لزوم للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن تعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلافصل بدلا عنه اذ مالايدرك كله لايترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذى ذكر وثانيهما الصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبالضمير المستتر فى اللازم المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لامابقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح فى الحواشى بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها

٧فانه يدل على ان اما لم يقع الاموقع اداة الشرط ويمكن دفعه بيناء كلامه على المذهبين بقى ههنا بحث آخر هوانه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله فى المختصر والعامل فيه اما النيابة عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلى من مثل قولنا امازيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شئ ما لا ان التأليف لازم لوقوع شئ مابعد الحمد اذلايخفى ان المقصود المذكور انما يلايم تعميم الشرط واطلاقه لاتخصيصه وتقييده فتامل نسخة

تقديرا واما الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا (قوله لما ظرف بمعنى اذا) الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة (قوله يليه فعل ماض) ان قلت فاين فائدة ذلك الفعل فى قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس هاشم * قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهاء بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه ٦ (قوله والوجه ما تقدم) وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى اليوم لا يكون واقعا فى الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته (قوله وعلم توابعها) لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فى به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لمجموع العلوم الادبية كالمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح فى آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالى عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من قول الشارح فى آخر المقدمة وسموا علم المعانى والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفى فى افراد ضمير به وههنا بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بقسطاس العروض فى اثنى عشر قسما على ما اشار

قوله قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره فيه ايماء الى انه اذا وقع فى الاستدلال لا يحتاج الى استثناء المقدم وضعا كغيره من الادوات من النسخة القديمة

اليه السيد فى مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم عده المصنف فنا برأسه وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انها لا دخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه فى اعلى طبقات البلاغة لا سبيل الى ادراكه الا لطول خدمة علمى المعانى والبيان وايضا لا نسلم دخل البديع فى معرفة دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لابد منه فى الافادة والجواب عن الاول ان الحق فى يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخير ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك (قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم) اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا الحصر فى معرفة دقايق العربية فى هذا الفن يقتضى اجليته من العلوم العربية التى تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا فى افادة البلاغه فى الجملة (قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها) الظاهر ان افعل التفضيل اعنى اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف اليه كما تقرر فى النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفى القسم الثانى بالاختلاف وان ابيت ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة فى هذا المعنى (قوله وجعله من هذه الطائفة) وفى بعض النسخ وجعلها على تأويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة (قوله اذ به يعرف دقايق)

العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد بهذا الايهام تفخيما لشانه (قوله واسرارها) قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما اذا لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولاشك ان دقايق الدقايق عبارة اماهو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذبه يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التى هى ادق ولما كان ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة و توابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طى مقدمة هى مناط التفريع ومطيته وهى ان دقايق العربية ادق دقايق (قوله وبه يكشف) قدمرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذلادخل لعلم توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور (ثم ان المصنف قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم فى بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها واخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة لاخرى اعنى قوله اذبه يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه فى الوجود (قوله فى نظم القرآن) حال عن وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز فى نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح فى حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا فى عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجركأنه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبنى ضرب زيد راكبا فلا كلام فى جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى آخره الى بطلان القول الاول اذ الو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز

٦ وهذا انما احتيج اليه لتصريح الشارح بالجار والمجرور ههنا ايضا واما على عبارة المص فلا لانه جعل مجموع المعرفة والكشف بالمجموع فيجوز ان يكون البعض بالبعض فقط تدبر ٨

بما اذا كان المضاف جزأ او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل
مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز فى الصور الثلثة التى ذكرها ابن مالك
فى الفيته حيث قال * بيت * ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا
اقتضى المضاف عمله * اوكان جزء ماله اضيفا * اومثل جزئه فلا تحيفا *
(قوله ٩ لان المراد بكشف الاستار) معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب
وارادة المسبب (واعلم ان الدليل قسمان انى يكون واسطة فى حصول
التصديق بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فقط ولمى يفيد مع
التصديق المذكور سبب نسبت المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب
فى نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط انى وعكسه لمى
ولا شك ان اللمى اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرأن بالبرهان اللمى على الوجه
المختار وهو ان سبب اعجازه كونه فى اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق
والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان
الانى حاصلة من علم الكلام فلاغبار فى حصر كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز فى هذا الفن سواء كانت اللام فى قوله لكونه فى اعلى مراتب البلاغة
متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من
البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه فى تلك المرتبة
فيتناول الطرف الاعلى ومايقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لايتوقف على كونه
فى الطرف الاعلى (قوله ليقتفى اثره) اى يتبع النبى عليه السلام فى طريقته
اوليتبع طريقة النبى عليه السلام وقوله فيفاز نصب عطفا على ليقتفى
اورفع اى فحينئذ يفاز (قوله فيكون من اجل العلوم) لكون معلومه من اجل
المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
لايكون الا بهذا العلم وذا لايستدعى كون معلومه الذى هو مسائله من اجل
المعلومات اذليس فى هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرأن بخصوصه
بفرض ذاتى بل اقصى ماثبت ان يكون القرأن من جزئيات موضوعات
مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل
ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ماقبله بقوله لكون معلومه من اجل
المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية بحسن ولو ادعى
ان معلوماته فى انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لامساس له
بما نحن فيه اذليس الكلام الا فى تعليل ترتب المذكور على ماقبله بماذكر

٩ تعليله هذا يشير الى جعل تفريع قوله فيكون من اجل العلوم قدرا على مجموع قوله يكشف ويعرف الابرى الى قوله لاشتماله على الدقايق والاسرار ١٢

قيل
قوله لكونه متعلقة بقوله معرفة لابقوله معجز فلا يرد حينئذ ماقيل من ان كون القرأن معجزا لكمال بلاغته لاللصرفة ولا للاخبار عن المغيبات اوغير ذلك مماذكر فى موضعه مسئلة موكدة فى علم الكلام فاشار الى ان للاعتراض المذكور لايرد على التوجيه المذكور سواء جعل لكونه متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ١٢

والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقدتقرر ان المعلوم
اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرأن اعنى اعجازه
مع قطع النظر عن الغير اشرف ولايستفاد هذا العلم عند فقد الذوق
الفطرى الالمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف
فقوله وذالايستدعى كون معلومه الى آخره ممنوع والحصر مستفاد من قوله
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذجلالة المسائل
امابوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال شرف الاشياء والثانى موجود
ههنا ثم المراد بالمعلوم فى عبارة الشرح مايعلم من هذا العلم لاالمسائل كماتوهم
بقرينة افراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا (قوله وجلالة العلم بجلالة
المعلوم) وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ماسيصرح به
الشارح فى قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى
المبادى فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كماصرح بوابه على ان افادة
اضافة المصدر الحصر ليس بكلى وسيجئ الكلام عليه ان شاء الله تعالى
(قوله فان قيل كيف التوفيق بين ماذكره) يريد ان كلام المصنف مخالف
لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز
فى هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز فى نظم القرأن
معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكى حصره بالذوق اذلايخفى
ان اسناد الادراك الى الذوق فى قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاالاسناد
الى السبب كما يشير اليه قول الشارح فى الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا
فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثانى ان المصنف اثبت كشف القناع
من وجوه الاعجاز لهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثانى
وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثانى اهتماما به
لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز
فى هذا العلم و السكاكى حصر مدرك الاعجاز فى الذوق ولامخالفة بينهما
ظاهرا الايرى انه لو حصر احدمدرك الكليات فى النفس الناطقة وحصر
سبب ادراكها فى العقل لاستقام كلا الحصرين وانمايظهر المخالفة بملاحظة
ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه ٦ (قوله ولو بالذوق
المكتسب منه) الذوق على ماذكره الشارح فى شرح المفتاح قوة ادراكية لها
اختصاص بادراك لطائف الكلام و وجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح

٦ ولتبيين بذلك ماهو
المختار عنده من ان
الكشف المذكور فى
كلام المصنف مجاز
عن المعرفة قيل وفى
هذا التقرير نوع ركاكة
لان الايرادين متوافقان
ظاهرا فان الاعتراض
الاول مبنى على ان يكون
من الكشف المعنى
المجازى اعنى المعرفة
والثانى ان يكون المراد
به المعنى المتبادر منه اعنى
التعريف والاظهار للغير
فكيف يوردان معا ويمكن
ان يقال بناء الامر الثانى
على ماذكر ممنوع بل
توجيهه ان المصنف اثبت
كشف القناع عن وجوه
الاعجاز بهذا العلم ايا اراد
من الكشف والسكاكى
نفاه والظاهر ان المراد
من الكشف المذكور فى
الكتابين فى المقام واحد
فبين الكلامين تناف
وحاصل الجواب منع
وحدة المراد بل مراد
المصنف منه المعرفة
ومراد السكاكى
التعريف والاظهار
للغير فلا مخالفة ٢

الشارح فى ترتيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور
اولى بالمزومية لكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد
بخيل ولوكان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى
فى جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك
فى هذا العلم ولاشك ان هذا الانحصار الاضافى على تقدير عدم توسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لايخفى (قوله
وقداشير الى هذا) اى الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لابغيرهما من العلوم
(قوله لاطريق اليه) الاطول خدمة هذين العلمين الظرف اعنى اليه لغو
متعلق بطريق على قول البغداد بين لما فيه من معنى الافضاء والاطول بدل
من محل اسم لا لانه مبتدأ فى الاصل وخبر لامحذوف اى لاطريق موجود
اوخبرا ومبتدا وبدل من الخبر المحذوف على رأى من جوز حذف المبدل منه
فى باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدلا منه
اوصفة لاسم لاوالاطول على ماذكر من الوجوه (قوله لاعلم
بعد علم الاصول) اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين
العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف اوالكلام بناء
على انه لابد منه فى تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة
الكبرى فى معرفة معانى القرآن كما ذكره الفاضلان فى شرحهما للمفتاح
فالبعدية على الاول زمانية اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به
وعلى الثانى رتبية شرفية ثم ان اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب
ظاهر مماسبق واعترض على الشارح بان فى نقل قوله لاعلم بعد علم الاصول
الى آخره اختلالا وفى المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا
لاعلم فى باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء بمراد الله تعالى
من كلامه ولااعون على تعاطى تأويل متشابهاته ولاانفع فى درك لطائف
نكته واسراره ولااكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
اعنى فى باب التفسير وبعد علم الاصل متعلقان باقرأ اى اعون وانفع على معنى
لاعلم انفع منهما فى التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى
النفى المستفاد من لاعلم فاذا تعلقا باقرأ لايكون قوله اكشف مقيدا
بالظرفين المذكورين البتة كما لايخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على
الوجه الثانى فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثانى فلان المستفاد

٣ وقد تقرر السؤال هربا عن الركاكة المتوهمة هكذا الكشف المذكور فى كلام المص اما ان يجعل محمولا على المجاز عن المعرفة كما ذهبتم اليه فيتوجه الاشكال الاول اويجعل محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المص فيتوجه الثانى فالموردة فيه ابدا احدى المخالفتين لا كلتاهما معا وفيه نظر اذ لايخفى ان المراد حينئذ هو الشق الاول من الترديد فيتم الجواب بما يستفاد من قوله ولو بالذوق المكتسب منه ويلزم استدراك باقى ماذكر فى حيز الجواب وبالجملة اسلوب الجواب يأبى عن هذا التقرير كما يشهد به الذوق السليم فتدبر نمحة

من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف
ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس
المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا فان
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف
ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين
اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز
تجريد اكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح
وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق
نص في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من
حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما
على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد اثبت القول بذلك في دلائل
الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى
الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد
على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم
تقييد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد
يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايدا الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعالى اذا لم يشاركه
احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى
ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي
مما يدعونني اليه وقول علي رضي الله تعالى عنه لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم
من ان يضبطه القلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين
العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله (قوله ثم
لا يمكن الى آخره) ثم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين
وقوله لا يمكن استئناف جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق فانه لما بين
فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال

قال في معنى البيت في
بحث بل نعم تصديق المخبر
بنفي او ايجاب واشار اليه
في بحث اي ايضا ٭

هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته فى العلمين فقال لايمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره مادون منها ولم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لافلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالحصر فى قوله الا تحت علم الله تعالى الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لاارباب السليقة حتى لايستقيم تفريع قوله فلايدخل على ماقبله اذلا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ماذكر من الامرين وهوان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه ان يدرك وجه عجاز بحقيقته لمهارته فى علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفى الامكان العادى مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لاشبهة فى ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة فى هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح قول صاحب المفتاح (واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعانى مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت فى قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اى بلطائف هذا العلم اى اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الى آخره قصرا حقيقيا كما هو الحق لااضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب فى التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون ٩ بقى ههنا تأمل وهو انه اذا اعتبر فى الخواص الافادة كما اشار اليه فى المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لايدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل محل نظر تأمل (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس الخ) الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شئ بشئ فى النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به و به يدل على ذلك التشبيه المضمر فى النفس و الايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد

٩ بقى ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ليدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذى يعرف بهذا العلم هو ان كان الفلانى يقتضى الاعتبار الفلانى وبمجرد ذلك لايعرف ان القرآن معجز بل لابد مع ذلك ان يعرف انما لابد منه فى تحقق الاعجاز متحقق فى القرآن والامور التى تجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال المخاطبين وكيفيتها و اشتمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ماينبغى وهى مما لايعرف بهذا العلم الثانى انه اذا اعتبر فى الخواص الى آخره نسخة

البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ يلايم المشبه به ان كان فى الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل كما فى قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستعار على الوجه الثانى من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلى بل كل استعارة تخيلية كذلك عند المصنف والحاصل ان الترشيح ههنا للتخييل كما نقل عن الشارح لا للمكنية حتى يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقترن بلفظ المشبه به فكيف يتصور بالاستعارة بالكناية ولا ذكر للمشبه به فيها وما ذكروا من الاقتران بلفظ المشبه به فالمراد فيها اذا كان فى الكلام تشبيه وكذا المراد بالتفسير المشهور للترشيح وهو ذكر شئ يلايم المشبه به وفيه تأمل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوى لا العقلى هذا (واعلم ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجئ فى البيان ان ساعدنا التوفيق الالهى قوله واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح (قوله والقرأن فعلان بمعنى المفعول الخ) يقال قرأت الشئ قرأنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرأنا تلوته (ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعنى القرأن جعل اولا بمعنى المفعول اى المقرؤ ثم نقل الى المجموع المتلو اعنى الكلام المنزل على نبينا عليه السلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبى عليه السلام بيان الشخص الذى جعل لفظ القرأن علما له بذكر مايعينه ويكفى فى تعيينه العهد فى لامى الكلام والنبى عليه السلام لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب فى المصاحف كما فى شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية (قوله ونظمه تأليف كلماته الى آخره) النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل ٧ مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها

٧ اشار الى معنى التناسق والنسق ان يجئ الكلام على نظائر واحد فى الديوان نسق الكلام تأليفه ١٢

على مايقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح (وقديطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقديطلق على جمع الحروف وقديستعمل بمعنى اللفظ (قوله على حسب مايقتضيه العقل) فى الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا لحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافهى ساكنة وربما يسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول (قوله فلذا اختار النظم على اللفظ) اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين فى النظم وفى الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احتراز عن سوء الادب اذا لمعنى الاصلى للفظ هو الرمى والاسقاط وتأليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم ايضا (قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة ان كلماته كالدرر) يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات فى النفس بالدرر ويثبت النظم لهـا تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات فى النظم بترتيب الدرر فى السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه (ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا اوما فى الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا اوتضمنها تشبيه كلمات القرأن بالدرر على ان يكون قوله لطيفة وصفا قوله واشارة الى آخره بيانا لوجه اللطافة لااشارة الى فائدة زائدة كما فى الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما فى الاول (قوله تغمده الله بغفرانه) يقال تغمد السيف اى جعله فى غمده اى غلافه (وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد (قوله من الكتب المشهورة) بيان لما (فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه فاذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ماأضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث (قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول فى الممكنات الكتاب الثانى فى الآلهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب مايعم المعنى الحقيقى اعنى الكل والمعنى المجازى اعنى البعض (قوله تميز من اعظم) لامن المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام

وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لايكون حينئذ نصافي المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع بجواز ان يكون باعتبار آخر (قوله من جهة الترتيب) فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قديستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقديستعمل بمعنى الطريقة والطرز كماسيأتي (قوله فلكل مسئلة مراتب الى آخره) دفع لماقيل من ان الترتيب وضع كل شئ في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه (ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كماسيصرح به لايخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر (قوله فعليك بكتب الشيخ عبدالقاهر) عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كماظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان نشئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كماهو الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشئ بضده كما قيل ولضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لاترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه (قوله وهو تهذيب الكلام) وقديطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له هنا كثير معنى فلذا لم يلتفت معنى اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقى الكتب المشهورة (قوله متعلق بمحذوف يفسره جما) الفائدة العامة في حذف الشئ ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشئ اذابين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها (قوله مؤل بان مع الفعل) فان قلت لم اشتهر اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ماالمصدرية معه قلت لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك من ماذ الاحفش ذاهب الى انه اسم يقتضى عائدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذى يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق (قوله وهو موصل الموصول

اسمى وهو مالايتم الابصلة وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية
وحرفى وهوما اول مع مايليه من الجمل بالمصدر كان وما المصدريتين
واختلف فى لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها
امرا ونهيا قال الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان
وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لاطلب
فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما لايؤلان
بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان
قم اوبان لاتقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فات
الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية فى الموصولة بالامر عند
التقرير بالمصدر كفوات معنى الماضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى
والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم كون ان مصدرية ان المخففة
من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو والخامسة ان غضب
الله عليها اذلا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو
سقيا ورعيا ثم ان هذا الموصول لايحتاج الى عائد بل يجوز ان يعود اليه
لحرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء
الكلام الابها يقتضيان كونهما كشئ واحد مرتب الاجزاء فالترتيب
معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لايجوز تقدم كل الصلة عليه
ولاجزؤها الا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض
الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى فلايجوز اعجبنى ان زيدا
ضربت لان ما بعده فى تأويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر
ويجوز اعجبنى ان اعطيت درهما زيدا وكما لايجوز تقدم نفس الصلة على
الموصول لايجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم
على ذلك الشئ (قوله كتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه) قيل وفيه
تسامح لان الجزء لم يتقدم فى المعروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما يتقدم
بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ماقبله وانت
خبير بانه اذا قدم فى الذكر جزء اللفظ الذى خيره بعد طائفة من اجزائه على
باقى الاجزاء لزم تقدمه على مايتقدم فلزم ان يتقدم ذلك الجزء نفسه على
ذلك اللفظ نفسه ايضا اذليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع

اجزائه ههنا كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشئ على نفسه فتوصيف الشئ بالمترتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا (قوله اذا كان ظرفا او شبهه الى آخره) المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم (قوله قال تعالى فلما بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رأفة) وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهى اخذ الرحمة بالزانية والزانى لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة ومقدما عليها واما وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعنى معه اذا لم يكن معمولا للسعى فاما ان يكون جوابا لسؤال كأنه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعنى اسمعيل الحد الذى قدر فيه على السعى قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعى مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اى بلغ السعى كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه فى اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما فى السعى لا انه بلغ سعيا بصاحب اباه اى سعى ابيه على تقدير المضاف فى معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم قرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها فى قوله معه حينئذ كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لا لبلغ وفيه انه يقتضى ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعى معا والقول بان المراد من السعى المسعى وهو الجبل المقصود اليه بالمشى فلا محذور فى الغوية تكلف لا يصار اليه ثم فى الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعى نظر لان الكلام فى تقدم معمول المصدر المنكر والسعى مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقديم على ما ذكره تأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل فى المنكر دون المعرف كما تقرر فى النحو فلا تقريب لما ذكره ٣ (قوله والتقدير

٣ نعم لو كان عدم جواز التقديم بضعفه فى العمل لكان النظر فى محله ١٢

تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل فى الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى
معه السعى وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور
مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه فى المصالح مع ابيه فى حداثة
سنه امر مقصود وفى الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز
ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بمع على ماذكره فى مغنى اللبيب
مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عنده بلا ملاحظة المعنى المتعلق
فى المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اى يتغنى عنده ولم يرد ان التغنى
صادر من السلطان ايضا ان اذ حينئذ لايرد ذلك المحذور الذى ذكره
فى اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ فى صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة
من اول وجوده الى اوان حد السعى بحيث كان مستكملا فى اخلاقه وهذا
معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح ٧ فى المصدر ان لايتقدم
معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا فى الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع
فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد
نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم فى علم البلاغة بلا تكلف
لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ
فى العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا
فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملناه على وجه
آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن فى كلام المصنف ان يجعل
الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جعا اذ ليس فيه نكتة التقدم سوى السجع
(قوله وليس كل ماؤل الخ) دفع لما يقال من ان التقدير ضرورى لان المصدر
مؤل بان مع الفعل واذا كان مصرحا بها لايجوز تقديم ما فى حيزها عليها
عند الجمهور فكذا ما فى حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشئ حكمه
حكم ذلك الشئ الا يرى ان المؤل به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان
والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المؤل بشئ حكمه
حكم ذلك الشئ فيما اول به لا لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله
لان حقه ان لايعمل لنقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا
ومعنى كما تقرر فى النحو (قوله مع ان الظرف) مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا
يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كدلول اسم الاشارة فى قوله تعالى فاذا نقر
فى الناقور ٢ فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الظرف

٧ الراجح فيه يعم الوجوب كما ان الاولى وقديعم الوجوب لان عدم تقدم المعمول غير الظرف واجب ويدل عليه قوله ويجوز مرجوحا فى الظرف

٢ اى فى الصور فاعول من النقر بمعنى التصويت واصله القرع الذى هو سبب الصوت

الحقيقى اعنى الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشئ فيه وعدم
انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع فى الزمان والمكان لا ينفك عن
مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعنى
الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل فى العمل فى الظرف
الحقيقى فى شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار
فى موضع الاضمار فى قوله ولهذا اتسع فى الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا
وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع فى شبه الظرف
عمل معنى حرف النفى فيه عند البعض كما فى قوله تعالى وما انت
بنعمة ربك بمجنون) اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير
كقول الشاعر * وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم
اى ما حدثنى عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
عدم لزوم تأويل المصدر العامل فى الظروف بان مع الفعل لما سبق الاشارة
اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع فى الظروف جاز
ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل
الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول
لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل
هو المشهور ٦ فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الى آخره
اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا
بها وليس بشئ اذ لا تقريب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم
تجويز تقدم ما فى حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف فى العمل حتى يصار
الى الجواز فى الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشئ
المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود فى الصورة المذكورة نفس الفعل
لا رائحته مع تنزل الظرف من الشئ منزلة نفسه (قوله ولذا اتسع فى الظروف ما
لم يتسع فى غيرها) اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل
المتعدى اى اعتبر فيها ما لم يعتبر فى غيرها واما ان يكون فى موقع المصدر اى اتسع
فيها اتساعا لم يعتبر فى غيرها (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) فى العبارة مسامحة
اذ قد ذكر فى الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون
الزائد معينا كما فى قوله فاورثنى تكلمه صداع الرأس والقلقا * فان الرأس زائد
اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون من اللفظ زائدا على اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد معينا كما فى قوله وألفى قولها كذبا ومينا فان الكذب
والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس

وفى شرح المعلقات
التبريزى ان هو كناية
عن العلم لانه لما قال
الا ما علمتم دل على العلم

من كرب كان شرا له
ان كان الكرب شرا له

٦ تأكيد لقوله لان
التأويل هو المشهور

وذلك كقولهم

بمناسب ظاهرا اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتى بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندى فى قوله * و لا فضل فيها للشجاعة والندى * كما هو الظاهر وان كان فى عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه (قوله وسيجئ الفرق بينهما فى باب الاطناب) اللام فى الفرق للعهد و المراد الفرق الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعانى وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر فى الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا فى محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام فى محله و خصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد فى الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد و هو المعتبر فى الفن فتأمل (قوله يتوعر) اى يصعب و فى تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى التعقيد من المبنى للمفعول (قوله قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح و التجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين و يحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار فى الاول لفظ القابل و فى الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب و الايجاز و المساواة ثم انه قدم فى اللف الحشو على التطويل لكونه اهم فى مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث و عكس ناظريهما فى النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره وتخليصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع (قوله الفت مختصرا) انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تأليف مختصره يتضمن مافيه (قوله يتضمن مافيه) جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعانى و التضمن باعتباره ايضا فالمراد يتضمن ما فى القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة فى علم الجدل و الاستدلال و على العروض والقوافى ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمى المعانى والبيان كما نبه عليه كلام السكاكى عند شروعه فى هذه المباحث (قوله وهو حكم كلى ينطبق على جزئياته) المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى يدور عليه الكل وجودا و عدما عليه وبالانطباق الاشتمال و فى قوله على

قيل انما اختار الفت على صفت رمز الى ان كلماته مأنوسة ففيه تعريض للسكاكى واختاره على اختصرته الخ منه

جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفى قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعاتها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعاتها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئيات وتلك الاحكام المستخرجة يسمى نتايج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ماذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس فى الكلام حذف بل فى ضميرى ينطبق على جزئياته حينئذ استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا لمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب فى الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التى هى النتايج بجزئيات الكلى فى اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التى فيها وبالانطباق الاشتمال (قوله كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده) قال الشارح فى شرح المفتاح قال فى الديوان التوكيد بمعنى التأكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكدوا كده بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة الى آخره والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام فى بيان لغة ولد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد فى غير هذا الموضع واقول ذكر فى المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح (قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم) اى ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه (قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر) فان قلت الكلام مع المنكر اى الملقى اليه ان كان مجردا عن التأكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق صدق الكبرى تأكيد والمؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثانى ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على ان التأكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق

المعترض مولانا طوسى والحصارى فى حواشى شرح المفتاح منه

التأكيد الى الملق حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فى المثال المذكور فتأمل (قوله فهى اخص من الامثلة) تفريع على مافهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضى حتى لواعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار ان كل مايصلح شاهدا يصلح مثالا بلاعكس كلى لجواز ان لايكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لواعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذلواشترط فى كل منهما ان لايقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ماقصد فيه يتحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن لكون الجزئى الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر له فحينئذ يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقى فى قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج حيث لواراد به خارجا عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له فى الاخصية فهو تم وان اراد الخروج عما صدقا عليه فلايفيد فى عدم دخلهما فى الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ماتحتهما الايرى انه لوقيل الماشى الضاحك اخص من الماشى اذقد اعتبر فى الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا مدخل له فى الخصوص فتدبر (قوله ولم آل) عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله (قوله من الالو وهو التقصير) يجوز ان يكون لم آل فى كلام المصنف على معناه الحقيقى اعنى لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدر اى لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذيفهم منهما عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما فى تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالاول لو بحذف الجار اى لم اقصر فى جهد فى تحقيقه ولايجوز ان يكون تميزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا فى المعنى اى لم يقصر الاجتهاد فى تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند

الى المميز فى الاصل قدلايكون الفعل المذكور بعينه بل مايلاقيه فى الاشتقاق
مخالفاله فى التعدى كما اشار اليه السكاكى فى قوله معنى طار عمرو فرحا الفرح
عمرو اومثل مانحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر
لاللتفجير اذالفعل المذكور اعنى لم يقصر انمايلاقى فى الاشتقاق للتقصير الذى
بمعنى الالو لالنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوزان يتضمن
الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء
ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية
بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان
تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع فى غاية الشيوع فكأنه رجع المجاز
المشهور (قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب) اى
لامنعك او الامر العام اى لامنع احدامثلا (قوله فى تحقيقه) اى المختصر
يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتأمل (قوله اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول) رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على
المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر الى آخره
او اضاف الترتيب الى ماذكر اضافة المصدر الى آخره او اراد المصنف
ترتيب السكاكى الى آخره مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لماتقرر فى كتب النحو من ان الاول
اكثر واولى (قوله تقريبا مفعول له لماتضمنه معنى لم ابالغ) ذكر فعلين اعنى
رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له
للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى واحدا اذالمراد بقوله تقريبا
لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلاوجه لجعلهما
مفعولا لمجموع الفعلين على ترتيب اللف كما لايخفى (قوله ولو لم يأول الفعل
المنفى الى قوله بل لامر آخر) قيل فى العبارة ادنى مساهلة اذالفعل المنفى
ابالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به فى شرحه
للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على
تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلامساهلة بالنظر اليه وانما هى
بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأل
الى آخره خفى حتى ان الاستاد لم يطلع عليه واعترض على الشارح بان
اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذقد ذكر الشارح نفسه فى شرح

المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت اونفيت اومايؤدي مؤديهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور ٦ وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لامحيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لايكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لاتصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف لايعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جميع جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لايجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح من الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يؤول بالفعل المثبت تعين توجيه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ماللظالمين من حميم ولاشفيع يطاع اي لاشفاعة ولاطاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على مافعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم

٦ وتبين بماذكر ان لزوم توجيه النفي الى القيد ههنا نشأ من خصوصية المقام وهي كون القيد مفعولا له منصوبا وهذا الوجه جار بعينه في لم اشتمه اعزازا هذا كلام المجيب المذكور وقد تبجح بهذا الجواب ومتصلف والحق انه بمعزل الى آخره نمضه

وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفى يستعمل على معان ثلثة وهذا مما ذكره الشارح فى شرح الكشاف (قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد الى آخره) هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفى الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفى ولاخفأ فى كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفى اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس (قوله وان يقع له خصوصا) يحتمل ان يكون الظرف اعنى له خبرا ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الرضى فى امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفى اى يصير حكم النفى ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصا على المصدرية باقيا على معناه اى يخص حكم النفى بالقيد خصوصا (قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان للاجتماع) الظاهر ان النسخ اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما فى اكثر النسخ التى رأينا لكان تأكيدا له فلا يدل على الاجتماع فى زمان كما سيصرح به الشارح فى بحث تأكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع فى اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفى الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد حينئذ والا لكان اجمعون تأسيسا لا تأكيدا فلا تفاوت حينئذ فى المؤدى سواء رجع النفى الى القيد او الى المقيد فتدبر (قوله لقد افرط) الافراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفى المثل الجاهل اما مفرط او مفرط (قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا) ذكر الشارح فى البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح فى الثانى والتعريض فى الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هنالك (قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها) اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله ولقد اعجب) اى اتى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خصائصه وشان الزوائد ان يحذف (قوله وسميته تلخيص المفتاح) لانه تلخيص اعظم اجزائه (قوله اذ لا مقتضى للتخصيص) قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بان يكون معناه انا اسأل الله تعالى لا غيرى لان ما الفت لا يصلح

ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقار
مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل الله لا معارضى ولا حسادى
من علماء الزمان وكلاهما ليس بشئ اما الاول فان استحقار مؤلفه بحيث
يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره
وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثانى فلانه ليس ههنا من يعتقد
شركة معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد
جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر (قوله ولا للتقوى) قيل عليه يجوز ان يكون
التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من
يرجوا ان يثمر عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء
الى انه لا يعتمد على ما بالغ فى وصف مؤلفه بل يسأل الله به الانتفاع به (قوله
فكأنه قصد جعل الواو للحال) الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة
قيد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه (قوله فاتى بالاسمية ولو اتى
بالفعلية لكان العطف اظهر) وان اختلف الجملتان فى المضى والمضارع لقصد ٩
الاستمرار التجددى فى المعطوف الغير المناسب فى المعطوف عليه واعترض
بان مآل جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فحينئذ لا حاجة الى الواو ولا الى
المسند اليه المقدم بل يكفى ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد
الاستيناف حينئذ اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف
فى الاسمية كما لا يخفى ٣ لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه
فى آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص
والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان
موصوفية المسند اليه لمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل فى الفرق
بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسأل انشاء للسؤال
لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاى داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام
فى بيان حال المصنف بل فى بيان افعاله مثل التأليف والترتيب والتسمية
والسؤال (قوله حال من ان ينفع قبل) اى من المجموع والتقدير اسأل الله
الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل
وليس فيه تقديم ما فى حيز ان المصدرية عليه وفيه نظر (قوله اى محسبى وكافى)
يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه فى اواخر شرح الديباجة ثم
المراد من قوله حسبى اما الكفاية فى جميع المهمات حتى فى اجابة هذا السؤال

٩ تعليل لما فهم من الكلام وهو العدول الى المضارع

٣ لعدم مناسبة قصد الثبوت خفى بجعل وجها للعدول الى الاسمية فى المعطوفة فلو كان المقصود العطف لكان الظاهر ابقاؤه على الفعلية

وفيه المبالغة او الكفاية فى ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة فى اياك
نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادة
ليتلايم الكلام (قوله فعلى هذا) كان الانسب ليناسب التعليل الذى يتضمنه
الاستئناف المؤكد بان المعلل الذى هو سؤال النفع منه تعالى (قوله كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره) اى فى قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره
للمشهور من ان المخصوص اما مبتدأ والانشائية خبر له مقدم عليه او خبر
مبتدأ محذوف (قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله
لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار) تقدير الكلام على ما اشار
اليه الشريف فى اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لكن لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم
يكن فى الحقيقة عطف الانشاء على الاخبار لكنه فى الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب
كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا
ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر
مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول فى
المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء
لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذ ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم
عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة
بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح فى
مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكى لا يسلمان ما ذكر بل هو
وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وهما ينكران ويقدران معطوفا عليه
انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المصنف بما ذكر وليس
مراد الشارح المحقق نفى مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار فى
شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا
الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفى مباحث الفصل
والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص فى اول احوال
المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض
على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان درهذا

التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره فى القرآن حيث قال
تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشى
عن قول الشارح لكنه فى الحقيقة الخ بان ذلك جائز فى الجملة التى لها محل
من الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لامن المحكى اى قالوا حسبنا الله
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول
اذلاشك من به مسكة فى حسن قولك زيد ابو صالح ومافسقه وعمرو ابوه
بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر فى المعطوف فعل
بقرينة ذكره فى المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل اومبتدأ
اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين
كيف يكون ماذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم
الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل
تأمل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب
فى قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين
المذكورين اذ يقال حينئذ لما جوزت التقديرين فى الآية فليجز فى كلام
المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان
وجوب تقدير القول فى الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما
افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل
على نفس حسبى من عطف الجملة التى لها محل من الاعراب على المفرد
بل من عطف المفرد الذى متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال
مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا لكفايته فى توجيه
التركيب الذى استصعبه الشارح فتأمل وورد على المحشى ايضا باحتمال
ان يكون الواو من المحكى ومانقل عنه رحمه الله تعالى من انه لامجال للعطف
حينئذ الا بتأويل بعيد لايلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم
الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان
التكلف الذى لايلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل
مجرد ان فيه تقديرا بلاضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا
ولايخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم
الاحتمالات الموجودة فى توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على

الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبى انشاء كقولنا الحمد لله على رأى
وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله تعالى وهى جملة
حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا
الخطائى وغيره مؤنتها اذ ليس فى ذكره فائدة زائدة فبالحرى ان لانشتغل
بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف و تبيين
الطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع
قدح فى التركيب والله اعلم (قوله على رأى) اشارة الى ماقيل ان قوله وجعل
الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لان تقديره هو
فالق الاصباح (قوله او ان الشروع فى المقصود) فى الصحاح الاوان الحين والجمع
اونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد المقصود مقصود الكتاب ولهذا
ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من
المختص فى قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة
ومن الفن فى قوله هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق
التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر (قوله و الثانى
المقدمة آه) فى التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه فى البيان لبساطته
بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام (قوله عن الخطأ فى تأدية
المراد) لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على المقابلة
او على الشهرة اولان ذلك الخطأ فى كيفية التأدية لافيها (قوله فهو ما
يعرف به وجوه التحسين) غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع (قوله وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء) تقرير المنع ان قوله والافهو مايعرف به وجوه
التحسين ممنوع لم لايجوز ان يكون شيئا آخر و تقرير الدفع انا تتبعنا مقصود
الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح جوز فى بعض
مصنفاته كون الاستقراء فى مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحى
وهو اثبات حكم لكلى لثبوته فى جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء
العرفى استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلى والمقصود من التقسيم
تحصيل الاقسام لاتعدية احكامها الى المقسم اذ لايعقل ذلك الابعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لانجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها
من قبيل التصور ولاتعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به نجعله دليل انحصار

المقسم فى الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهى والنظرى وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لايتأدى الا بعد حصول الاقسام كذلك فيها (قوله والحق ان الخاتمة انما هى من الفن الثالث) وذلك لان المصنف قال فى اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ماتيسر لى باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فى البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله فى فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل فى الاطناب ومثل حسن البيان ومنها مالابأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيأن فعقدنا فيهما فصلين ختما بهما الكتاب هذا كلامه ولايخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة فى الفن الثالث لانه جعل ماذكر فى الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ماذكر فى الخاتمة داخل فى الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع (قوله صاركل منها معهودا فعرفه) لايخفى ان اللام فى الفن الاول مثلا لايكون اشارة الى علم المعانى والبيان والا للغى الحمل فى الفنون كلها بل الى مايحترزبه عن الخطاء فى تأدية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا فى الفن الثانى والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين فى الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتى فى العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكور لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكرى التقديرى فى العهد الخارجى لما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى انحصار المقصود فى العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة اوما يجرى مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضروة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعانى او غيره اذ التقديم الذكرى فى بيان الانحصار لايفيد التقديم فى الترتيب الا يرى ان الشارح قدم فى بيان وجه الحصر ماكان من المقاصد على المقدمة مع تأخره فى الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعانى فعلم بهذا التقدير ان كلا

من طرفى الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما فى زيد اخوك فان قلت
فاللغوية لازمة فى الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت
ممنوعة والسند بعد العهد (قوله فى بيان معنى الفصاحة) اشارة الى ان المراد
بمقدمة الكتاب هى الفاظ كما صرح به فى شرح المفتاح (قوله وانحصار علم
البلاغة) اى المسمى بعلم البلاغة والعلم الذى له زيادة اختصاص بالبلاغة
وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ
ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع
البلاغة ماذا وغيرهما (قوله مأخوذة من مقدمة الجيش) اى منقولة
عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما
عرف فى لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشرى فى الفايق مشعر بالثانى حيث قال المقدمة الجماعة التى يتقدم
الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شئ فقيل مقدمة الكتاب
او فتح الدال خلف وكلام المغرب مشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى
ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد
الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد يجعل من قدم المتعدى لان هذه الطائفة
لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم
من عرفها على من لم يعرفها (قوله يتوقف عليه مسائله) اى شروعا كما صرح
به فى المختصر والا لبطل طرده بالمبادى (قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه)
المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون فى الحد
اى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على رأى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير
المذكور ولذلك جعل هذه الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة
العلم ونفى التوقف عليها واما على رأيه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه
ما والتصديق بفائدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ماهرب عنه وهو
الاحتياج فى توجيه قولهم المقدمة فى كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم
التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ماذكره من انه لايثبت عنده الا
مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة فى كذا وكذا والا فلا وجه
لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه
الشروع مطلقا (قوله لطائفة من كلامه الخ) قال صاحب الكشاف

فى اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التى يمكن ان يكون جماعة واقلها
ثلثة اواربعة وهى صفة غالبة كأنها الجماعة الحافة لطافة حول الشئ
وذكر فى اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم الجماعة يطوف بالشئ ويحيط
به واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس
قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشئ واحدا
كان اواكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعنى التاء فروعى
المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى مافوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب
بالارادة ههنا والمراد من الكلام القطى لا العقلى على ماعرفت واما قوله
فى شرح الرسالة وهى ههنا امور ثلثة كما فى بعض النسخ فامابتقدير المضاف
اى دوال امور ثلثة اوباطلاق ماهو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال
العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هنالك دفع اشكال التوقف فقط
لا النظرفيه ايضا وماذكره كاف فى دفعه اوباطلاق اسم المعنى على اللفظ
اعنى اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة فى الكل ماسبق من
اشارته ههنا وتصريحه فى شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف فى قوله لارتباط له بها اى
بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعانى تلك الطائفة لابها انفسها وفى قوله
سواء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة وفى قوله وانتفاع بها اى
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف فى موضع واحد اعنى قوله لطائفة اى لمعانى
طائفة اولى قلت بعد ماعرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب
عبارة عن الالفاظ مع ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ
لم يحتج الى ان يقدر مضاف فى المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة
على الطائفة المذكورة لايحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ماقصده
من دفع الاشكال عما وقع فى اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه
من كلامهم كما لايحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما مع
وجوده على نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية
الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين
الموقف الاول فى المقدمات واكثر ماذكر فيه مما لايتوقف عليه الشروع
فى المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ماليس مقدمة

العلم فلا محذور فى اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعترض بعض
الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل
الكتاب اذاقدمت امام المقصود مقدمة الثانى ولك ان تقول بعد تسليم بطلان
اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لايكون تلك الطائفة
من مقاصد الفن فلايصدق على المسئلة (قوله ولعدم فرق البعض الى آخره)
ان قلت فما محصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب
على ماسبق مجموع الطائفة التى قدمها المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه
وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لايصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه
اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثانى فلان الظرف بيان المعانى
والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة
مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز
تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية
مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية
العلوم الثلثة كما سبق قلت مايتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة
مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته فى الواقع فلا كما
صرح به المحشى فى حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذى احتاجوا
اليه فى التفصى عن الاشكالين قلت اما التكلف فى دفع اشكال التوقف
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا
والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر فى اوائل الكتب وبانقص
منه كما اعترف به الفاضل المحشى لم يصدق على الامور المذكورة انه
يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة
على نوعها بحيث تحصل به فى ضمن اى فرد كان او يقال المراد توقف
حد من حدود البصيرة ولاشك ان الحد الحاصل بالاربعة لايحصل
بالثلثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين
قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلاضرورة لحصول الموقوف عليه
والا فلا نسلم الحصول فتأمل واما فى دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به
ماذكره المؤذنى فى شرح المفتاح من ان فى تجريدية والمعنى ان هذه
مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف

ولدفع اشكال الظرفية فى قولهم المقدمة فى كذا وجه آخر وهو
تقدير المضاف اى وضع المقدمة فى كذا فلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه
(قوله لافائدة فى ذكرها الا الاطناب) المراد من الاطناب معناه اللغوى اعنى
التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل فى قوله تعالى لايذوقون
فيها الموت الا الموتة الاولى (قوله تنبئ عن الابانة والظهور) العطف
تفسيرى وفى العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور
واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من
الصحاح عدم الجزم فى ذلك حيث قال فصح العجمى بالضم فصاحة
جادت لغته حتى لايلحن وافصح العجمى اذا تكلم بالعربية وافصحت
الشاة اذا انقطع لباؤها وخليص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء
عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح وافصح الرجل
من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اى صرح يدل
على ان المعنى اللغوى امر وجودى وهو الظهور وفى التفسير الاول اشارة
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان واخر
العدمى اللازم له فايراد الفاضل المحشى هذا المعنى فى موضع اثبات ان
المعنى اللغوى الامر العدمى محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا
تفسيريا للانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح فى شرح المفتاح بان
معناها الامر العدمى حيث قال فى تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح
الاعجمى اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح
اللبن اذا اخذت رغوته فذهبت لبائها (قوله يوصف بها المفرد) ذكر
فى المختصر ان المراد بالمفرد مايقابل الكلام وفيه تأمل لان المصنف صرح
بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدى
بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رد التأويل فى جانب المفرد بلزوم
الاحتياج حينئذ فى تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها
فاختار التأويل فى جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام
المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذا سمى
به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانسلم ان امدحه امدحه اذا
سمى به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل
منهما بمنزلة حروف المعانى حينئذ عند المحققين اذ لايقصد به فى هذا

الموضع معنى اصلا (قوله وقصيدة فصيحة) فى النظم القصيدة مأخوذة
من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ماعرفت
فى نظائره من الوجهين اومن القصيدة وهو المخ السمين الذى يتقصد اى
يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه فسموها بها كما يستعار السمين للكلام
الجزلى الفصيح والغث للردى منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة
من اقصدت الكلام اى اقتطعت (قوله كاتب فصيح الكتابة) يقال فى العرف
لانشاء النثر والشعر للنظم (قوله ولم تسمع كلمة بليغة) قيل عليه الدليل لايطابقه
الدعوى اذلا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدى
واجيب بان المراد بالكلمة مايقابل الكلام مجازا بقرينة السابق مجازا فتناول
المركبات التقييدية (قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ) توطئة لدفع
الاعتراض الذى ذكره بقوله وحينئذ لايتوجه الاعتراض الا ان الانسب حينئذ
ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ
فى حيز الشرط قرينا بالشرط الاول ويقول فى الجواب جزم بان الفصيح كذا
والبليغ كذا كما لايخفى ثم هذه المقدمة هى التى بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح
فى تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوى الذى ذكر الشارح
فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والعرفية والنحوية لا البيانية
والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيها مخالفة
القياس ولا ضعف التأليف (قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ) قيل ولا بد ان يضم
الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم لايكون سببا لجزم
المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف فى الجماعة (قوله وقد تسامح
فى تفسير الفصاحة بالخلوص) نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير
محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة
هى الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام فى الجملة لقصد
المبالغة وادعاء كونها الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضى
عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ماهو المشهور والدعوى
المذكور لايلتفت اليها فى التعريفات ويجوز صدق العدميات على الوجوديات
كما فى قولك البياض لاسواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن
الخلوص انسب بالمعنى اللغوى واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة
بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعانى بالتتبع كما فى المفتاح والمعترض

ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثانى بان مراد الشارح نفى الحمل التفسيرى
ولاشك فى عدم جواز حمل العدمى على الوجودى بطريق التفسيرى
وبان للشارح ان يقول انى اردت بالوجودى الموجود و بالعدمى المعدوم
لاماجعل السلب جزأ من مفهومه ولاشك ان المعدوم لايصح حمله على
الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد فى الوجود على ان فيما ذكره من المثال
مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لايحمل على البياض
لان البياض لايكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعا
وعن الثالث بانه لايخفى على من له قدم فى صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف
بالفصاحة وقيل فى هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما
يؤدى معناه لامجرد انه ليست فيه نقيصة كيت وكيت وان كان الثانى لازما
للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب فى التعريفات اعتمادا على
ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشى فى الموضع المذكور من
شرحهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر
بان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه فى التفسير بالخلوص كيف
والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لايخفى على المصنف عدم جواز مثل
هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثانى ان قوله وان صح ان
الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ماذكر كما لايخفى وعلى قوله وبان
للشارح انه لاخلاف فى جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات
ولذا اختاروا فى تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى
ان ما صدقا عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على
الموجودات الخارجية مما لاشبهة فيه (قوله لكونه لازما له) تعليل للتفسير
(قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح) وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانى
تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبنى على التفسير
باللازم سببه تسهيل للامر ذلك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح
والثانية النفس التسامح ثم وجه التسهيل فى التفسير باللازم المذكور ان معرفة
الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة
الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف
واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع تراكيب احاد
الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولايخفى ان الثانى اشق (قوله ثم لما كانت

المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة) المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما ستظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة فى علم الصرف كما سنذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لادخل له فيما قصد لكونه فى المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحسن (قوله كانهما حقيقتان مختلفتان) يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد فى الحقيقة مجزوما به وهى الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا اونفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه فى شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لاينافى ماذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المخلفة متعذرة فكذا ماهو فى حكمها اولان الكلام هناك فى فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا فى الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها (قوله لمعان محصولها) قيل الظاهر ان يقول لمعنى محصوله اذلا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد ان جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذلا بعد فى ان يقال البلاغة لمعان ونفسر بتفسير ان يكون محصول الكل ومرجعه شيئا واحدا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لايوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لامشترك لفظيا الا ويوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية فى العين مثلا (قوله لان اطلاق الفصاحة الى آخره) تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق فى المشترك اللفظى بمثال لا استدلال على الدعوى الكلية به اذلا احتياج الى الاستقلال وكيف يعرف المطلق فيما لامطلق فيه فتأمل (قوله نظرا الى الظاهر) يحتمل ان يكون ترددا فى ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبنى على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة فى تعريف واحد تعذر على تقدير ان يعرف الشئ على وجه يعرف تمام حقيقة كل من مختلفى الحقايق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتأمل ٩ (قوله وحينئذ لايتوجه الاعتراض الخ) قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة آه علاحظة قوله

٩ قوله مطلق العين فى اطلاق المطلق على المشترك اللفظى بالنسبة الى معانيه لايخلو عن تسامح نسخة

لم اجدله على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمنى على المصنف فى حال حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغنى منها مايصلح لتعريفهمابه ولاما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسا مهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفى الاشارة فوجب المصير الى جواب المصنف من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التى ذكرها الناس فى تعريفهما وبلغت المصنف لايصلح لتعريفهما ولاتشير الى الفرق بين كون الموصوف الى آخره ولا ينافيه فهم مايصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة فى صدد التعريف فلا اشكال (قوله فالفصاحة الكائنة فى المفرد) اشارة الى ان الظرف اعنى فى المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه فى شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لايساعده بخلاف المعهود الذهنى ثم ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشى لامن دلالة الظرف وقد نبهت فى مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر فى مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لااسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحى هوالخلوص فليكن فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره المحشى من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل النبأ فى قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذتسوروا المحراب والحديث فى قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو فى نفس الامر لم يكف فى العمل والا جاز اعمال زيد ورجل فى الظروف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه

فتلك النسبة امابدلالة اللفظ بنفسه او بمحاله و امابا عتبار نفس الامر فقط و كفاية الثانى ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما فى الامثلة المذكورة حيث ينسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها الا بنفس اللفظ ولا بمحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتأمل (قوله ومخالفة القياس اللغوى) انما لم يقل ومخالفة القياس الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفى استقراء اللغة (قوله حتى لو وجد فى الكلمة شئ الى آخره) اشارة الى ان المعنى على السلب الكلى لا على رفع الايجاب الكلى ولهذا نقل عن الشارح انه لو اعاد من فى قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن (قوله يوجب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر الثاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا (قوله الهعخع) هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود وفى تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هى الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين (قوله جمع غديرة) فى التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذى يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها غودرت اى تركت فطالت (قوله والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق) وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدا يرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا فى التلخيص من اث النبات يأث اثاثة اى كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهى فيها بمنزلة العنقود فى الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثر شماريخه (قوله الى العلى) جمع العليا بضم العين والقصر تأنيث الاعلى (قوله جمع عقيصة) ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهو جمع مدرى وهى خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لايخفى (قوله وهى الخصلة المجموعة

من الشعر) الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفى اساس البلاغة و مجمل اللغة ان العقيصة خصلة يأخذها المرأة من شعرها فتلويها ثم يعقدهـا حتى يبقى التواءها ثم يرسلها ثم سكون العين وفتحها لغة فى الشعر لكن الفتح اجود كذا فى التلخيص (قوله يعنى ان ذوابيه مشدودة على الرأس بخيوط) فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم فى الجملة من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذى يعقص به اطراف الذوائب كذا فى المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر و بالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغداير بعد ان شدت لا غير وظهر ان مراد الشاعر هو ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) و لهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيهـا على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب فى مثنى واحد و مرسل واحد من جهة كثرتها (قوله و زعم بعضهم) الى قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالى ثم المشهور ان الحروف المهموسـة هى حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ٧ ماعداها ويجمعها ظل قور بض اذا غزى جند مطيع والشدائد حروف اجدك قطبت والرخوة ماعداها وماعدا حروف لم يرو عنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة و اختار صاحب المفتاح ان المجهورة هى الحروف المجموعة فى قولنا قدك اتزجم و نطائب ووجه الضبط مذكـور فى اول بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف (قوله وهو سهو لان الراء المهملة الخ) لو كان منشاء الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضـا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقلة ولو منع عدم التنافر من مستشرفات لكان ماذكره الشارح ابطالا لامر زائد هذا وفى شرح الايضاح لشمس الدين الكنـارى انمـا لا يوجد الثقل فى مسـتشرف لان الراء المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى هى من حروف ٦ الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والزاء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله و لو قال مستشرف لزال ذلك الثقل

٧ و ما عداهـا هى المجهورة و يجمعها قولك اغيظ من قد ضج زورا ذل طبع نسخه

٦ المختـار عنـد ابن الحاجب ان حروف رب منفل سميت حروف الذلاقة لسهولة جريها والتلفظ بها لان الذلاقة هى السهولة من قولهم لسان ذلق بكسر اللام من الذلق بسكون اللام و هو مجرى الجبل فى وسـط البكرة و قال صاحب الكشـاف سميت بذلك لان الاعتماد بها على ذلق اللسان اى طرفه ورد بانه لا يعتمد على طرف اللسـان الا بعضها فان الميم والباء والفاء منها ولا مدخل لها فى طرف اللسان عهد

لانتفـاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف
المذكورة ببيان انواعها لغو صرف حينئذ كما لايخفى على الذوق السليم وانما
المستفاد منه ماذكره الشارح المحقق (قوله ومن البعيده ماهو بخلافه) اضافة
البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام فى المضاف
ثم هو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد لا على الطريقة السابقة
كما فى قولك رأيت زيدا فى المسجد وفى السوق عمرو الان قوله ومن البعيده
عطف على قوله من القريب المخرج و قوله ما هو بخلافه على قوله غير
متنافر و مثله شايع و شايع الضمير فى بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى
المتنافر بدليل ان قوله كلع مثال للمتنافر لكن لايكون هذا حينئذ دليلا على
الجزء الاول من المدعى وهوان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليلا
اخر على الجزء الثانى وهوان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول
يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر هذا لكن القول
بان نحو الم اعهد وفسبحه غير متنافر وقوله ملع متنافر مما لايخلو عن اشكال
قوله كلع اى اسرع فى السير قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا
عبارة الشرح فى اكثر النسخ وفى بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ
الوصف سقط فى النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة
التى وقعت فى نظر الشارح لكن ينبغى ان يحمل كلام المؤيد حينئذ ايضا على
ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا بجزء
فصاحة الكلام فان قلت قوله فى الرد لا وصف لجزئهـا يؤيد النسخة
الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على مايتبادر منها اذليس فى كلام المؤيد
على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل
انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء
نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام فى انه لا يلزم من انتفاء
فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة
ليتم التقريب قلت معنى قوله لاوصف لجزئهـا ان ما ذكر من التأييد انما
يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف
وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التأييد فتأمل (قوله لانه ممنوع) اى
وقوع مفرد غير عربى فى الكلام العربى واما ماتوهم من ان الاستبرق فارسى
والقسطاس رومى والمشكاة هندى مع وقوع هذه الكلمات فى القرأن فممنوع

لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخل هذه المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم الخروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله انا انزلناه قرآنا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المتن ٧ لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه محمول على التغليب اوباعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب ايضا حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام والمركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الى آخره وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح على سبيل التنزل

(قوله مما يعود الى نسبة الجهل او العجز) لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او اعلم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقريري واعترض عليه التوني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه وعرضه على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسل عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل

٧ اشارة الى ان ليس مراد الشارح بقوله فباعتبار الاعم الاغلب انه مبنى على التغليب المتعارف كما زعمه بعض محشي هذا الكتاب اذ حينئذ يكون وصف الكل بتلك الصفة مجازا ولا فرق في ذلك بين العربية والفصاحة اذ لا قادح في وصف الكلام مجازا بالفصاحة باعتبار اكثر اجزائه وهو ظاهر وسياق كلامه يصير الى الفرق وبالجملة مدار الفرق جواز اتصاف الكلام بالعربية اذا اتصف به اكثر اجزائه دون الفصاحة وان كان محل تأمل منه

عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبنى على ان فصاحة الكلمات لازمة فى فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال آه مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها (قوله غير ظاهرة المعنى) تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) اعاد النفى المستفاد من غير كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفى يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر الى المولدين (قوله على ذى جنة الجنة) الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما فى قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفى بعض الروايات ذى حية قيل وهو المحفوظ فى نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية (قوله هاجت به مرة) فى الصحاح هاج الشئ يهيج هيجا اى ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدية او بمعنى فى او مستقر حال من فاعل هاجت وهى على الثانى زائدة فى المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب (قوله فوثب عليه) الوثوب الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع (قوله فافلت) من الافلات وهو الخروج (قوله ومقلة وحاجبا مزججا) عطف على واضحا فى البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا وقيل ازمان اسم امرأة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر البيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل فى الحدقة (قوله مدققا مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح واعتبر فى الاساس فى تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت فى مدح رسول الله عليه افضل الصلوات واكمل التسليمات بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون الممشوقة اى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيد

لازج ولاصفة للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الاان اعتباره فى الحاجب كاف ولاحاجة الى اعتباره فى الازج كالايخفى وقال ابن الانبارى الزج طول امتداد الحاجبين مع فور شعرهما (قوله اى كالسيف السريجى او كالسراج) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قديجىء لنسبة الشىء الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريج او السراج اى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لايدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قديجىء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله اذ اصله كورق الشجر اى صار ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجى او السراج والثانى الصائر احدهما على معنى التشبيه اى مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثانى ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغى ان يكون العبارة فى مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلثة لازمة لايشتق منه اسم المفعول (قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه آه) الاشارة الى المعنى الثانى اى قوله كالسراج فى البريق ووجه القرب والفرق ظاهر (قوله وانما لم يجعل اسم مفعول منه الى آخره) حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله تعالى وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج فى الاصل لكونه مولدا متحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذ مولدا وجه ٦ واحد والثانى فى موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع فى بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا او حاصل الجواب الثانى اعنى قوله على انه لايبعد ان سرج الله وجهه لايبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعنى مما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثانى هكذا يجب ان يفهم المقام (قوله لايقال الغرابة الى آخره) حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب

٦ وانما لم يجعل قوله لاحتمال الى آخره وجها مستقلا لئلا يرد عليه ان الحكم بالغرابة بعد الاطلاع على حقيقة الحال فلا يحسن ﻋﻪ

تنفير الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انث عذبة فى قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير فى تفسيره راجع الى الغرابة فى ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وهى بحسب قوم دون قوم فهو على حذف المضاف اى بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر وكذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هى بالنظر الى كل من له ذوق سليم (قوله بل الوحشية) قيد زيد لفصاحة المفرد تأكيد لما سبق من عدم حسن ٩ التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اى ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن ٧ تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغى ان يراد فى تعريف فصاحة المفرد قيدا آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجابوا بتكلف فى الجواب بانه مبنى على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة اوبان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل فى القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر فى مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره فى تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان جوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقى ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آه يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد آه يدل على خلاف ذلك فليتأمل (قوله لانا نقول) حاصل الجواب اختار الشق الثانى وهو ان المراد بالوحشية غير ماذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالى عن الماء والكلاء (قوله قد استعيرت للالفاظ التى لم يونس استعمالها) التعليق بالوصف وما فى حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشى لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الوحشية فيتم المقصود ثم العبارة فى النسخ التى رأينا هااستعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقى ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس فى الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزأ لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم

٩ الا ان سبب عدم الحسن المذكور فيما سبق كون المفسر اخص من المفسر وفى هذا الوجه كون الوحشة زائدا على الغرابة بالمعنى الذى ذكرته عه

٧ لان الانسب لتعريف المفهومات الاصطلاحية الحد الاسمى تاما اوناقصا عه

فى شئ لايستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشى تعريف رسمى فيجوز ذكر اللازم فيه اويقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم فى موضع آخر لم يذكره لان ماذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشى يطلق على غير ماذكره المعترض قوله والوحشى قسمان الى اخره هذا ايضا يدل على ان الوحشة يطلق على غير ماذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشى فلوكان المراد به مايشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم فى الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على الغريب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال الى آخره اما على حذف المضاف اى ذوان يكون اوقوله ان يكون موءل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكائن كذا كما صرحوا به فى قوله تعالى وما كان هذا القرأن ان يفترى وقدنص ابن هشام على هذه القاعدة فى اواخر المغنى فليكن على ذكرمنك (واعلم ان مورد القسمة فى قوله والوحشى قسمان ليس الوحشى بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولامأنوس الاستعمال ولا الوحشى بالمعنى الذى ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل الفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشى قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذى ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم مايكون غير ظاهر المعنى ولامأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص اوبالنظر الى غير الخلص وهو اعم مماذكره الشارح لان المعنى الذى ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولامأنوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيمابينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشى عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ماذكر فى التفصيل الذى نقله الشارح من القوم وهو القبيح فى السمع والثانى هو المعنى الذى ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشى قسمان الحصر فتدبر (قوله مثل شرنبث) الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون والالف يتعاوران الاسم فى معنى نحو شرنبث

وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيد المقمطر المجتمع
واقطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها (قوله وهى فى النظم
احسن منها فى النثر) قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لاالى مطلق
الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن
والحديث احسن فى الشعر اطلخم الليل اى اظلم جفخت اى فخرت وتكبرت
(قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال) تفسير للوحشية شروع
فى المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية الى آخره وماذكره سابقا كان توطئة
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فافائدة توسطها فى البين
قلت فائدتها التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية (قوله ظاهر الفساد)
لان الفصاحة انما هى باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران
لايجامع عدم الانس فى الاستعمال (قوله اوماهو فى حكمها) اى فى حكم
المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسللى بفك الادغام فى تفسير المخالفة اذ لو
لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسللوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون
المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولاجهة اخرى لعدم فصاحته (قوله
كوجوب الاعلال فى نحو قام) تمثيل للقانون على حذف المضاف اى كقانون
وجوب الاعلال فى نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت
الفا فى غير نحو عور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ
الظفر والاقتدار وفى الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما
وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد
الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر فى قوله تعالى
سرر مرفوعة وشرر فى قوله تعالى ترمى بشرر كالقصر ففك الادغام
فيهما لايخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة
كرفع اللبس كما فى فك الادغام فى طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة
وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كابى يأبى فكذلك والا فهى مخلة كما
فى اجلل ومثله (قوله وآل وماء) يعنى ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه
قلبت الهاء الفا على خلاف القياس (قوله وما اشبه ذلك من الشواذ) قيل
كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ مايخالف القياس بالنظر الى القياس
السابق فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر

(قوله بل المخالفة ما لا يكون) ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة وانما اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة (قوله الحمد لله العلى الاجلل) البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك (قوله والقياس الاجل) اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ماثبت به الجواز وهو لا ينا فى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال الجرشى جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز فى الشعر كما ذكر سيبويه فى الكتاب الآن الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا (قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع) فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المصنف بعينه فى الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده فى كلام الناس وبطل ماذكره الشارح فى دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المصنف فان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده فى كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفهما فى كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلا قاتهم واعتبار انهم ثم عرضه على علماء زمانه اوعلى تلامذته وبين لهم مأخذه وهو قول الفصاحة ٩ عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ماذكر فى ماسبق فاوردوا عليه انه ينبغى ان يزاد قيد آخر فى التعريف وهو الخلوص عن الكراهة فى السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم فى كتابه وردّه تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ماذكره المصنف فى دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا (قوله لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين) الاظهر فى العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد بها ثم كون الاسم

٩ واما القول مابه حق هذا ايضا من اطلا قاتهم متعد لا يساعد العبارة عليه

مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح اوذم والكنية ماصدر باب وام مثلا والاسم اعم (قوله لانهاداخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية) لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذلم يذكر فى تفسير الوحشية مايدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مأنوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لايقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا فى مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة فى السمع وقد يقال ولو سلم ان الخلوص عنهامعتبر فى مفهومها فانمايلزم ذكره فى التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغى ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كأنه لاحظ ظهور فسادارادة الدخول فى مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهمافى ماهية فصاحة المفرددون الآخرمشكل جدا (قوله لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم الخ) يريدان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذى يدعى اشتماله على الكراهة فى السمع من احد القبيلين اى اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لان الجرشى خصوصه كذلك ثم المقصود من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادةامتناع الخلو وان جزم فيماسيأتى بكون الجرشى مثلا من قبيل الثانى وكيف لاوهو بصدد بيان دخول الكريه فى السمع تحت الغريب وتسليم دخول الجرشى فى القسم الاول لايلايمه ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتى بكونه من قبيل الثانى غير المتردد ههنابل المجزوم خصوصية الجرشى والمردد فيه مطلقاالكراهة فى السمع بقرينة السوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة فى السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها فى كل من القبيلتين والحال ان مقابلة تكأكأتم للجيش يدل على ان تكأكأتم ليس من قبيل الوحشى الغليظ وقدقال الوحشى قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشى الغليظ قلت قدنبهناك على ان الوحشى ثلثة اقسام قسمان منهما يعاب استعماله

وان ليس المراد حصر الوحشى فى القسمين (قوله الاول انها ان ادت الى
الثقل) قد يناقش فيه بان الكراهة فى السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر
بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ (قوله و ضعف
هذين الوجهين ظاهر) اما الاول فلان عدم التأدى الى الثقل لايوجب عدم
الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا
عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على
السمع و هذا معنى مناسب للاخلال و اما الثانى فلانه قد اورد النظر فى
المتن فينبغى ان يكون على ما ذكر فى المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات
ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور
بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفى (قوله راجعة الى النغم) النغم بفتحين
جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت
فى القراءة كذا فى الصحاح (قوله فكم من لفظ فصيح آه) فيلزم من اعتبار القيد
المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا
(قوله كلفظ ضيزى) من ضازه يضيزه ضيزا اى ظلمه واصل ضيزى
كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل فى بيض فان فعلى بالكسر لم يأت
وصفا (قوله ودسر) هى خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هى المسامير
واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ
السفينة (قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض آه) وايضا هذا القائل بصدد
الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن
غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه فى السمع كما لا يخفى على المنصف هذا
وقد يقال يستفاد من البحث الذى اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا اذ
يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا
لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف
الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التى
تكون سببا لقبحه وعلى هذا سائر القيود فحينئذ يندفع الاعتراض هذا
وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر
لوقوعه فى القرآن وفيما سيأتى ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء فى امدحه وكذا
كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها فى القرآن مثل
فسبحه ومثل ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها ونحو مثل دأب

قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع فى القرأن لاينافى كون هذه الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى (قوله كما سيجيئ فى الخاتمة) من ان لكل مقام مقالا لايحسن فيه غيره ومصداقه ماذكره ابن الحاجب فى امالى الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ بل لايكاد يسمع ابداء كما قال تعالى كما بداكم تعودون لكن فصيح يبدئ ههنا لماحسنه من التناسب مع قوله يعيده (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفى لانفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لايقع حالا ولاخبرا ولاصفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقة معه (قوله واحترزبه عن زيد اجلل الى آخره) اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة ضيزى وهذه دسر فكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة كماته كما اذا عرضها مايمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة فى الحالتين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو فى حال مكنته فانه صادق على الفقير الذى لامكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفى كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به فى شرحه للمفتاح ان يعتبر النفى اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفى الامور الثلثة المذكورة عنه والحال ان فصاحة كماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لايصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذليس فيه مقارنة فصاحة كماته لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثانى فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما فى قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح فى شرح المفتاح بان التعويل فى ذلك على القرائن (قوله ولايجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ) الاظهر

فى الرد ان يقال المقيد حينئذ اعنى مع فصاحتها قيد للنفى وهو التنافر لانه العامل فى ذى الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل مادخل النفى على كلام فيه قيد فيرجع النفى الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة فى لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر فى فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلى للمقصود ولئن تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحة مبنى على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفى الى القيد اكثرى كما نبهت عليه فى بحث لم ابالغ وماذكره فى المختصر مبنى على الاكثر هكذا ثم مايقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فردود بما ذكره الشارح المحقق فى الحواشى من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذفى كل من الاول والثالث وجود شرطوه فقط شرط ولوسلم فالاولوية غير معتبرة فى التعريفات قطعا ٦ هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اى فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول فتأمل (قوله المشتهر بين معظم اصحابه) الاشتهار يجيء لازما ومتعديا فى الصحاح والديوان لفلان فضلة اشتهر بالناس فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول (قوله لفظا ومعنى) اراد بالمعنى مايقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا مايراد بالمعنى مايقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال فى المختصر لفظا ومعنى وحكما (قوله اعنى ما اتصل بالفاعل) المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جنى بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدمامينى فى شرح المغنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قدنصر مذهب الاخفش المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل وههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة فى هذا الفن وهو المرجع فى امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا (قوله

٦ واورد على الشارح ان المتبادر من تعاطف القيود المذكورة فى التعريف بالواو نفى المجموع من حيث مجموع مع ان المقصود نفى كل واحد منه كما سبق اليه الاشارة فى تعريف فصاحة المفرد فاذا جاز حمل الكلام بقرينة المقام على السلب الكلى فليجز جعل الظرف حالا من الكلمات بان يراد بمعونة المقام بانتفاء التنافر المقيد بالفصاحة انتفاء ذات المقيد اعنى التنافر مع وجود قيده وهو الفصاحة فالحق ان ما اختاره الشارح من التوجيه مثل توجيه ذلك القائل جوازا وفسادا وانت خبير بان قضية التعاطف بالواو باقية فى كل من التوجيهين وان حمل الكلام على السلب الكلى ليس فى التكلف مثل تعيين رادة احد المحتملات الثلث فى نفى المقيد مع ان الغالب ٧

٧ فى رجوع النفى الى القيد ثبوت اصل الفعل وان تقليل التكلف ما امكن هو الصواب هذا وقد تجعل الخ نسخة

جزى ربه عنى الى آخره) عن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام فى قوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا كذا فى مغنى اللبيب والعاويات جمع عاو من
عوى الكلب يعوى عواء اى صاح وقد يروى العاديات وهى جمع العادى
وهو العدو (قوله وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قيل المقصود
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهى رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه
وربما يخيل اليه حاصلا (قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع) قيل الضمير فى ادى
راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفى اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير فى
ادى راجع الى مصعب وفى اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم
كما حققه فى شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما
فى بطونه فان الضمير فى بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشابهته لفظا افعال
للفرد ولهذا يجئ فى كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب
اسمال ونطفة امشاج ولعل التكثير نحو اناعيم والتصغير نحو انيعام هذا وقوله
صاع بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاع بصاع ثم طرح مقابلا
واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هى صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع
لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد فى كلمته
فاه الى فى وفى مجمع الامثال جزاء كيل الصاع بالصاع اى كان احسانه بمثله
واساءته بمثلها (قوله اى رب الجزاء) ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر فى نظم
الكلام كما ظنه الشيخ فى شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود فى ضمن
الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات
عند السكاكى كما فى قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد (قوله عن كبر) عن
ههنا يفيد كون مابعدها سببا لما قبلها كما فى قولك فعلت هذا عن امرك
ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى
جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابى الغيلان لعدم رعايتهم
حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء
كما يقال ابن الوقت ابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما فى قوله
كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومى بنى الخورنق التى بظهر الكوفة لنعمان
ابن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فخر ميتا لئلا يبنى مثلها لغيره
وفى مجمع الامثال هو الذى بنى اطم احيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة
لقد احكمته فقال انى لاعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه

فدفعه احجمة من الاطم فخرميتا والعدول الى صيغة المضارع فى كما يجزى
انه من قبيل المجاز (قوله الاليت شعرى) البيت خبرليت محذوف وجوبا
لوجود الشرط الحذف وهوقيام (قوله الجملة الاستفهامية التى سدت مسد
مفعولى شعرى مقامه) كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمى حاصل الجواب
هذا السؤال واما الجملة فى قولك شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب بنزع
الخافض اى شككت فيه اى فى جواب هذا السؤال (قوله على ماجر بالجيم
والراء المهملة) قيل هو من الجريرة وهى الجناية ويحتمل ان يكون من الجر
وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع (قوله فشاذلا يقاس
عليه) وانما لم يجزههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم والى
الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشارع لوم قوم زهير فان الذوق
السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه
(قوله وليس قرب قبر حرب) ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له
الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك الجن
هذا البيت والواو فى وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم
انا لقرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية
فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقى اونقول قرب ظرف لخبر ليس اى ليس
قبر كائنا قرب قبر حرب اوالكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكى
فى قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لايلزم ماتفق على عدم
وقوعه فى كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف
الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى هو نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه
تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر
مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين (قوله اى قول ابى تمام) من قصيدة
يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعى اذ قد
اتهمه جماعة بانه قد هجا ابا المغيث فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة
متعذر اومتبرأ مما نسب اليه وماقبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد
الكرى بعتبك عن طرف امرئ صادق الوداء ليس هجر القول من لو هجوته
اذن لهجان عند معروفه عندى (قوله والواو للحال) الظاهر ان الاولى ان
يجعل للعطف على المستكن فى امدحه الثانى لوجود الفصل على نمط قوله
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدى وان اقتضى

فى الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الورى فى المدح
مقصودة فى المعنى وعلى الحالية لايفهم ذلك قطعا كما لايخفى ويؤيده رواية
نهاية الايجاز جميعا بدل معى فان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح
الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية
من القصور فى شان المدح مالايخفى قلت المراد بالتسبب فى باب الشرطية عند
النحاة الافضأ فى الجملة ومدح الشاعر قد يكون سببا مفضيا الى مدح الورى
بان شرع فى عد الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حضار المجلس
ولايلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفاءه انتفاؤه
لجواز ان يكون لشئ اسباب كثيرة كما سيأتى فى بحث لوفلايلزم محذور فان قلت
فما فائدة معى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخى مدحهم عن
مدحه وانه معنى مقصود فى المقام فان قلت الايؤدى العطف الى اتحاد
الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله
قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق بالشرط (قوله وفى استعمال اذا الى آخره) رد
على الذوزنى حيث رجح ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لايخفى
عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره فى جانب المدح ثم فى اختيار
متى فى جانب المدح وهو سور الاتصال الكلى واختيار اذا المفيدة للاتصال
الجزئى فى جانب اللوام لطافة لايخفى (قوله مما جابه الصاحب) هو اسمعيل بن
عباد صحب ابن العميد فى وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب
بالصاحب الكافى ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ
مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه
فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى
كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعبيبه
بانه اذا جاز استعمال اذا فى موقع ان للغرض المذكور فلم لايجوز استعمال
اللوم فى مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لايتصور فيه الهجو والذم
ولايستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية مايتصور فى شانه اللوم واذا لمته
لايشاركنى احد فى لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب مالايخفى على ان
فى ايراد اللوم احترازا عن وهمة التكرار لذكر الهجاء فيما قبله كما سبق (قوله
لمابين الحاء والهاء من التنافر) اى بين خصوصية هذين الحرفين والمنفى فيما
سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لاوجوده فى صورة قرب المخرج

حتى بيّنا فى كلامه كيف وقد صرح به هناك بان ماعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده اوغير ذلك وصرح بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيماسبق ليس ان قرب المخرج لادخل له فى حصول التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر فى الجيش وفى الم اعهد ونحو هما فانه انما يفيد عدم كونه علة مستلزمة له لاعدم دخله فيه فافهم (قوله ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح) فان مثله واقع فى التنزيل فان قلت يجوز ان يطرأ هناما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم مايمنع السببية لامجرد الجمع بينهما وهو الذى استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لايلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام مايمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل الامر كذلك فى نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق (قوله نافر كل التنافر) اورد عليه انه مثال لماهو دون المتناهى فى التنافر على ماسبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع فى المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما فى قولك زيد هو الرجل كل الرجل ولا يلزم منه ان لايكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لاالمعنى الاصطلاحى والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجيء كاملا (قوله وفى الثانى) حرف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده فى تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين الهائين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب (قوله اى كون الكلام معقدا) دفع لمايورد على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد لاللتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحى لالغوى وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لايكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد كما قيل فى تعريف الدلالة ليفهم الشئ من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى العلم بالوضع (قوله على ان المصدر من المبنى للمفعول) ههنا بحث شريف ذكره الجد المحقق فى تفسير الفاتحة ينبغى ان يتنبه له وهى ان صيغ المصادر تستعمل اما فى اصل النسبة ويسمى مصدرا واما فى الهيئة

الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصله
من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم
كالمتحركية والقائمية في الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدى
كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر
المتعدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما
الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا
ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ في
لازم معناه (قوله تقديم او تأخير) المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى الذى
يقتضيه ترتيب المعانى وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس
احد هما مغنيا عن الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم (قوله
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الى آخره) ولكون اجتماع هذه الامور سببا
للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله
هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف
بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجئ من
قوله فهذا التقديم شايع فى الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وفيه
رد لاعتراض الزوزنى حيث قال لا خلل فى تقديم المستثنى منه الى آخر
اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر (قوله ويجوز ان يكون
التعقيد آه) معطوف على ماقبله بحسب المعنى كأنه قيل فان التعقيد يجوز
ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها
(قوله فذكر ضعف التأليف الخ) دفع لاعتراض الخلخالى بان ذكر احد الامرين
من ضعف التأليف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر وما سبق كان توطئة
لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظى عن ذكر ضعف
التأليف لوضوحه وضوحا اغنى التعرض له فان قولك جاءنى احد بالتنوين
مشتمل على الثانى دون الاول وقد سبق من الشارح فى اواخر الديباجة
انه اغمض عما وقع لبعض متعاطى هذا الكتاب من غير بضاعة وانه مافرض
على نفسه ستنهم فى تطويل الواضحات فاطباق المحشى على الطعن فى
الشارح لا يلتفت اليه (قوله والا فالمختار البدل) لما ذكر ابن الحاجب فى
الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال فى عامله بخلاف
مالو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف فى عامله لنالا للعرب ونحن نقرأ

كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه فى الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود فى الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة (قوله يوجب قلقا فى المعنى) اى اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض نفى ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفى ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا فى الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبنى على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشئ مايكون قريبا منه لا مايكون مثله فلا قلق فى التوجيهين لصحة نفى المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقارنا غير مماثل على انه لاشبهة فى ان المقصود نفى المماثل للمدوح ونفى المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعنى الحى المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفى للملزوم بنفى لازمه وهو ابلغ كما اشير فى قوله تعالى ليس كمثله شئ فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر (قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه) يعنى ان فيه سببا آخر للتعقيد غير ماذكر (قوله خلل فى انتقال الذهن) الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله خلل فى النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم الى آخره مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اى يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما ولك ان تحمل قوله فى انتقال الذهن على حذف المضاف اى فى طريق انتقال الذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل فى كلامه مبنيا على خلل فى ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التأليف على وجه لاتعقيد فيه ولا خلل لاعراض تتعلق بذلك كامتحان الافهام والالغاز فى الكلام والتعمية فى المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة يعد خللا فى تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا فى تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح

وقيل قوله يكون لايراد اللوازم تفسير للخلل لا تعليل له والمعنى ان ذلك الخلل يكون بالايراد المذكور عد

فتأمل (قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط ٩ الكثيرة) يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام فى الموضعين محمولا على الجنس على ماذهب اليه ائمة الاصول حيث لايصح الاستغراق ولاعهد فلايلزم تعدد اللوازم والوسائط فى كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جواز ان لايكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منهم ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلاشبهة اذ لايلزم توحد اللازم والواسطة فى كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه حينئذ يكون اخذا بالاقل كما فى قولهم الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد فى ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد فى ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ماليس من لوازم معناه فى الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى الواسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولاتعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله بقى فى قوله وذلك لايراد ٦ اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لايلايم مذهب المصنف فان الانتقال فى المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى فى الاول دون الثانية فالانسب لمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتأمل (قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا) اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا اعنى السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذى هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد فى نفسه حليق بان يسوق طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب (قوله وهو الرواية الصحيح) لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ماذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة بعلم كآبة وكأبة مثل رأفة ورآفة (قوله ابكانى الدهر ويا ربما الى آخره) معنى البيت ابكانى الدهر بمايه يخطئ وياقوم قلما سرنى بما يرض والياء فى قوله يرضى من نفس الكلمة لاياء المتكلم بان يكون قبلها

٩ ومايقال من انه بصدد بيان الخلل وكثرة الوسائط بحسب الحال لاتوجب الخلل فى الانتقال بل الموجب له هوكثرة فى محل واحد فجوابه ان خفاء القرينة يوجبه

٦ والحق ان قوله لايراد اللوازم تعليل للخلل لايراد سبب من الاسباب الموجبة له لاحصر سبب الخلل فى الايراد المذكور

نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شاخ عال
الى خفض (قوله لكنه اخطأ فى الكناية الى آخره) تحقيقه ان كل حقيقة
جرت عادة البلغاء فى التجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها
بالدموع او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس بمقبول لالانه
غير مقبول حتى يرد عليه انه لايشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لفت هذا الانتقال
فيما بينهم فاعتبر المانع فى حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم
فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر اياما كان كذا فى فصول
البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال
المقيد فى المطلق لايفيد ٣ (قوله قال الحماسى) البيت الحماسى منسوب
الى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور
المنسوب الى الامام ابى تمام حبيب ابن اوس الطائى جمع فيه اشعار البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى يراد به انه مذكور فى ذلك الكتاب
فاذا اطلق الحماسى فالمراد به احد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب ثم البيت
المذكور لابى عطاء السندى يرثو ابن هبيرة وهو الذى اجبر الامام اباحنيفة
رحمه الله على ان يكون خاتمه فى يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شئ من بيت المال
الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعونى حتى اشاور اخوانالى
فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة (قوله بجارى دمعها) اى بدمعها
الجارى واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقى المعنى ظاهر (قوله من
باب استعمال المقيد فى المطلق) قيل عليه فعلى هذا لايكون فى البيت ايراد اللازم
البعيد وارادة الملزوم لان مرتبته الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم
وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال
لمطلق الخلل فى الانتقال لاالخلل فى الانتقال من اللازم الى الملزوم (قوله
ثم كنى به عن المسرة) اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة
مصدر متعد البتة سره مسرة واما السرور فقد يجئ لازما ايضا كما يشهد بهما
تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من نحو سر مبنيا للمفعول
كما ذكره الشارح فى التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شئ لمن قام به
هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعنى الفرح والسرور (قوله

٣ قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة البخل والمذكور فى الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا نسخة

لظهور ان الذهن لاينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذى
عدمن المحسنات للكلام البليغ لانه انمايعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد
وهو مفقود فى البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود
السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض
بان سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والالزم خروج اكثر
الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار
لان صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نسلم اعتبارها
عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما
على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكى والمصنف (قوله حتى يخيل الى السامع)
انه فهمه من حاق اللفظ اى يوقع فى خيال السامع انه فهم المعنى الثانى
من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه
واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع فى الاستعارة ظاهرا وسيذكر
ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتذلة ويشترطون
فى قبولها ان يكون بجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لاينافى وضوح طريق الانتقال بان
لايكون مانع لغوى اوعرفى (قوله واما الكلام الذى ليس له الى آخره)
جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا
لم يكن فلا (قوله فبعد هذا اطلب البعد الى آخره) اورد عليه ان البعد
والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا
حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب
الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب
استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون فى الاستقبال
كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب الى آخره وزمان الاستقبال مبهم
لايدرى انه زمان القرب اوالبعد فيطلب فيه ماهو خير ووسيلة الى النجاح
عنده (قوله وان رفعته) كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد
بينا وجهه بان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب فى الاستقبال
ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه فى الاستقبال ولايخفى
ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعار العاشق المهجور غير منفك عنه
فى حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه فى الحال فيكون خطأ فى النظر

البلغاء وانت خبير بانه لامعنى لطلب الحزن فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه (قوله لكنه اكب عليه) اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام (قوله ولا يخفى مافيه من التكلف والتعسف) قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض لمطلوب فى الواقع لا الاتيان بنقيض مايظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من تظرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر التخييلى فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزى وبكم تمنيت الفراق مغالطا * واحتلت فى استثمار غرس ودادى * وطمعت منها فى الوصال لانها * تبنى الامور على خلاف مرادى * وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة فى تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على التقدير الرفع كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز ان يعطف على مجموع ساطلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من لتجمدا فبملاحظة افضاء سكب الدموع اليه والانصاف ان ماذكره القوم فى معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف حلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشى وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازى الفصال ومايتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجرى * شعر فاترك ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا (قوله ذكر الشئ مرة بعد اخرى) وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشئ ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة مايقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشى ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفى بناء على ان ذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى ذكر الاول والثالث وبان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار

وكثرته على كلا الوجهين من تثليث الذكر قطعا (قوله تسعدني آه) الاسعاد الاعانة وتأنيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما ادى اليه الشارح بقوله يستوى فيه اى في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام (قوله والمراد الشدة) من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله وهو شدة عدو الفرس) قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا نسلم بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجرى في الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجرى لا شدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى (قوله واراد بها فرسا حسنة الجرى) وفي بعض النسخ حسن الجرى حملا على المعنى (قوله وعليها متعلق بها) اى بشواهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في الضرر (قوله فاعل الظرف) ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبرا مقدما عليه (قوله حمامة جرعى) بنصب حمامة لانها منادى مضاف (قوله وهى ارض ذات رمل) كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التى لا تنبت شيئا (قوله قصرها للضرورة) اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء (قوله وهى ارض ذات حجارة الجندل) بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد (قوله هدير الحمام) هدر الحمام هديرا اى صوت (قوله كذا في الصحاح) اشارة الى الرد على الزوزني قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم

عند مشاهدة الاوراد فالمعنى حينئذ ماذكره الزوزنى وماذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لحديث الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره فى الصحاح معناه اللغوى وماذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائى لان جعل فلان كائنا بمحل رؤية فلان كناية عن كونه رائيا له (قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المصنف على من يشترط فى فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة فى السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لاوجه له واجيب بان الكراهة فى السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لايقال التكرار مثل الكراهة فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول مايستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار ورد بما يلزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكريه فى السمع بقى فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة فى السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح فليتأمل (قوله ان الكريم بن الكريم الحديث) قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والفقه وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين (قوله قال الشيخ) الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لماذكره فى وجه النظر وتوطئة لقوله وماورده المصنف فى الايضاح (قوله ياعلى بن حمزة) البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيارة القثاء وليس بعربى اصيل ثم الاظهر المعنى على القلب اى انت خيارة فى ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة بالطبع بارد فاذا وضع فى وسط الثلج

يضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الحبارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل فى بمعنى مع وفى بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهى ارض رخوة فالمقصود حينئذ وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع فى الارض الاينة اسرع فى الاضمحلال (قوله ثم قال لاشك) اى قال الشيخ لا الصاحب صرح به فى الايضاح (قوله كقوله فظلت الى آخره) البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها * ذهبنا الى الخمار والنجم غائر * غلالة ليل طرزت بصباح غائر * اى غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا فى وقت بقى من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت تامه اى دامة وهو مع تدير تنازعا فى ايدى جآذر والجآذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدنانير فى الصفاء واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجآذر لا العتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرحوا به فى قولهم شجاع باسل وجواد فياض (قوله ومنه الاطراد) وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على ترتيب وجودهم ٩ ولادتهم والبيت له بيعة بن ابى ذواب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثلت عروشهم اى هدم فى الصحاح ثل الله عز وجل عرشهم اى هدم ملكهم وثلت على صيغة الحكاية او الخطاب (قوله وما اورد المصنف فى الايضاح الى آخره) ماذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذى اورده المصنف فى الايضاح والضمير فى بانه جعل ونظائره للمصنف ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله ياعلى بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلى والثانى صفة لحمزة ووجه الاشعار الثانى ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا على بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما مثناة

٩ من غير تكلف فى السبك حتى يكون الاسماء فى تحددها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه اى سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا فى الايضاح نسخه

هذا وقد يقال لاضرورة تلجئ الى حمل كلام المصنف على انه اراد بتتابع الاضافات ماذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان فى ضمن حقيقة الاضافة كما فى البيت اولا كما فى الحديث فانه فى صورة اضافات مترتبة اذلافرق بين كون الابن صفة لماقبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه له فى الهيئة والصورة اذلوكان كذلك لم يتغير حاله عماهو عليه الآن نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لاباعتبار جعل قوله ياعلى بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذالاضافة الصورية فيه مثلثة كما لايخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضافيه مثناة اذلواضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم فى الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث فى البيت لكونه فى صورة اسم الفاعل فتأمل (قوله لايقال ان من اشترط ذلك الخ) القائل هو الخلخالى وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات بمايلزمه من توالى الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل فى الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها فى الاخلال بالفصاحة تحكم (قوله وبشاعة شئ بشبع) اى كريه الطعم (قوله والافلاجهة لاخلالهما بالفصاحة) كيف وقد وقعا فى التنزيل يعنى ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل مايؤدان اليه من الثقل لالاجل شئ آخر فاذا لم يجد الثقل فلاوجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والالماوقع فى التنزيل وفيه نظر٧ (قوله ورسم القدماء الكيف بانها هيئة) انما قال رسم لان الغاية فى اجناس العالية بالرسم الناقص فانها لبساطتها على قول بامتناع تركبها من امور متساوية لاتحد اصلا ولاترسم رسما تاما ثم تأنيث الضمير فى بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر اوباعتبار انه مقولة والهيئة فى اللغة الشارة والصورة وكذا فى الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة الذى الصورة اعتبر الحصول فى معنى الهيئة المطلقة على العرض (قوله قارة فيه نظر لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف (قوله الا ان العرض الى آخره) الذوق السليم يقتضى ان يقول بدل قوله الا ان لان لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحدا المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء (قوله والفعل والانفعال) لان الفعل عبارة عن تأثير الشئ مادام مؤثرا والانفعال عن تأثير الشئ مادام متؤثرا وهما ابسا

٨ اذلادليل فى كلام القائل على جعله اياهما علة تامة للاخلال ولو لم يحمل على العلة التامة لم يكن وقوعهما من التنزيل قادحا فى عليتهما فى الجملة لجواز ان يعرض هناك مايمنع الاخلال كما سبق نظيره ١٢ منه

بقارين كما ذكر فى الكتب الكلامية (قوله باقى الاعراض) اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلة فيها فلان كلامنها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه ٣ (قوله والاحسن ماذكره المتأخرون) نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما فى لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلاوجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لايقتضى نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لايقتضى قسمة لانه نوع من الكم تم كلامه والاحسن والظاهر منه ان يجرد افعل التفضيل اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة (قوله عرض لايتوقف تصوره) يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لاذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض توجب تصور غيرها ويستلزمه ولايتوقف عليه فيدخل فى تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا ٦ يخرج تلك الكيفيات بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يأبى عن مثله ٩ قيل عليه فيه نظر اذلا اقتضاء هناك اصلا غاية مافى الباب ان تلك الكيفيات المنقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام فتأمل (قوله واللاقسمة) احتراز عن الوحدة والنقطة على رأى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع قائلا انالم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهماليسا بجنسين لما تحتهما (قوله اقتضاء اوليا) هذا القيد متعلق فى التحقيق باقتضاء اللاقسمة لينـدرج الكيفيات التى اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته فى اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها فى الكميات لااولا وبالذات وهو مرفوع بانه لااقتضاء هناك اصلا فلاحاجة الى التقييد (قوله ان اختص بذوات الانفس) قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافى اى بالنظر الى الجماد والنبات فلايتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم

٣ قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذلا اقتضاء هناك اصلا غاية ما فى الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتأمل نسخه

٦ وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم نسخه

٩ ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظرى على النظر ليس فى حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الايرى انه قد لايكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر نسخه

والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتهما للواجب والمجردات لم يجعلهما مندرجة فى جنس الكيف ولا فى الاعراض وقيل المراد مايتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان فى النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية (قوله ان كانت راسخة) اى مستحكمة فيه بحيث لايزول عنه اصلا اويعسر زوالها (قوله اشعار بان الفصاحة الخ) يعنى لولم يقل ملكة لم يوجد فى اللفظ اشعار ٢ بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة فى المقصود على تقدير تسليمه ٣ (قوله حالتى النطق وعدمه) هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم فى ظاهرها انه لوقال يعتبر لزم عدم تسميته المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها بقوله اى سواء الى آخره دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان فى قوله اولا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل فى الماضى واشتقاقه من قططته اى قطعته ومعنى مافعلته قط مافعلته فيما انقطع من عمرى واستعماله فى المضارع لحن صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب وابن السيد فى كتاب المسائل ثم ملازمة للنفى ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال فى التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون النفى ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ماكنا قط وامنه واما ملازمة للماضى فلم اطلع على خلاف فيه (قوله وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق) قيل واما الاستغراق الحقيقى بان يعتبر اولا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اى بما يقصده فى زمان من الازمنة او فى ازمان الماضى بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفى اذا لم يعتبر ذلك و فى عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقى اذا لم يعتبر التقييد المذكور تأمل فان قلت اى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظة الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح والذم اوغيرهما ولوسلم ففى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا (قوله بكلام الفصيح الى آخر) الانسب للسباق ان يقول بمركب فصيح

---

٢ اشعار باعتبار الرسوخ فى تعريفها مع انه مقصود فلا يقدح فيه ان يستفاد الى آخره نسخه

٣ اشارة الى منع الاستفادة لاحتمال ان يعتبر شخص عن كل مقصوده بتأمل دقيق بلا رسوخ على ان الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعريفات محمد

وكذا الانسب له ان يقول فيما يأتى دون مركب فصيح (قوله ان تلق على الحساب اجناسا مختلفة الى آخره) فانه لا يمكن التعبير بالمفرد ولو قيل مثلا الاول دار والثانى غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملق نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المصنف ثم الحسبان فى قوله ليدفع حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبا وحسبانا وحسابة اى عدده ولترفع اما على صيغة الخطاب اى ان ترفع ايها الملق وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعه هو ما رفعه من قضية ويبلغها او على صيغة الغائب اى ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا (قوله سهو ظاهر) وجهه رحمه الله فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط فى الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح فى الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد فى التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فائدة الشمول (قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الى آخره) الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت فى موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا (قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط) السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة فى الجملة اذ لا يشترط فى اصل البلاغة المطابقة التامة (قوله الحال هو الامر الداعى الى آخره) معرفة المركب الاضافى محتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصورى له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف

(مثلا)

مثلا مقتضى الحال مايختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح فى تفسير التكلم الذى هو فعل اللسان باعتبار الذى هو فعل القلب مبالغة فى التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا قرن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التأكيد ووقع ذلك فى الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية والتاء للمبالغة كما فى علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما فى احمرى والتاء للمبالغة فافهم (قوله وهو مقتضى الحال) ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتأكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة ٤ (قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الى آخره) الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعنى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام التأكيد اى محل رواجه او على تشبيه حسن التأكيد فى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام فى تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم (قوله وايضا المقام يعتبر) اضافته الى المقتضى حكم اكثرى والا فقد يضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سيأتى فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى لامية واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية (قوله فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام الى آخره) قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشئ فى الارتفاع مبلغا لا يمكن

٤ قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضى ما ينافى الفصاحة كالتعقيد فى المعميات فحينئذ رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان الكلام بالطباق المطابقة لكن بنى الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور ندهه

ان يعرف ومعنى الثانى عندو المراد بالاعتبار فى قوله ضرورة ان الاعتبار الخ المعنى المصدرى فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلادور، فتأمل على ان قوله ضرورة الى اخره فى الحقيقة تفصيل لماقبله لاتعليل ٢ (قوله ثم شرع) معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع ومثله سابغ شابع (قوله اما الى نفس الاسناد) الى اخره قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزاء صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة فى اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلايجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلايكون المركب منه ومن اللفظ لفظيا اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع (قوله تأكيدا واحدا) تفصيل لقوله وجوبا (قوله ككونه محذوفا) او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل تجرى فى غيرها وان لوحظ فى الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله اوالى المسند كما ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى كمثل ماذكر بل هذا المعنى يستفاد من نفس الكاف فليتأمل (قوله وغير مخصوص) كالمبتدأ فى قولك فى الدار رجل وكالفاعل فى نحو جاءنى رجل وماذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم مردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان فى تنكير المبتدأ اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لايصغى الى كلام المتكلم (قوله على المسند اليه) اى الذى اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى ضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده حتى يلزم قصر الشئ وهو المسند اليه على نفسه (قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره قيل) اى كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لايوجد فى المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا على اعتباراته فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته على ان الكون

٢ قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهى التى تعتبر فى انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم تنحصر فى الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره
نسخه

مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلايعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له فى الفن فلااشكال اصلا فتأمل (قوله مقيدا بمتعلق) المراد بالمتعلق مايسمى فى هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام فى المتعلقات على الاظهر والاقيس كما سنذكره فى موضعه ان شاء الله تعالى ولايرد ان يقال قديكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا فى الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو ولان المتعلق فى الحقيقة هو الحدث الذى يتضمنه الصفة وهو مسند لامسند اليه فال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب (قوله على الوجوه المذكورة فى بابه) الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب لا للمساواة ايضا اذ لااقسام لها (قوله فمقام كل الى آخره) هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثانى وهو المختص بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو مالايكون مختصا بشئ مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح ثم شرع الى آخره ان الفاء فى قوله فمقام للتفصيل ويجوز ان يجعل للتعليل (قوله اى خلاف كل منها) ظاهر العبارة مشعر بان الضمير فى خلافه راجع الى كل المذكور سابقا الاانه يستدعى كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اى خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور المراد (قوله وقد اشار فى المفتاح الى آخره) الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده لانه قدخفى على بعض شراحه والضمير فى قوله لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب اوالى لفظ كل ميلا الى المعنى كما فى قوله تعالى كل فى فلك يسبحون (قوله وكذا خطاب الزكى) فصله عماقبله لان هذا باعتبار الغير وماقبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ماخوطب به لاالمعنى المصدرى ليكون مقتضى الحال ويناسب الامور المذكورة التى هى مقتضى الحال فالاضافة لادنى التلبس اى الخطاب الذى له تعلق بالغبى بشبه المذكورة فى ان مقام الاول يباين مقام الثانى (قوله وكان الانسب الى آخره) انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ماذكره الشارح اخص من الفطانة مجازا ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكى البليد لان الفطنة انسب

بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء فى الفطانة يقال رجل زكى وفلان من الازكياء يريدون المبالغة فى فطانته مع ان فيما اختاره المصنف رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح (قوله ولكل كلمة مع صاحبتها) مع متعلق بمضاف محذوف اى اوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها (قوله اى مع كلمة اخرى) الاظهر ان يقول اوما فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر (قوله صوحبت معها) اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هى الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما فى قولك هند ممرور بها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اى جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتأويل المشهور اى اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره (قوله ليس لها مع ما يشارك الى آخره) تفاوت المقامات فى هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له (قوله اقترانه بالشرط) اى باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول (قوله اذ المراد بالصاحبة) الى آخره دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هى الكلمه (قوله هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام) اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الى آخره اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان افادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكى الى آخره اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان ليتعلق

المسند وتعريفه وتنكيره وكونه جملة اسمية او فعلية وغير ذلك ومنه ما يقتضى مصاحبته كلمة مع كلمة لمصاحبته ان مع الماضى والمضارع والماضى مع اذا اوان او غير ذلك ولايخفى ان ما يقتضى الاحوال الاول لادخل له فى كونها مع كلمة اخرى وان لزمه ذلك فان كلا من افراد المسند اوتعريفه اوتنكيره اوغير ذلك لايكون الامع المسنداليه ثم المصنف اشار الى بعض تفصيل الاول فيماسبق وقوله ولكل كلمة مع صاحبتها اشارة الى الثانى فلا تكرار لكن الشارح لما نظر الى لزوم الاحوال الثانية للاحوال الاول عمم قوله ولكل كلمة والتعميم بعد التخصيص لا يتكرروان اشتمل على التكرار بالنظر الى اصل القضية

باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولايخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الزكى الى آخره ايماء الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لايقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيمابين علماء المعانى لانا نقول ليست البلاغة الامطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية اوغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضى الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتى باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعانى نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لايخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتى اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكرهم فى المعانى من المحسنات مايكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب ٢ بان ذكره ليتناول مالاينتظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك بما لايحصى ففيه تعميم ولا يسمى فى عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لايخلو عن بعد لعدم ظهور المراد فى كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لايكون بين الكلمتين فليتأمل (قوله وارتفاع شان الكلام آه) اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتى وقبول المخاطب لالارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن رأسا لالانحطاطه فى الحسن المستلزم لثبوت اصله ولهذا قال السكاكى واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لاانطباقه اجيب بان اصل الحسن الذاتى عند المصنف يحصل بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله فى الحسن من جهته وبالقياس اليه فلايلزم الزيادة على الحسن فى الارتفاع ولاثبوت اصل الحسن فى الانحطاط وفى اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه فى الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف فى قوله بمطابقته اى بحسب مطابقته فكلما ازداد

المطـابقة ازداد الحسن ولا يلزم منـه تحقق الارتفاع فى الحسن فى الاول مرتبة المطـابقة وعن الثـانى ان المراد باضافة العدم الى المطـابقة الجنس اذ يأتى الاضافة للمعانى التى يأتى لها اللام كما سيأتى فيكون علة الا نحطاط جنس عدم المطابقة لاعدم جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقق فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتأمل (قوله اولا وبالذات) اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل فى الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ماقال فى الصحاح اذا جعلتـه صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفية تقول لقيته عاما اولا معناه فى الاول اول من هذا العام٦ وفى الثانى قبل هذا العام والباء فى الذات بمعنى فى وهو معطوف على اولا اى فى ذات المعنى بلا واسطة (قوله لكونه اشارة الى ماسبق) المراد بماسبق هو الكلام المقيد بالفصاحة فى قوله والبلاغه فى الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعـد التقييد وان كان الكلام حين ماذكر هنـاك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطـاطه بعد مها يمنعه اذلا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر (قوله الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة) اراد بالحسن الذاتى الحسن الذى منشاؤه ذات البلاغة لا ان الحسن داخل فى ماهية البلاغة وانما وصفـه بالدخول فى البلاغة مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعنى المطابقة داخل فيها لان البلاغة هى المطابقة مع الفصاحة (قـوله وبه يصرح لفظ المفتاح) اى يكون مقتضى الحال التـأكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجئ تمام البحث فى تعريف علم المعـانى (قوله لان اضـافة المصدر تفيـد الحصر) لما ذكره الرضى من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبـار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لوجاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الا رتفاع حاصل بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق فى الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضى الى التنـافى

(والبطلان)

٦ بان يكون هذا العـام مثلا عام ثلث وخمسين وثمان مائة والعام الاول عام اثنين واما فى المثـال الثـانى فيصدق الاول على عام خمسين او اربعين اوغيرهمـا من الاعوام المتقدمـة عـلى عام وثلث وخمسين ✠

والبطلان قلت لانه لم يكن مايلزم حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا (قوله فيجب ان يكون المراد باعتبار المناسب) ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه فى الحواشى ان المراد هو الاتحاد فى المفهوم اعنى بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فحينئذ يكون قول المصنف فمقتضى الحال ما هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل الحامى و سيجئ تفصيله و ضمير الفصل فى قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة وتوكيد الحكم دون الحصر و يحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا مايتناول المساواة (قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما) لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشى بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب و مقتضى الحال او العموم من وجه و بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر فى الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر فى الشئ يستلزم وجود المحصور فى جميع افراده وانتفائه عن غيرها ولذا اورد عليه النظر فلاشك ان بين الحصر فى الاعم والحصر فى الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر فى الصدق والالم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا فعلم انه لافرق بين التقادير الثلاثة فى كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ٩ ولامدفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق فى صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل (قوله وفيه نظر) وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر فى الاعم مطلقا او من وجه لايوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد فى المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض فى الدليل لنفى المساواة ومع احتمالها لايثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع و مطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوى بينهما او الاتحاد كما لا يخفى و على التقدير الثانى بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هى مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هى مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما فى المفهوم و هذا يتم ان يساعد الخصم

٩ ويمكن ان يجاب بانه لاشك ان بطلان الحصر فى العام باعتبار جزئه الايجابى و بطلانه فى الخاص باعتبار جزئه السلبى فحينئذ نقول اذا بطل الجزء الايجابى من الحصر فى العام لم يمكن ان يبطل الحصر فى الخاص بواسطته لان بطلان الحصر ههنا بواسطة ثبوت الحكم فى غيره وحينئذ لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبى فى الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابى من الحصر فى العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبى و بطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبى للحصر الآخر بواسطة خفية جزئه الايجابى والله اعلم نسخه

عـلى ان المعنى المذكور يفهم من الحصر بن (قوله هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول الى آخره) حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم فى مواضع من كتابه فى وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه و هو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظام المفسر بالتوخى هو ذلك التطبيق و كذا المراد بالتوخى ايضـا ان قلت التوخى هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما فى تعريف علم المعانى بالتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الى آخره ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك فى التفسير الآخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمى المعانى والبيان كما ذكره الشريف فى مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعانى لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مماذكر عراء تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية النظم وهذا ظاهر (قوله فيمايترجح بين ان يكون وبين ان لايكون) الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد و لو مجازا كما نقل عن الشارح وجعله ظرفا مستقرا اى دائرا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا فى يترجح والا فلا يستقيم اذاستعمـال ان فى المشكوك لافى الراجح وفى بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثـانية مقحمة اذ الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهمـا (قوله و باذا فيمـا علم) عد اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع فى كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل فى امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيمـا علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف فى معنى الكلمة شايع فى عبارات المتقدمين (قوله فى الجمل التى تسرد) اى تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له و اصله من سرد الدرع نسجها (قوله بل وهذه اللفظية الى آخره) معطوف على قوله وهو فى لفظ آخر فى غاية القبح انما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذا تلاها جملة (قوله والى هذا) اشار المصنف اى الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هى بل

تعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام (قوله بالتركيب ذهب السكاكى الى ان الافادة فى المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تأكيدا لمعنى الافادة (قوله وذلك الامر اه) بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثانى على تعريفها السابق (قوله او غير مطابق) اراد به عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم فى عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لزم ارتفاع النقيضين اعنى المطابقة وسلبها (قوله على ماذكر فى الكشاف) مرتبط بكون ما لتأكيد معنى الكثرة وكون العامل مايليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا فى الآية صفة مصدر محذوف اى شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايع لاحتياج تذكير الوصف اعنى كثيرا حيث لم يقل تسميته كثيرة الى تأويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سيأتى من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان انتصاب على الوصفية فى مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله وفى هذا اشارة الى آخره) اى فى قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا (قوله الاعجمى والعربى) الاعجمى منسوب الى العجم وهو الذى لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربى خلافه وفى شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابى لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة ليكون تفصيلا للعرب والقروى لكان احسن كما لا يخفى (قوله وحينئذ لا تناقض) لتغاير محلى النفى والاثبات حاصل توفيق المصنف على ماذكره فى الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها المعانى عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفى كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين نفى كونها من الصفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم

٧ وهو خلوص الكلام عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها كام‍ر

التناقض من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور ٧ واراد بها حيث ذكرانها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لالمعناه حتى ان المعاني مطروحة انيأبى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل (قوله ولانزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ) فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لايقال فليحمل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانانقول هذا وان صح في نفسه لكن لايصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الابيان محل الفضيلة (قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين) اي ينكر على اطلاق كل منهما و يفصل (قوله على معناه اللغوى) قيل عليه يلزم منه ان لايكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوى على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول (قوله دلالة ثانية) اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لا ان للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية بالثانية حينئذ ظاهرة ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلاشك فكأنه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته اونفيه ويستوى في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا (قوله بل على ترتيبها) ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال

والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعانى المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الثانى ارشاد الى ان العمدة فى باب البلاغة انما هى للقصد والاعتبار دون التلفظ والانحدار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلاينا فى ماسبق من كون النظم توخى معانى النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ (قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهور) ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لابمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة من الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعانى الاول من قبيل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعربه قوله والشيخ يطلق الى اخر فافهم (قوله من الاوصاف الراجعة اليها) قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعانى الاول وهى المعانى اللغوية ولافضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعانى الاول هى اللغوية بان المعانى الاول محل الفضيلة لان ترتيبها فى النفس ثم ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص فى الافادة بلا اخلال ولاتعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعانى الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلاشك (قوله لافى الالفاظ المنطوقة) التى هى الاصوات والحروف مبنى على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذى هو كيفية تحدث فى الهواء من تموجه ولايلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة (قوله فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعانى الى آخره) و لاوجه لحمل تلفيق المصنف على هذا بان يريد باللفظ فى قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثانى ولايحمل المعنى فى قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى آخره على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثانى لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثانى كدفع الشك ورد الانكار (قوله المعانى

الثوانى) التى جعلت مطروحة فى الطرق توضيحه ان المخاطب اذاكان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان فى ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعانى الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعانى الاول هو المنشأ للفضيلة بلاريب (قوله والسبب انهم لوجعلوها) يعنى ان السبب فى ارتكاب التجوز انهم لوجعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وماشاكل ذلك اوصافا للمعانى لم يفهم انهاصفات للمعانى الاول لاحتمال ان مراد المعانى الثوانى فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعانى الاول واعترض عليه بان المعانى كما يحتمل الثوانى حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلابد من بيان سبب الترجيح لايقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثانى واللفظ مجاز فى المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل فى معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا فى ذلك المعنى حقيقة فى غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد فى كلا الاستعمالين ٢ ويمكن ان يقال مراده انهم لوجعلوها صفات للمعانى لم يفهم انهما ظاهرا انها صفات المعانى الاول لان للمعانى الثوانى دخلا تامافى البلاغة حتى ان الكلام الذى ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لماسبق فيتردد الذهن بين المعانى الاول والثوانى بخلاف ماذا جعلوها صفات اللفظ اذعدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعانى الاول ومايحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفى للترجيح (قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية) التى تجددت فيه قيل عليه المفهوم مماسبق استعمال الالفاظ فى انفس المعانى الاول والمفهوم من هذا استعمالها فى الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لماسبق على مايشعر به الفاء فى قوله فجعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعانى الصورة الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعانى ويصفون الالفاظ بالبلاغة ومايشاكلها الا ان مدار توصيفها

٢ على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين مم واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا ايضا

سه

على ماقى تلك المعانى فى الصور والخواص فكان المعانى الاول نفس
الخصوصيات ولهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد
ههنا بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول وقوله حدثت فى المعنى وتجددت
فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر فى الجواب المصير الى حذف المضاف
اى محل الصورة والخاصية (قوله وقولنا صورة الى آخره) دفع لما يتوهم
من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التى
حدثت فى المعنى (قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ) اى قليل واعلم ان الكلام
الذى نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور فى اوائله وبعضه فى اواخره ولهذا حكم البعض بان فى نقل الشارح
اختلالا ولا ينبغى ان يظن هذا بمثله (قوله مذاقة الحروف وسلاستها)
مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها (قوله والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ الى آخره) هذا هو الاعتبار الذى حدث من المعنى
الثانى للفصاحة فهو من عداده والا فان جعل معنى ثالثا للفصاحة بطل
الحصر الذى يتبادر من كلام الشيخ فتأمل (قوله كما يمتنع ان يوصف بانها
دال) قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السباق
او اراد بالدلالة ما الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذى اثبت للفظ الفصيح
اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافى ماسبق من قوله
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود (قوله اليه ينتهى البلاغة
كذا فى الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع مايوهمه قول المصنف
من كون قوله ومايقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتى (قوله وهو
ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى آخره) يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى
بارتقائه فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ماهو الرأى الصحيح
لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة
وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة
والا فالمعجز مايكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك (قوله فان قيل ليست البلاغة الى آخره) فان قلت ان حمل السؤال
على منع تحقق الاعجاز فى كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الى آخره يكون
الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لاسيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا
وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى

يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه اعنى عن ذكره فهو الملحوظ واعلم انه
لابد ان يحمل علم البلاغة فى قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين
على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة
اعنى علمى المعانى والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل
على المعنى العام تغليبى لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة
مع الحس السالم كما سيجىء ان شاء الله تعالى (قوله وكثير من مهرة الى آخره)
الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذى هو منع كون علم البلاغة كافلا
باتمام البلاغة فالاول تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة
فلا بأس فى تعلقه بالجواب الثانى (قوله فشئ لا يفهم من اللفظ) فيه بحث
وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فمسلم
ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع (قوله واما الثانى) فلا يدفع الفساد
اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية
الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التى بعد المرتبة الوسطى
لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسطى كما لا يخفى على الفطن
وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك
انما هو فى الاحكام التى لا تختص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى آخره
افراد الانسان نوع والسكون ظرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم
المجاوزة مأخوذ فى مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته
يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها
لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الى آخره وجه آخر لابطال
الجواب الثانى كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق
الى آخره (قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف الخ) وجه التأييد ان القياس
رجوع الضمير الى المضاف اليه لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه
فى قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب
حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب
الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة
ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز فى الجملة ارجاع الضمير
الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف
دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح فى شرح الكشاف

على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه (قوله وكان بعضه بالغا واقعا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه) فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا فى مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد فى القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ماهو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ماوقع به التحدى واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذى ليس فى القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثانى بانه مبنى على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبك بعض الذى يعدكم كما قيل وبان المقصود نفى كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لوكان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون بعضه الذى من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذى من غير الله قاصرا عنه (قوله ومما الهمت الى آخره) لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيق وبحد الاعجاز مرتبته ثم الاقرب ان يجعل ومايقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اى ومايقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة عن الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدأ بعد مضى الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ماذا غير الى آخره لبيان الطرف الاسفل وعلى ماذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى ومايقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها فى اعلى المراتب الان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات

القرآنية فى البلاغة كما اشار اليه من قال * دربيان و درفصاحت كى بود يكسان سخن * كرچه كوينده بودچون * جاحظ وچون اصمعى * دركلام ايزد بيچون كه وحى منزلست * كى بودتبت يدا مانند يا ارض ابلعى * قلت التفاوت الحاصل فى الآيات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك لايقدح فى ان كون كل منها فى الطرف الاعلى اى فى مرتبة من البلاغة لابلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله ومايقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبمايقرب منه البلاغة فى مقدار آية اوآيتين فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كماهو المقصود (قوله ولايخفى ان بعض الآيات) تأييد لماذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى ومايقرب منه فان جميع الآيات واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها بامتناع المعارضة مايكون مقدرا اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيماسبق (قوله اى طرف للبلاغة) نقل من الشارح انه قال صرح بذلك اى بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا من البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الايجاز من الطرف الاسفل ليس من البلاغة فى شئ هذه عبارته لايقال طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهايته فلايكون داخلا فيه لانانقول الطرف الاعلى داخل فى البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف اذاغير الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح فى الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع فى الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى مادونه كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلاواسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لايصدق ماذكر فى تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا اعلى المراتب المتوسطة (قوله باصوات الحيوانات) عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع فى عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير

او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر عن محالهـا حال عن الاصوات لايقال يلزم اختـلاف العامل فى الحال وذيها لان العامل فى الاول هو الفعل و فى الثانى الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقـال فى امثاله من ان الجار و المجرور فى محل النصب مساهلة فى العبارة اتكالا على ما تقرر فى القواعد كذا فى شرح الكشـاف للشريف وما بحسب مايتفق اما مصـدرية اى بحسب اتفـاق الاصوات وحصولها بلاعلة مقتضـية لها قاصدة اياها او موصولة اى بحسب مايتفق معها من الامور التى لاتقتضيها (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضـافة ولذا اوقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة و الفصاحة والمراد تبعها وجوه تغايرهمـا فلايلزم كون كل منهما تابعـا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقيد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين اوبالعكس (قوله وفيه اشارة الى آخره) صرح فى المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة الى بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه بآخر لما لايلتفت اليه فليتأمل (قوله عرض خارج لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة) نقل عنه رحمه الله ان المراد انه لايعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولايسمى بسببها باسم فى العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولايقال مرصع ومجنس فلايرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقـال يفهم من هذا الكلام ان هـذه الوجوه لوجعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلامحالة تكون تابعة لبلاغة الكلام لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فتـأمل (قوله ملكة يقتدر بهـا على تأليف كلام بليغ) اى فى اى نوع اراد من المعانى والقرينـة على ارادة هذا المعنى ماتقـدم فى تعريف فصـاحة المتكلم فان ملاحظته يكشـف عن المقصود ههنا بطريق المقايسـة وهذه وان كانت عنـاية فى التعريف لكن لابد من المصير اليها اذ الملكة التى يقتدر بهـا على تأليف الكلام البليغ فى نوع من

المعانى كالمدح مثلا لاتجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ماذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم فى الكلام البليغ بناء على ان النكرة قدتعم فى الاثبات بقرينة المقام اوفى التأليف على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة فى البشر مثلا لان من الكلام البليغ ماهو واقع فى طبقات الاعجاز والاقتدار على تأليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لايكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لايقدر عليه من هو دونه فى البلاغة وفساده بين (قوله انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان) اى علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كامر اذلواريد به اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتأمل (قوله وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلاثة) لان البلاغة لما علم انها لاتتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب الذى هو فى علم البلاغة وتوابعها لايتجاوز عن الفنون الثلثة (قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الى آخره) وذلك لانه عرف البلاغة بلوغ المتكلم حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولايخفى ان الاول يستفاد من المعانى والثانى من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وماذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير فى المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال منوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الآثار المخصصة به ورعاية الفصاحة ليست كمالا منوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هى امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذغاية مافى الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان (قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما) هذا من تعميم المشترك بتأويل اى كل مسمى ببليغ (قوله اى ليس كل فصيح بليغا) يشير الى ان المراد بالعكس اللغوى لاالاصطلاحى اذا لموجبة الكلية لاتنعكس بالمعنى الاصطلاحى الاالى موجبة جزئية (قوله وهو مايجب ان يحصل آه) هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمى لااسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثانى وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعى المقابل للامتناع بالغير لاالامكان الذاتى المقابل للامتناع الذاتى فلايتجه ان امكان الممكن لايتوقف على شئ (قوله الى طباق الحكم) للواقع ولاطباقه قبل هما عين

الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعاله بالمعنى المذكور اجيب بان
الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له
او عدمها يصلح مرجعا لهما (قوله عن الخطأ فى تأدية المعنى) المراد اللام
فى الخطأ للعهد والمراد به مالايكون بسبب التعقيد المعنوى بقرينة قوله
ومايحترز به عن الاول يعنى الخطأ فى التأدية علم المعانى اذلا يحترز به عن التعقيد
المعنوى على انه قد يقال الخطأ بسب التعقيد المعنوى ليس فى التأدية بل فى
كفيتها ولو قال عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر
(قوله والا لربما ادى المعنى الى آخره) اعتراض عليه بان الظاهر ان المراد
بالاحتراز عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعنى وجود الخطأ
يتعين تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلاوجه لايراد
كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل
والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن
الخطأ المذكور فلااقل من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فى بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التأدية على تقدير
ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر ظاهر وان كان الاول
فلتحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح فى مباحث الشرط
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز
ان الاحتراز لازم فالنفى المستفاد من قوله والا هو نفى اللزوم اى ان لم يكن
الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطأ متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز
عن الخطأ المذكور محافظة ٩ النفس عند المجامعة لانتفائه اذلا عبرة بمجرد
عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتأدية بكلام غير مطابق ليس
لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن فى محزه
ويكون للتكثير (قوله والى تمييز الى آخره) الانسب لقوله الى الاحتراز عن
الخطأ ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة
(قوله ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح الخ) قيل لم قدر موصوف الفصيح
الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب
بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على
تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا
قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان

٩ فان قيل هذا يوجب
ان يوجد قيد المحافظة
فى تعريف البلاغة وهو
مطلق قلت قيد المحافظة
يفهم من لفظ الحال فانه
على مافسر هذا الامر
الداعى الى ان يعتبر مع
الكلام خصوصية ما
والاعتبار هو المحافظة
والرعاية محمد

مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام و المفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع
بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف
مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره (قوله على ماصرح
به) اى فى الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين
فاوجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب
بان وجهه هو الايماء الى مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما
لبلاغة الكلام و يمكن ان يقال وجهه ان الخطاء فى تأدية المعنى المراد مثلا
قد يقع بحسب مقتضى البشرية فى حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء
بلاغته اعنى الملكة المذكورة كان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لاينافى
الاجتهاد فالا احتراز عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولاينافى
وجود الخطأ المذكور اياها بل انما ينافى بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا
بعد فى ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلاشبهة مع ان كلامه قد لايكون
بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت (قوله وفساده واضح) اذا لغرض
من الشئ ما يتأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تمييز
الفصيح عن غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه
فى تفسير المرجع ولوسلم تأخره وترتبه عليه لم يستقم الفرضية ايضا اذليس
الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظاهر
جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا واتصافه بالحسن الذاتى وارتفاع
شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لايخلو عن
سماجة كما لايخفى على الفطن (قوله لان غاية ماعلم مما تقدم الى آخره) يعنى
ان المعلوم من تعريف بلاغة ٩ المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين
ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين اوتوقفهما عليهما ان اريد بهما
التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضا منهما فتفسير المرجع بالعلة الغائية
لايناسب التفريع بقوله فعلم (قوله على الاتصاف بهذين الوصفين) لم يرد به
الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذا لاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة
المتكلم وهى لاتتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز
فليفهم (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى
الى التمييز والجملة اعنى اجزاؤه تمييز السالم صفة المركب هذا ومايقال من
ان تمييز الفصيح عن غيره كلى لاكل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل

٩ فان بلاغة الكلام لما توقف على الاحتراز والتمييز المذكورين كان التمكن من الموقوف موقوفا على التمكن من الموقوف عليه ولايقدح فيما ذكر ان تفسيرهما بالتمكن لم يعلم مما تقدم فليتأمل

صحة حمله على كل واحد من هـذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس
كلاما معتـدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من
حيث هى ولا نسلم صدقه على كل واحد منها واو سلم فليكن محمولا على
الشبه (قوله وكالسراج معطوف على اجتمتم) اى و بخلاف لفظ كالسراج
وهو ناظر الى مسرجا كان اجتمتم ناظر الى تكأكأتم (قوله منه مايبين الى
آخره) ظاهر العبارة ان بعضا واحدا يتبين فى احد هذه الاشياء معان
المتبـين فى كل واحد منهـا بعض آخر فقيل هو من قبيل اللف والنشر بكلمة
او كما فى قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع
التمييزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التمييزات
واعترض عليه بان التبين الاعلام فلا معنى لاعلام التمييز الذى فسر بالمعرفة
اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنـا اظهار وجوده العينى
وهو فى المعنى عبارة عن الاتحاد الان هذا لا يستقيم فى قوله او يدرك بالحس
فينبغى ان يراد يحصل بالحس على سبيل التجوز (قوله لان من تتبع الكتب
المتداولة الى آخره) رد لما اورد عليه الزوزنى من انه لم يذكر فى متن اللغة ان
من الالفاظ مايحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى المطولات فكيف يقـال
ان تمييز السالم من غيره يتبين فى علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب
بهذا التـقدير ان يقول المصنف منه مايستفاد من علم متن اللغـة كما لا يخفى
وايضا لفظ الثانى عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يبين فى علم كذا كثير
معنى على انه لو قال مايسـتفاد ولم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفى ان
يقال او من الحسـن (قوله قد يطلق على جميع اقسـام العربية) اى فلو قال
فى علم اللغة ٦ لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد (قوله او فى علم
التصريف الى آخره) اعترض عليه بان المخل بالصفاحة هو مخالفة ما ثبت من
الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفـاظ الشواذ
الثابتة فى اللغة ويقولون انها شـاذة فيعلم منه ان ماعدا هذه الالفاظ خلاف
ماثبت من الواضع (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليـه بان التعقيـد اللفظى
قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمـال جار على القوانين كما
سبق واذا لم يجب ان يكون بمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو
وغاية مايقال لان النحو باحث عن الوضع الاصلى لكل كلمة وان الاصل
هو اثبات كل شئ فى موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف

٦ اللغـة فى اللغة التلفظ بما لا يعنى يقال لغا يلغو لغة اذا تكلم بما لم يفد وفى الحـديث من قال يوم الجمعة لصاحبه انصت والامام يخطب فقد لغا وفى الاصطلاح عبـارة عن لفظ وضع لمعـنى مفردا كان او مركبـا كـذا فى شرح البديع للاصبهانى ١٢

التأليف كما لا يخفى (قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين الى آخره) اى من قوله والثانى منه ما يبين الى آخره وقوله ويحترز عطف على ما يبين والضمير فى بهار اجع الى ما المقدرات لكونه عبارة عن العلوم والحسن ولابد من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور التى يجب ان يحترز عنها ليترتب على ماذكره قوله ليعلم الى آخره اذ بمجرد تعيين ماذكره من غير اعتبار الامر المذكور لايعلم ان الباقى اى شئ (قوله لمكان مزيد اختصاص) اما مصدر ميمى بمعنى الثبوت اواسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت عنهم مقام الذنب (قوله بمعنى الخطأ فى التأدية) الاقرب فى توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول (قوله ولا يخفى وجوه المناسبة) اما تسمية الاول بالمعانى فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التى هى معان مخصوصة ففى التسمية اشعار بتعلقه بالمعانى واما تسمية الثانى بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله تعالى اعلم (قوله الفن الاول علم المعانى) ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما فى الاول اوفى الثانى اى معانى الفن الاول علم المعانى او الفن الاول الفاظ علم المعانى وان اريد به المعانى او بعلم المعانى الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال اوعكسه فالامر ظاهر وباقى البحث سبق فى مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من فى الموضعين ابتدائية الاان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به والمحصل ان اتصال معانى بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه (قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال) زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لايعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف على علم المعانى فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال
غايته ان لايكون بليغا (قوله طبعا) الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير
ياء النسبة اى تقدما طبعيا ومثله شايع وجعله تمييزا لايخلو عن تكلف
(قوله وقبل الشروع الى آخره) لم يقل وقبل الشروع فيهما اى فى مقاصد
العلم والتنبيه الآتى مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه
الآتى من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح
كثيرا ما يستعمل فى المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف
وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار (قوله فهى مسائل كثيرة) ان حمل
على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء فى الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه
على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اى كل علم يفرد بالتدوين
فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء فى خبره (قوله فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة الى آخره) اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها
بخصوصها بها وبالوجوب العرفى الذى مآله اعتبار الاولى والاخلق
اذلا مانع عقلا من ان يتصورها بما يعمها وغيرها ويندفع الى طلبها من
حيث انها جزئى لذلك المفهوم العام او يتوجه الى تصور كل واحد
من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة
المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو
ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها
بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل
وعلى التقديرين لايأمن فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لايعنيه اما على
التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع فظاهر واما على التقدير الثانى
فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
اعنى تصور المطلوب ولايتفرغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع
الوقت فى غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات
الى تحصيل شرط الطلب فربما لايسع باقى الوقت تحصيل المطلوب او يمل
عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامران لايقال الطالب
اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئى
لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعنى تلك

الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذ تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ماجعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل مايعصم ذهنه عن الخطأ فلاشك ان مطلوبه فى نفس الامر وحينئذ هو المنطق وان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باى علم كان من المعقولات فشرع فى الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلاشك ان مطلوبه فى المآل وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ظاهر (قوله اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية) حمل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام فى قوله وينحصر فى ثمانية ابواب على ماشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو تسامحا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الآتى بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة ٩ يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لايقال اطلاق العلم على الملكة يقتضى ان من علم مسائل المعانى بدون تلك الملكة لايسمى عالمابه مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعانى بمعنى حصول مسائله له لاينافى نفيها بالمعنى الاخر اعنى الملكة واعترض على تعريف علم المعانى بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال فحينئذ تخرج اذ لايصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هى ملكة من حيث يقتدر بها على تألف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعانى بمعنى الملكة والبلاغة فى المتكلم متحدين بالذات ومختلفين بالحيثية (قوله بان ذلك ان واضع الى آخره) المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لايحصل لاحد علم المعانى بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفى ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيء التام فى الفقاهة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لايكون واضع الفن عالمابه قلت غاية مالزم ان واضع بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم

٩ وقد يجاب بان المراد بالادراكات فى تعريف الملكة هى للادراكات المتعلقة بالمسائل المستنبط هى منها والبلاغة ليست كذلك فاذا كانت منشأ لتلك الاراكات يصدق التعريف عليها قيل ولامحيص سوى التزام الاتحاد الذاتى والاختلاف بالحيثية لمامر منه

كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لايسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واى محذور فى ذلك (قوله كونهما جهتى ادراك) اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيه بالجبوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لامعنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتأمل (قوله فلان يعلم النحو) يعنى ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل (قوله ان له حالة بسيطة اجمالية) يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالى لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشى (قوله والعلم للكلى او المركب) سواء كان باعتبار تصور ماهياتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام فى المعرفة (قوله دون علمه منقوض) بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لايعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول عليه السلام او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لا صلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص الله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم (قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا) قيل المراد ذهول يفضى الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح فى اوائل الباب الاول ان الالتفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لايسمى علما الا انه امر عرفى والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم عليه (قوله والمصنف) قد جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات بدليل قوله فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء فى فقال يعرف الى آخره للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها فى الجزئى لايوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر فى ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى نكتة والجريان على

ذلك الاستعمال يصحح نكتته (قوله ادراكات جزئية) هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكل لان الادراك الكلى كلى لادراك ولهذا تعرض لجزئيته الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا فقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لانفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التأكيد اللفظى وقد يجعل من قبيل ٦ وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل فى مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة فى الاثبات قد تعم كما سيجئ ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة المقام (قوله بمعنى اى فرد الى آخره) اشارة الى ان الاستغراق عرفى وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل (قوله او البعض الغير المعين) اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما لا يخفى (قوله لكل من عرف) مسئلة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور فى التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا (قوله وكذا المحسنات البديعة) هذا مبنى على المشهور واما على ماتحقق فيما سبق من ان المحسنات البديعة قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف حينئذ بالحيثية المراد كعلم البيان بعينه (قوله وهو قرينة خفية) يعنى وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما فى حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح (قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال) هذا على حذف المضاف اى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال غير علم المعانى لم يحتج الى ذلك (قوله وهذا واضح لزوما وفسادا) قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعانى ليس

٦ لا من قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ماقال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا اى ولبنا اذ لا يحسن ههنا ان يقال كل فرد وفرد ١٢

عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هى بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتأمل (قوله وليس مقتضى الحال الاتلك الاحوال بعينها) حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد المخصوص فى ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة فى زيدا عرفت من تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد (قوله قلت قد تسامحوا الى اخره) حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى٢ الحال هو الكلام الكلى المكيف بكيفية مخصوصة لانفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلى مطابق للجزئى بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فآل المعنى الاحوال التى بسبب اشتمال الكلام الجزئى عليها يكون من جزئيات الكلام الذى هو مقتضى الحال (قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد) استدل عليه فى شرح المفتاح بقوله فى تعريف علم المعانى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التأخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضى تأكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم فى ان المقتضى نفس تلك الاحوال والمحتمل يحمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال فى الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوا لا الكلام المكيف واما ماذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به فى الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضى نفس التأكيد والتعريف لاداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا مايتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئى لا الكلى الذى جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التأويل على التقديرين

٢ قيل لو جعل مقتضى الحال معنى الكلام المكيف بالكيفيات المعنوية التى هى معنى الكيفيات اللفظية لكان معنى المطابقة فى غاية الظهور لان كل لفظ موافق للمعنى المقصود منه بمعنى انه لا يزيد عليه ولا ينقص منه ١٢

كان اختيار التأويل الموافق للتصريح فى معظم المواضع اولى وان وجد
التفاوت بين التأويلين بان فى احدهما اعطاء الكلى حكم الجزئى الذى هو
عينه فى التحقيق وفى الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذى هو غيره
ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتهما انه ينبغى ان يكون المغلب
مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على
تقدير المضاف او التجوز فى النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن
الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ماذكره فى الاجمال
والتفصيل وعلى الثانى انه منقوض بالحذف والطى ونحو ذلك اذلا يصح انه
متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الاان يحمل على ان الحذف مثلا
متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا فى هذه الحالة ولا يخفى بعده (قوله
انه كلام مؤكد) قيل انما لم يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة
الى ان الحال انما يقتضى خصوصية فى الكلام المشتمل على الحكم الذى
يقتضيه شئ آخر ولادخل لها فى اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل
المقتضى المؤكد لانفس التأكيد لامر دعاه اليه على ماسبق (قوله واحوال
الاسناد ايضا الى آخره) جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة
فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير البهاراجع الى
احوال اللفظ (قوله تتبع خواص تراكيب الى اخره) تحقيق معنى التعريف وفوائد
قيوده يستدعى نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف (قوله لوجهين)
لم يذكر الوجه الثالث الذى اشار اليه فى الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب
صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلالا بل نوربه الوجهين
السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكأنه لم يعتد به وقد
حقق الشريف فى شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان (قوله والثانى انه
فسر التراكيب الى آخره) حاصله لزوم تعريف المعانى بالمجهول لانه اخذ فيه
تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة فى تعريفها
التراكيب وان ارادبها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور فى تعريف البلاغة وبقيت
مجهولة لان التعريف الدورى لايفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة
جهلت تراكيب البلغاء المأخوذة فى تعريف المعانى لتوقف معرفتها على
معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا
التقدير لايرد ان يقال لزوم الدور اوذكر المجهول فى تعريف البلاغة

لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعانى بماذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور فى تعريف المعانى ثم يرد ان قوله وقدعرفها فى كتابه الى اخره يشير الى ان لزوم المحذور الترامى مبنى على تعريف السكاكى للبلاغة بماذكره فلايصح سببا لعدول المصنف عن تعريف المعانى بماذكر لعدم تعريف البلاغة بماعرفها به السكاكى وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور فى تعريف المعانى على تقدير يعتدبه وهوتقدير تعريف البلاغة بماذكره صاحب المفتاح جد فى الهرب عن الدور فعدل عنه (قوله كما صرح به فى كتابه) حيث قال فى آخر القسم الثالث واذقد تحققت ان علم المعانى و البيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعانى الخ ثم تعريف المعانى بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التى لاتخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اماعبارة عن الملكة او الاصول و القواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها و الغرض ان المعانى ملكة مقيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولواريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر (قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة الى اخره) مبنى على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب فى المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذاقيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لامطلق النبات (قوله حتى ان معرفة العرب الى آخره) وكذا علم الله تعالى وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترزاذا جعل جزأ منه الاان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان فى ذكر التتبع فوائداخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب و التنبيه على طريق العلم (قوله بعدتسليم دلالة كلام السكاكى) اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهى تراكيب البلغاء ليس جزأ من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب فى الواقع تراكيب البلغاء ولايلزم منه اخذ البلغاء فى تفسير التراكيب (قوله واقول لايفهم من قوله توفية خواص الى آخره) حاصل الجواب اختيار الشق الثانى من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انمايلزم ولولم يكن فى الكلام مايشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذلوقيل مثلا البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حداله اختصاص

يحمل كلام غيره على ماينبغى على ماهو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب
الغير لكان ركيكا اللهم الاان يحمل التأدية على تقريرها وكشفها على الغير
سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف
فيكفى له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة فى التعريف ولا حاجة له
الى ان ينفى انفهام غيرها مطلقا فقوله لايفهم الى آخره محمول على المبالغة
فى مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود
ليس من دأب المحصلين (قوله ان يكون لنفى شك) الاظهر فى العبارة ان يقول
نفى شك بتركه ان يكون لكن ماذكره ملايم لما فى المفتاح حيث قال من ان يكون
مقصودا به نفى الشك (قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال) ارادانه
معنى تطبيق كلامه له والافقد ذكر فى شرح المفتاح فى قوله تطبيق الكلام
على مايقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الذى يؤلفه وتطبيقه
ان يورده على ماينبغى ومن الكلام الذى يتبعه وتطبيقه ان يحمله على ماينبغى
فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد
توفية خواص تراكيب نفسه فتأمل (قوله تراكيب ذلك المتكلم)
قال الشريف فى شرح المفتاح وليس بشئ اذلم يعرف لها خواص
حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل فى تعريف الاضافة وان كان
هو العهد لكنه يستعمل فى غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجئ فى احوال المسند
من هذا الكتاب (قوله وليس المعنى على انه يورد وتشبيهات البلغا) قيل
لامحذور فى هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها
فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات
والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت مافعلت وقلت ماقلت
ولايشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته فى التعريف
وكذا الحال فى توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها
ثم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعنى اذا المعنى بلوغ المتكلم
فى تأدية المعانى بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب
المذكورة فى علم المعانى حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة فى
علم البيان على وجهها (قوله كيفية تطبيق) اى كيف يؤلف الكلام حتى يصير
مطابقا لمقتضى الحال (قوله وينحصر المقصود الى آخره) لايخفى ان ضمير
ينحصر فى عبارة المتن راجع الى علم المعانى لكن لما قال المصنف فى الايضاح

الذى هو كالشرح لهذا الكتاب و ينحصر المقصود ٩ الخ اورد الشارح لفظ
المقصود تأسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعانى باعتبار كونه مقصودا
اصليا و بهذا يظهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت مندرجة فى علم المعانى
تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من بيانية فى التحقيق
و بهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل فى الاجزاء وارتباط
قوله والا لصدق علم المعانى حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعانى
بما قبله و اندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود فى علم المعانى وصدقه
على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلى فى الجزئيات لا غير وان الاشياء
الثالثة خارجة عن علم المعانى للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه
فلا احتياج الى الحام المقصود لاخراجها و ان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر
الموضوعات والمبادى والمسائل فلا يكون الكلى اعنى علم المعانى منحصرا
فى الاجزاء الثمانية و لو حملت من على التبعيض والمقصود على جمعه
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعانى المتناول
ولو بحسب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادى والموضوعات
لاستقام الكلام ايضا (قوله وظاهر هذا الكلام) وجه الظهور ان المذكورات
فى الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى امكان حمل
العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب فى السبب كما قيل مع بعده فتأمل
(قوله لا محالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا اى تحول اليه
وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان و خبرها
مفيدة تأكيد الحكم (قوله قائمة بنفس المتكلم) لاشك ان تلك النسبة فى الخبرى
ايقاع النسبة او انتزاعها و فى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها
بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات
النفس الا انها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج
فى التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود فى نفس من قال
اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح ففى قوله
هو تعلق احد جزء الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة
باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار
الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها لو لا المانع او انها من شانها
القيام بها او القرينة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنائم والساهى

٩ قيل فى قوله ثمانية ابواب مضاف محذوف اى فى مدلول ثمانية ابواب ولو اريد بالابواب للانواع لا ما هو جزء الكتاب لم يحتج الى هذا التقدير ١٢

كلام اذمن البين اذلاقيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شئ ههنامنها (قوله لانه لايشمل النسبة الانشائية) ولو اريد بايقاع النسبة احداثها فى الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة به المشتمل هو عليه لمغى ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفى فى قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتأمل (قوله سواء كان ايجابا او سلبا) المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لايخفى (قوله فى احد الازمنة الثلثة) فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لانسبة خارجة لها فى الحال تطابقها (قوله تطابقه او لاتطابقه) تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة فى التنبيه الاتى لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لايخفى (قوله فالكلام خبر) اى من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه (قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك) المقصود ارجاع النفى الى القيد ٢ الاول بقرينة ما اشتهر ان لاخارج للانشاء (قوله اذا كان فعلا او فى معناه) اراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها او شبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته (قوله ولاوجه لتخصيصه بالخبر) اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار واوفر فى الاشتمال على اللطائف كما سيصرح به نفسه فى اول احوال الاسناد (قوله ولاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد مأخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها فى مفهومه وان كان كذلك فى نفس الامر (قوله فالذى يعمه الى آخره) قيل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح ولا على المصنف الا الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب (قوله ومن رام الى قوله فساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلخالى واشارة الى ان كلام المصنف ايضا فاسد فى نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يعمه (قوله فجعل بابا سادسا) هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور فى المتن

٢ اعنى خارج لاالثانى اعنى كذلك الذى اشير به الى ما يطابقه اولا يطابقه منه

ولا يخلو الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذى ذكر لا ماذكره المصنف (قوله ولذا لم يقل احوال القصر) اى لكون القصر والفصل والوصل احوالا فى انفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطر فيه ولظهوره لم يتعرض له (قوله وسم هذا البحث بالتنبيه) اى اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو وفى قوله لانه قدسبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان فى حكمه كالبديهيات اوانه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وما تعلق به علم سابق فى حكمه (قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح) حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشئ على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح فى شرح المفتاح ٧ بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لافساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ماذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق فى تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه فى تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ فى تفسيره فاخذه فى تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن لا الاتيان بالجملة الخبريه حتى يعود الدور وبالشئ على ما اختاره فى شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفى فالاخبار والكشف عنها على ماهو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه (قوله وايضا الصدق والكذب) ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار الصدقين كاف فى الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصور والالزم تعريف الشئ بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف للاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الآخر ظاهرا (قوله تعريف لما هو صفة المتكلم) اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض فى هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشى بان الصدق والكذب

٧ ويمكن ان يقال ان ظاهر كلام المفتاح ان هذا المذكور فى تعريف الخبر لا يصلح تعريفا له فى نفس الامر لان سوق الكلام انما هو لبيان فساد التعريفات المذكورة للخبر فى الواقع وعدم صلاحيتها للتعويل ويؤيد ذلك انه ابطل بعضها بانه ليس بمطرد وبعضها بكونه غير منعكس وحينئذ لا ينبغى الكلام الالزامى فليتأمل

وان اتحدا فى التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره
فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق فى التعريفين يستلزم
وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو
صفة الكلام لايقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح
التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد ٩ الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا
فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثانى
وتلخيصه ان الوجه الثانى المبنى على اختلاف الصدقين لايصح دافعا
للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان
المعرف بالخبر عن الشئ على ما هو به صفة المتكلم يقتضى ان يكون اشتغالا
بما لايتهم وترك مايهم فان الواجب تعريف الصدق الذى وقع جزأ
من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لاتعريف صفة المتكلم (قلت
هذا لوسلم لايرد على الشارح وانما يرد من عرف صدق المتكلم اذا ثبت
ان هذا التعريف منه فى صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتأمل (قوله اى
مطابقة حكمه) قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور فى
تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور
قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لايوجد الا فى الخبر والا فالتعريف
فى الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان
المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بهما
(قوله وهو الخارج الذى الى اخره) اراد به خارج ذات المدرك لاما رادف
الاعيان كما سيأتى وقد اشار اليه فى شرح المقاصد (قوله بان ذلك الى اخره)
المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر
ان خبر ان قوله لابد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان لفظ شيئين
الذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفى الكلام فالفاء فى قوله فمع قطع
النظر داخلة عليه حكما لكن لما قدم عليه معموله هو الظرف المذكور
ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهى فى الحقيقة زائدة فى الخبر على مذهب
الاخفش وقوله اما بالثبوت فى موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة
وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو فى لابد وان يكون فهى اما داخلة
بين اسم لا وخبرها لتأكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام
(قوله فمطابقة هذه النسبة الى آخره) الظاهر انها هى النسبة التى يدل

٩ اللهم الا ان يجعل للاخبار صفة الكلام ولو مجازا او يدعى ان الاخبار وان كان صفة للكلام لكنه لايتوقف تصوره عليه فليتأمل

(عليها)

عليها الخبر وكلامه فى كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولاشك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل (قوله للفرق الظاهر الى اخره) قيل الخارج فى المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفى الثانى ما رادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج فى قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التى دل عليها الكلام بدليل السباق لا ما رادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا الى اخره بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثانى مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج فى الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج فى قولنا النسبة الخارجية ما رادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شئ من طرفى الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر فى الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد فى الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج فى عبارة الشارح على ما رادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر فى اللغة والمتعارف الواقع فى محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير فى خروج غيرها عن الضابطة تأمل (قوله وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر) قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول يثبت المطلوب

وان كان الثانى بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق
لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية
المخصوصة بعطا بقتها لاعتقادك لايستلزم ان يكون صدق جميع القضايا
بمطـابقتهـا للواقع حتى يتم مطلوبك وانمـا يلزم ذلك لو كان صدق هذه
بمطابقة الواقع فتأمل (قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة) باستعمال
هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف
ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم بجريان الكذب فى الانشائيات وهو مخالف
للاجماع فليتأمل (قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه) وهو كلام لنسبته
خارج اذلم يشترط كون تلك النسبة كائنة فى اعتقاد القائل به (قوله وتمسك
النظام الى آخره) التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولذا لايجرى
فيهـا المنع كما تقرر فى المعقول الا انهـا تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك
الشئ اورسم مثلا فالتمسك الذى هو اقامة البر هـان بالنظر الى الدعوى
الضمنى فلا اشكال (قوله فلو كان الصدق عبـارة الى آخره) فيه ايماء الى ان
الآية وان اثبتت مذهب المستدل فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم
مطـابقة الاعتقـاد اذ اشتراط مطـابقة الواقع معه لايذهب اليـه وهم
لايثبت فى جانب الصدق اثبـاتا ظـاهر الانفى مذهب الخصم ولا يثبت
مذهب المستـدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع
جميعـا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء
مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لاستقام فى الجملة (قوله وهوان
شهادتنا هذا عن صميم القلب) يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب
كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضـا فاحتمل ان يكون تكذيب
الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لاالى كونها خلاف معتقدهم
فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية اشارة الى ماسيأتى من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدة اذا
كان المخاطب منكراله مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التواكيد انما تؤكد
الحكم الذى دخلت هى عليه كذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل فى نشهد
بل فى انك لرسول الله فالوجه ان يجعـل الحكم المتضمن الذى اشعرت به
التواكيد هوان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره
فى شرح المفتاح ويجاب بان التواكيد وان دخلت فى المشهود به لكنها تشعر

بان الشهادة به من صميم القلب ولامنافاة بينهما (قوله ليس بشئ) لظهور
انه ليس بخبر بل انشأ لما صرح فيما سيأتى بان حاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشئ على
ان المذكور لايصلح للسندية كما هو المعروف فى امثاله لكن يرد ان يقال يجوز
ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال او على الاستمرار كما ذكره فى شرحه
للمفتاح لا انشاء لها ولو سلم كونه انشاء جاز رجوع التكذيب اليه باعتبار
تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوز فى شرح الكشاف مثله فى قوله تعالى
ولهم عذاب اليم بما كانو يكذبون (قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون
غلطا الى آخره) اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة
يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان
والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولاشك ان هذه القضية الضمنية كاذبة
نظرا الى مدلولها العرفى وهو صدورها عن علم ومواطأة ولذا قال
فى الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل
بان المعنى لكاذبون فى تسميتها شهادة والمناقشة فى العبارة ليست من دأب
المحققين فاندفع النظر وقد يقال لامعنى لرجوع التكذيب من الله تعالى
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلايكون هذا ردا
آخر بل يرجع الى الوجه الاول (قوله فظهر بما ذكرنا فساد ماقيل الى آخره)
اذلامعنى لان يقال لانسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله لم لايجوز
ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق
للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف
على رجوع التكذيب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر
الى الواقع فحاصل الجواب انالانسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب
نفس الامر لم لايجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن
بحسب زعمهم وهذا كلام لاغبار عليه غاية مافى الباب ان القائل المذكور
لم يصرح بقيد فى نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لايخفى على المنصف
وبهذا القدر لاوجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على
الصلاح (قوله واعلم ان ههنا وجها آخر) لم يذكره القوم هذا الوجه
مأخوذ مما ذكره الامام فى التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف
بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث فى الفاء

يجئ بمعنى القول ويستعمل فى الحق والباطل لكن استعماله فى الثانى اكثر وقد يجئ بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم انهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبدالله فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث وقوله ماأردت الى ان كذبك اى اى شئ اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذب قد يصدق (قوله الجاحظ انكر بيان لحاصل المعنى) واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اى قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة (قوله فهذه اقسام ستة الى آخره) لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال فى تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثانى والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثانى والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة ٢ فى الايضاح ستة ايضا (قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق) اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته فى تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما فى الايضاح الصدق مطابقة الخبراى حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير فى معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع وفى جانب الكذب عدم مطابقته معلوم بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه (قوله ويلزم فى الاول) الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ جواب سؤال مقدر تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شئ منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد فى الاول وعدم مطابقته فى الثانى وتقرير الجواب انه يلزم فى الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود فى مذهب الجاحظ وهو الشريك فى المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة

٢ قيل التحقيق ان الاقسام ثمانية لان اقسام الواسطة ستة اذا اعتبر فى كل من الصدق والكذب امران فانتفاء كل منهما يتصور بوجوه ثلثة انتفاء المجموع وانتفاء كل من الامرين وانت خبير بانه لم يعتبر التداخل فلهذا جعلها ستة فليتأمل اهـ

المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس فى جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع ومما ينبغى ان يعلم ان المراد التوافق فى القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رأيت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل (قوله فكثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام) اشارة الى رد ما ذكره بعضهم فى تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه (قوله وفى تقرير مذهب النظام رد على الخلخالى) حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا فى نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل (قوله وقد وقع فى شرح المفتاح الى آخره) عبارة المفتاح فى بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة فى شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعنى المطابق للواقع والضمير فى قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا علاقة له اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له فى صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقتضى منه العجب اى يبلغ الى نهايته او يؤدى منه العجب او يحكم به (قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية) هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالحال المحذوفة اى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى

افترى بفتح الهمزة اصله ءافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس (قوله بالحشر والنشر) عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبى عليه السلام للرسالة الى آخره لما فى ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد افترى الآية وغاية مايقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله على سبيل منع الخلو) اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقى كما ذكر فى كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لاغرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتأمل (قوله لكان اظهر) اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لاينافى تجويزهم اياه حتى ينافى الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثانى فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لايجوزونه فلايصح ان يراد باحد شق الترديد لانه يستلزم التجويز نعم فى اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفأ (قو وايضا لادلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق) فيه بحث اذ لايلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لايكون مرادهم ماصدق عليه الصدق ولايخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتأمل (قوله فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر) قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى حصر اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية منفصلة حقيقة فى نفس الامر كما سبق فلايتصف اخباره عليه السلام عندهم الا باحدهما على ان او يجئ بمعنى الواو (قوله وفيه بحث) قال الفاضل المحشى وذلك لان الانحصار فى الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده

بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفى الوجهين بحث امافى الاول فلان الكلام عند ارباب المعانى مايشتمل على لفظ المسند و المسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ماصرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما فى الثانى فلان الحصر فيهما حصر عقلى لا واسطة بينهما اذالتقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والافانشاء فلاثالث اصلا الاان يعتبر اصطلاح فلايسمع (قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا) لايذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفى الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية فى احتمال الصدق والكذب لانفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة فى قوله لافرق بين النسبة مايتوهم كونها مورد الاثبات والنفى فى الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة فى اضرب بهذه المثابة معانه لايسمى خبرا (قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الى آخره) توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لاالتى لنفى الجنس والاستثناء المقتضى لعموم المستثنى منه نفى الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور نفى فرق يختلفان به فى الاحتمال وعدمه واشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الى آخره والى ردالثانى بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واماماوجد فى بعض النسخ من قوله فظاهر ان المعلومة من حيث هى معلومة لاتحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف لايخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هوكما ان علمه بها فى بعض الاخبار لايخرجه عن الاحتمال من حيث هو وقيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب التقدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لايقدح فى ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت بتلك المعلومية مستفاد من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل فى ماهية النسب التقدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالهما ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هى هى اى من حيث مفهوماتها وماهياتها

الوضعية لاتحتملهما والخبرية من حيث هى هى تحتملهما لخروج المانع المذكور اعنى المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتأمل (قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار) فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح فى بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعنى انا عذيقها المرجب وجذيلها المحكك اناحرشته من قبيل القصر افرادا اوقلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قدتكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضب فلوكانت معلومة للمخاطب لم يتصوران يزعم ان غيره منفرد بالصيد اومشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخائل الجهل الثانى ان صاحب الكشاف اشار فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعى فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف فى حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قدتكون اوصافا كاشفة اللهم الاان يخص الاوصاف فى عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافى معرفة الاجمال فليتأمل (قوله كما ان الاخبار بعدالعلم بها اوصاف) فيه بحث لان الاخبار بعدالعلم بها قدتكون اخبارا كما اذاكان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعدالعلم قديكون اوصافا لاانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انها اخبار البتة لااوصاف (قوله الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وهو ضم كلمة الى اخره) ٢ الضم مصدر من المبنى للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ بلامزيد المراد بماجرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوى المصدرى لاالمعنى الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة التى بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم فى قوله لمفهوم الاخرى مايفهم فى اللفظ لامايقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لاالمفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت

٢ فان قلت هذا التعريف لاتناول الاسناد الذى فى ضرب فى يوم الجمعة وفى الدار وللتأديب لان شيئا منها ليس بمضروب قلت بل يتناوله لان يوم الجمعة مضروب فيه وكذا الدار والتأديب مضروب له فتأمل ١٢ منه

فى ضرب زيد هو الحدث الذى هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبنى على ماسيذكر الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فان الخبر عندهم منحصر فى الجمل (قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ) هذا القطع بحسب متعارف النحاة ومايقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلى والمقصود الاولى ومايراه ارباب المعانى من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات فى المعانى وبتبعيتها فى الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعانى ثم اعتبارات الاسناد تجرى فى كلا معنييه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها فى الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة فى الشرح كما لايخفى (قوله هو الذى يتصور على البناء للفاعل من تصور الشئ) اى صار ذا صور (قوله اظهارا للتحسر) استعمال الكلام المذكور فى اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ماوضع له فان كان العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الثانى لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ماترجوه يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح فى بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهارا تعليل لمقدر اى قالت ذلك اظهارا (قوله وقوله تعالى لايستوى القاعدون من المؤمنين) عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وللمؤمنين والتأنف الاستنكاف والباء فى بنفسه للتعدية اى يرجع نفسه (قوله ومثله هل يستوى الذين يعلمون) اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكارى الذى فى حكم الاخبار بالنفى منتظم فى السلك المذكور (قوله وامثال هذا اكثر من ان يحصى) يرد عليه ان مابعد من لايصلح ان يكون مفضلا عليه اذليس مشاركا لما قبله فى اصل الفعل اعنى الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اى متباعدة فى الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشى بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولاشك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض

بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سومح فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تأمل (قوله قومى هم قتلوا الخ) المصراع لحارث بن دعلة الذهلى الى آخره فاذا رميت يصيبنى سهمى * وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمى * قوله اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اى يا اميمة واخى مفعول قتلوا ورميت مع يصيبنى تنازعا فى سهمى واللام الاولى فى كل من مصراعى البيت الثانى موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثانى هو المراد فى البيت والسطو الاخذ بعنف كما ر وحاصل المعنى ظاهر (قوله اما الحكم او كونه عالما به) اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم ٩ او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ماذكره من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا على اشار فى النهج ٧ الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبدالله او ينفع الناس فليكن مانحن فيه من هذا القبيل (قوله لامتناع ان يقال انه لم يقع النسبة) فيه بحث لانه ان اريد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس فى افادة ماهو من اوصاف اللفظ وان اراد ماهو حقيقة الايقاع اعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نسلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لاعقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عندنا والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم فتأمل (قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الى آخره) لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعى كما

٩ فى التقرير المذكور اشارة الى رد جواب الاستاذ بان اصل التركيب هكذا قصد المخبر خبره اما افادة الحكم او افادة لازمه ووجه الرد ظاهر عـه

٧ وبان القضية حملية شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة يعتبر التنافى بين جزئيها بحسب الصدق لا بحسب الوجود فينبغى ان يكون احد الامرين صادقا على مقصود المخبر على سبيل منع الخلو فتأمل عـه

يدل عليه لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له ففى ترتيب السؤال
على ماقبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا
لايقتضى كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون
مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل
عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح
فليفهم (قوله والا لما وقع) ادخال اللام الفاصلة بين جواب مايتمحض
للشرط ومايتضمن معناه على جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على
تشبيهها بلو شايع فى عبارات المصنفين (قوله عن معناه الذى وضع له) الاولى
ان يقال عن معناه الذى دل عليه اذلا محذور فى الاول مطلقا كما فى المجاز
(قوله وحينئذ لايتحقق الكذب الظاهر) انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله
ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لايقال هذا منقوض بانه
لوصح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لوكان الايقاع مثلا
مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء
اللفظ عن الموضوع له وحينئذ لايتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر فى الواقع
لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعى هو الايقاع مثلا
بانتفائه فى الواقع بل بانتفاء النسبة التى يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق
نفسه فلا محذور (قوله ولزوم التناقض فى الواقع) الظاهر من العبارة انه
معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التى استدل بها على ان مدلول
الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لانفسهما وظهور المعنى يقتضى ان يكون
معطوفا على قوله لايتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الى آخره لان
لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد فى حال من الاحوال الا
فى حال وجود الضرب كما لايخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على
تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفى اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه
الوضعى لزم تحقق النفى والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح
سببا للعدول لايقال لاتناقض بين النفى والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند
الجهل البسيط والمتناقضان لايجوز ارتفاعهما لانا نقول لاخفاء فى وجود
التنافى بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التنافى ايضا
بناء على حمل النفى والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتأمل ثم فى قوله للزم

التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقال لزم اجتماع النقيضين ولايدفع المسامحة قوله فى الواقع اذ التناقض لازم فى الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة المجتمعة فى الواقع لكن العبارة لاتساعده كما لايخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اى وجود التناقض فى الواقع على ان المصدر اعنى التناقض بمعنى الفاعل اى المتناقض لكان تعسفا (قوله قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ آخره) تقرير الجواب بهذا الوجه لايخفى عن نوع قصور لان من جملة مابهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى اوانتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشئ ثبوته فى الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولوسلم استلزام العلم بثبوت الشئ الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف فى نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر فى التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفائه لايستلزم الجزم بثبوت مدلوله فى الواقع حتى ينافى الشك بجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشئ اوانتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الاعدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت الشئ يستلزم ثبوته ففيه تصحيح جواز الشك وهوظاهر على انك ان تصير الى حذف المضاف اعنى لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشئ اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لايستلزم جزم ثبوته فى الواقع حتى ينافى الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتأمل (قوله وكأنهم ارادوا الى آخره) هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لاتوجيه حكمهم بان مدلول الحكم بكذا مع انه مذكور فى السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفى لعدم القائل بالواسطة لامن تصريحهم به فلما وجه مرادهم من النفى ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر فتدبر (قوله فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم الى آخره) هذا مبنى على ماذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت مافيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لايصدقان ولايكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة التى

يشعر بها احدهما لايتحقق نفسه فلايلزم فيما ذكر صدق المتناقضين (قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو الى اخره) والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوى ولمابين الاحتمالين فلامحذور فى تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب (قوله ويسمى الاول فائدة الخبر الى آخره) اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشئ مايترتب عليه والحكم الخارجى ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ مايستفاد اى يعلم منه وهو الحكم الخارجى ولوسلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لامحذور فيه (قوله وهى بدون الاولى لاتمتنع الى آخره) ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادى اذ لم يذكر فى المعلل اعميته اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع ثم ليس باستطرادى فى كلام المفتاح لانها لم يذكر فى صورة التعليل (قوله اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد) اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة الى آخره فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذى نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولايمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر متناولا لقسميه اعنى المساوى والاعم وفى هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لاباعتبار التحقق فى نفس الامر اذ لايلزم من وجود الملزوم اعنى الحكم فى نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالما بقى ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لاالى وجودهما ولو قيل الفائدة هى الحكم من حيث وجوده فى ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى اللزوم بلا كلفة (قوله وهو بدون الملزوم لايمتنع الى آخره) اعترض عليه الاستاد بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لاعدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر فى صورة الوجوب والجواب ان وجوب

الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشئ ههنا الا مايتفرع عليه (قوله و زعم العلامة الى آخره) لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم فى الحقيقة نفس العلمين فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعنى العلمين ثم مانقله الشارح من العلامة و كذا عبارة المفتاح ظاهرة فى ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الاالعلم به ولاحاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره و لهذا قال الشارح فى شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق اللغة فان فائدة الشئ انما تطلق على مايستفاد منه لا على نفس الاستفادة و حكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المصنف هكذا ينبغى ان يفهم المقام اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المصنف بالنظر الى الظاهر الكافى فى المقامات الخطابية فان الظاهر من المصنف انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين الا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه فى التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس العلمين فافهم (قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه الى آخره) قيدبه لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالمابه (قوله لان العلم بكون المخبر) اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بالشئ علمنا الحكم من المخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شئ علما وان عمرا اذا خاطبنا بكلام لا يفهم علما بانه عالم بما اخبربه ثم اذافسره لنا بفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذلك ووجه عدم الورود انما يمنع فى الصورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية لا تخلو عن سماحة لانا اذا لم نعلم كلام عمرو فمن اين فهمنا ان ماتكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها (قوله ولا يخطر بالبال فلا يصح) قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه و لا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثانى عند حصول الاول (قوله وفيه نظر) وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لابد من التفات النفس وتوجه العقل

الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب فى اصل الجواب ماذكره
الشريف من ان المعتبر فهم المعانى المقصودة من المتكلم فاذا حصل
للمخاطب من المخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعى اوظنى فانه يسمى علما
فى العرف كان ذلك لسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه
(قوله وان يقال الى آخره) الظاهر مراده جعل الفائدة على هذا التقدير
عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما فى المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق
الفائدة علما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما فى اعتبار
الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى ذكره
الفاضل المحشى فى تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا
ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مماذكره ذلك الفاضل لان فى ذلك
فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولاشئ منهما فى هذا واما مخالفة
تفسير المصنف فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لايقدح لان احدى
المخالفتين تونس بالاخرى كما لايخفى فليتأمل (قوله مستحضرا للخبر
الى آخره) اى لمضمونه على حذف المضاف (قوله منزلة الجاهل) ذكر الفاضل
المحشى رحمه الله ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة الا ان الظاهر
ان المراد به تنزيله منزلة خالى الذهن كما صرح به فى المفتاح وفيه بحث لان
الخالى فى عبارة المفتاح بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم
والتردد والانكار فليس فيه تصريح لماذكره ولا تصريح لغيره ايضا ولو سلم
فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى
هذا على عمومه ويعتبر تخصيص غير المنكر فى قوله وغير المنكر كالمنكر بمايشمل
العالم لابالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو
دأبهم فى مثله والله اعلم (قوله وان كان عالما بالفائدة) نقل عنه ان المراد
مايعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلايتوجه ان مجرد العلم بهما
لايقتضى عدم الفائدة الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولايحتاج الى
الجواب بان مبنى التخصيص على انها هى العمدة وفى بعض النسخ
بالفائدتين فالامر اظهر (قوله ومثله هى عصاى) غير الاسلوب ايماء الى
انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله فى ان فى كل منهما سوق
المعلوم مساق غيره ومثل هذا لايخلو عن سوء الادب والاظهر ان يقال
المراد من السؤال استحضار ماهية العصا بصفاتها ليظهر المباينة البعيدة

بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه (قوله ولقد علموا الى آخره) اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وفى لمن اشتراه لام ابتداء كما فى علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله فى الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام فى لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو فى الاية للتمنى مثلها فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ففيه ايضا نفى للعلم بطريق آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اى مقولا فى حقك او مقولا فى حقه واما حال من ضمير تجد وهو استئناف فى موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختياره على كتاب الله تعالى ماله فى الاخرة نصيب من الثواب اصلا والله لبئس ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اى بثمرته وما يترتب عليه من انه لاخلاق له فى الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله فى الاخرة نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفى واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثانى فى المباحات (قوله يعنى ان شئت ان تعرف الى آخره) لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشئ منزلة الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشئ منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر العزيز والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم فى الآية الثانية فتأمل (قوله لاعتبارات خطابية) اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم (قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال الى آخره) تعليل للنفى كما ان قوله بناء تعليل للمنفى ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداءة الشراء ينافى اثباته فى صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء

منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذ العلم من مقابله اعنى جهلهم
بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف (قوله
لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام الى آخره) قدعرفت جريان هذا
التعليل فى الاول ايضا (قوله لايوافق ما فى المفتاح الى آخره) لانه صريح
فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق بخلاف
الوجهين وان الاستشهاد معنوى (قوله ومارميت اذ رميت) روى انه عليه
السلام لماالتقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء فى وجوه المشركين
وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الاشغل بعينه فانهزموا فنزل ومارميت
اذرميت ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه عليه السلام منزلة عدمه ان اثر ذلك
الرمى لمالم يكن ممايترتب على فعل البشر جعل الرمى الصادر عنه عليه
السلام صورة كأنه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار الحقيقة
والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اى ومارميت حقيقة اذرميت
صورة يعنى ان القيدين للنفى والاثبات لاالمنفى والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد
النفى والاثبات على شئ واحد واما من قال فى معناه ومارميت تأثيرا اذرميت
كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية
وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة
لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لاما يتوارد
عليه النفى والاثبات لظهوره ثم المراد فى الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه
لاينبغى لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذى
يبطش بفعله ولو كسبا اولوا الاحلام بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص
ولايرد جريانه فى جميع الافعال فتأمل (قوله واذا كان قصد المخبر ماذكر ينبغى
الى آخره) اشارة الى ان الفاء فى ينبغى للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة
الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد
الامرين ينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر مايحصل به افادته لاانقص
منه حذرا عن الاخلال ولاازيد منه حذرا عن اللغو وانما لم يذكر علة المنع عن
النقصان وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر
اقتضاء المقام لاازيد ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاقتصار على
قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا
والمفهوم من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها

حيث قال فانه اذا لم يكن مفيد اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة قصد به كان فى حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يحتج الى ان يقال فى توجيهه انما ذكره من الاقصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الى آخره ولا شك فى تفرع هذا على ماذكر من ان قصد المخبر الى آخره ٧ فان قلت اذا كان هذا الكلام متفرعا على ماذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد ينزل العالم بهما الى آخره فما وجه توسيط هذا القول قلت وجهه ان هذا كالجواب عن اعتراض يرد على قوله ولا شك ان قصد المخبر الى آخره بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغى ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل اولا بدفع مايرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعنى الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعنى الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتأكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشى اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر (قوله هل هى واقعة ام لا الى آخره) قد تقرر فى كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المصنف فى اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ماذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ٦ ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام فى الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم فى تراكيبهم كاستعماله قط فى المضارع المنفى فى تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفى قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل فى الماضى المنفى (قوله ليس بشئ الى آخره) لا يخفى ان توجيه الشارح مبنى على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على

٧ واما توسيط قوله وقد ينزل العالم الى آخره بين الاصل والفرع فلانه لدفع مايرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ماذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بها فقرر الاصل اولا بدفع مايرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع نسخه

٦ قيل الدليل على كون ام فى حديث متصلة وقوع المفرد بعدها وسيصرح الشارح فى باب الانشاء بان المفرد بعدام دليل كونها متصلة

سبيل الاستخدام اذلا معنى للتردد فى التصديق ومراد الواهم انه لاضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثانى وليستغن عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولايخفى ان ما ذكره الشارح لايدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شئ ورائها كان فى حكم خالى الذهن وماذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح (قوله على لفظ المبنى للفعول والفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور) اى حصل الاستغناء وقدمنا فى اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل ما فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبنى على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا فى ان يقتصر جائز ايضا سواء ارجع الضمير فى فينبغى الى المتكلم او المخاطب (قوله واسمية الجملة الى آخره) اى صيرورتها اسمية وهى فى مقام العدول عن الفعلية فلا ينافى عد المصنف فى الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامى الثبوت واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة اداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة) اى الحروف الواصلة معانى الافعال الى معمولاتها من وصلت الشئ وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء فى مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تأكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد فى الكلام فان قلت يجب ان لايكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعنى التأكيد قلت انما سميت زائدة لانها لاتغيرها اصل المعنى بل لاتزيد شيئا الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد فى وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل بانه يلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت اولا زوائد (قوله مترددا فيه طالبا الى آخره) فيه استخدام لان المراد بضمير فيه

٩ واما ماذكره الفاضل المحشى من ان المراد بالخالى من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفى الجملة الخبرية وعن تصور تلك النسبة فالمراد تصورها حال التردد فى وقوعها وهذا مما لامرية فيه ١٢ منه

الحكم بمعنى الوقوع او للاوقوع وبضميرله الراجع اليه الايقاع او الانتزاع
وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد فى انك تصورت قيام زيدا وانكرت
فقلت تصورت قيام زيدا وقيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعده
ترددا وانكارا فى ذلك فاى حاجة الى التأكيد استحسانا اووجوبا اللهم الا
ان يخصص القاعدة بغير نظائره اويعتبر الدلالة على حال السامع فتأمل
(قوله ظن على خلاف ما انت الى آخره) قيل اراد بالظن ان له ميلا ما الى الجانب
الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب فى المنكر
ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونهما علما فى التأكيد ودليل المسئلة الاستقراء
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التأكيد فى الجملة الملقاة الى السائل
المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت فى التردد حتى يفرق
فى معاملة بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا فى مقابلة الانكار المتفاوت
بين اداة واداة لايخلو عن استبعاد (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها الى آخره) اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لايراد ان بطريق
الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدى الى آخره فاندفع ما اورده بعض اصحاب
الحواشى من ان يكون مطلق الجواب اصلا فى ان لا يقتضى عدم استقامة
الجواب بدونها بل الامر بالعكس الايرى ان قولهم الاصل فى المبتدأ
التعريف معناه ان المبتدأ لايتصور بدون التعريف لا ان التعريف لايوجد
بدون المبتدأ ووجه الاندفاع ظاهر ٧ (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) ان قلت
قدر التأكيد بكون تعدد الانكار والكافرون انكروا فى اول الامر انكارا واحدا
فما وجه التأكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم
مع الرسولين الاولين وتماديهم فى الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى
مرتبة الانكار قوى فى نفسه فاكدوا بتأكيدين واما ماذكره بعض اصحاب
الحواشى من انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم حيث قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا عدلوا فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية وهى ابلغ واقوى
فيناسب ان يؤكد بتأكيدين ففيه نظر لان قولهم ما انتم الا بشر بعد القاء
الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على مايشهد به صرح نظم القرآن حيث قال عز
من قائل واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا
اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم

٧ واعلم ان قول الشيخ
ان لايستقيم يشير الى ان
المستحسن فى حكم
الواجب عند البلغاء
وتركه يوجب عدم
الاستقامة فتأمل
نسخه

لمرسلون (قوله مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة الى آخره) لم يعد المصنف
فى الايضاح القسم فى الآية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات
التى من جملة اجزاء الكلام الملق وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة (قوله فالبشرية
فى اعتقادهم انما ينا فى الرسالة الى آخره) لانهم يزعمون ان لامناسبة
بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك
والانسان الكامل فيجوز ٧ ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا
الى انسان كامل وبهذ اسقط مايقال البشرية كما تنا فى الرسالة من الله تعالى
تنافى الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسل من جنس المرسل
فينبغى ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس
مجانس (قوله مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر) هذا التأويل
انما يحتاج اليه على ماهو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثانى
اعنى فى المرة الاولى بقوله اذ كذبو او تعلق اذ كذبوا بمقدر هو فى موقع المفعول
لحكاية اى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا فى المقاولة
الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او لحكاية فلاذ ليس
فى الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع فى المرة الاولى
بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل فى المرتين انا اليكم مرسلون
وانا اليكم لمرسلون والتفريق فى اللفظ بين المرتين لاينا فى ارادة هذا
(قوله لاتحاد المرسل والمرسل به) قيل عليه يكفى فى كون تكذيب الاثنين
تكذيب الثلثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد
المخبر او المرسل اولا اذ لا دخل فى ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية
المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص
قد يقابل بالافكار لسوء اعتقاد فى ذلك الرجل فاذ ابلغ الخبر احد عمن يقبل
كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون
لم يكن بد من ملاحظة وحده المرسل فتأمل (قوله فكل مقتضى الظاهر
الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر فى مقتضى الحال
اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام
وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى
ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف
عليه ٧ ويمكن ان يقال بعد تسليم الانتقاض على ذلك التقدير لاشك

٧ فيجوز ون ان يكون
نسخه

٧ اللهم الا ان يقال
لا شك ان المتبادر
نسخه

ان المتباد من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال و التعريف يجب حمله على المتبادر وماذكره ههناهو النسبة بين مقتضى الظاهر و مقتضى الحال بحسب مطلق مفهوممه لابحسب مفهوممه المتبادر المراد من التعريف (قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الى آخره) قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التأكيد و عدم معرفة الملاحظة و الاعتبار الا بالتأكيد لاينافى ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوزان يعلم باخباره (قوله فيجعل غير السائل الى آخره) اى يجعل الخالى كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب فى السائل ابتداء و اما عكسه اعنى جعل السائل كالخالى فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشى فى الضابطة التى ذكرها وان ترك التأكيد يجوز فى السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالى فتأمل (قوله اى للخبر) فعلى هذا يكون اللام زائدة كما فى ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية فى المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه (قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر و خصوصيته) الظاهر ان هذا النفى بالنسبة الى الملوح مطلقا لابالنسبة الى جميع صوره فلا ينافى كون الاشارة فى بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لاتذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا فى خصوصية الاغراق قيل ولقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا و قوله تعالى ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لاتذر على الارض من الكافرين ديارا على انهم محكوم عليهم بالغرق فلايكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لاتدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك مذموم فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعد دعاء نوح بقوله رب لاتذر على الارض من الكافرين ديارا قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البتة فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتأمل (قوله و قال الشيخ عبد القاهر الى قوله و يغنى غناء الفاء) فعلم ان ماذكره الشريف فى اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لادلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين

يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بان المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتأمل (قوله من عرض العود على الاناء) وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا برمحه ووجه التأكيد انه وان عرض الرمح متهيئا للحرب الان معدرمحاو احدا فكأنه اعتقد ان مع بنى عمه ايضا رمحا واحد او انكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة والفضل للمتقدم كما لايخفى (قوله امارة انه يعتقد انلارمح فيهم) اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لمابعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثرا للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا ثم المقام خطابى لايطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالى يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثانى انسب لزيادة تغييره فلهذا حمل البيت عليهما وكذا الكلام فى الآية الكريمة اعنى ثم انكم بعد ذلك لميتون ولحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة فى الاية من المدكدات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها فى مقام العدول عن الفعليه ولا ضرورة فى حمل الآية عليه (قوله ويجعل المنكر كغير المنكر الى آخره) لاشك فى شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالى لكن الظاهر ان ترك التأكيد لايدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التأكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالى فانه لايعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام جاريا على مقتضى الظاهر الذى هو التأكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتأمل ٩ (قوله ان يكون معلوما له اومحسوسا عنده) اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى لامصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشىء آخر فظهر وجه توقف الارتداع على التأمل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف فى المعية بوجوده معه فى نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تأملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التأمل انما يتحقق بعد

٩ والحق ان المراد فى بعض المواضع لا يستفاد من نفس اللفظ بل من القرائن الخارجية الايرى انه اذا القى الكلام المؤكد بتأكيد واحد لم يعلم ان المخاطب متردد او منكر ادنى انكار وامتحسان التأكيد فى الاول ووجوبه فى الثانى لا يفيد انفهام الفرق من نفس اللفظ عـه

كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعنى ان تأمله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضى تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لايخفى (قوله مما لايصح ان يحكم به) لايخفى ان مافى هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثرة المرتابين (قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه) اللام فى التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الآية حينئذ مثال لذلك التنزيل لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير ما نحن بصدده لانه نزل وجود الشئ منزلة عدمه فتأمل (قوله احدهما ماذكر فى السؤال الى آخره) ذكر هذا الوجه ههنا استطراد اذ قصد به بيان وجه الحكم فى الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند (قوله وحينئذ لايكون مثالا لما نحن فيه قيل) اى لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم ٧ لوجود ما يزيله وقيل لاريب فيه بلا تأكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما رأسا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقد يرد بان المخاطب بقوله لاريب فيه هو النبى عليه السلام واصحابه رضى الله عنه ولاريب انهم لاينكرون هذا الحكم لان انكاره مبنى على انكار كون الريب بمنزلة العدم المبنى على انكار وجود المزيل وهذا مبنى على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب كما يدل عليه الوجه المعقول من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء والمخاطب هو النبى عليه السلام كما يشهد به سياق الآية فلا وجه فتدبر (قوله وهو انه ما نفى الريب بمعنى ان احدا الى آخره) عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفى ان احد لايرتاب فيه وانما المنفى كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم الارتياب والمقصود نفى الارتياب اشارة الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر عائد الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير ما نفى الريب بان احدا لايرتاب فيه

٧ واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجوب الريب منزلة عدمه نسخه

فيؤول المعنى الى ماذكره وقد يوجه بان المحذوف هى اللام الجارة و المعنى
مانفى الريب لان احدا لايرتاب فيه وورده الفاضل المحشى رحمه الله تعالى فى
حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف آبية عنه وذلك لان النفى
حينئذ متوجه الى التفسير او العلة فلايقابله قوله واما المنفى كونه الى آخره
بل الواجب ان يقال وانما نفى لكذا اوعلى معنى كذا ثم ذكر الوجه الذى
اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفى الى آخره وحكم بان المقابلة لتصح حينئذ
الا ان الكلام فى الاستعمال النفى بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفى فى قوله
وانما المنفى الى آخره ليس بذلك المعنى فلايصح المقابلة ظاهرا و التكلف
فى تصحيح الاولين اقل من التكلف فى هذا فتأمل (قوله لكن ينكره كثير من
الاشقياء) قيل الظاهر ان الآية ليست مثالا لمانحن فيه اصلا لان مقالة ارباب
الفن صريحة فى ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع
مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لاريب فيه هو النبى عليه
السلام بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما
انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يتلقى
الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين (قوله لكن
ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر) لايقال ان لا التى لنفى الجنس واسمية
الجملة تفيدان التأكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان
لا المذكورة تفيد تأكيد استغراق النفى واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى
ان لايخرج شئ من افراده ولادخل له فى تأكيد الحكم واما اسمية الجملة
فقد عرفت انها انما تكون موكدة فى مقام العدول ولاجزم بذلك فى الآية
لحكم بالتيقن وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على
سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات
والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان
ينبغى ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لاينافى جعل
الانكار كلا انكار فتأمل (قوله وهو انه كلام معجز) قيل الضمير ليس براجع الى ما
معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق حمل الدليل على
مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع
الى مصدر تأملوها اى تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق (قوله انه
بمنزلة التأكيد المعنوى) يعنى فالتمثيل صحيح لان التأكيد المعنوى لايؤكد

الحكم ولايدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقدرده بمانقله من الشيخ
واشار الى انه يدفع الانكار كالتأكيد اللفظى بعينه مماذكره بعض اصحاب
الحواشى من ان هذا الجواب لايدفع اصل السؤال اذالتأكيد المعنوى كاللفظى
فى الامرين فالاشكال باق بحاله ليس امراو راء ماذكره الشارح فتأمل (قوله
دفعا لتوهم السهو او التجوز) قال الفاضل المحشى فيه سهو لان التأكيد المعنوى
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ماهو بمنزلته من حيث
هو كذلك والجواب انا لانسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما
صرح فى بحث تأكيد المسند اليه بان التأكيد فى مثل جاءنى زيد نفسه لايدفع
التوهم المخصوص وهو الجائى زيدا وانما ذكر عمرا على سبيل السهو وقد
اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا
التوهم بالتأكيد المعنوى ولاشك ان التأكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لايدفع
التوهم المذكور لانه لايدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك
بان كلاهما فى قولك جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح فى مباحث الفصل والوصل
بان لاريب فيه لنفى توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع
تصريحه هناك ايضا بان وزان لاريب فيه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه
ولايخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لاالتجوز ثم لايخفى ان المخاطب
اذا كان من يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب المتكلم ويتوهم ان
مثل هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لانفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد
بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبنى زيد نفسه ذلك التوهم
بمعونة المقام فتأمل (قوله لكن المذكور فى دلائل الاعجاز الى آخره) قال
الاستاد الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل
لاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما فى الفصل والوصل
مبنى على مختاره ولايخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب عن هذا الجواب
حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لاريب فيه فان المناسب لهذا الجواب
ان يقول ٧ نحو ذلك الكتاب لاريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه
لاشك فى تغاير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولاريب فيه لكن ثبوت احدهما
يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال
فتأمل (قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام الى آخره) يمكن ان يقول

٨ لان الكلام فى اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر ونفس لاريب فيه ليس بكلام على ذلك التقدير لكونه واقعا موقع المفرد وان كان جملة ١٢

(هذا)

هذا توجيه الكلام السكاكى على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم
وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعنى ذكر الكلام الدال على
اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة
عن نفس اللفظ على ماهو المشهور بان الكلام المجرد عن التأكيد فى مقام
انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام فى عرف
البلغاء هو انكاره واذا استعمل فى هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل
مايستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ماذكره استلزاما واضحا
ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد فى مقام خلو ذهن المخاطب
فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير
كونها ذكره كما عرفها السكاكى ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزم معنى
الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام
المسوق مع المنكر فعلى هذا لايرد ان يقال الكناية فى الاصطلاح ان يذكر
اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال
من نفس اللازم اعنى الايراد المذكور الى الملزوم الذى هو التنزيل ولما كان
الانسب ان يدل الكناية على ماهو القصد الاصلى للمتكلم وكان مصب الغرض
من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيه على ان تأمله يزيل
انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا
ذلك التنبيه مع ان فى تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه الفاضل
المحشى وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لايخلو عن توجيه الاوجه
ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل فى عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا القى الى المنكر اريد ان معه مايستلزم ذلك العدم ولو ادعاء
فقد اطلق مايدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد مايستلزمه اذا تأمل
وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشى وفيه
ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفى للخبر المجرد
لا نفسه والالكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول
العرفى له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا
المدلول ليس بلازم لمعلومية ماان تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل
بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تحقق اذا اطلق
مايدل على نفس المعنى العرفى واريد مايستلزمه وكذا الكلام فى القاء المجرد
الى المتردد على انه ربما يدعى ان ماذكره من قبيل مستتبعات التراكيب

لايستعمل فيه اللفظ و يمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفى مدلولا مطابقيا
الثانى انه يجب فى الكناية عند السكاكى ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع
وغاية اللوازم المكنى بها على تقديره متبوعات لملزوماتها الا يرى ان الملزوم
المكنى عنه فى صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه
والمكنى به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول تابع والثانى متبوع لان عدم العمل يتبع
عدم العلم و ان الملزوم فى القاء المؤكد الى العالم ملابسة لامارات الانكار
الظاهر واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثانى متبوع كما لا يخفى ويمكن
ان يدفع بما فصل فى شرح المفتاح من ان اللازم فى الكناية يعتبر كونه مساويا
للزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا
الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتأتى فى القاء المجرد الى العالم مردا به عدم
العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلو الذهن اخص من عدم العلم
فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى
الحقيقى شرط فى الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة
المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا
على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون الكناية اصطلاحية
والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافى الخلو بحسب التنزيل
والاعتبار و بهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقى الذى هو شرط
فى الكناية وايضا العالم الذى يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالى الذهن
فى الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر و ان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم
على ان المعتبر عند السكاكى جواز ارادة المعنى الحقيقى فى الجملة ولو فى محل
آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته فى المحل الذى استعملت فيه
كما فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع
معناه الحقيقى وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة
لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة
وجوابه المنع لان المحل الآخر الصلوة واجبة بدون ايها العالم (قوله فى المهد)
نطق البيت وبعده ان الهلال اذا رأيت نموه ايقنت بدراً منه فى اللمعان
الجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اى البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا
اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدأ خبره ساطع البرهان (قوله المشرئب)

(فى الصحاح)

فى الصحاح اشرءب الى الشئ اشرئبا بامد عنقه لينظر اليه (قوله دفعا لتوهم التخصيص) فان قلت قد صرح بان لاريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر و لذلك صح استثناؤه هو من قبيل النفى فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلاشبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلاشبهة بكون لاريب فيه من الامثلة وقدسبق انه ظاهر فى التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لانص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا و قوله و هكذا اعتبارات النفى معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ما ذكر اعتبارات الاثبات و هكذا اعتبارات النفى (قوله وكذا المجرد عن التأكيد) اى لايجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولامتردد (قوله كان من المتكلم فى الذى كان انه لايكون) الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرهاانه لايكون بتقدير الباء او تقدير ذوا ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى الظنون وهى مع اسمها وخبرها خبر ان والاخر يان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زائدة فقوله انه لايكون خبران (قوله بل لايصح بدونها) معطوف على ماقبله من حيث المعنى كانه قيل لايحسن ضمير الشان بدونها بل لايصح ثم هذاالحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفى كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى ٢ فى دلائل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هوالله احد على رأى من جعله ضمير الشان كما توهم (قوله لان يصلح مبتدأ) كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص و ارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان و ليس بمبتدأ اصطلاحى والبيت لسائب بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعيرالذى انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككحل والبوازل والامون الموثقة الخلق التى امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعدار بعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذوفنون يريدان كل ماذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو ضروب ثارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقبل وكما يصفى يكدر (قوله ان دهرا يلف الى آخره) الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه و سعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بلف اى بسبب وصالها او بشمل بسبب

٢ قال الشيخ فى دلائل الاعجاز فان قلت اوليس قدجاء ضمير الامر مبتدأ معرى عن العوامل فى قوله تعالى قل هوالله احد قلت وان جاء ههنا الا انه لايكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لايجئ الابان محمد

فراقها وعلى الثانى بمعنى فى والتعلق بحاله اى يجمع فى هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع التفرقة الكائنة فيه (قوله و منها حذف الخبر الى آخره) سيجئ فى اوائل الباب الثالث ان شاء الله تعالى (قوله وقد يترك تأكيد الحكم الى آخره) لا يخفى انه لاحاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار زعم المتكلم كأنهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لاينبغى ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التأكيد و قولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على مايوجب الانكار و هو ترك مجالستهم و التزام احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم (قوله ليس جديرا باقوى الكلامين و اوكدهما) عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين و فيه نظر لان السوق يدل على ان ماخاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى خاطبوا به المؤمنين معانه لاتأكيد فيه قطعا و تجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلى انما يجوز فى المشهور اذالم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التأكيد الاصطلاحى بل معناها اللغوى ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوة ووكادة فى الجملة (قوله اوحديون جمع اوحدى) بالحاق ياء النسبة للتأكيد كاجرى كأنه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته فى معنى الوحدة واستحقاقه ان يعتبر عنه بالاوحد و ينسب اليه (قوله اما لان انفسهم الى آخره) اما تعليل لمقدر اى فتركوا التأكيد اما لكذا واما للنفى المستفاد من قوله لافى ادعاء الى آخره و الاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال و ذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم اوحديون (قوله مئنة للتأكيد) اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التأكيدية لامن لفظها لان الحرف لايجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفى الاساس فلان مئنة للخير ومعساة اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان فعل خيرا (قوله لانه لدفع الابهام) اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث

وهو ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لوكان فى الآية الكريمة مايشعر
بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لابطريق
الحكاية ولامشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين
بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل فى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون
فائدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما فى المؤكدات المذكورة فى الآية والجواب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث
غير مستعمل فى العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو
يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تأكيد الحكم عرفا وقوله
والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف
قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثانى لان المعنى مرسلون من رسوله
والفرق ظاهر فلا تغفل (قوله ولذا ذكره بالاسم الى آخره) يريد ان وضع
الظاهر موضع المضمر يقتضى نكتة وهى ههنا التنبيه على ان مورد القسمة
غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة فى عنوان بحث التشبيه حيث
قال التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك
بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسمه
المظهر وبان مايقال المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول ليس على
اطلاقه وبهذا التقرير سقط مايقال الاصل فى المعرفة المعادة ان يكون
عين الاولى كما ان الاصل فى الضمير ان يعود الى عين ماسبق ثم ان الاصل
الثانى يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى مافى ضمن المذكور من
المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لايقال قول المصنف
فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا
هو الاسناد الخبرى لامطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم
الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد
احتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول
غفولا عما استمر عليه دأب المصنف فى مثله فليفهم (قوله فكأنه قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز) اشارة الى مااختاره فى شرح الكشاف عند الكلام على
قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور
فى مثله مبتدأ ومابعده خبره لابالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال
محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة

العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يمجه الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى (قوله كما جعله عبد القاهر) حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل (قوله وفيه نظر لان علم المعاني الى آخره) حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وبهذا بطل ما ذكره الاقسرائي في شرح الايضاح دخولهما في تعريف المعاني من ان البحث فيهما بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال قال الاستاد في وجه النظر ولانا لا نسلم انه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر احوال الاسناد مثل التأكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا ٨ قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المصنف واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل (قوله او معناه) قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه العقل بصيغة قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون لعامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد (قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا اعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده ٣ واما اعتبار التقييد بالحال بالنظر الى الزمان الثاني

٨ واما قوله فيما سبق وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد فعلى سبيل المسامحة والمراد كونه حقيقة ومجازا ﻋﻪ

٣ وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى نسخة

(بان)

بان يكون المعنى وجد التعريف فى زمانين خارجا عنه فى الزمان الثانى مالا يطابق الى آخره فعلى تقرير تسليم صحة بعيد لايصار اليه مع ظهور اعتبار التغليب فتأمل (قوله و ذلك بان لا ينصب قرينة الى آخره) كأنه اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد يتناول مثل قراين الاحوال فافهم (قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغير الى آخره) الظاهر انه مبنى على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عند الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى الموت و نظيره وامثال كون المسند مصدرا اعجبنى ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد (قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل) ينبغى ان يعتبر فى هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمل (قوله لمن لايعرف حاله وهو يخفيها منه) لا يخفى ان القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا اخفى حاله من المخاطب و قال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب فى نفس الامر حال المتكلم ام لا و كان مراده لمن لا يعرف حاله فى اعتقاده لالمن لايعرف حاله فى نفس الامر بقى ههنا تأمل وهو ان المعتزلى اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله و جاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة و مجازا فى حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين (قوله والاول لا يكون اسنادا الى آخره) فيه نظر لان المفهوم من كلام ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا و ليس كذلك لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم فى الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم فى بعض صور هذا القسم فينبغى ان يكون حقيقة (قوله بل ينسب قائله الى مايكره) اى الحماقة والجنون (قوله بناء على سهو و نسيان) الفرق بينهما ان السهو مما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة و الحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتى من كلام العلامة فى توجيه قول السكاكى غير مشوب بتجوز و سهو و نسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائى بان يعتقد على ما لا ينبغى و بهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشى بالنسبة لا السهو وكأن قول المحشى فى المشهور اشارة اليه فتأمل و قد يطلق السهو على الجهل الابتدائى بان يعتقد على ما لا ينبغى

و بهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشى فتأمل (قوله والمصنف للاسناد) فيه تحرير اى صفة للاسناد فلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين مع عدم تقدير المجرور على انه انما يلزم لو كانت العبارة والمصنف الاسناد تأمل (قوله اعتمادا على انه يفهم) مما ذكر فى تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأول فيه انه لا تأول فى تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده (قوله على نحو قولها) فانما هى اقبال وادبار * المصراع للخنساء من قصيدة ترثى بها اخاها صخرا حيث تقول * فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار * لا تسأم الدهر منه كلما ذكرت * فانما هى اقبال وادبار * يوما باجزن منى حين فارقنى * صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به * كانه علم فى رأسه نار العجول الناقة الوالهة التى فقدت ولدها والبو جلد فصل يحشى تبنا لتدر الناقة عليها تسليا منها به * وتطيف من الاطافة فى الصحاح اطاف به اى الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور فى به الى البو والاصغار والاكبار جعل الشئ صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان للحنين و احلاء الشئ جعله حلوا و امراره جعله مرا والائتمام الاقتداء قال بعض اصحاب قوله تطيف صفة بو و ضمير به للعجول والتذكير باعتبار اللفظ من قولهم خلاف الخيال يطيف طيفا و مطافا و هو من قبيل المجاز العقلى لانه اسند الطيف اليه و هو لخياله والمضاف محذوف لا من قولهم طاف حول الشئ لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف هذا كلام و لا يخفى ان فيه سهوتين فى نظر ارباب الصناعة اذ لا يصار الى المجاز ما لم يتعذر الحقيقة و ههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف من الاطافة فى الصحاح اطاف به اى الم به وفى تاج المصادر الاطافة كرد خبيرى داره وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور فى به الى البو فلا ضرورة الى الحمل على المجاز وتأويل تذكير الضمير المجرور على ان طيف الخيال مجيئه فى اليوم صرح فى الصحاح و دل عليه موادر الاستعمال قال فقمت للطيف مرتاعا وارقنى فقلت اهى سرت ام عادنى الحكم (قوله وقال نعم سرى طيف من اهوى فارقنى والحب يعترض اللذات بالالم) وليس المراد فى البيت مجئ خيال البو للعجول فى اليوم كما دلت عليه الابيات هذا و يروى بدل

(قوله لايسأم الدهر الى آخره) ترفع مارتعت حتى اذا اوكسرت مارتعت اى
مادام رتعت و الاصغار و الاكبار جعل الشئ صغيرا وكبيرا وهما ههنا
بمعنى المفعول بيان للجنين واحلاء الشئ جعله حلوا وامراره جعله مرا
والا يتام الاقتداء (قوله الى شئ مغسول) اى خال عن المزايا والخصوصيات
كالشئ المنقوش الذى غسل فذهب نقوشه المستحسنة و النسابة العالم
بالانساب والتاء للمبالغة (قول وجوابه ان لفظة ما فى التعريف) عبارة عن
الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل
و المفعول به الى آخره فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده
فاسناده الى الفاعل و المفعول به اذا كان مبنياله حقيقة الى آخره (قوله والاسناد
الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز) فيه بحث من وجهين احدهما ان
المراد بالملابس الذى هو الفاعل و المفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا
فى عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذى هو المفعول مع ان ضمير
العيشة فاعل لفظى وفى جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه
اسند فيها الى الملابس الذى هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها زمان
ومكان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولاشك ان
الناقة فاعل حقيقى للاقبال فيدخل قولها هى اقبال فى تعريف الحقيقة
ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار فى اخراجه
الى ما ذكره الفاضل المحشى وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا فى صدد دفع
اعتراض المصنف عن السكاكى وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره
ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لمخالفته فكون الاسناد الى
المبتدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض بتصريح الشيخ
بكون المثال من قبيل المجاز العقلى وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل
هو الفاعل الحقيقى الاصطلاحى لا الحقيقى الذى يقابل الاصطلاحى
و بالمفعول ماوقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام فى البواقى والاسناد الى
المبتدأ ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثانى بان قول
الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكر فيما سبق سندا للمنع ان قولنا الانسان
جسم لا يسمى حقيقة فى الاصطلاح (قوله فنمت وماليل المطى بنائم) صدره
لقد لمتنى يا ام غيلان فى السرى السرى هو السير فى الليل ومعنى البيت ظاهر (قوله
وجوابه ان معناه الى آخره) يرد عليه انه يستلزم ان يكون ماصام النهار

بل الانسان فيه مجازا لانه لوادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان
الاسناد الى غير ماهوله قطعا مع انه حقيقة فالصواب فى الجواب على مانقل
عنه ان يقال نختار الشق الثانى من السؤال (قوله فقد دخل فى التعريف
من المجاز العقلى الى آخره) ممنوع اذلواريد بماصام نهارى افطر نهارى لم
يكن اسناد الى ماهوله فلايدخل فى تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفى
الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل فى تعريفها ولا ضير واما نهارك صائم
فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب فى النهار فمجاز وان اريد
الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما فى قولك انهارك صائم ام انت
وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد فى الصورتين ليس بقادح
فى المقصود (قوله ويسمى مجازا حكميا الى آخره) اما تسميته مجازا حكميا
وان كان المجاز يقع فى الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدارا
اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا فى الاثبات وان كان المجاز يقع فى النفى
ايضا فلان المجاز فى النفى فرع المجاز فى الاثبات على ماذكره الشارح اولان
النفى مالم يجعل بمعنى الاثبات لايكون مجازا على مانقل عنه واما تسميته اسنادا
مجازيا فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز
خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها فى الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده
(قوله اى غير الملابس الذى آه) تقييده ماهوله بالملابس بيان للواقع اذ المذكور
ملابس غير ماهوله وهو مساو لملابس غير ملابس هوله وانما لم يقل الى ملابس
لايكون له ايماء الى انه لابد فى المجاز العقلى من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة كما سيجىء ولو قال اسناده الى ملابس لايكون له لم يفهم
هذا المعنى (قوله بتأول لايخفى ان قيد التأول) يغنى عن قيد غير ماهو له
اذ لا تأول فيما هو له وكأنه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور
التزامية مهجورة فى التعاريف (قوله تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة
او الموضع الذى يؤل اليه من العقل) يريد ان التأول طلب المآل والمآل اما
مصدر ميمى بمعنى المفعول اى الرجوع بمعنى المرجع اليه على الحذف والايصال
اواسم موضع ومن فى من الحقيقة بيانية وفى من العقل ابتدائية ومن العقل حال
اى تطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق فى نفس
ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع
العقلى اى ان موضعه ماهو وكيف ينبغى ان يكون حتى يكون على ماهو عليه

فى العقل ان لم تكن موجودة على ماجوزه الشيخ وسيأتى فان قيل لو اقتصر
على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة فى نفس الامر لان
طلب الحقيقة لايستلزمه وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فما الحاجة
الى الشق الثانى قلت نعم لكن فى ايراد الشق الثانى تنبيه على ان المآل قد يكون
عقليا صرفا لاتحقق له فى الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع
عنه (قوله وحاصله ان ينصب قرينة الى آخره) اشار الى ان تطلب القرينة
ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها
لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ماهوله ليس الا نصب قرينة مانعة
عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات
الجرى له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ماهوله بتأول على ماحققه
لان قرينة المجاز منصوبة وهى استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة
وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن
لقوله ولابد للمجاز من قرينة فائدة يعتدبها فلابد ان يجعل حاصل التأول
ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هوله فى الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به
قوله فيما بعد نحو قول معتزلى خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى
انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا
يلزم دخول المثال المذكور فى تعريف المجاز كما لايخفى واما ثالثا فلان نصب
القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه
والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين
فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق
من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود
فى المثال المذكور وعن الثانى بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة
الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة
جزء مفهوم المجاز اللغوى وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان
الامر كذلك فى المجاز العقلى فيجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على
الوجه الذى ذكر ولا يقدح فى هذا كون القرينة لاجل فهم
المخاطب (قوله اى للفعل) ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحى ولم يلحق به
معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لايناسبه وان اراد الاكتفاء
عليه لكونه اصلا ولكون المراد اى الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل

يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لايلابسان المفعول به اذهما لاينصبانه ويمكن ان يختار الثانى اذلا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد وايضا لايلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كان مصدرين كما فى قولك اعجبنى قتل الضرب فليفهم (قوله لان الفعل لايسند اليهما) وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لايبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لايتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ فى مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما فى المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شئ آخر معتبر فى مفهومه فكذا القياس فى البواقى وهذا القدر يكفى جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله اسناده الى الفاعل) اذا كان مبنياله حقيقة اراد بالفاعل مايقوم به الفعل عند المتكلم فى الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبنى للفاعل اليه (قوله وغير المفعول فى المبنى للمفعول الى آخره) فان قلت قولنا ضرب فى يوم الجمعة فى الدار للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة (قوله واسنادهما الى غيرهما للملابسة) مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب فى يوم الجمعة فى الدار للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التى السند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد للملابسة بالمعنى الذى ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله فى المجاز ولايدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل الى آخره على التمثيل وبنائه على الظاهر الاعم الاغلب (قوله يعنى لاجل ان ذلك الغير شابه) انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها يكفى لاسناده اليه لان المصنف اقتفى اثر صاحب الكشاف

فى جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال فى الايضاح واسناده الى الى غيرهما لمضاهاته لما هوله فى ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم فى صرف الاسناد الذى هو حق ماهوله الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة (قوله وانما الغرض تشبيه الى آخره) لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل فى غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ (قوله كقولهم عيشة راضية) مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطويق لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله فهو بمعنى المفعول) اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان تمثل الى آخره (قوله وداهية دهياء) الداهية الامر العظيم وداهى الدهر مايصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهية داهية دهياء ودهواء وهو توكيد لها (قوله احدهما وصف الفاعل الى آخره) السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلى فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما (قوله والاليم هو المعذب) فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الآلم على صيغة الفاعل اى المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه فى الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار فى تفسير قوله تعالى بديع السموات الآية الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت (قوله واسند الى المفعول بواسطة) فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذى ذكره المصنف فى الملابسات شاملا للمفعول ٧ بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقى وغيره (قوله والمعتبر عند

٧ ويمكن ان يقال المفعول وان عم لما بواسطة لكن المراد به المفعول به ولا نسلم اندراج الامور الثلاثة فيه فان المفعول به ماوقع عليه الفعل وشئ من الثلاثة ليس كذلك فتأمل ١٢

صاحب الكشاف الى آخره) يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيق مطلقا ماذكره فى توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشى هو الثانى كما لايخفى (قوله ياسارق الليلة اهل الدار) الظاهر ان انتصاب اهل الدار بمقدر اى خذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال سرقه مالا (قوله او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الى آخره) حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلى وان كان يوجد فى النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلى على مالايشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورده عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافى كون التعريف للمطلق لانه حينئذ يكون للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة ثم يحتاج الى جعل الضمير فى قوله وهو اسناده الى آخره راجعا الى المجاز العقلى المذكور فى ضمن المجاز فى الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمنى المجازى فى مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلى عند الشارح قلت باعتبار ماتقرر من ان فى النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمنى فى المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه وبهذا اضمحل ماتوهمه الاسناد من ان الجواب الثانى فاسد لعدم جريانه فى بعض صور الاضافة لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء (قوله وقد يكون كناية الى آخره) لايخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لاتطيعوا امر المسرفين ونحوه ففى الكلام اشارة الى تحقق المجاز فى مثله باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعى والثانى مكنى اسنادى وربما يدعى ان ليس فيه الامجاز واحد وهو المكنى الاسنادى لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة (قوله

على مايفهم من ظاهر كلام السكاكى والمصنف) اى من اختصاص المجاز العقلى بالاسناد و اما انفهامه من ظاهر كلام المصنف فظاهر واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكى فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به الى آخره والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوى (قوله افادة للخلاف لابواسطة وضع) انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعنى الافادة ليتعلق به اللام فى للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف بما عند المتكلم بواسطة العقل لابواسطة الوضع (قوله ولقائل ان يقول الى آخره) اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكى لان نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل يندرج حينئذ فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ماعند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لايقال يجوز ان يندرج قول الدهرى فيما عند العقل بالمعنى المذكور و يندرج فى خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد و فى عقله انبت الله تعالى البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج فى خلاف ماعند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل فى ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكى جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس و تصوير الكلام فى صورة تصور السامع مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله تكلف لايلتفت اليه و قد يتكلف و يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده و عكسه ان وجه العدول عن خلاف ماعند العقل الى خلاف ماعند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا يعنى عدم امتناع العكس و لا كذلك المعدول عنه اعنى قوله خلاف ماعند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لايحصل منه الآخر (قوله وعلى هذا كان الانسب الى آخره) فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لايخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقال ليخرج قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لايخفى (قوله ماذكرت من تقرير الى آخره) ٧ قال الاستاد وجه الاشعار ان المصنف لما اسند خروج نحو قوله بتأول اعترض بدخوله فى قوله

٧ قوله ماذكرت من تقرير قول المصنف مشعر الى آخره عبارة الشارح صريحة فى ان المشعر بماذكر ماذكره الشارح من تقرير كلام المصنف لاكلام المصنف نفسه فالمشعر قول الشارح فى اثناء تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل نسخه

غير ماهو له فلا بد وان يكون معناه غير ماهو له فى نفس الامر اذ لوكان معناه
غير ماهو له عند المتكلم يخرج به ذلك فلا يصح اسناد خروجه الى قوله بتأول
فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار
عار انتهى وفيه بحث لان هذا يفيد اشعار كلام المصنف نفسه بماذكر
لااشعار ماذكره الشارح من تقرير كلامه على ماهو مقتضى العبارة فالاولى
ان يقال وجه الاشعار قول الشارح فى اثناء تقرير كلام المصنف بل يخرج
نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل
(قوله وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة) يعنى
ان الغير فى تعريف المجاز واقع موقع ماهو له فى تعريف الحقيقة فتقييد
ماهو له فى تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم فى الظاهر قرينة على تقييد
غير ماهو له فى تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله
فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه
فاسد) فيه بحث لان قول الفلسفى لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى
الكذب يصدق على الاسناد الذى فيه اسناد الى ملابس غير ماهو له عند
المتكلم فى الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأول ويصح اسناد
اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما فى اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة
خاصة غاية ما فى الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا
القدر لا يتأتى الحكم بضياع القيد الثانى وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم
الا ان يقال الكلام فى الاسناد المعتد به ومثل ماذكر غير معتد به (قوله قلت
اراد بالاسناد الى آخره) قال الفاضل المحشى يرد عليه ان قولنا ماهو له اذا
اطلق يتبادر منه ماهو له فى نفس الامر كما اشرنا اليه لاماهو اعم منه ومتناول
للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد فى التعريف وقال
الاسناد الحق انه غير وارد لان غير ماهو له غير ماهو له لانه سلبه ونقيضه
وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير
بالمغاير حيث قال اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح
لم يحمل الغير على معنى النفى كما فى قولك ضربنى من غير ذنب اى بلا ذنب بل
حمله على شئ مغاير لشئ هوله فنصرة الشارح بان غير ماهو له سلب ماهو له
ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشى
يرد عليه ان قولنا غير ماهو له يتبادر منه غير ماهو له فى نفس الامر لان غير

ماهوله هو الذى اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعنى المغاير فى الواقع
او عند المتكلمين فى الحقيقة او فى الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر مما هوله ماهوله
فى نفس الامر كذلك المتبادر من غير ماهوله الغير فى نفس الامر (قوله وحينئذ
يدخل نحو قول الجاهل) اراد به ماهو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع
البقل (قوله مالم يعلم اولم يظن) لم يعد المصنف حرف النفى فى يظن اشارة الى
ان التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى اذ المعنى على عموم النفى للعلم والظن
وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما فى قوله تعالى (ولا تطع آثما او كفورا) ولو اعاد
لربما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد
النفيين واعادها الشارح اشارة ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم
لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما
فى قولك لالزمنك او تعطينى حقى او الا كما فى قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان
الحمل منتف مادام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن اوالى ان يتحقق فان الحمل
يوجد حينئذ ايضا (قوله يعنى لم يعلم ولم يستدل) فيه بحث لان قوله بعد
عدة ابيات المتر لقمان اوصى بنيه ※ واوصيت عمرا ونعم الوصى ※ يدل على
ان الصلتان العبدى موحد لم يقصد بالاسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة
ومر العشى ظاهرة بل دلالته اظهر من دلالته قول ابى النجم ※ افناه قيل الله
على ان ابا النجم ※ لم يرد ظاهر ماذكره اذقد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن
اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب الليالى وان كان
مندفعا بما سنذكره الآن (قوله وانه المبدئ والمعيد الى آخره) وجه الدلالة
ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بامره تعالى
وتقدس يكون مسلما والمسلم قائل بان الابتداء والاعادة والانشاء والافناء
من الله تعالى فان قلت لم لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حملا
لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما امكن (قوله
وضعيتان) قيد به لان امثلة التى ذكرها المصنف من هذا القبيل والا فيجوز
ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقلين نحو
اجرى النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان
واجرى الماء اطاعة امره قال الاستاد وانت خبير بان الشارح اذا اعترف
فان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوى فقد اعترف بفساد
الجواب الذى ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا مايطلق المجاز

العقلى وبصحة الجواب الذى اخترناه يعنى كون امثاله من قبيل المجاز اللغوى وفيه بحث اذلاتدافع بين القول يكون احيي الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوى بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولاتطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلى بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الزيادة قواها النامية) قيل شباب الزمان مايقوم به وازدياد القوا انمايقوم بها لا بالزمان فلايصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اى وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذالوقت ايضا لايقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى فانه قديجئ متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقى فى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهيج القوى النامية فى الارض لايناسب تفسير شباب الزمان بازياد قواها النامية اذلامعنى لقولنا ازدياد قواها النامية بتهيج القوى النامية فيها بل ذلك الاذدياد غيرهذا التهيج والاولى ان يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة ومايناسبه ممايصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور (قوله وانحصار الاقسام فى اربعة) ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى اواحدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت فى عدد الحقيقة عند السكاكى فلايصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف اومجازيته لاالحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فحينئذلااشكال على مذهب السكاكى ايضا ولايدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل فى غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكى ايضافتأمل (قوله واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال) وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند فى المجاز العقلى جملة كما فى زيد صام نهاره اونهاره صائم والجملة من حيث هى جملة لاتكون مجازا لغويا ولاحقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة فلاينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذيحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة

والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما
قال الشارح فى تعريف المجاز العقلى من انه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد
خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما فى حكمها و القرينة على
كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى
التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه
كلام ظاهرى كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها
بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف
بالحقيقة باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذى
يرجع اليه المجاز العقلى هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل الى ضميره
لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم (قوله نصب على انه
مفعول به) لتتقون او لكفرتم على تأويله بجحدتم او على الظرفية اى كيف لكم
بالتقوى فى يوم القيمة ان كفرتم فى الدنيا ولم يذكرهما الشارح لكثرة التقدير
فيهما بالنظر وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفرة فالمعنى
على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان شيبا بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير
اعنى وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله (قوله فهو فعل الله حقيقة) قال
بعض اصحاب الحواشى اى فعل الملك المأمور بامر الله والا ففعل الله غير مفتقر
الى المكان وليس بشئ اذ المكان فى نفس الامر للمخرج فسواء رجع
الضمير الى المخرج المدلول عليه بالاخراج او الى الاخراج على سبيل المجاز
العقلى فى الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى المكان قطعا (قوله ومنه اجرى
النهر) فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود فى الاولين ايقاع امر
ونهى على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما فى السوابق وفى الآخرين
انشاء مغاير للامر والنهى (قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة)
اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التميز من نسبة الاستحالة الى القيام
قد سبق منا فى تحقيق قوله ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند
الى المميز فى الاصل قد يكون ما يلاقى الفعل المذكور فى الاشتقاق لا نفسه
وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل و العادة هو المحيل وبهذا يندفع
كلام الفاضل المحشى ولك ان تقول ايضا المراد هنا باستحالة الشئ هو
الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعنى الاستحالة مضاف الى المفعول

والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا اوعادة تميز عن هذه النسبة اعنى النسبة الى الفاعل المحذوف اى عد عقله او عادته تأمل (قوله لان العقل اذ اخلى ونفسه) وفى بعض النسخ لان العقل اذاخلى وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشئ الذى اذا خلى العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث تدعيه جماعة فلايصلح مثله قرينة المجاز مطلقا ولايكون الدليل منطقا على الدعوى الاتمحل (قوله وصدورعن الموحد) المراد صور الكلام عمن علم انه لايعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد لان من لايعتقدظاهر الكلام المذكور بطريق التمثيل هو الموحدوهذاظاهر (قوله ليست مما يستحيله العقل) اى بالبديهة على ماهو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهرى مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح (قوله لجوازان لايستعمل فيه قطعا) قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة ويكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة فى الاستعمال فربما كانت صحة التجوز اومنع بطلان اللازم اذالعبث مردابه ما لايقصدبه فائدة غير لازم ومالايترتب عليه غير محال (قوله فمعرفة فاعله اومفعوله) انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقى ٨ لان معرفة الحقيقة اعنى الاسناد الى ماهوله امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك فى الوضعين ورد بان الكلام فى المعرفة لافى الوجود ومعرفة الشئ لايتوقف على وجوده (قوله اى قول ابن المعزل) اشارة الى ان مافى الايضاح من انه قول ابى نواس ليس كما ينبغى وقيل ان نواس كنية لابن المعزل فلا مخالفة (قوله اى يزيدك الله حسنافى وجهه) قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذلامعنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدراى يزيدك الله على حسنه (قوله سوى الحق) قيل الشارح المحقق رحمه الله يخطه بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقى بدليل الحصر فلايصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مماله مساغ (قوله فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقة) قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل مسند فى الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعماله اللفظ فيه حتى

٨ اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ماهوله لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها الخ نسخه

يلزم المجاز فى اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل فى معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل لينقل منه الى القدوم الذى هو المقصود الاصلى فحينئذ لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكى بقوله والحقيقة فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقين ويفترقان فى التصريح وعدمه و بهذا التقرير سقط مايقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا فى اقدمنى جعله قادما فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الى آخره سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقى للاقدام والحق ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذى يرجع اليه الفعل هو الا قدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الى مانقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيق للاقدام المسند الى الحق مجازا ولا يخفى مافيه من التعسف والا وضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ اعنى اقدمنى وهو القدوم بقرينة ماسبق فليتأمل (قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء) قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان ههنا مايمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا الى آخره اى لا معنى لذلك القول فى الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور (قوله ولو مثل بقوله فنام وتجلى ليلى همى) كان ارفع للشغب اوله يارب قد فرجت عنى همى والشغب بتسكين الغين المعجمة تهييج الشر وهو شغب الجند ولا يقال بفتح الغين المعجمة (قوله كالاستخدام) اى كما هو حكم الاستخدام وهو فى الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذى ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها باستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه

سواء كان المعنيان حقيقين او مجازيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا

بل هى كما فى قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما فى الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه وهذا عين الاستخدام واما فى الثانى فلان الكاف فى الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة الى بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر فى المواقف فالاقرب فى الجواب الحمل على حذف المضاف اى كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيتها يستلزم صحة العكس فلا محذور ثم المشهور فى العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوزان يكون بالذال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلا هما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور (قوله ويستلزم ان لايكون الامر بالبناء الهامان) كان يمكن ان يجيب السكاكى عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اى ياهامان مرلى بالبناء وكذا الكلام فى قوله ياهامان اوقدلى على الطين فاجعل لى صرحا اى ياهامان مرلى بالايقاد فصح النداء له والخطاب معه (قوله وجوابه ان مبنى الى آخره) كون مذهب السكاكى ماذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر فى المفتاح وبه يندفع اعتراضات المصنف نعم يرد على السكاكى ان الانبات الحقيقى يمتنع قيامه بالقادر الادعائى حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلى بالآخرة ويصير سعيه فى نفى المجاز العقلى بنظمه فى سلك الاستعارة بالكناية ضايعا (قوله اعتراض قوى) هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة فى الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفى غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ماليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له وفيه نظر الا ان المنية جعلت فردا من السبع لانها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المصنف على وجه ينبيء عن الاعتراض القوى المذكور فى علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكى ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور

فى علم البيان لكنه قائل بانهـا من المجاز فلا يرد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ماذكره المصنف ههنـا فعلم ان مبنى النظر المذكور فى هذا المقام على الاعتراض القوى الموعود بيانه فى علم البيان (قوله او لانحو لجين الماء) وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لامعنى لاعتبـار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع مايقـال من ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان فى التركيب الاضافى والاشتمال على ذكر طرفى التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثانى عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم (قوله قد زارا زراره على القمر) اوله لاتعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر البـاء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى اى صـار خلقا فاذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج والمراء يبليه بلاء السربال كسر اليالى واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذاشددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف (قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين) اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذارجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل ذكره الاقسرايى فى شرح الايضاح فلان ضمير غلالتـه راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتبـاره (قوله انما هى فى ضمير راضية فيه) بحث لان الاستعـارة اذا كانت فى ضميرها لم يصح جعلهـا صفة لعيشة الا بعد جعـل العيشة بمعنى الصـاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليـه بلادليل فيعود المحذور (قوله فمن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس) ورد على الاول بان المضـاف اليـه ضمير والضمير قد لايرجع الى الاسم وعلى الثانى بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ (قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين الى آخره) منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلى والجواب انه قد اشترط فى انواع المجازات السماع ومجرد الاحتمال لايقوم حجة السماع على نوع الاسناد المجازى واجيب ايضا بان مبنى الكلام على انكار السكاكى المجـاز العقلى حيث اعتقد ان ماصدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلى ليس فيه التجوز فى الاسناد بل فى المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلى ان احدا لم يدع ان ماوقع فى تراكيب البلغاء من مثله من قبيل

المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوفيق على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تأمل (قوله اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه) اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ماسبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لايبحث عنه في هذا الباب اصلا (قوله لذاته) اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لابواسطة الى آخره توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة وما ذكره بعض اصحاب الحواشي من ان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعرض والرفع ليس بهذه المثابة فليس بشيء اذ المسند اليه في باب ان وعلمت ليس بمرفوع ولاحاجة الى اعتبار الرفع المحلي (قوله لابواسطة الحكم) والمسند في موضع التفسير لقوله لذاته ومنبه على ان المراد به لذات المسند اليه من حيث انه كذلك (قوله معرف او منكر) قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لالذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب ماذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الان مراد المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضية للمسند اليه من حيث انه كذلك (قوله وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحارث عن عدمه) اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا الا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كأنه اتى به ثم حذف لاانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم (قوله وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن) الظاهر هو راجع الى

قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين اوباعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لاحاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذقديترك القرينة الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء ولاالى ان يقال ارادبه حذف ماسوى الفاعل فى المبنى للمفعول لما سيذكرانه لايحتاج الى القرينة بل الغرض الداعى فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية مافى الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة و يرد عليه بعد ما فى اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة هى ان تلك القرينة لاتكفى بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة تدل على حصول المحذوف فلاوجه للسكوت عنها (قوله مع اشارة ضمنية الى الاول) اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحترازعن العبث ولهذازادفى الايضاح عبارة المجرد حيث قال اماحذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة مايكفيه تحققها فى اول النكت فقط فتأمل ولو ثبت هذا يحمل كلامه ههنا على حذف المضاف المذكور فتأمل (قوله والافهو فى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا) فيه بحث اذلامنافاة بين كونه الركن الاعظم من كلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للمتأمل (قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة) اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفى العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق الغرض به وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم و فى الثانى جواز انتفاء نظرا الى جواز تعلق الغرض به (قوله واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الى اخره) فيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف وعلى ماذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث مالايترتب عليه فائدة (قوله من حيث الظاهر) انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تخلف باختلاف الاوضاع لاشهادة لها

فى نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا فى شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذ القيد
اعنى من حيث الظاهر فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى
كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل (قوله لاستقلاله بالدلالة) اى فى الجملة كما فى
العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتى ولا عند
الحذف على العقل (قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى اى ليس الدال
عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من
حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح
فى نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن
الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا فى نفسه الا ان ماذكرنا بناء على ما
استمر فى العادة من ان فهم المعانى قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان
المفكر يناجى نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ
المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم (قوله بالاخرة على وزن الثمرة) بمعنى
الاخير يقال ماعرفت الا باخرة اى اخيرا كذا فى الصحاح وفيه لغة اخرى
وهو الآخر بضمتين (قوله قال لى كيف انت قلت عليل) آخره سهر دائم
وحزن طويل اى حالى سهر دائم (قوله للاحترازو التخييل المذكورين)
اولضرورة الشعر اوللتنبية على ان شدايد الزمان ومصائب الهواء جعله
بحيث لايقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض (قوله هل يتنبه ام لا) ليس
فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لانفسه
وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النحاة على ان ام حرف الجواب بحذف
الجمل بعدها كثيرا ويقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل ههنا
مذكورة لوجود مايغنى عنها كذا فى مغنى اللبيب واما حديث اتيان المعادل
لام المتصلة ٤ فقد سبق الكلام فلا نعيده (قوله اوابهام صونه عن لسانك)
قال الشارح فى شرح المفتاح الايهام الايقاع فى الوهم وهذا مجرد اختلاف
فى العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية وقد يقال
اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمى محض لاتحقق له اصلا
بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت فى الجملة ومما ينبغى
ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه

٤ اى سبق الكلام عليه فى اوائل احوال الاسناد الخبرى

عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه (قوله او تعينه) فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لاشك ان القصد الى التعين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها ٧ (قوله رمية من غير رام) في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مهاتين فاخلاهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله (قوله شنشنة اعرفها من احزم) المصراع لابي احزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو احزم جد حاتم الطائي او جد جده وكان له ابن يقال احزم مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي احزم وارموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من احزم يشير الى ان احزم كان عاقا ايضا والتزميل التلفيف بالثياب (قوله او على ترك نظائره) الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لايتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت ٦ من العرب كلامين حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واذا سمعت منهم كلاما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه ايضا واما الثاني فيخص بالقياس (قوله فانهم لايكادون يذكرون فيه المبتدأ) ووجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح اوذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة

٧ وهذا الجواب اولى من الجوابين الذين ذكرهما الشارح في المختصر كما لايخفى منه

٧ قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب نسخه

٦ فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الآخر غير قياس وتمثلت بهما في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيخص بالقياسي نسخه

على ماذكر فى الاهتمام (قوله اى الملة التى الى آخره) اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لاصفة لايقتضى ذكر موصوف قبله فلاحذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف مالا بد منه فى تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد فى تصحيحه كحذف الفاعل فيما بنى للفعول مثلا وقوله يهدى للتى هى اقوم من قبيل الثانى ونظيره مع بيان النكت كثير فى الموارد (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) قدسبق منافى اوائل الكتاب ان الظرف فى امثاله ليس متعلقا باسم لاوالا كان مشابها للمضاف فيجب النصب فيه ولايجوز بناؤه على الفتح بل متعلق بمقدر والخبر محذوف فارجع الى ماذكر فيها وقس عليه فان قلت سيأتى ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى للعدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لامجرد صحة ذلك القصد ولايخفى انه غير لازم (قوله ومنه واولئك هم المفلحون) اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاعلاهم المفلحون خبرا عن اسم اشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسنده عند حذفه مسندا اليه آخر ام لا (قوله كما ثبت لهم الاثرة) قال الشارح فى شرح الكشاف كما ثبت فى موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء فى فهى زائدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم والاستبداد اسم من استأثر بالشئ استبد به وقوله فى تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعنى بالمثابة وهى فى الاصل الموضع الذى يثاب اليه اى يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون فى امرهم ثم يتوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حواليه بمعنى حول الشئ وقعدت حياله وبحياله اى بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدأ اعنى فهى لرجوعه الى الاثرة التى تصلح ان يكون عاملا ولك ان تقول الأقرب حينئذ ان يتعلق بالضمير المستكن فى الخبر اعنى ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبى الذى هو الخبر ولايحتاج الى جعل المذكور مفسرا بمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة

(فيكون)

فيكون كل منهما مميزا لهم عن عدالهم ولولم يكرر لربما فهم اختصاصهم
بالمجموع فيكون هو المميز لا لكل واحد (قوله حيث الاصفاء مطلوب)
لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق البارى
تعالى فلا يلايم التمثيل بقوله هى عصاى على المتبادر (قوله هذا كله مع قيام
القرينة) اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكر مثله الآن (قوله ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه الى آخره) المراد بعموم نسبة الخبر الى كل
مسند اليه ان يكون الخبر المذكور فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد
اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن ٧ واما ماذكره رحمه الله فى شرح
المفتاح من ان المراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه فى تلك الحالة اشارة
واحدة مما يصح اتصافه به فى نفسه ففيه ان عموم النسبة لبعض ما يصح له
مع ارادة التخصيص كاف فى اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة
الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ماذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر
فلا ينافى ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد و ارادة التخصيص
لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها (قوله نحو خالق كل شئ)
قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها فى المقام الذى ذكر وقد دل عبارته
فى شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة
بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها فى نفسها بناء على ان
الواقع فى المثال خصوص الخبر فى نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص
فى نفسه هو العموم بنفسه فينبغى ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة
فى نفسه خاص النسبة فى هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه
فى نفسه بل بملاحظة خصوصه فى هذا المقام فصح ماذكره الشارح من ذكر الجواب
و اندفع ايراد الفاضل المحشى (قوله والجواب ان المقتضى الى آخره) اورد عليه
ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه
و قد تقرر بينهم ان بحث علم المعانى انما هو عن الخواص الزائدة على اصل
المراد و سيجئ لهذا مزيد بحث (قوله و حقيقة التعريف) جعل الذات
مشارا به الى خارج قد يفيد الخارج بقوله مختص و يجعل فائدته الاحتراز
عن الضمائر العائدة الى مالم يختص بشئ قبله نحو ارجل قائم ابوه واظبى كان
امك ام حمار و نحو ربه رجلا ونعم رجلا و ياله قصه و رب رجل واخيه فان هذه

٧ واما حمله على ظاهره
ففيه ان عموم النسبة
للتعدد مع ارادة التخصيص
الى آخره نسخه

الضمائر نكرات اذلم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب
رجل كريم واخيه ورب شاة سواد وسخلتها لم يجزلان الضمير معرفة لرجوعه
الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور فى شرح الرضى على ما نقله
الفاضل المحشى وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعين
اى الاشارة الى معلوم حاضر فى ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان
مبهما فى نفسه وهذا المعنى موجود فى الضمير العائد الى النكرة فلا وجه
للحكم بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار
التخصيص الغير الواصل الى حد التعين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب
شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظى الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى
الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا مايفتقر فى الثوانى ما لا يفتقر فى الاوائل
٧ فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز
كل سخلتها ولاى جارها اذ لايضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم
التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة فى الباب السادس
من كتاب المغنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة
على مايشير اليه سوق الكلام على انالانم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور
وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب النحو وجوب
نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدمامينى وهذا مذهب المبرد
وابن السراج واكثر المتأخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف
فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابناطاهر وخروف واما الثانى فلما اشير اليه
من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال (قوله اشارة وضعية)
قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو جاءنى رجل تعرفه
او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة
فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه اوهو اخوك والكلام فى الاشارة باللفظ اللهم
الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل فى تلك الاشارة (قوله فتعريفه
لافادة المخاطب) جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ماذكر فنقول
تعريف المسند اليه الى آخره وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال
تحققه تفننا فى العبارة قيل لا يصح ٦ دعوى هذه القضية الكلية المستفادة من لفظة

٧ سره انه اذا كان ثانيا يكون ماقبله قد وفى الموضع حقه فيما يقتضيه فجاز التوسيع فى ثانى الامر بخلاف ما اسا بالتوسيع فى اول الامر فاناح لا نعطى الموضوع شيئا مما يستحقه عهد.

٦ واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هى باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم النسبية الى آخره نسخه

كما لجواز ان يكون المسند فى اللواز البينة للمسند اليه فلا يكون مفيد البعد الحكم
كقولنا الاثنان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم فى قوله ازداد الحكم بعدما
يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذى بين ذلك
المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذى هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد
احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة فى قولنا زيد
حافظ للتورية ابعد فى احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة فى شئ ما موجود
والفائدة فى افادة اللازم فى الاول اتم منها فى الثانى (قوله لانه وضعى بخلاف
تخصيص النكرة) يريد ان التخصيص والتعيين فى المعرفة بحسب الوضع لانها
موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا
فى نفسه الا ان التعين ليس بمعتبر فى وضعها (قوله وقد يترك اى الخطاب مع معين
الى غيره) اشاره الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل
اى يترك الاصلى ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ماذكره فى شرح المفتاح
ان يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان
يجعل الظرف مستقرا اى كائنا مع معين او الكائن معه فينبغى ان يجعل الكائن
بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اى بما لا
وجه الى غيره (قوله على سبيل البدل) اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا
او مثنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد
غير المعين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد فى القرآن
ولا فى كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير
الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على
ما هو المختار او موضوع للمعنى كلى لكن بشرط استعماله فى جزئياته المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين (قوله تناهت
حالهم الفظيعة فى الظهور الى آخره) الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع
الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اى شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المصنف
من الحال فى قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف
الشارح اياها بالفضاعة بناء على مانقله من المرزوقى فى اثناء التمثيل للمجاز
العقلى من ان العرب اذا ارادوا المبالغة فى وصف الشئ يشتقون من لفظه
ما يتبعون به تأكيدا او تنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله ويجوزان يعتبر

حذف المضاف اوحيثية اى فظاعة حالهم الفظيعة اوحالهم الفظيعة
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لايرد ان يقال صدق الشرطية
لايقتضى صدق المقدم فصدق قوله ولوترى مع جوابه المحذوف اعنى لرأيت
امرافظيعا ونحوه لايقتضى وقوع مقدمها وهورؤية كل احد ليدل على غاية
ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال
ظهور الشناعة حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لايختص برؤية احد
دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة (قوله لفساد المعنى) اذ العموم فى المعدول
عنه اعنى ان اكرم اواحسن اليه اظهر فان الاخراج فى صورة الخطاب ينافى
العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بفائدة
يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف
الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج فى صورة
الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى
فكأنه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم
يعنى انا عرينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقى ليتأتى لنا قصد العموم اذ لو كان
الخطاب على معناه الحقيقى لما يأتى لنا هذا (قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح)
حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اواحسن اليه قصدا الى
ان سوء معاملته لايختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول
المصنف ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لايريد (قوله ما وضع لشئ مع
جميع مشخصاته) وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص
عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشئ مع تلك المشخصات التى
جعل هذا المفهوم الكلى مرآة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات
زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع
ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشى (قوله لاحضاره اى
المسند اليه) وقد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولاشك
ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام اوعلى حذف
المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه مايكون سببا للالتفات اليه فى
الجملة ولاشك ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفت الى المعنى وان كان حاضرا
فيها كما صرح به فى حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور
المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك جاء
زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا

لافائدة فى الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر (قوله بعينه حال من مفعول المصدر) اى ملتبسا بعينه و لشخصه (قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الى اخره) قيل المعرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجى يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لايحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار فى هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفى كونه بعد الحضور فى الجملة (قوله هذا القيد مغن عن الاولين) فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا و بالعلية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص به اى بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به يغنى عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل فى قولنا رجل جاءنى له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وحينئذ يكون مجازا ومبحثا فى الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس فى قولك الرجل خير من المرأة مثلا مختص بالجنس لايطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف فى حواشى شرح المفتاح عن الثانى من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل فى الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيأتى تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا و بالعلية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص بالمعين اى المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان فيه قيد من قيود التعريف على الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه سقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به فى قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان فى الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعين متحقق فلا اغناء اصلا و بهذا التقرير ظهر ان قول الشارح فى تقرير السؤال لان الاسم

المختص بشئ معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه (قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الى آخره) توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص فى العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص فى الجملة والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان فى الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلى فى الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلى من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما فى الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين فى الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وقد نبهت فيما سبق على انه ليس بمحذور وبما اشرنا اليه من توجيه الجواب المنقح اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعنى بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشى فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى الا انه يلايم اذا اريد بالابتداء اول زمان الذكر فتأمل (قوله لانا نقول هذا موقوف الى آخره) اى خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف الى آخره وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اما اولا فلانه لا بد من اعتبار الاولية فى معنى الابتداء وقد فقدوا اما ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن تقييد ذلك باسم مختص به لظهور ركاكته واما ثالثا فلما اشار اليه بقوله ولو اريد بذلك الى آخره لكن هذا الاخير موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته فى الاعتذار السابق (قوله وبعد اللتيا والتى) اللتيا تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف فى آخره كما فعلوا ذلك فى نظائره من الذيا وذياو ذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى فى فظاعة شانهما كيت وكيت حذفة

الصلة ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذى كنى بهما عنه
وفى ذلك من تفخيم امره مالايخفى (قوله وماسواه انما وضع ليستعمل فى شئ
بعينه) فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ماوضع ليستعمل
فى شئ بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وماسواه انما
وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد
من التعريف السابق ان المعرفة ماوضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له
كليا اوجزئيا وبماذكره ههنا ماسواه انما وضع لمفهوم كلى ليستعمل
الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبنى على مذهب مرجوح
والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التى جعل
المفهوم الكلى مرآة بملاحظتها عند الوضع فليفهم (قوله ولا يخفى
على المنصف) ان الوجه ماذكرنا اولا وذلك لان قيد الابتداء على ماذكره
هذا القائل يخرج سائر المعارف ولايكون لقوله باسم مختص فائدة سوى تحقيق
المقام واما على ماذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن
يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه
لتقدمه فى الذكر على ان الاحضار فى العلم ليس فى اول زمان ذكره بل بعد
تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار
اول زمان الذكر متحقق فى ضميرى المتكلم والمخاطب اذلايفهم منهما فيه الا
المتعين فليتأمل (قوله نحو قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله
خبره واحد خبرا ثانيا اوبدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير
الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره
الرضى ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب
الوصف بمعنى انه احد فى وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما
اوبحسب الذات اى لاتركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل
الاحد عليه تعالى ولايكون مثل زيد احد (قوله فالله اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف) قيل عليه لما كان الاصل هو الاله
معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها
معها فى الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
عنه ان حرف التعريف فى الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لامن المحكى
ومراده ان الله اصله آله منكرا كما ذكره فى تفسير القاضى وانما ادخل حرف

التعريف فى خبر المبتدأ افادة للحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه
قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب
ووجه عدم الارتضاء ماذكره فى شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله
فى الكلام واستعمال اله فى المعبود واطلاقه على الله رجح جانب اشتقاق
من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكى فنقول المضاف محذوف اى
عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لايقال لاه كما صرح به القطب
فى شرحه اللهم الاعلى سبيل الشذوذ والاول هو الا ظهر وفى هذا الوجه يتعين
كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها
الى ماقبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف
الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة
بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور (قوله ثم جعل علما) اى بعد حذف الهمزة
واماقبله فقيل الآله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلية وقيل
هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعين فحذفت الهمزة
وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل الهمزة وبعدها
علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على
غير الثريا ٢ فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون
الغلبة ٩ تقديرية (قوله لما افاد التوحيد) اى بحسب دلالة اللفظ (قوله فيجب
ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق) اى بقرينة المقام فان المراء والجدال انما
هو فى المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات
الباطلة فلا يخالف مافى شرح الكشاف من ان آله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا
والآله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب
الوضع (قوله فى الوجود او موجود) اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل
من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفى الوجود عن آلهة سوى
الله لا على نفى مغايرة الله عن كل آله وهو الذى يفيده استثناء الفرغ الواقع
موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر ٢ الخبر فى الامكان او ممكن مع ان نفى الامكان
يستلزم نفى الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات
الوجود له تعالى ونفيه عن الله غيره واثبات الامكان لايستلزم اثبات الوجود
واما الوجه الذى اورده الشارح فى التلويح توجيه النفى تقدير فى الامكان
وهو ان هذا رد لخطأ المشركين فى اعتقاد تعدد الآلهة فى الوجود ففيه

٢ الثريا تصغير ثروى تأنيث ثروان صفة مشبهة بمعنى كثير العدد من الثروة بمعنى كثرة العدد والاصل ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين فى الاخرى سميت الكواكب المخصوصة بذلك لانها ذات الثروة ١٢

٩ الغلبة قسمان تحقيقية وتقديرية فالتحقيقية عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا فى معنى ثم نقلت الى آخره والتقديرية عبارة عن ان لايستعمل من ابتداء وضعه فى غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل فمن الاول الصعق وهو صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل ومن الثانى الثريا ولفظة الله على القول بانها صفة فى الاصل لانه الاله بحذف الهمزة والتعويض فمقتضى القياس صحة اطلاقه على كل معبود وبحق ٦

بحث لان رد خطائهم فى اعتقاد تعدد الآلهة فى الوجود بنفى الامكان ابلغ لما فيه من اثبات الشئ بسبيبة ماهو الطريقة البرهانية فتأمل (قوله كما فى الالقاب الصالحة لمدح اوذم) توصيف القاب بماذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح اوذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب اوام وماسواهما من الاعلام يسمى اسماء والفرق بين اللقب والكنه بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح اوالذم كابى الفضل وابى الجهل لايضر (قوله وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب) غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه فى الحقيقة وتنكير جهنمى للتهويل كأنه قيل اى جهنمى (قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الى آخره) لكن المنتقل عنه معنى مجازى للفظ اذليس معنى ابى لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده وسيجئ فى فن البيان انشاء الله تعالى ان الكناية قدتكون مبنية على المجاز وبالعكس (قوله انماهو بحسب الوضع الاول) اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى قال الشارح فى شرح المفتاح فى قوله تعالى تبت يدى ابى لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابى لهب لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى هذه عبارته فى ذلك الشرح وظاهره لايناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انماهو بحسب الوضع الاول دون الثانى فان اللزوم على ماذكره هناك بحسب الوضع الثانى لكن بتوسط الوضع الاول فينبغى ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافى ليتلايم كلاماه اى ليس اللزوم بحسب الوضع العلمى فقط بل بحسب ان يلاحظ الوضع الاضافى ثم هذا مبنى على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار ابى لهب بكونه جهنميا مايفهم من المعنى الاضافى اعنى ملابسة اللهب الحقيق وما اذاجوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافى كما فى نظائر حاتم على ماقرره الفاضل المحشى فلااحتياج الى توسيط الوضع الاضافى (قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب) انما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمى اى بواسطة ملاحظة الوضع الاضافى على ماتحققته مماذكره فى شرح المفتاح فلايناقض قوله سابقا الاان هذا اللزوم الى آخره واعترض عليه بانهم شرطوا فى الكناية ان يكون المقصود وهو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود

٦ مطلقا كالانه الا انه لم يطلق الاعلى الواحد الواجب تعالى وتقدس فهو من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال ومن الاعلام الغالبة بالنظر الى الاستدلال كذا فى شرح الكشاف للشارح المحقق ١٢

٢ وانما لم يقدر الخبر فى الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطأ المشركين فى اعتقاد تعدد الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفى الامكان يستلزم نفى الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن آله غيره واثبات الامكان لايستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لاينفى الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفى مستدل عليه بدلائل اخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود نسخه

الاصلى و مناط النفى والاثبات بعيد جدا و اجيب بان توهم البعد انما انشاء من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب و اطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال معنى الكناية فى مجرد معنى الخفأ فتأمل بقى ههنا بحث و هو ان قوله و يجب ان يعلم الى آخره مناقض لما صرح به فى البيان فى اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة فى تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر فى شرح المفتاح فى مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم فى تقرير الكناية طرقين احدهما انه استعمال اللفظ فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له و ثانيهما انه استعمال اللفظ فى الموضوع له لكن لايكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح فى البيان مبنى على المذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح فى بحث الكناية من هذا الكتاب وماذكره فى قوله و مما يجب الى آخره مبنى على المذهب الثانى (قوله او ايهام استلذاذه) ذكر الشارح فى شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام و نحوه و عليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ فى لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة فى لفظ الاعلام و هى الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ فى كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفى فى اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم فى الاعلام ونحوه بطريق الاولى و لو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام (قوله و غير ذلك) مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذى يخصه (قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين) اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب و لذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك (قوله ثم الموصول و ذو اللام سواء اه) خلافا لابن كيسان و ابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيون فعندهم الموصول اعرف من ذى اللام (قوله و لذا صح جعل الذى يوسوس الى آخره) هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذى اللام بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها و لا يمنع اعرفية ذى اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكأنه

بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذى اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بهما غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالآية ناظر اليه (قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه) خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر (قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك) اشارة الى انه لا يلزم فى التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع (قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه) اى لم يعتبر فى اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما فى الصورة المذكورة (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة و المقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح فى مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان فى الجملة كاف فى المقتضى فلا يتوجه ان ماذكره لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون مايجرى عليه الموصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادته المقصود راجح على ان اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم و المفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر (قوله الذى كان معنا امس رجل عالم) ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضى اما موجب او مرجح ولا يكفى مجرد الملايمة والمناسبة (قوله نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم) هذا المثال ظاهر فى عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم (قوله لقلة جدوى الكلام الى آخره) وانما لم يعلل عدم التعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغيرها لا يتأتى منه الحكم على الموصول بشئ والا كان الشئ معلوم الثبوت عنده للموصول فيكون له علم بحال الموصول غير الصلة لان المراد بالاحوال التى تسلب علم المتكلم هو الاحوال التى يصح اعتبارها فى جانب المسند اليه عند افادة الحكم للمخاطب لتعين المسند اليه فعلم ثبوت المسند اليه لا يصير

بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتأتى منه الحكم على الموصول بشئ و الا كان الشئ معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التى فرض انتفاء علم المتكلم بها هى التى يصح اعتبار فى جانب المسند اليه لتعينه عند افادت الحكم للمخاطب و مفهوم المخبر لا يصح ان يجعل عنوانا للموضوع والا للغى الحمد فتأمل نسخه

فى الخبر اذلا يصح جعل مفهوم الخبر وصفا اعنوانيا للموضوع والالغى
الحكم فتأمل (قوله او استهجان التصريح بالاسم) فيه اشارة الى ان المراد
بالغرض مايكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها
وفائدة يترتب عليه كزيادة التقرير اولم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد
استهجان التصريح بالاسم لايفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق
آخر لا استهجان فيه فلابد من انضمام الشئ الى الاستهجان ليرجح اختيار
الموصولية على ما سواها من طرق ثم قد ذكر رحمه الله تعالى فى شرح
المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة فلاتزاحم فى المقتضى
و المقتضى لكن لايخفى ان المناسب ان لايطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقضى
رجحان فى الجملة كما ينبئ عنه قوله فى مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضى اعم من
الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم و اوفر (قوله اى تقرير الغرض الى آخره)
وجه تقديمه على القولين الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض
المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير
على تقريره اولى (قوله واورد حكاية شريح) وهى ان رجلا اقر عند شريح
بشئ ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح
التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار
ادخالا للعنق فى ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح
فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام
رصيا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل
اجنبى ان قلت ليس فى لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية
مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة فى الحكم بالمراودة والاختيار
فى طلب الموافقة (قوله ولقد نهزت مع الغواة نهزت بالدلو) اى ضربت
بها الماء فى البئر وحركتها لتمتلى والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى
المرعى والسرح المال السايم واللحظ بمعنى النظر والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وقيل شرح اللحظ بمعنى النظر السريع الى ماوقع القصد
عليه من قولهم امر سريح اى سريع كذا فى الديوان وفى الصحاح ناقة سرحة
ومسرحة اى سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة مايسيل من

عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان في الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه ففاجأت ووقفت ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا (قوله ان الذين ترونهم) البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا (قوله وجوابه ان العرف والذوق الى اخره) وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطأ الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطأ او يفهم في العرف خطأ المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لاخفأ في لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول (قوله ٧ الى وجه بناء الخبر ان جرى) على ظاهره مبناه على ان للبناء طرفا واجناسا باعتبار اضافة الى ماله طرف واجناس اعني الخبر او على ان المراد الوجه الذي يبنى اساس الخبر عليه فالمضاف في قوله فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه او من جنس العقاب محذوف اي الى ان بناء الخبر ايماء الموصول اذا كان مسند اليه الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه على المسند اليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء وتعريف النقطة بتعقل عدم الانقسام فلا حاجة الى اعتبار حذف المضاف في الثاني (قوله كالارصاد في علم البديع) وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله الى التعريض بالتعظيم الى آخره) اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني

---

٧ قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء نسخه

التى جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعانى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثانى فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعنى من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن لك ان يصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام فى معانى الموصولة لا مجموع الكلام الذى يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض (قوله فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء الى آخره) اجاب عنه الفاضل المحشى بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ بناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد الايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرحة بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق وما فى حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت حينئذ جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث فى نفس الامر على القاء الخبر فى قوله تعالى (ان الذين يستكبرون) الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفى قول الشاعر (ان الذى سمك السماء) البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا فى الباقى لانه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا حظ سمك السماء حمل مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتأمل (قوله ومن الناس من اقتفى اثره الى آخره) اراد به العلامة الترمذى وقد نبهناك فى اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر فى مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبره اى بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذ الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب فى هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب

واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره فى مثل هذا الكلام فانه
ينافى الانسانية بحيث كان ينبغى ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس
لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد فى جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف
التوجيه الذى ذكره الشارح (قوله وسوق الكلام ينادى على فساد هذا
الرأى) اذا اشار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة فى قوله ثم يتفرع على هذا بعد
الاشارة البعيدة فى قوله او ان يومى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا
يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء (قوله الى محسوس غير مشاهد) فيه اشارة
الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم فى العكس
حيث قال الى مشاهد محسوس وقد يقال نبه بتقديم المشاهد على انه يكفى
وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد
المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجاز (قوله واما الغرض الموجب له
او المرجح فقد اشار الى تفصيله الى آخره) فيه نظر لان كل ما اشار اليه المصنف
غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه فى آخر البحث حيث
قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب
اللهم الا ان يقال قصدا كل التميز غرض موجب فتأمل (قوله من نسل
شيبان) شيبان بن ثعلبة و بن ذهل قبيلتان كذا فى القاموس والذى
فى الصحاح وشيبان حى من دينار بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان
ابن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى فى التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون
وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب
فحذف الواو بعد قلبها ياء كما فى ميت وهيت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر
ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفراد
اى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للمدوح الفردية
فى المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى
الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن
فتبصر (قوله وهما شجرتان بالبادية) يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان
الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر فالاول شجر السدر البرى
والثانى شجر الفضاء وهو شجر له شوك عظيم والمفرد الضالة والسلمة ايماء
الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما
فردان من ذينك النوعين يعنى انهم كانوا كذلك فى نفس الامر وهذا كما تقول

رأيت رجلا اذا رأيت زيدا (قوله وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم الى آخره) هذا يشعر بان زائد على اصل المراد المبحوث عنه فى المعانى لايلزم ان يكون زائدا على مايبصره الوضع واللغة فهو منع لما اشعر به فما تعليله فى تقرير السؤال عدم انتفاء تعين نظر علم معانى بما تقرره الوضع واللغة بانه بحث عن الزائد على المراد من لزومه والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره فى الجواب السلمى وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعانى (قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون) قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة مايدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عده الايمان من جملة الاوصاف التى عقب بها المشار اليه وانما لم يعتبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف فعلى التقدير الثانى يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف فى حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذى اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا فى الواقع ذاتا فليتأمل (قوله او نحو ذلك) عطف على قوله لانه وذلك مثل ان يقصد به تجهيل المخاطب والاستهزاء به كقولك مخاطبا لاعمى هذا تشير الى ان المخاطب يدركه بالحس حق تجهيل هو مستهزئ به بسبب عدم قدرته على ذلك ومثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك فى مسئلة يتحير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التى تحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح فى شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد فى امثال هذه المقامات من الآيات والابيات امثلة لاشواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع فى جمع مثال واحد بين كثير لمن اللطائف والاغراض

وقوله عطف الى قوله على ذلك لم يوجد فى بعض (النسخ)

حتى يتوهم احتمال (نسخه)

فان مبنى تلك الاقتضاآت وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود المتكلم مانسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع يقع (قوله واحدا كان او اثنين) الظاهر انه اراد فردا واحدا اوفردين اوافرادا كما يدل عليه قوله فى شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا اوفردين او اكثر ففيه مسامحة اذالظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لانفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذقد تقرر ان المعهود فى العهد الخارجى هو الحصة مع العوارض فحينئذ لاتسامح فى قوله واحدا كان الى آخره (قوله اوكناية) قال بعض اصحاب الحواشى اراد بالكناية معناها اللغوى اى مقابل الصريح لامعناها الاصطلاحى اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم اوعكسه وفيه نظر بل هو من احد قسمى الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين فى صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكر يعنى لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير (قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ٧ او بيانية اى مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الآلة (قوله يعنى يطلق المعرف باللام الى آخره) دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد يأتى لواحد الى آخره من ان المعرف بلام الحقيقة فى العهد الذهنى مستعمل فى مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه (المتحدة) اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود وعلى صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين ومعناه واضح بقى ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولاشك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاى حاجة الى

قوله قال بعض اصحاب الحواشى الى قوله بل هو من احد قسمى الكناية لم يوجد فى بعض (نسخه)

٧ ولا يقدح فى الاضافة البيانية كون المسمى اعم من المفهوم لان المفهوم نفس ما وضع اللفظ بأزائه دون الافراد والمسمى يعمهما كما لا يقدح فيها الفضة اعم من الخاتم فى خاتم فضة منه

فاى حاجة الى ماذكره من القرينة فتأمل (نسخه)

اعتبار القرينة الى الحقيقة باعتبار الوجود فتأمل (قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود) انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذى يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المشخص (قوله واليه اشار بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة) اى الى كون المجرد وذى اللام بالنظر الى القرينة سواء (قوله حتى تكلفوا اما تكافوا) حيث قالوا الحضور الذهنى معتبر فى المعرف دون المنكر وقيل حيث اوّلوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل (قوله كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح) حيث قال والمعرف باللام قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة (قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا) واعلم ان المصادر التى ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هى لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان فى المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق فى اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهنى فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغى ان يجوز ذلك فى هذه المصادر الا ان وروده فى الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور (قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى آخره) فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنينى بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناه اى قصده واراده ولا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنا فى الامر اى اهمنى وفائدة ثمة فى البيت بيان تفاضل الامرين اعنى المرور والامضاء كان الثانى اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما فى الفضل بتباعد ما بين الحادثين فى الوقت (قوله لا توقيت فيه) اى لا تعين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله فى الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف حينئذ كما فى قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا (قوله قلت بل حقيقة) حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اى ليس هو المجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية

المخلوطة ولاشك فى تغايرهما فينبغى ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لابشرط شئ وهى تحقق فى ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لابشرط شئ والفرد المنتشر انمافهم من القرينة وانما سمى معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيا هذا (قوله٦ وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة) ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لاباعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا اورجلا فلفظ انسان اورجل لم يستعمل الافيما وضع له لكن قدوقع فى الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العلم اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا (قوله بدليل صحة الاستثناء) قال بعض اصحاب الحواشى صرح الشارح فى حواشى الهداية بان الاستثناء لايمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف فى صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل فى الجنس ايضا والله اعلم (قوله ومثله كل مضافا الى نكرة) مضافا حال من كل لانه فاعل فى المعنى اى يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لاالافراد كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وجوابه انا لانسلم الى آخره) كان الاظهر ان يقال فى جواب السكاكى ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه فى احدهما هو الحقيقة وفى الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز فى معنى التعريف فانتفاء التالى ممنوعة وكيف الامتياز فى معنى التعريف ولامعنى للتعريف الاالتعين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهور انهم ماادعوا الفرق بينهما الابحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبنوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكأنه جعل عدم بطلان التالى على الشق الثانى ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظاهر ان اعتراض الفاضل المحشى ليس بقوى فتأمل (قوله وهذا المعنى غير معتبر الى اخره) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال

٦هذه الحاشية والحاشية الآتية لم توجد فى أكثر النسخ

مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهنى غير معتبر فى اسماء الاجناس ومعتبرا فى المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا لعدمه وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير (قوله واستغراق المفرد اشمل) قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتى نعم عبارة المفتاح مشعر بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال (قوله بدليل صحة لا رجال فى الدار الى آخره) اقتصر فى البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس (قوله يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا الى آخره) ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد يقال عموم الشر بناء على تأويل وقيتم بالنفى اى لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفى فى قوله ولا لقيتم (قوله او مقدرة نحو لا رجل فى الدار) اشارة الى ماذكره النحاة فى توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعنى من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص فى الاستغراق كما نقله فى الكشاف وان تقييد لا بالتى لنفى الجنس فى قوله وانما اورد البيان الى آخره للاحتراز عنها (قوله ولقائل ان يقول لو سلم الى آخره) قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة فى الكلية وان الاعتراض مبنى عليه وفى قوله لو سلم اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشى مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان ريد رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفى العام وان اريد ان نفى رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفى المفرد اشمل من نفى الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان فى حكم النفى والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول فى حكم النفى ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالمنفى والمراد بقوله فلا نسلم ذلك فى المعرف باللام نص فى صورة الاثبات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان التعريف للاستغراق

وبعد البيت المذكور
قد وقع الليل الذى كفهرا
الى ذراكم شعثا مغبرا
منه
الاكفهرار العبوسى
وشدة الظلام

فى صورة النفى مستدرك ضايع لاستفادة الاستغراق من التنكير فى سياق النفى (قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءنى القوم) الى قوله مع امتناع قولك جاءنى كل جاعة الى آخره فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لايشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفى كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع والافلا بدمن وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه فى شئ منهما وغاية مايقال فى وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه اوالى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزء وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءنى كل جاعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على ان الاستثناء المتصل لان جزئى الجماعة جاعة فليتأمل (قوله قلنا لو سلم الى آخره) اشارة الى منع ماسبق من ان الجمع لايقتضى الاستيعاب المجموع حتى ان معنى جاءنى الرجال جاءنى كل جمع ولعل وجهه ماشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا فى مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جاعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا فى ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جاعة فيكون معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ماذكره الفاضل المحشى وفيه بحث لان مثل هذا واقع فى التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القى فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار فى مفهوم الجمع المستغرق لزومه فى المعنى الحاضر فى ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع ولو سلم فقد يكون الملاحظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم فى بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الجنسية يحملها كل جاعة

من ثلثة الى غير النهاية وان اريد لزوم ثبوت الحكم فى نفس الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اريد ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة فى الحكم باعتبارات فلايضر ولايكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله فى الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط حينئذ عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذى ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح ان يقال جاءنى الرجال عند فرض انحصار الافراد فى الثلثة قلت ٩ لو سلم تأتى حمل الجمع على الاستغراق فى الصورة المذكورة لكان ماذكر مناقشة العبارة يندفع بان يقال جماعة المراد جمع لاجماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله فى تعريف العلة التامة بجميع مايتوقف عليه الشئ مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لايعدل عن الظاهر ٨ واعلم ان الفاضل المحشى ذكر فى حواشى الكشاف بعد ان بين استعمال المجموع المعرف باللام مرادا بها كل واحد واحد ولما استفيد منها انتساب الاحكام الى كل فرد فرد كما فى المفردات المستغرقة نفسها حكم بعض الاصوليين بان الجمع المعرف بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس وفيه بحث هو لان ائمة الاصول انما قالوا ببطلان الجمعية وكون الجمع المعرف مجازا عن الجنس حيث لايصح الاستغراق بل نفس الماهية لا لما استفيد منه انتساب الاحكام الى كل واحد ٤ (قوله حتى يصح جاءنى جمع من الرجال الى آخره) بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو مرتبط بقوله كل فرد فى قوله دون كل فرد (قوله فظهر بطلان ماذكره صاحب المفتاح الى آخره) قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز فى الاسناد او فى المسند او فى الهيئة التركيبية كما سيحققه الفاضل المحشى فى بحث التأكيد على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر فى الجواب ان يقال مراد السكاكى ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يعمل فى الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولاشك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول فى قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعى (قوله غير مناسب للمقام) لان السامع هو الله

(تعالى)

٩ اشار الى المنع فانه الظاهر فى الصورة المذكورة ان يكون اللام للعهد الخارجى ادخل التقديرى كما فى قال السوق اذا انحصر السوق فى واحد منه

على انه قد يكون الملاحظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم فى بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الخشبة يحملها كل جماعة من ثلثة الى غير النهاية منه

٨ قوله واعلم ان الفاضل المحشى الى آخره من المنهوات لمحرره

٤ اللهم الا ان يقال الحكم المذكور متحقق حيث يصح الاستغراق الافرادى ايضا بناء على انه مجاز متعارف وغالب كما صرحوا به

فى الاسناد او المسند او فى الهيئة التركيبية كما سيحققه الفاضل المحشى فى بحث التأكيد (منه)

تعالى (قوله انه جمع ليتناول كل محسن) اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لانه هذا التناول موجود فى المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما فى صيغة الجمع من الاشارة الى العموم (قوله لاحد من خلقه) اى من اجناس خلقه اذ لايطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لالان العالم اطلق ٧ على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشئ من آحاده (قوله و بالجملة فالقول بان الجمع الى آخره) قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم فى الجموع التى يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد مفردها وان اراد الجزئية فسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لايدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الثانى و نقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لايقتضى الاستيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين (قوله ثم فرق بين المفرد الى آخره) لايخفى ان الكلام كان فى الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق٨ والفرق الذى ابداه فى جانب القلة ليس بينهما فان اللام فى الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكأن التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتأمل (قوله ولم يقصد انه مذهبه) ابتناء قول ابن عباس رضى الله عنهما على مذهب غير مذهب الجمهور و مخالفة صاحب الكشاف اياه ليس بابعد من عدم كون بعض القرأة السبع المتواترة على مذهب جمهور النحاة بل على مذهب الاقلين كما لايخفى (قوله مجردا عن الدلالة الى آخره) اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولاخفاء فى انه على هذا التقدير لايلزم الجمع بين المتنافين فى الارادة بل فى الدلالة ولاستحالة فيه عند قيام القرينة على تعين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها (قوله للمحافظة على التشاكل اللفظى) المراد من التشاكل اللفظى الواجب محافظته فى الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم

بان عالما يطلق على كل موجود سوى الله تعالى وعالمون لايطلق الا على العقلاء والمفهوم من الصحاح انه جمعه وانه لا يختص بالعقلاء ﷺ

٨وللاصوليين فى جانب العلة ايضا مناقشة حيث يقولون انه يبطل الجمعية و يبقى الجنس و يتعلق الحكم به حتى اذا حلف لا يتزوج النساء حنث بتزوج واحدة الا ان ينوى العموم فح لايحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه واليمين ينعقد لان التزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه لايثبت حقيقة الا بالنسبة فصار كانه نوى المجاز وعلى ارادة البعض المطلق الى الواحد وقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعداى واحدة منهن فهذا يورد نقضا على ما ذكره الشارح والجواب ان الكلام فيما لم ينسلخ عن معنى الجمعية ﷺ

والرهط بالجمع الصيق (قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) اى لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهران هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما فى الاخبار مثل قوله تعالى (وكل فى فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتأمل (قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر) الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ماقبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر ان السينات فى قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنه السين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق (قوله فلان الثوب مؤلف الى آخره) الاشمال جمع شمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن فى الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر (قوله لانها اخصر طريق) ٧ اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هو اى اخصر من عبد الله ونحوه مثلا (قوله نحو قول جعفر بن علبة الحارثى الى آخره) هو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وبعد البيت المذكور ❊ عجبت لمسراها وانى تخلصت الى وباب السجن دونى مغلق ❊ وقوله مهوى بثلث ياآت لان اصله مهووى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيفت الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف ٩ المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقى ولا يؤول بالمهوى ويراد به ان العرض سائر بالعرض حيث يسير محله القائم هو به وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكأنه قال روحى مع الركب اليمانين ذاهب وجسمى بمكة موثق (قوله لشان المضاف اليه او المضاف) تقديم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما فى الاعتبار وان كان متأخرا فى الذكر ثم لا يخفى ان هذا

وقد اشار القاضى البيضاوى فى آخر سورة الحديد الى مثل هذا التوجيه ❊

٧ وذلك موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ولا الاشارة ولا يكون نسخه

٩ اى لانهما لا يجتمعان وقال سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد ذكره العينى فى شرح الشواهد ❊

وبعد البيت المذكور فى الشرح وهو هواى مع الراكب اليمانيين مصعد ❊ جنيب وجثمانى بمكة موثق ❊ عجبت لمسراها وانى تخلصت ❊ الى وباب السجن دونى مغلق ❊ الميت بحيث ثم قامت فودعت ❊ فلما تولت كادت النفس تزهق ❊ فلا تحسبى انى خشعت بعدكم لشئ ❊ ولا انى من الموت افرق ❊ ولا ان نفسى يزدهيها وعيدهم ❊ ولا اننى بالمشى فى القيد احرق ❊ ولكن عرتنى من هواك صبابه ❊ كما كنت القى منك اذا نامطلق ❊

(التضمن)

التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المص فى جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ماسبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيده بشئ منها تأمل (قوله ومنه قوله تعالى لاتضار والدة بولدها الخ) فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان فى الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضر والباء من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا فى تعدهما ويقصرا فيما ينبغى له فوجه قوله فانه لما نهيت المرأة الى آخره ظاهر وان كان الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اى لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولايضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد (قوله نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون) الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة له كما لايخفى (قوله نحو كوكب الخرقاء) تلميح الى قول الشاعر اذ كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها فى القرائب الخرقاء المرأة التى فى عقلها خفة وبها حاقة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجئ الشتاء وفرقت قطنها الذى يصير غزلا فيما يؤل اليه فى قرابتها استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت (قوله او لانه لاطريق الى احضاره سوى الاضافة) قال بعض الافاضل المراد انه لاطريق حاضرا عنده فى ذلك الوقت سواه ولا نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المؤذنى فى شرح المفتاح وهو الذى نقله الفاضل المحشى ههنا وانت خبير بان البحث فى تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لايكاد يصح (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) يمكن ابقاء عن على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اى عن احسان طالب العرف اذ لامعنى للمنع عن ذات

يصح المعنى نسخه قوله الذى يصير غزلا اه اشارة الى ان فى قول الشاعر غزلها مجازا باعتبار مايؤول اليه عه

الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى فى اى فى شان طالب العرف ٧ ثم وجه حمل التنكير فى الثانى على التحقير سلوك طريقة البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة فى سياق النفى (قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر) قيل الاولى ان التنكير فى رضوان للتعظيم و هو مبتداء و اكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم رضوان الى آخره والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الى آخره و ذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه و لان المقام مقام تعداد النعم و بيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام و ان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله فى نفس الامر و اما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية (قوله و يجئ للتحقير والتقليل) اى التنكير مقطا فصح التمثيل بقوله اعطانى شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه (قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف) عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها فى كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة (قوله احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح) فليتأمل هذا التصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التى نسب اليها السأمة من المهند اى السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف وماذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة (قوله من بناء المرة و نفس الكلمة) اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافى التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير و تلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال و اقتضاء المقام كاف فى الحمل (قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة الى آخره) اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم فى موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له و اذا

٧ كما فى قوله واسى سراة القوم حيث لقيتهم * و لانك عن حمل الرباعة وانيا * بدليل قوله تعالى و لا تنا فى ذكرى على ماقيل صح

قوله على ماقيل اشارة الى انه يمكن منعه فان الظاهر ان معنى و فى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ومعنى فى فى كذا دخل فيه والرباعة نحو الحمالة وهى ما يتكفل به من مال الدية والنجوم تفاريق ما يؤدى منجما واسى امر من المواسات وهى الانصاف وسراة القوم ساداتهم وروى سراة الحى ايضا منه

او فى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او سببهما معا انتفى الشرط فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يلايم المبالغة فى التحقير كما لايخفى فايفاء حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتأمل (قوله اى كل فرد من افراد الدواب الى آخره) قيل آدم وحوا وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والفأره والعقرب والعقنس على ماصرح حوابه فى حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفى والضمير فى فمنهم من يمشى الآية الى آخر راجع الى الدابة بالمعنى اللغوى على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل (قوله اذالتقدير كل ادابة خلقها الله من ماء) فيه ان المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد فى المسند اليه نفسه وفى هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لافيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتى بين المضاف والمضاف اليه لايخلو عن تعسف (قوله بل قصد صاحب المفتاح الى آخره) مبنى على ماذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكى واتباع له والا فقد صرح فى شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصى لايلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشى على بطنه اه وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية ومما ينبغى ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافرادا والنوعيـة فى الطرفين هو الملايمة بينهما والافيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع ذلك الفرد (قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الى اخره) فيه ان الاستثناء يقتضى الشمول المحقق ولايكفى فيه احتمال المحقق فضلا عن المتوهم ولذا استدل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام فى قوله تعالى ۞ ان الانسان لفى خسر ۞ بصحة الاستثناء فافهم (قوله وللتقليل قوله فيوما بخيل الى آخره) لايخفى ان فى حمل تنوين الخيل على التقليل مدحاله بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التنكير الذى ربما لايكون مناسبا للمقام كما لايخفى واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم (قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها) هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذالم ارضها اى انى تراك امكنة وقوله تراك خبر ثالث

قوله ولذا استدل اه يظن من المنهوات لانه لم يوجد فى اكثر النسخ

قبيل البيت المذكور ❊ اولم تكن تدرى نوادربانني ❊ وصال عقد صبايل
جدافها و قوله اويرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم
(قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الى آخره) كون ضمير
الفصل مع تعريف المسند اليه لاغير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور
واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية للمسنداليه المنكر والمسئلة
مبسوطة فى مغنى اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون
الوصف للمدح والذم والترحم على مااعتبره المصنف والتأكيد بكل واجمع فان
المسند اليه المنكر لايؤكد بهما الاعند الكوفية بشرط ان يكون محدودا
(قوله لكثرة وقوعه واعتباراته الى آخره) قيل عليه العطف بالحرف اكثر
واعتباراته اوفرد فلاينتهض ماذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ماذكره
(قوله٧ ليناسب قوله واما بيانه) فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدرى
واماالتابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لاغير (قوله كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) قال الشارح فى شرح
المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض
انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق مايقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفى
الطول والعرض يستدعى ان لايكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلث جسما
فتأمل قال الفاضل المحشى هذا المثال على رأى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف
حد للجسم اى تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج
الى فراغ مكان خال يشغله لان الممتد فى الجهات الثلث لايتصور الا فى مكان
وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم اويراد بالطويل وما بعده الجوهر
لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان
الموصوف هو الجسم الطبيعى اذ لا مكان للتعليمى عند من يثبته وبهذا
ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لايتمشى على مذهب
الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهر ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد وتحيز وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه
لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة
الاحتياج الى الفراغ الممتد لامطلق الفراغ فافهم (قوله الا المعنى الذى
يظن بك الظن كان قد رأى و قد سمعا) قيل مفعو لا الظن محذوف فان اى
يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع

٧ ليوافق نسخه

(الظن)

الظن وكان قدر رأى وقد سمعا حال من فاعل يظن اى يظن مشبها بالراى
والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى من الظن مشبها بالمرئى
والمسموع كما لا يخفى (قوله اودى فلا ينفع الاشاحة الى آخره) اودى اى
هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة والبدع جمع بدعة وهى الامر
الغريب والمعنى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة
(قوله فانشد البيت ولم يزد عليه) واراد جعل الموصول مع صلة خبر اللالمعى
ليفيد المخاطب وان كان فى البيت وضاحاله كذا ذكره الفاضل الكاشى (قوله
وعند النحاة) جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه (قوله
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف) قال الفاضل المحشى
منشأ احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلى
هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق
فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما
نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية
والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما نشاء عن
المعنى كما صور فى النكرات واعلم ان الفاضل المحشى حقق فى اثناء البحث
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء فى شئ
من الاقسام التى ذكرها الا فى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله واذا تصور
الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما
فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ففيما
اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا لم يتعدد الموضوع له
بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا فى لفظ
وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل
المحشى امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر فى الوضع اذا كان
عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شئ
آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم (قوله لئلا يصير
الوصف مخصصا) قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على
المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد
انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعانى المذكورة (قوله لبيان
ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد) ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه

قوله قوله فانشد البيت
لم يوجد فى اكثر النسخ

ماتوهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما سبق فى بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذى يقارن الاستغراق العرفى والدليل عليه ماسيذكره الشارح فى بحث عطف البيان من ان الوصفين فى الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ماذكره صاحب المفتاح فى هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما فى قوله تعالى (وما الله يريد ظلما للعالمين) والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا و بالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا فى الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذى اجرى عليها فى الآية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى و من ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامى الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهى ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشى من الجنسية سارية فى عموم الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تأمل (قوله يجب صحة وقوع المفرد مقامها) نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل (قوله قلنا مراده ان الصلة الى آخره) ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان منكم لمن يقال فى حقه والله ليبطئن (قوله كما ان الشرطية خبرية) اراد بها جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء (قوله لان الآية فى سورة التحريم نزلت او لا بمكة) اعترض عليه القطب فى شرح الكشاف بانه ينافى ماسبق ان سورة التحريم مدنية وماقال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها ياايها الناس مكى و ياايها الذين آمنوا مدنى اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية فى سورة

التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اى متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه ٧ (قوله قلنا يمكن ان يقال الى آخره) اعترض عليه الفاضل المحشي بانه حينئذ يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه ٩ بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار تعريف العهد الخارجي في احدى الآيتين وعدمه في الاخرى ولا شك ان هذا التعريف يقتضي تعين المقصود وسبق الذكر تحقيقا او تقديرا فمقصود صاحب الكشاف بيان سبق الذكر في آية البقرة وعدمه في آية التحريم حتى يظهر وجه التعريف في الاولى والتنكير في الثانية اذ لا قرينة فيها معينة للمقصود بحسب سياق الآية وسباقه ولا بحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى فعليه البيان واما سماعهم من النبي عليه السلام فلا يكفي في تعريف العهد الخارجي لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي في الاشارة بتعريف العهد بل لا بد ان يعلم ان المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن ولذا لا يقال لك اذا عرفت زيدا بشخصه وضربه المتكلم ضربت الرجل الا اذا عهد بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه الشارح غرض صاحب الكشاف اصلا (قوله والمشركون لما سمعوا الآية الى آخره) ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا ٣ (قوله ولم يبين ان اى موضع الى آخره) قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثاني البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى الحاصل بالسماع كان في ذلك ولا حاجة الى ان الخبر صوابه

مع انها نكرت في الآية الاخرى كانه قال انما لم ينكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه التنكير الاخرى فلا يدخل تحت القصد وحينئذ لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر نسخه

٧ لان الآية الوضوء مصدرة بيا ايها الذين آمنوا مع ان حكمها ليس مختصا بالمؤمنين الكائنين بالمدينة وان كانت الآية مدنية بالاتفاق ولو لم يعتبر الاختصاص لم يبق فرق بالوجه المذكور

٣ والحاصل ان ادراكهم

مابناضل عليه فليفهم (قوله وهو خلاف ماصرحوا به) قيل كلام صاحب الكشاف فى المفصل به على ان التأكيد بعد تقرير الحكم حيث قال وجدوى التأكيد انك اذا كررت فقد قررت المذكور وماعلق به فى نفس السامع ومكنته فى قلبه فان ضمير به راجع الى المؤكد فى صورة تأكيد المسنداليه مثلا تقرير الحكم المعلق به وانت خبير بانه خلاف قول الجمهور فلك ان يرجع ضميربه الى ماهو عبارة عن نفس المؤكد وان يجعل المعلق مسندا الى الجار والمجرور فلايدل على ماذكر تأمل (قوله بل فى آخر بحث تأخير المسند المتبادر منه) ان تحقيق تقوى الحكم مذكور فى آخر بحث الحالة المقتضية لتأخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر فى المفتاح بل هومذكور فى اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد بحث تأخير المسند المعنى اللغوى اى البحث المتعلق بتأخير الفعل فى نحو قولهم اناسعيت فى حاجتك (قوله والاظهران قول السكاكى الى آخره) وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضى تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هنالك ان قولك سعيت انا فى حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان (قوله وبهذا يظهر ٧ ان ما يقال من ان معنى كلامه) اى كلام المصنف كما يدل عليه كلامه فى المختصر لا كلام السكاكى (قوله او دفع توهم التجوز الى آخره) فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير فى هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما فى التأكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال (قوله لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى آخره) فالحكم ههنا اعنى نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند اليه فليس فيه اعتراف بان التأكيد قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض اصحاب الحواشى (قوله ولا يدفع هذا التوهم الى آخره) اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو فى الاصل فان توهم السهو فى الوصف مثل الاثنينية فى الرجلان والعينية فى زيد يندفع به كما اشير اليه فى الشرح (قوله وههنا بحث الى آخره) اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم

٧ وجه ظهور كونه غلطا هو ان تقرير الحكم فى انا عرفته ليس من التأكيد بل من التقديم ولو سلم فسياق كلام المص فى التأكيد الاصلاحى ولو سلم فلا فرق بين انا عرفت وانا سعيت حتى يجعل الاول لتقرير الحكم والثانى لتقرير المحكوم عليه والمراد من الوجه الصحيح هو حمل التأكيد على المصطلح والتقرير على تقرير المحكوم عليه

بجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشئ لان الحقيقة بهذا المعنى لايقابل المجاز المطلق كما ذكره فى التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلى فبعيد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ٧ ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع الى آخره ممنوع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لابطريق التجوز كما ذكره فى جاءنى الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص فى مدلوله لايطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا بخلاف القول وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع السهو فى كلاهما لاتعين دفع المجاز فى كلهم وقد اشار الفاضل المحشى الى المنع المذكور بقوله ويمكن ان يقال فعلى هذا الى آخره فلا تغفل (قوله لان المثنى نص فى مدلوله) لايطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر ❊ ❊ ٩ فجعلن مدفع عاقلين اماما ❊ وجعلن امعز رامتين شمالا ❊ حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى (ولمن خاف مقام ربه جنتان) من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يستأنس له بقوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) اذ لايخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى (القيا فى جهنم كل كفار عنيد) اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر فى التفاسير وسيجئ منا تحقيقهما ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين (قوله فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند) فيه بحث اذ التجوز فى مثله قد يكون فى الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشى فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع (قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه الى آخره) قال الفاضل المحشى وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج فى دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبنى هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم فى قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان

٧ والحاصل انه اذا كان المراد من التجوز التجوز العقلى فاندفع بالتأكيد التجوز العقلى والمراد من الثانى التجوز اللغوى فاندفع بعض منه كما اذا اردت من جاءنى القوم مثلا ثبوت الحكم للبعض ولم يندفع لبعض آخر كالمجاز فى الهيئة التركيبية والمفرد كما حققه قدس سره ❊

٩ اى فجعلن تلك النسوة المذكورات سابقا والمدفع واحد المدافع وهى الاماكن التى تجرى فيها الماء دفعة دفعة والامعز المكان الصلب الكثير الحصى والارض معزاء تأنيث الامعز منه

بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله فى التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير
الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان قيل قول صاحب
الكشاف فى تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل
من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فما وجه
ماذكره الشريف قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما
الفائدة فى هذا البيان والبيان حاصل بدون قلت الفائدة فيه ان توسموا بهذه الدعوة
وسما ويجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا
عاد الاولى القديمة التى هى قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل
قوله وان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل فى السياق لم يكن الجواب
الثانى جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلايضره اشتراك
لفظ عاد فى نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب
الاول على التنزل فليتأمل بقى فى كلام الكشاف بحث وهو ان ماذكره فى
سورة الفجر مخالف لماذكره فى سورة هود كما سبق نقله وفى سورة والنجم حيث
قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره فى
سورة الفجر ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره فى السورتين انه عاد الاخرى والجواب
٧ انه محمول على اختلاف الرواية (قوله ومما يدل على ان عطف البيان الى
آخره) ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث يوهم كلامه لزوم
اختصاص عطف البيان بالمتبوع ٩ وهو ظاهر الاندفاع اذ لوسلم ان مراده
الاختصاص على الاطلاق يكون بناء على الاعم الاغلب ونظيره ماذكره
الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبنى على الاعم
الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لماعسى ان يتوهم من ظاهر كلام
المصنف فله وجه (قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان
مكة بين الغيل والسند) والواو فى والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى
مأخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير
منصوب على انه عطف بيان اوبدل ان جعل العائذات منصوبة بانها
مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها
مضافا اليها له والغيل والسند موضعان (قوله قلت ليس فى كلام
السكاكى) كيف وقد عرف عطف البيان فى قسم النحو بما يذكر بعد
الشئ من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولاشك فى ان

٧ اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية نسخه

٩ عطف البيان بالمتبوع لجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب نسخه

(هذا)

لم يوجد فى اكثر النسخ

هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين فى هذين المثالين (قوله وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة) اما الاول فظاهر واما الثانى فلان التنوين لافراد الشخص بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعتبرة فى اسماء الاجناس وضعا واستعمالا فتأمل (قوله على الجنسية والعدد المخصوص) ان فسر العدد بما يقع فى العد او بما يساويه فالامر ظاهر وان فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبنى على التغليب اذ الاسم الحاصل بمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور (قوله مثال للوصف المؤكد) جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحية له فى المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح فى اله واحد (قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه) لان الغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين عن آله وفى الثانى اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخللت بذلك الغرض كما لا يخفى (قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الى آخره) اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه فى حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضى ولا كلام فى ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور فى به ظنا منه ان المبدل منه فى حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال فى المفصل قولهم البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطرحه واجب الا تراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك (قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الى آخره) هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظه المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهى رحمه الله تعالى بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من

الا آله لم يحصل المقصود الذى هو النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله و ان قيد فليقيد الجن فى قوله تعالى وجعلوا الله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتأمل (قوله نحو جاء نى اخوك زيد فى بدل الكل) الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك فى الالفية لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعض والتجزى وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التأدب وان حل الكل على معنى اخر حسن (قوله وسكت عن بدل الغلط) لانه لايقع فى فصيح الكلام الاضافة فى بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمى بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد يناقش فى عدم وقوع بدل الغلط فى فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لاينافى الفصاحة بالمعنى السابق كما فى قولك جاءنى زيد بل عمرو بمعنى انه وقع الغلط فى ذكر زيد وانما جاءنى عمر ونعم لايقع فى كلام الله تعالى لالانه يستلزم ٧ عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه (قوله قلت قد اخذ هذا الى آخره) يمكن ان يجاب عنه ايضا بان فى البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه فى حكم التكرار العامل واما فى التأكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التأكيد (قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح) قال الفاضل المحشى و احسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة و هو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء فى التمثيل ببدل الاشتمال و اردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين اظهر والمصنف رحمه الله لما اقتصر على التقرير ابتداء فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده فى عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذلا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع فى العلية بشهادة مع فلا يعارض الظهور فى الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم (قوله للجمع المطلق)

٧ اللهم الا ان يراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافى البلاغة ظاهر باعتبار انتفاء المطابقة المقتضى الحال الا فى بدل البدأ لما نقل الفاضل المحشى محمد

الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لاتقييده
بقيد الاطلاق كما قيل فى قولهم الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق
فلا يرد ماذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلاتقييد
(قوله اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع الى آخره) هذا التفسير انما يظهر
فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة على الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو
فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال رحمه الله
فى شرحه للمفتاح قد تقرر فى علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك
فى افادة الجمع فى ذات مثل قام وقعد زيد او فى حكم مثل جاءنى زيد وعمرو
او فى الوجود مثل جاءنى زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعنى
قام وقعد زيد ينبغى ان يعد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على انه من عطف
الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل
العلة جعله من قبيل اشتراك فى الذات من جهة المعنى قلنا فحينئذ يلزم
ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك فى الذات لافى الوجود وهو
خلاف ماصرح به المحققون (قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية) فيه
اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وماذكره الفاضل
المحشى واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر فى باب العطف هو التعدد
والتميز بحسب الوقوع فى الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخى يدل
على ان الوقوع بالمعيه ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر
المعية ليس على سبيل الاستطراد اذ الحكم بان المعتبر من التفصيل فى باب العطف
هو التعدد بحسب الوقوع فى الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى
الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على
المعية فى الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم
منها من التفصيل المعتبر فى شئ ويؤيده قول الشريف فى تحقيق
ان الواو لاتفيد تفصيل المسند واما ان المجئ القائم باحدهما غير المجئ
القائم بالآخر فانما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب فان المفهوم منه انه لوا
ستفيدت هذه الغيرية فى التركيب لكان فيه تفصيل المسند نعم قول الشريف المعتبر
فى باب العطف الى آخره منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر
فيها اصلا على ماحققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشى بيان

قوله ويؤيده الى قوله نعم من المنهوات لمصححه

الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فأمر خارج عن الوضع يراعى فى بعض موادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فليتأمل (قوله واحترز بقوله مع اختصاره الى آخره) قال الشارح فى شرح المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لولم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ماذكره فى اول احوال المسند اليه من ذلك الشارح من ان المناسبة هى المعتبر فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ماذكر او ان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى (قوله واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم اوسنة) يريد ان فيه تفصل المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلولم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقال قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأ لتفصيل المسند على ماهو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول فى توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل فى المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما فى فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعده بيوم وسنة كما فى المختصر لكان اظهر (قوله ترتب اجزاء ماقبلها ذهنا) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فى حتى كما صرح به ٧ فى مغنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جميع ماقبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبنى الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها اذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل المثال المذكور اعنى مات كل اب لى حتى آدم بان المراد

٧ قال الدمامينى فى شرحه اراد اما جزئيا من كلى بقرينة مقابلة فى الجزء من الكل فلو اريد بالبعض ماهو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالخارج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة جزأ لا جزئيا ١٢

آبائى حتى آدم (قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ماتوجه الى ذلك القيد) المراد من الدخول المذكور التأخر فى الاعتبار و الملاحظة لانه وجه القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتيه فى مثل قولك جاءنى زيد يوم الجمعة اذلا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جئ بجاءنى (قوله من غير تفصيل للمسند) لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر المستترة العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسندان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ماصدقات افراد المسند (قوله لانه فى معنى الذى يأكل فيشرب فينام) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه (قوله ولو سلم فلادلالة فيماذكره الى آخره) قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط و الظاهر انها مساوية لشهادة القيود والاحترازات فاللزوم فى مثله واضح وقداشار الشارح فيمانقلت عنه فى فائدة قيد الاختصاص الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ماتقرر فى مثله فتأمل (قوله او انهما جاءاك جميعا) فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلاحكم له حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى ثم انه جواز استعمال لا فى قصر القلب والافراد وفى دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط (قوله لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا) لم يرد بالاعتقاد مايكون جازما بل مايتناول الظن الضعيف الذى هو الوهم الفاسد (قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ماوقع فى المفتاح) فان قلت لامخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجئ عنهما بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد المفتاح اعتقاد مجئ زيد دون عمرو فى صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت

ومما ينبغى ان يعلم انه يندفع بهذه القاعدة استدلال الشافعية على وجوب العمرة بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله حملا للامر على الوجوب كماذكره فى تفسير القاضى اذ نقول بعد التسليم ان الامر للوجوب يجوز ان يصرف الاثبات اعنى الايجاب الى التقيد اعنى لله فان الاتمام لوجه الله تعالى واجب فى كل عبادة اذ الاخلاص لابد منه فى جميع العبادات فرضا اونفلا ولا يلزم من ذلك وجوب الاداء فتدبر منه

لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجئ عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى (قوله فلم يقل به احد الى آخره) اى لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به فى الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وماذكره الفاضل المحشى من انه منقوض بقولنا جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد مرفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ماجاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ماجاءنى عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق فى تأدية المعنى المراد لا لاستلزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الاخر ولعل المتكلم انما لم يحترز تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفى او بغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجئ عن احدهما توهم المخاطب عموم النفى فالايجاب الذى بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتدبها قلت غرض الشارح نفى القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك فى كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا (قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع فى حكم المسكوت عنه) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ماذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصود ان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى (قوله وفى كلام ابن الحاجب الى آخره) قال بعض اصحاب الحواشى صرح بذلك فى الامالى والله اعلم (قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال) وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام هو النفى ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ٧ ان يقال المراد من الحكم ماهو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففى النفى على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثانى وجعلت الاول مسكوتا عنه (قوله او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين) المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو فى الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع فى الشك فى اصل الحكم

٧ ولعل هذا اقرب بما ذكره الفاضل المحشى لان الحكم بمعنى المحكوم به وان كان شايعا الان المتبادر منه صرف الحكم بمعنى المحكوم به صرفه متكيفا بكيفيته من الاثبات و النفى لا صرفه مجرد عنهما و لهذا اعترف بكونه تكلفا وقد اندفع بالتكلف الذى ذكره ما اورده فى نحو جاءنى احد الا زيد بان الا زيد لا يصلح ان يكون بدلا من البدل هو المقصود بالنسبة والنسبة ههنا فى الكلام السابق نفى والغرض من ذكر لاثبات المجئ لزيد فتأمل ويمكن ايضا بان زيدا وان كان بدلا منه احد المذكور الا انه فى الحقيقة بدل من واحد موجب وذلك لان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه فيكون العامل فى زيد هو جاءنى الا انه انتقض معنى ما بالا فتقدير الكلام ماجاءنى احد زيد فزيد كان مقصودا بدلا عنه احد موجب فى الحقيقة فيكون مقصودا بما نسب الى المتبوع فتدبر

منه

وهو ظاهر ثم المذكور فى مغنى اللبيب ان الشاهد فى او الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكى جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لايزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ٨ ليتفكروا فى انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم هم الكائنون فى ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لايتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقينى صرح به فى المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبى عليه السلام انجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط) فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآيتى الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لايجتمع الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل ٧ منهن كفارة بل يقع واحد منهن كفارة والباقى فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام فى آية الفدية (قوله عطف بيان) لما قبلها وقيل بدل (قوله لانه يقترن به اولا) قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو قائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للخبر لانه قائم مقامه (قوله مختصا بالذكر) لفظ مختصا ههنا وفى قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح فى المقصود وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله بمنفردا (قوله بان يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشى حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو التميز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج لتصحيحه الى تكلف ٩ بعيد والصواب ثبوت المسند له فتأمل (قوله بل صرح فى هذه الآية بان فائدة الفصل الى آخره) ههنا بحث وهو ان الفصل فى هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لايجوز ان يفيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل المحامى هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل المحامى يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشى وغيره

٨ وقد يتكلف له بانه لابد فى جعل او للابهام من قصد المتكلم اليه وقد اعتبر ذلك فى او الاولى فلا حاجة الى اعتباره فى او الثانية لان اعتباره فى واحد هما يغنى عن اعتباره فى الآخرى فان قيل هل لا اعتبر فى الثانية دون الاولى اجيب بانه اعتبر فى الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهامى محل الهداية والضلال والاولى هى الواقعة بين محليها فليفهم منه

٧ منها نسخه

٩ وهو جعل الهمزة فى اثبت للصيرورة ووجه البعد انه سماعى منه

ان ضمير الفصل فى مثله لايفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل (قوله وقد يكون لمجرد التأكيد) اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتأكيد ٢ تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لامانع من كونه للتأكيد وان لم يجد فى الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التأكيد فى صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التأكيد على تأكيد التخصيص وفيه بعد (قوله او قصر المسند اليه على المسند) سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لامكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعى ذلك فاجيب بان مبنى ٤ الانكار فيما سبق تعليله لكلام الكشاف لافادة اصله الا ان فى حمله قول المصنف فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجئ للعكس بعض نبوة عنه و بالجملة حمل الفصل فى مثل قوله الكرم هو التقوى على التأكيد ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك (قوله اى تقديم المسند اليه) يريد به ايراده مقدما على المسند على ماهو اصله كما يقال ضيق فم الركية اى جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا انه يكون واسعا ثم ضيق (قوله ومراد صاحب الكشاف ثمه) اى حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار ٦ (قوله ويعرف فيه معنى اى يعرف فى ذلك الشئ معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لابد من اسناد العناية الى شئ ان يكون ذلك الشئ مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات (قوله ولابد من تحققه قبل الحكم) ان حمل قوله ولابد على معناه الظاهر اعنى الوجوب فالحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها والمضافان محذوفان فى قوله قبل ذكر الحكم عليه اى قبل ذكر مأخذ معروض الحكم وهو المحكوم به لان الحكم يعرض للنسبة الحكمية المستفادة من المسند كما لايخفى او يقال اسناد الذكر الى الحكم مجاز باعتبار مأخذ معروضه وحاصل المعنى ان الراجع تقديم المسند اليه على المسند لانه لما وجب تقديمه على الحكم يترجح تقديمه على المسند الذى بينه و بين الحكم علاقة قوية

(لكون)

٢ المراد بالتأكيد الذى جعله صاحب الكشاف فائدة الفصل توكيد الحكم لدلالته على ربط المسند بالمسند اليه وقيل توكيد المحكوم عليه لانه راجع اليه فيكون تكريرا له منه

٤ فعلى هذا تخصيص قول المصنف فلتخصيصه بالمسند بحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على غالب الاستعمال منه

٦ قال هذا فى تفسير سورة المائدة عند الكلام على قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا الآية كما انه اطلق التقديم على الضرب الثانى فى اول سورة الانعام حيث صرح بوجه تقديم اجل مسمى على عنده منه

لكون معروضه مستفادا منه ولا يخفى عليك مافيه من التكلف واقرب منه ان يقال المراد بقوله لابد الاولوية التى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظه قبله فالحكم فى الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشى رحمه الله تعالى فتأمل (قوله ولا مقتضى للعدول) قد سبق منا فى اوائل احوال المسند اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تغفل عنه (قوله يرثى بها فقيها حنفيا توطئة لما سيذكره) من ان المراد من قوله حيوان مستحدث هو المعاد الجسمانى (قوله يعنى تحيرت البرية الى آخره) اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم فى مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة فى كيفيته لا فى اصله كما يدل عليه قوله وفى ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما فى مذهبه فليتأمل (قوله من الرفات) الرفات على وزن الفرات الحطام وهو ماتكسر من اليبس (قوله كذا فى ضرام السقط) السقط فى الاصل مايسقط من الزند عند الاقداح سمى ديوان المعرى به والضرام بالكسر فى الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب الذى يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمى به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لايقول به) لايبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين فى كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومى اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله * يد بخمس مأتين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار ولله در من رد عليه بقوله * عن الامانة اغلاها وارخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى * ٧(قوله ولا الققنس هو على ماقيل) طائر فى بلاد الهند يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله (قوله لانه لايناسب السياق) بالياء المثناة

كما دل نسجه

٧ ورد عليه ايضا من قال فى جوابه وقيمة اليد نصف الالف من ذهب وتعدت فيما تسوى بدينار هناك مظلومة غالت بقيتها وههنا ظلمت هانت على البارى منه

من تحت وقد يقال السابق بالباء الموحدة ماقبل الشئ والسياق بالمثناة اعم وهو العبارة ههنا (قوله واما التجيل المسرة والمساءة للتفاؤل والتطير) يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلاتعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجل المسرة الحاصلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ماكان ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسنداليه يصلح للتفاول فتقدمه الى السامع لتسره اوتسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه اواخر ويؤيده قول المعرى * سألن فقلت مقصدنا سعيد * فكان اسم الامير لهن فالا * حيث جعل اسم السعيد تفأولا للشوق مع تأخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قديكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه وقديكون بمضمون الكلام كما يقال وسعد في دارك فانه قديتفاؤل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسنداليه اواخر فلايقتضى تقديمه على المسند والمصنف اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثانى ان المسرة مثلا ينفك عن التفاؤل اذقد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لانفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتأمل (قوله والسفاح في دار صديقك) السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس رضى الله عنه (قوله مثل اظهار تعظيمه) بناء على ان التقديم في ذكر المسانى يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه اوبسبب وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لايشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة (قوله اوتحقيره نحو رجل جاهل في الدار) فيه بحث لانالانسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم

(قوله واما لتعجيل المسرة) او المساءة للتفأول او التطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل او تعجيل المساءة كالصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببيهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ما كان ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفأل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المعرى سألن فقلت فقصدنا سعيد فكان اسم الامير لهن فالا حيث جعل اسم السعيد تفألا للشوق مع تأخر فكذا المفسرة المسببة عنه فالمقتضى التقديم المسند اليه تعجيل المسرة تعجيل التفأل والجواب ان التفأل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذى

(بل)

بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لايستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه فى مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر (قوله هذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا الى آخره) يعنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به (قوله نعم لو قيل على المفتاح الى آخره) هذا انما يرد ان كان مراد السكاكى ماذكر واما اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتبار ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد ٧ لا يقال قول السكاكى لانفس الخبر يأبى عن هذا التوجيه اذ المناسب ان يقول لا وصفية الخبر لانا نقول معنى قوله لانفس الخبر لانفس الاخبار فلا اباء فتأمل (قوله متى تهززبنى قطن الى اخره) الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اى وقور والالمام النزول وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار فى المجلس وبالاسراع بانفسهم فى خدمة الاضياف وقراهم (قوله اى محل الاستشهاد هو قوله فهم خفوف) لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل يفسره مابعده ولا قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه كذلك (قوله لان خفوفا جمع خاف) فى بعض شروح الايضاح او جمع خفيف كظروف جمع ظريف (قوله واجيب بمنع الاشتراط) قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لانسلم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض للمنع (قوله وماانت علينا بعزيز) صرح فى المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت ياشعيب والدليل على ارادة هذا المعنى ان قول شعيب عليه السلام ارهطى اعز عليكم من الله اى من نبى الله ليس جوابا لقولهم ولولا رهطك

---

٤ يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد فى دارك فانه قد يتفأل بكون سعد فى داره ونفس هذا التفأول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند والمصنف اشتبه عليه الفرق بين التفألين على الاحتمال الثانى ان المسرة مثلا ينفك عن التفأل اذ قد يحصل بذكر الاسم فى اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفأل لانفسه والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم فى اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتأمل نسخه

٧ قوله لم يرد جواب لقوله واما اذا كان مراده الخ (منه)

قوله لايقال قول الى آخره لم يوجد فى اكثر النسخ

رزان بغاية الوقار كان مقتضى ذلك ان يتوهم السامع انهم لغاية وقارهم لا يخفون حين المام الضعيف بل يأمرون الخدم بخدمته فجرى على ذلك التوهم وقصر الخدمة للضيف عليهم قصر قلب اى هم انفسهم يخدمون لا خدمهم منه

٩ وقد يقال المراد بالخبر الفعلى فى ما انا قلت عند اهل المعانى نفى الفعل وان كان عند النحاة مجرد قلت وسر تغاير الاصطلاح حتى ان من القضايا المسلمة ان النفى انما يتوجه الى النسب والصفات دون الاعيان والذوات فلما لم يظهر حكم النفى السابق الا فى الفعل اللاحق وكان المعنى مطمح نظر اهل المعانى اعتبروا الخبر ذلك الفعل المنفى وكان قصارى نظر النحاة تصحيح الالفاظ اعتبروا الخبر مجرد قلت وانت خبير بان اثبات امر جديد لاهل المعانى بمجرد قوله تخصيصه بالخبر الفعلى عنه مندوحة كما ذكرته من حذف المضاف الشايع فتأمل (منه)

لرجحانك اذ المستفاد منه بمعونة المقام ان مقام ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم ولا يستفاد منه اشتراك العزة بينه وبين رهطه فلا يلايمه ارهطى اعز عليهم لاقتضائه ثبوت العزة له عليه السلام بل هو جواب لقولهم وما انت علينا بعزيز على ان التنوين للتعظيم فلو لم يقصد به تخصيص العزة الكاملة برهطه ويلزمه تخصيص عدمها به لما طابق الجواب فافهم خلاصة ما فى شرح المفتاح وفيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكى انْ يعتبر ان المقدم كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوى وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة فى الجملة ولذا لم يقل بالحصر فى زيد عرف كما سيأتى والظاهر ان انت على تقدير تأخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعنى ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر فى عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعنى الباء زائدة فيجوز تقديم ما فى حيزه عليه وان ابيت فيقدر يفسر بعزيز (قوله وما انت عليهم بوكيل) اى بكفيل بحفظ اعمالهم (قوله غير مناسب للمقام) بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف اعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمتهم كما هو الدأب فى اكرام الضيف وتعظيمه ٣ اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لا ان يسرع خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه لا كما يخفى على المنصف على انه يفوت حينئذ حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما قصدا الى الحصر وتنبيها على كمال رفقهم فمع انه ركيك لا يستقيم فى رزان كما لا يخفى (قوله بل التخصيص بالذكر) فيه انه حينئذ لا تعرض فى كلام المفتاح للتخصيص الحصرى كما فى مثل انا سعيت كما ذكره فى مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور فى المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هى مردودة بتصريح ائمة التفسير (قوله تخصيصه بالخبر الفعلى) اى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلى ٩

الخبر الذى اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه
بان الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا (قوله
وصاحب المفتاح الى آخره) قال الفاضل المحشى. وهذا هو الحق وذلك
لان التقديم الى آخره وانت خبير بان ما ذكره يقتضى جواز التخصيص
فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه فى غيره والسكاكى لا يقول به
على ما سيجئ (قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى آخره) القصر المستفاد
من قوله انما هو اضافى كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا
يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى قائل كما فى قصر
التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتى فى مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه
وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه فى بحث العطف على
المسند اليه (قوله ولا ما انا رأيت احدا) اى لا يصح هذا المثال ايضا بناء
على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان امكن تصحيحه بحمل النكرة
الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى ولذا ذكره فى المفتاح بلفظ
الاستهجان (قوله لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم) لفظة
على متعلقة بنفى لا بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد
نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى منه من العموم
والخصوص (قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الى آخره) اجيب بان كلام المصنف
بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد
بعد تسليط النفى وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفى لا نفى العموم وان كان
المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفى هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة
على عمرو وهكذا فتأمل (قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو) بان يكون
مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد فى قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله
وحد بمعنى واحد ولذا استعمل فى الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية
لا يستعمل فى الايجاب اصلا كلفظة اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته
منقلبة (قوله ردا على من زعم انك رأيت كل احد) واذا كان ردا عليه ينبغى ان
يقدر فى المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المصنف لان المنفى
هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما
اولا فلانك تحققت ان مراد المصنف تخصيص نفى الخبر الفعلى والا لم يستقم
كلامه اصلا فينبغى ان يكون المثال المذكور على مازعمه ردا على من اعتقد

ان غيرك وحده مارأى احدا او شاركك فى عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطأ ان المخاطب فى مقام التخصيص فى فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشى فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ماقلت هذا ثم لو قيل لفظ احد فى المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه فى الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص ٧ لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضى ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد فى كلامه بلا كل غير صحيح لا نسلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصورى فتأمل (قوله لان هذا الامتناع جار الى آخره) هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثانى ولبعض اصحاب الحواشى ههنا ذلل بين حيث توهم ان قوله لان هذا الامتناع تزييف للوجه الثانى من وجهى المعتذر وقوله وايضا تزييف للوجه الاول ثم اشتغل ببيان وجه تقديم تزييف الوجه الثانى على تزييف الاول مع ان مقتضى التركيب عكسه والشجرة منى بقى ههنا مناقشة وهى ان جريان الامتناع فى غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ماذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور فى صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المصنف ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا فى قرن واحد وفرع عدم الصحة فى الجميع على كون المنفى عاما كما سيجيئ فيكون التخصيص فى الدليل غلطا صرفا عند المصنف فليتأمل (قوله لا على جميع الناس) وان بنى الامر على كون جميع نكرة فى سياق النفى يكون توسيط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح اذ يكفى ان يقال ابتداء ان احدا نكرة فى سياق النفى فيعم ويكون المنفى الرؤية الواقعة على جميع الناس (قوله بل يكفيه ان يكون رأى احدا) هذا الكلام مردود عند الشارح بما يستحقه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هى الكلمات الدائرة فى هذا المقام على السنتهم (قوله وهى

٧ لمعنى الاختصاص يكون توجيها لما ذكره المصنف كما لا يخفى نسخه.

قوله ولبعض اصحاب الحواشى الى قوله بقى ههنا لم يوجد فى اكثر النسخ

(متقاربة)

متقاربة مانقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وماذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما انا رأيت احدا اور جلا يفيد عموم النفى الى آخره متحدان فى المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان فى التقرير متقاربان فيه كما لايخفى (قوله فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير) المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس فى الكلام اذن اشارة الى قصر التعين ومثله سيأتى فى كلام المصنف ايضا ووجهه ما نبهت عليه فى بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لايخفى (قوله فزعم انه انت وحدك اوانت بمشاركة الغير) يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم تنبيه من الفحوى ذوى طبع مستقيم ويؤنسه ان تقديم المسند اليه يومى الى ان المخاطب اصاب فى اصل الحكم واخطاء فى هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفى لانفى التخصيص من قولك ماانا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لاامتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لاانتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه الشارح فى بحث لو (قوله فلابد ان يقول) الواو داخلة فى خبر المبتدأ بعدد خول النواسخ للاشعار بمزيد الاشتباك والايقال عند الجمهور وللعطف على الخبر المقدر عند البعض فالمعنى فلابد ان يدفع خطائه وان يقول (قوله وفى هذا اشارة الى الرد الى آخره) اى فى قول المصنف ولهذا لم يصح ماانا ضربت الازيدا فان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعنى ان علة الامتناع ماذكرته لاماذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لابالوضع لم يقل وفى هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم (قوله وجوابه انه قدسبق ان مثل الى آخره) رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لانه الا لايصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ فى الاثبات٩ كما عرف فى النحو فيكون غيره واذا كان كذلك لم يكن فى الكلام اشعار بان زيد ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان قول الشارح فى هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد

٩ اعترض عليه الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بعدماقدح فى رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين مافيه ثم اجاب بان هناك وجها وجيها وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفى بان يعتبر ان اصل الكلام ماضربت انا الازيدا فيكون معناه مشتملا على ضرب المتكلم لزيد ونفى ضربه عمن سواه ثم تقدم الضمير قصدا الى التخصص فى جزئى المعنى اعنى فى كل واحد من الاثبات والنفى فكأنه قال انا ضربت زيدا لاغيرو ماانا ضربت من سوى زيد اى ضربه غيرى فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد فيبطل انتهى منه

وقوع الضرب على من عدا زيدا ليس مثبتا على اعتبار الاستثناء من الاثبات
وذلك اذا قلت ما انا رأيت احدا فالفعل المذكور هو الرؤية لكن اعتباره
مثبتا انما هو على وجه وكيفيته هى عليهـا فى صورة النفى وان استفيدت
تلك الكيفية من النفى ولذا قيل المثبت فيه هو الرؤية العامة فعلى قياس ذلك
الفعل المذكور ههنا هو الضرب وهو متكيف بعمومه لمن عدا زيدا باعتبار
ايقاع الاستثناء من النفى فيجب ان يثبت ذلك الفعل على تلك الكيفية واما
ثانيا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءنى
الا زيد بمعنى غير زيد صرح به كتب فى النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم
ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثالثـا فلان الا لم يكن للاستثناء
لم يتعين عموم المقدمة فلا يتم ماذكره المصنف ايضـا فى وجه فساد المثال
فيتم كلام الشيخ الزاما عليه (قوله هو نفى الضرب الذى وقعت المناظرة
فى فاعله)هذا هو مبنى التناقض فان تم تم الدست ولذا فرض الشريف فى
شرح المفتاح وحدة الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر
كلماتهم يدل على ان الأمتناع كلى و مطلق والفرض المذكور نـا فيه
(قوله وعندى ان قولهم ان نقض النفى بالا اه) ليس المراد ان هذا ٩ اعتراض
حق حتى يتوجه عليه انه زاد فى كسر القارورة كما ذكره الفـاضل
المحشى بل ان هذه المقدمة احـق بان يعترض عليهـا من المقدمـة التى
اعترض عليهـا المص من مقدمتى دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظـاهرة
الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعهـا موجه ظـاهرا
بحيث يحتاج فى دفعه الى اعمال رديه ولو سلم فمبنى تصلفه فيما سبق اطلاعه
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لتحقيقه كلام
الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل(قوله فالاستثناء انما هو من الاثبـات)
٧ الاستثناء المفرغ من الاثبـات وان لم يجر فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد
الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفى رجوعه الى الفاعلية لا الفعل
لمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء
مفرغ على نمط ضربه الا زيد فان قلت الاثبات ٨ فى ما انا ضربت الا زيدا ليس
بعـام لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر
مع احد لفظ كل بناء على انه فى الاثبات لا يستعمل الا معه وقد عرفت انه مردود

٩ وقد يجاب انه اشتهر فيما بينهم وشاع ان ليس للمانع مذهب له ان مع مستندا لما ليس عنده تدبر (منه)

٧ ذكر ابن الحاجب ان الاستثناء المفرغ يقع فى الا يجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثانى ان لا يحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ قرأت القرأن الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ فى جميع الايام الا فى ذلك اليوم (منه)

٨ فيه ايماء الى دفع اعتراض الفاضل المحشى فى شرح المفتاح حيث قال بعده ما نقل ذكره الشارح ههنا من ان الاستثناء من الاثبات لا من النفى واما ثانيا فلا ان الاثبات فيما ان ضربت الا زيدا ليس بقار لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه لا يستعمل فى الاثبات الا معه وهو مردود عنده هذا الزاعم يعنى الشارح ووجه الدفع ان تقدير كل احد لكون الاستثناء مفرغا على نمط ضربه الا زيد لا لما توهمه من ان لفظ احد لا يستعمل فى الاثبات الا مع كل حتى يرد عليه ما اورده (منه)

عندالشارح قلت بل المقدر كل احد لالماذكرته بل لان الاستثناء مفرغ على نمط قولنا ضربه الازيد فافهم (قوله وكذا اذاكان الفعل منفيا) معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله وليس اذاقلت سعيت الى آخره) اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية اوقوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهى تامة ان مع اسمه وهو وجود سعى وخبره وهو عندالسامع وقد وقع فى موقع الخبر صفة سعى والواو فى وقد وقع على مافى بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها فى عبارة المفتاح فتقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكى انمانفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لالتحقق الجواز (قوله غير مشوب حال من السعى) قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذى هو المؤكد لاللسعى كذا فى شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اى مفيدا وجود سعى منك حال كونك غير مشوب فى افادته واذائه بتجوز الى آخره فيدخل عدم الشوب تحت الافادة (قوله والشارح العلامة قداورد الى آخره) نقل عن الشارح انه قال لاشك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه ردده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلته سوق الكلام (قوله انمايستعمل لرد الخطاء فى الفاعل) هذا الحصر اضافى كمايشعر به قوله لالافادة وجود السعى فلايتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتى للتخصيص يأتى للتقوى فلاوجه للتخصيص كمازعمه بعض اصحاب الحواشى وجعله من وجه التعجب والتحقير فى كلام العلامة (قوله فامان يكون باعتبار انه لازم معناه) قديقال الضمير فى انه راجع الى وجود السعى لاالى الافادة ولذاذكره والمراد من معنى اناسعيت قصر السعى على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطأ فى الفاعل لان معناه رد الخطأ ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انماهو بين وجود السعى وبين قصر السعى على المتكلم لابين رد الخطأ فى الفاعل وافادة وجود السعى لانهما لايجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ٧ ظهر ان قول الفاضل المحشى الا ان لزوم رد الخطأ فى الفاعل لافادة وجود السعى غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم فى الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعى لرد الخطأ واماعكسه فلاوجه له فى اعتبار قصر الافراد اصلا ٩ لان اثبات الحكم لاحد الشريكين

٧ هو ان يقال افادة وجود السعى من الفاعل المخصوص لازم لرد الخطأ فى الفاعل وان كان افادة وجود اصل الشئ لايجامعه منه

٩ واما فى قصر الحكم يستلزمه رد الخطأ ان كان الخطأ موجودا فعلم ان عدم الظهور انما هو فى الثانى واما فى الاول فباطل ٭ه

فى اعتقاد المخاطب لا بنفيه عن الآخر فليتدبر وانت خبير بان قول الشارح العلامة انما يستعمل ٣ لرد الخطأ فى الفاعل لا لافادة وجود السعى الى آخره يدل على ان لزوم احد الامور الثلثة من المتكلم اعنى التجوز والسهو والنسيان على تقدير استعمال انا سعيت لرد الخطأ فى الفاعل واذا لم يجعل رد الخطأ معناه بحسب عرف البلغاء واستعمل التركيب له كان لزومه بحاله اذ لا فرق من بين رد الخطأ فى الفاعل وافادة وجود السعى فى عدم كونهما معنى انا سعيت فالفرق تحكم اللهم الا ان يقال رد الخطأ فى الفاعل من مستتبعات التركيب لا يستعمل فيه اللفظ وانما هو غرض محض فلا لزوم لاحد الامور الثلثة ولا كذلك وجود السعى فتأمل واعلم ان الشارح العلامة قال فى شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعنى سعيت وسعيت انا لما لم يجب ان يكون فى صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعنى انا سعيت بل جاز ان يكون فى صورة جهله فيجوز ان يكون اى استعمالهما فى صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث فى الرد بل فى كون السعى فيهما مشوبا بتجوز اوسهوا ونسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشى وسكت عن بيان حال سعيت الى آخره محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض الحال المثالين لا فى الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الى آخره وجوابه ان المسكوت عنه لزوم احد الامور الثلثة المذكورة من المتكلم اذا استعمل المثالين المذكورين لا فى الابتداء والذى تعرض له العلامة ولزم من جعل حكمهما لا فى الابتداء حكم الثالث ثبوت احد الامور الثلثة للمخاطب فلا غبار على كلام الفاضل المحشى (قوله فيكون مجازا) قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعانى اذا لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف فى توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية فى عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبنى على عرفهم فلا اشكال (قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الى آخره) الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله فى غير معناه غفلة والنسيان العدم الطارى على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناهما (قوله فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا) يعنى ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير

قوله وانت خبير بان الى قوله فتأمل من المنهوات

٣ ويمكن ان يقال قول الشارح العلامة انما يستعمل لرد الخطأ الى قوله ولا كذلك وجود السعى فتأمل منه

قوله وجوابه الى آخره من المنهوات

باعتبار مجازى فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا و فيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن مخطأ اذ لا خطأ فى المجاز وقد ذكر الاول ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب فى الفاعل وهل هذا الا تهافت و بالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطأ فى الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا (قوله والا كان سهوا او نسيانا) اذ لو لم يعرف عدم ما انتساب الفعل اليه بل كان اعتقاد المذكور اصليا كان سهوا وان عرف اولا عدم الانتساب المذكور فطرا اعتقاد الانتساب كان نسيانا على ما سبق (قوله اذا بنى الفعل على معرف) اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بنى على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار فى الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت وفى الثانى ان ثم فى لفظ البناء اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضى تقدم المبنى عليه الذى هو كالاساس (قوله تخصيص الجنس) المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلى الطبيعى سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلى آخر تخصصه كما فى رجل طويل صار نوعا ثم ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط والواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سيأتى وقد يأتى للتقوى لكن يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص يقدح فى هذه الارادة فليتأمل (قوله رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو (قوله بهذا الكلام) الجار ٧ على معناه والظاهر انه متعلق بالمخاطب اى الذى خوطب بهذا الكلام وجعله بمعنى فى متعلقا بمحذوف حالا عن الاعتقاد المدلول عليه بلفظ اعتقدوهم كما توهمه بعض اصحاب الحواشى (قوله او اعتقد انه امرأة) ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون فى الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففى الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تأتى قصر الافراد لا يظهر فى صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائى رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن

٧ فيه رد على الشيخ رحمه الله حيث توهم ان الباء بمعنى فى وهى متعلقة بمحذوف حالا عن الاعتقد المدلول عليه بلفظ اعتقاد فتأمل

محمد

اعتقاد المخاطب به فتأمل (قوله ولعلنا نورد كلامه) لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل فى المستقبل فاورد صيغة الترجى الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد (قوله فلايكون للتخصيص البتة) ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار فى شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان فى عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التى ذكروها جار فى المظهر المتقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجانى هو الحق الحقيق بالقبول عند اولى العقول (قوله بين الصور الثلث) يعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعنى التخصيص والتقوى على السواء وحق الثانى الحمل على التقوى والواجب فى الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو فى المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلايفيد حينئذ الا التقوى وان يكون فى الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد حينئذ التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر فى الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا فى كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ اعنى التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان فى الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر فى عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة فى ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكى بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لا فى كل تقدير تأمل (قوله واستثنى المنكر) اى من عدم جواز تقدير كونه مؤخرا كما فى زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا فى كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظائر عليه فيما لاضرورة فيه فلذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه (قوله اى على القول بالابدال) وقيل ٧ الذين ظلموا ٩١ مبتدأ قدم عليه خبره وقيل نصب على

٧ اسروا النجوى الذين فيه ستة اوجه احدها ان موضعه رفع على البدل من واو اسروا والثانى ان موضعه رفع باضمار الفعل تقديره يقول الذين آه والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى هم الذين آه والرابع ان يكون محله رفعا باسروا على لغة من قال اكلونى البراغيث وهذا اربعة اوجه فى الرفع والخامس ان يكون فى موضع النصب باضمار اعنى والسادس ان يكون فى موضع الجر بدلا للناس فى قوله تعالى اقترب للناس حسابهم وذهب بعضهم الى انه نعت للناس منه

الذم اورفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما فى
اكلونى البراغيث (قوله على ان رجل) بدل من الضمير فان قيل القول بان
رجل فى عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان
يقال رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب
قلنا ليس المراد ان المرفوع فى مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف
مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا
بعرفا رجلان فهو دائم فى التقدير دون التحقيق كذا فى شرحه للمفتاح وقد
نبهناك على ان الكلام فى ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل فلا يرد
ان هذا النوع ورد فى التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه (قوله اذ لا سبب له
اى للتخصيص سواه) اعترض عليه بعض اصحاب الحواشى بان صاحب
المفتاح قائل بالقصر الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد
عرف لا رجلان ولا رجال والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم
والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام فى المفتاح ويشعر به قول الشارح
فيما بعد (قوله اهر ذا ناب) هرير الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما
يؤذيه وقال فى الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد
(قوله لان المهر لا يكون الا شرا) ظاهره ان الامتناع مبنى على ان الاهرار
مختص فى نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكى اشار
فى مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون
الصفة فى نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص
لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص
فى نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام
الفاضل المحشى بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ مأخوذ فى مفهوم
الايراد كما دل عليه كلام الصحاح اذ لا يخفى انه اذا كان ملحوظا فى مفهومه
لا يستقيم اعتبار اعتقاد المخاطب ان المهر خير حتى يرفع خطأ بالحصر (قوله
ولا يفزعه) من الافزاع او من التفزيع وهو من الاضداد بمعنى الاضافة وبمعنى
الاغاثة يقال فزعت اليه فافزعنى اى لجأت اليه فاغاثنى وفزعه الاضافة
وفزعه اى كشف عنه الحذف وفى التنزيل حتى اذا فزع عن قلوبهم اى كشف
عنها الفزع (قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف) اى لزم طلب وجه له

والفاء في الوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة (قوله بل امتناع تقديم التابع اولى) ٣ لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثانى لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة (قوله تحكم) اى قول بالحكومة والتسلط من غير برهان يقوم به (قوله واقيم مقامه ضمير) اى مقارن لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان فى الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثانى فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذى هو اجنبي لا يجدى فى هذا المقام ٩ (قوله بنيت بها قبيل المحاق بليلة) قيل البيت للثعالبى من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما رآها محلاة ثم انكشفت سوأتها بعد التزوج واول القصيدة ※ عجوز تمنت ان تكون فتية ※ وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر ※ تروح الى العطار تبغى شبابها ※ وهل يصلح العطار ما افسد الدهر ※ وما غرنى الاخضاب بكفها ※ وكحل بعينها واثوابها الصفر ※ بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة يقولها وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر والضمير فى بها راجع الى العجوز وفى الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة ليلة ٨ دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه هذا فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والقول بانه ضمن بنى معنى الالتباس والمعنى بنيت عليها ملتبسا بها ففيه تنبيه على ان الدحول مقرون بالدخول مستغن عنه والمحاق ثلثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجهة لنا عن النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه فى كل الارض والشهر واحد الشهور وهو مأخوذ من الشهرة سمى به لشهرة امره لحاجات الناس اليه فى عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة (قوله عليك ورحمة الله السلام) اوله ※ الا يا نخلة من ذات عرق ※ ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن فى عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين وفى اواخر الباب السادس من مغنى اللبيب ان عدم

٩ تمامه فكان محاق كله ذلك الشهر (منه)

٨ ويمكن ان يقال انه ضمن قوله بنيت معنى دخلت فلذلك عداه بالباء (منه)

٣ قيل التساوى ثم فضلا عن الاولوية والسند هو ان الفاعل المعنوى لا يتغير عن كونه فاعلا فى اللفظ معنويا بالتقديم بخلاف الفاعل اللفظى فانه يتغير عن كونه فاعلا فى اللفظ الى كونه مبتدأ فان قلت المؤكد اللفظى يتغير عن كونه مؤكدا فى اللفظ الى كونه مبتدأ اجيب بان المؤكد لما لم يكن مقوما لاصل الكلام لكونه فضلة جوز تغيره لافادة التخصيص بخلاف الفاعل اللفظى فانه مقوم له فافترقا فليتأمل منه

الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده فى النثر
كمررت برجل سواء والقوم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ماذكره الايقانى
من انا لانسلم عدم الفصل فان عليك فصل فى الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة
من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون
قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام
الثانى مفسراله وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على
حذف الخبر اى عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه
هو الذى ذكره فى شرحه للمفتاح (قوله لوكان يشكى الى الاموات ٩) اسم
كان ضمير الشان وخبره الجملة التى بعدها والى متعلق بيشكى يقال شكوت
الى فلان وفى التنزيل (انما اشكو بثى وحزنى الى الله) ومافى مالقى موصولة
قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم كذا فى الصحاح
ثم اشكيت عطف على كان ولاشكانى جواب لو والهمزة للسلب اى ازال
شكايتى وسنجار وفهدا اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف
على قبر مبنى على ما هو الظاهر المتبادر وقد يقال انه فاعل فعل محذوف
يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكانى ساكنه اويكون
وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر وانت خبير بان فى الاول التزام تعسف
العطف قبل تمام المعطوف عليه على نمط جاءنى وجاءنى عمر وزيد وفى الثانى
مخالفة رواية الثقات بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية (قوله
وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحى) فالسكاكى خالف اجماع النحاة فى تجويز
تقديم التوابع فى السعة كما خالف علماء البيان فى انكاره المجاز العقلى ويرد
على هذا القائل ان السكاكى صرح بان الارتكاب الوجه البعيد فى رجل
جاءنى لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا
الكلام فى غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان
كلام السكاكى فى اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله
السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لايسوغه الانية التقديم والتأخير
يدل على امتناع تقديم التوابع فى السعة ويدل كلامه ايضا فى اوائل الحالة
المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لايجوز تقديمه ولذلك لتعين الظرف
فى مثل قولك فى الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا فى قولك جاءنى راكبا
رجل (قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص) معطوف على ماقبله بحسب المعنى

باخوته ريب الزمان فامسى بضه البلد والبتين المذكورين فى الشرح هو قوله لوكان يشكى الى الاموات مالقى أل احياء بعدهم من شدة الكمد شكيت لاشكانى وساكنه قبر بسنجار اوقبر على فهد منه

اصله مالقى الاحياء الان آل من نصف البيت الاول واحياء من النصف الثانى فلذلك فصلت منها فى الكتابة اشارة الى نصف البيت منه

وبيضه البلد قيل هى الكماءة البيضاء تنشق عنها الارض فطاؤا الدواب يضرب بها المثل فى الذل منه

اى انت ايها العدو غضت ماء هذ الحوض بعدموت اخى جار ولو كان حيا ما قدرت على الشرب منه ابدا وجار اسم اخى الشاعر وكان قدمات وكان الشاعر يتغزبه فى حياته والمراد باخر الابد الذى هو آخر الاوقات فيكون كناية عن المبالغة فى التأبيد منه

قوله انت خبير الى آخره لم يوجد فى اكثر النسخ

قوله يعني الى آخره لم يوجد في اكثر النسخ

كانه قيل وفيه نظر اذلانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لانسلم انتفاء الى اخره (قوله لايقاله التنكير الى آخره) جواب عن منع المصنف اعنى قوله ثم لانسلم قيل انه كلام على المسند قلنا هو مساو للمنع فى زعمه يعنى ان التنكير لايدل على التخصيص بمعنى الحصر بل انما يدل على النوعية والحصر انما يستفاد تقدير التقديم فصح قول السكاكى لاسبب للتخصيص اى الحصر سوى اعتبار التأخير والتقديم (قوله لانا نقول قد ذكرنا الى آخره) يعنى ان من تقدير التأخير على الوجه المستبعد فى المظهر لتحقيق الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة فى النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضى ان يمنع تقدير التأخير فى انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وهم محض (قوله والافلاك توجيه لكلامه) اى وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقول السكاكى ذلك الوجه البعيد لايرتكب الاعند الضرورة اذلا ضرورة حينئذ فى صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف (قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعى الى اخره) قد سبق ان قصد التخصيص الفردى ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل (قوله ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) قد اجاب الفاضل المحشى بقوله اذا قيل الى آخره لكن يمكن ان يناقش فى الجواب بان ماذكره من قباحة الحصر بناء على ماقرره انما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفأ فى امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لايخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالقاء مايفيده اليه ينبغى ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف فى تصحيح كلام السكاكى على انه فسر الهرير فى الاساس بصوت الكلب مطلقا (قوله ثم قال ويقرب الى آخره) قد بينا فى اوائل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجملة يجئ للترتيب فى الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاكى التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الى آخره فلا يرد ان حديث القرب فى كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم (قوله لما لم يتفاوت فى الخطاب الى آخره) لعل السر فى عدم التفاوت ان المطلق

على تقدير موصوف اى انارجل قائم وانت رجل قائم وهورجل قائم (قوله ولايخفى مافيه من التعسف) وجه التعسف على مانقل من الشارح ان لايطابق كلام المفتاح فى الاداء وان طابقه بحسب المعنى اذا لسكاكى جعل مجرد تضمنه الضمير علة للقرب ثم اورد شبهه بالحالى بجملة مستأنفة وهى قوله وانما قلت يقرب دون ان اقول ونظيره وههنا وجه اخر للتعسف وهو ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الجائز قصبات السبق فى مضمار العربية خلافا للاخفش وابى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل ففى جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لايساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة فى جملته قال الشيخ فى شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدين احدهما كذا وكذا والثانى ان المفعول معه فى جملته مقصود بالنسبة و المعمول الاول الذى يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت مجئت انا وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا فى المجئ اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواؤهما فى المجئ قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل فى المعلول فيما نحن فيه وهو القرب فى التقوى ثبوت التقوى وعدم الكمال تتمة له والاصل فى العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالحالى تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشى فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل فى العلية هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشى (قوله لكونه فيها فعلا) عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل حينئذ صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجارى عليه قلت لما كان الصلة فى صورة الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب (قوله ولا عومل معاملتها فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم) اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها فى البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لايدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم للمركب الذى هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية

قوله وجه التعسف الى قوله وهو ان المفعول معه لم يوجد فى اكثر النسخ

هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلاوجه لبنائه ولامعنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانانعلم قطعا ان الخبر فى مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارى على قائم هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولاشك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى استحقه لايكون مبنيا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذى اجرى عليه حتى يقال لايلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف فى رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكر (قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة) رد عليه الشارح فى شرح المفتاح بان ابتناء عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالى عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية اووقع فى مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ماعداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لاحجر فى التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه مافيه (قوله واتبعه فى حكم الافراد) نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعنى الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما فى قوله تعالى (واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة) فان اللعنة وهى المفعول الثانى تابعة هذا وفى قوله اى جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذا المراد على قياس ماسبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى (قوله ولعله سهو) اذا الكلام فى ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بالخالى عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لايثنى ولايجمع فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولايساعده المقام وان كان

صحيحا فى نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى بجعل افراده بطريق التبعية (قوله لفظ مثل وغير)واما لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال فى المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام على ماذكر فى كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشى فصل استعمالات مثل وغير بمالا مزيد عليه الان قوله فى آخر البحث وايضا لامعنى للتعريض بنفى الغيرية ولا باثباتهما محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى مايحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلى معين انه غير قدرى هربا من الاندراج تحت قوله عليه السلام ۞ القدرى مجوس هذه الامة ۞ كما يزعمونه فقلت له غير القدرى لايقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقة حصل التعريض بذلك المدعى بنفى الغيرية وحصل الكناية فى اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سنى مع بغضه ابا بكر رضى الله تعالى عنه فقلت له غير السنى يبغض ابا بكر رضى الله تعالى عنه حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية فى اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفى لتصحيح اصل ٧ كلام الزاعم فتدبر (قوله لزم الثبوت لذاته او النفى عنه بالطريق الاولى) فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التى هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوى قلت المراد بالكون على الصفة التى هو عليها هو الاشتراك فى اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فحينئذ معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه فى اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه فى المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات (قوله من غير قصد الى ان انسانا الى آخره) هذا القيد معتبر فى جميع صور الكنايات بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لايجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لايلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيارا آخر (قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل) يعنى يوجد فى هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوى اعنى ان يكون فى الكلام

٧ ولايخلو قول الشارح بل عمن اضيف اليه لفظ مثل عن نوع اشارة الى ذلك ۞

نوع خفأ واما اذا اريدبه انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريدبه المطلق فيوجد التعريض فى مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفأ واما فى الغير ٧ فغير ظاهر (قوله اى لم ينشأ من ارادة التعريض) حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريدبه معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما فى ضربنى من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما فى الوجود بل بعض الاشياء مما ليس بمنشأ له قطعا فلما جعل غير ارادة التعريض منشأ له تعين ان ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية فى قولك ضربنى من غير ذنب (قوله لانهما من الكناية) المطلوب بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية على ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اى اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل فى غير لايجود ومثلك لايبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان (قوله معناه ان مقتضى القياس الى آخره) فليس معنى قوله كاللازم انه قد يقوم وقد لايقوم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص الشيخ فى دلائل الاعجاز (قوله قيل وقد يقدم المسند اليه الى آخره) ان قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فالقول بانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى على ما ذكره بعض اصحاب الحواشى غير واقع موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبدالقاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكرمك فتقول وزيدا اى قل وزيدا اشار اليه العلامة فى تفسير قوله تعالى (قال انى جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتى) ثم ان الضمير فى قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظة قد

٧ لان غير المخاطب اذا لم يريد به معنى معلوم لاخفاء فيه

(لما افادت)

قوله قوله ولافرق بينهما لم يوجد فى اكثر النسخ ٩ وبهذا يظهر ان ما ذكره القطب فى المحاكمات معترض على الامام
حيث قال احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم فى قوله الجزء الطبيعى قد
يعرض له الانفصال و الانفكاك من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض الاوقات لا على تبعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال فى بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود فى نفسه و مناف لما ذكره فى شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم فى قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم غير العام من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها والتحقيق ان لفظ قد لا يدل ظاهرا على تبعيض الافراد لكنها ليست مخصوصة بتبعيض الاوقات بل قد يكون لتبعيض التقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما فى قولك الحيوان قد يكون انسانا فافهم

٨ بمعنى رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض لعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض

٩ لما افادت حينئذ جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما فى الواقع (قوله فالتقديم يفيد عموم السلب) لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكر فى مفاد التأخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس (قوله ولافرق بينهما عند وجود الموضوع) واما عند عدمه فيصدق السالبة المحضة دون الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابى حكم بثبوت شئ و هذا الثبوت فرع ثبوت المثبت له قال علاء بن القوشجى فى شرح التجريد ردا على هاتين المقدمتين انهما لو تمتا لدلتا على وجود الممتنعات فى الخارج ولا ينفى الحكماء اثبات الوجود الذهنى اصلا لانا نعلم قطعا ان شريك البارى ممتنع واجتماع النقيضين محال ولو لم يوجد ذهن ولا قوة مدركة ففيه حكم ثبوت شئ لشئ على تقدير فيلزم ثبوت الممتنع فى الخارج حال اعتبار الحكم اقول فيه بحث اذ لو اندرج فى فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا فلا نسلم اتصاف شريكه بالامتناع على ذلك التقدير وهو ظاهر بل اتصاف اجتماع النقيضين بالاستحالة ايضا بناء على ان المحال جاز ان يستلزم المحال كما هو المشهور وان لم يندرج فلا نسلم لزوم ثبوت الشريك البارى فى الخارج لجواز ان يكون ثبوته فى ذات البارى تعالى بوجود كلى وقد صرحوا بان المراد بالوجود الذهنى وجود لا يترتب عليه الآثار سواء كان فى قولنا المدركة او فى موضع آخر ولا شك فى ثبوت علم الله تعالى بجميع المعلومات وان علمه حصولى عند البعض على ان المعلوم قطعا هو ان اتصاف شريك البارى بالامتناع ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض واما اتصافه به على تقدير عدم قوة مدركة فلعل الخصم المدعى فان ثبوت لشئ فرع ثبوت المثبت له لا يسلمه ودعوى الضرورة فى محل النزاع سيما فى حكم اطبق جم غفير من العقلاء على خلافه مما لا يلتفت اليه يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفى الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم (قوله يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد) ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفى الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم (قوله قد حكم فى المهملة بنفى القيام) اى بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبنى للمفعول او تقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به (قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) ٨ لا يقال قولنا ليس بعض الانسان بقادر على

تحريك هذا الجبل مثلا سالبة جزئية يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد لظهور ان الجملة يقدر على ذلك لانا نقول اذا صدق ليس بعض الانسان بقادر على تحريك هذا الجبل صدق ليس كل انسان بقادر على ماهو معنى رفع الايجاب الكلى فهذا هو المعنى بنفي الحكم عن الجملة (قوله انما يفيد نفي العموم لاعموم النفي) هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والافقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر (والله لايحب كل مختال فخور) ونظائره (قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل الى آخره) فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق ٧ الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التأكيد على ٥ التأسيس على ماذكره الشارح فالدليل السابق لايتجه به الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولايتجه الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب ان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذلا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى احدهما تعين الآخر فليتأمل (قوله قد واهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع) قيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعة وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع (قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الى آخره) قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لولم يصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لارجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب اجيب بان المدعى ان كل مايفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولايضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى (قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية) هذا بالنظر الى الاغلب والافقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله تعالى ﴿علمت نفس ماقدمت واخرت﴾ (قوله على

٧ اى احتمال ان يكون منفيا عن الكل وان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض

٥ اى بان منفيا عن البعض ثابتا للبعض

ماقال فى الاشارات الى آخره) اى عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون
التنوين سور الجزئية فى الجملة بناء على ماذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم
يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا فى الاشارات واعلم انه
وان كان فى لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس
الطبيعة ايضا فهناك لايكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم
مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على
تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا
مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال فى نفس السورية
بل فى نفى الاهمال مطلقا كما لايخفى (قوله ٢ ان كانت كلة كل) اشار باقحام لفظة
كلة الى ان التأنيث فى قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تأويل كل بالكلمة
والافقد تقرر فى كتب النحو ان الاصل فى كل افراد الضمير الراجع اليه
وتذكيره وان معناه بحسب مايضاف اليه نحو (قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر
وكل نفس ذائقة الموت) وامثالهما (قوله ما كل مايتمنى المرأ يدركه) صدر بيت
عجزه تجرى الرياح بما لاتشتهى السفن ❊ والمروى رفع كل وجوز ابن جنى نصبها
باضمار فعل يفسره مابعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال فى الصحاح السفينة
معروفة والسفان صاحبها (قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفى) هذا مبنى على
ماوقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا
فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفى والفعل
المنفى لاعلى الثانى فقط (قوله فالاقرب ان يجعل الى آخره) فيه
نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفى مع انه
داخل فى الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفى هو الذى يدخل
عليه حرف النفى بصريحه وهذا ليس كذلك (قوله وقدم التأكيد لان
كلا اصل فيه) الظاهر ان الاصالة فى التأكيدية تستلزم كثرة الاستعمال
فيها وقد منعه فى اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل
فى التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع الى آخره (قوله وجعل
الفعل منفيا بلم) اى لم يجعله منفيا بما فى الصورة المذكورة اعنى فيما تقدم
المعمول على مجموع حرف النفى والفعل الداخلة هى عليه كما يدل عليه قوله
لان المنفى بما لايتقدم معموله عليه ثم الوجه فى عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء
ما النافية ٩ صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها

٢ مقصود المصنف ههنا من نقل كلام عبد القاهر هو الاشارة الى ان الاعتراض السابق لضعف الدليل لا لبطلان المدعى منه

٩ قال فى مغنى اللبيب فى بحث اذا اجمع البصريون على ان لما صدر الكلام واختلفوا فى لا فقيل لها صدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا وقيل ان وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح عليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حُب العراق فى قوله آليت حبَّ العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربه لان التقدير لا اطعمه ولا هذه لها صدر الكلام فلا يعمل مابعدها فيما قبلها ومالا يعمل لايفسر عاملا فى هذا الباب اى باب التفسير اى باب الاشتغال

على الاسم والفعل كهى بعينه بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل
صارا كالجزء منه فيجوز تقديم مافى حيزهما عليهما لجواز تقدم معمول الفعل
المثبت عليه واما الا لانها وان كانت فى الدخول على القبيلتين كما الا انها حرف
كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ماقبلها فيما بعدها فى قولك ضربنى بلا
ذنب وقولك عزمت عليكم ان لاتضربنى يعمل مابعدها فيما قبلها واعلم
ان الوجه الذى ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم
ما اخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه
وذلك لان المقرر فى النحو امتناع الاول لا الثانى ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثانى لا الاول لان حرف النفى داخلة حكما على الفعل العامل
فى كل فتأمل (قوله وفيه نظر لانا نجده حيث لايصلح الى اخره) النظر
مبنى على ان قوله لايصلح الا حيث يراد يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم
والحق ماذكره فى مغنى اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفى العموم
وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهى انما يعتبر عند عدم المعارض
والمعارض موجود فى الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق
الاختيال اى التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله لايحب
مطلق الكفار الاثيم اى الجاحد بتحريم الزنا وينهى عن اطاعة مطلق
الحلاف المهين اى الذى هو كثير الحلف فى الحق والباطل قليل فى الرأى
والتميز اوحقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهى القلة او الحقارة فمراد
الشيخ اذا تأملنا فى نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر
على ماذكر وهذا المعنى يفيده لفظة اذا الدلالة على بعض التقادير المفيدة الجزئية
الحكم فى بعض الصور على قياس لفظه قد فتأمل (قوله بان قدمت على
النفى لفظا) اشارة الى ان النفى المستفاد من لفظة و الا متوجه الى القيد اعنى
الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى فى الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد
ان انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون الى آخره قد يكون بانتفائه فى الكلام
اصلا فلا يصح قوله عم النفى على اطلاقه (قوله لما قال له ذواليدين هو عمرو بن
عبدود) وسمى بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة
رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى احدى
العشائين فى الحضر وسلم فى الركعتين فقام ذواليدين وقال اقصرت الصلوة
ام نسيت يارسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذواليدين

٦ ذكره النووى فى شرح المهذب ان اسمه خرباق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة بموحدة وقاف وكان الخلاف مبنى على ان ذااليدين هل هو ذو الشمالين الذى استشهد يوم بدر كما زعم الزهرى وتابعه الحنفية اوغيره كما هو المختار عند الاكثرين ويدل عليه كون الراوى اباهريرة لانه انما اسلم عام خيبر بعد بدر بخمس سنين بالاجماع والله اعلم ﻫ

٤ كذا ذكره الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذو الدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل

واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقى فانه

بعض ذلك قد كان فاقبل النبى عليه السلام على القوم رضى الله عنهم اجمعين وفيهم ابوبكر وعمر رضى الله عنهما فقال احق مايقول ذو اليدين فقالا نعم فقام النبى عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو واشتشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثانى ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشئ منهما لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ٤ وعن الثانى انه كان قبل نسخ الكلام فى الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعى واحد على ان الكلام العمد فى الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لايبطلها لكن تأويله عند الحنفية ماذكرنا ٣ (قوله على من الذنوب) اشارة الى ان المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ماثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافى (قوله قال المصنف المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم) فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لايخفى فالمثال الجزئى لايثبته فتأمل (قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الى اخره) لفظ الشايع يدل على جواز الرفع فى مثله والمذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور (قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد) اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابى النجم على كلا جزئى المدعى اعنى افادة كل نفى الشمول اذا دخلت فى حيز النفى وشمول النفى ان لم تكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثانى خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة القطع بالمقصود اولايفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شئ من جزئى المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لايخفى (قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع) اجيب ان ماذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلى لابدليل قول على كرم الله

اهل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام فلو كان مراده عليه السلام المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقى لايقال لعله قصد لكلامه المعنى المجازى ايضا لانا نقول يدفعه سؤاله عليه السلام عن صحابة رضى الله تعالى عنهم بقوله اكما قال ذو اليدين اذ لامعنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذى ذكره الشريف فى شرح ٧ المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن فى ظنى ولا كذب فى هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذو اليدين انكم وانكنتم ماشعرتم بشئ منهما لكن بعض ذلك قد كان ومثله متعارف كما لايخفى على المنصف (صح)

٧ اى فى اواخر الباب الرابع فى النهى فليراجع

٣ وان كان هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام فى الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابوهريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق اخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووى فى التهذيب انه اسلم فى عام اسلم ابوهريرة (صح)

وجهه فلما بينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال
ان يكون كان شانية والجملة هى الخبر بل بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو
بأهل كما صرح به فى مغنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه
معمولا لعامل لفظى ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول
النفى كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء
الثانى من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول
النفى والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه معمولا لعامل لفظى (قوله واعترض
عليه ابن الحاجب الى آخره) اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة
الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس
بشىء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفى الضرورة
المطلقة ههنا (قوله الا تأكيدا اى لمعرفة عند البصريين) ولهذا جعل
سيبويه كلهن فى البيت المذكور مبتدأ لا تأكيدا وجوز الاخفش والكوفيون
كونها تأكيدا لنكرة محدودة (قوله فى اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير)
حيث لم يقل اضيفت هى اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر
فى النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس فى الافعال وان لزم
فى الصفات مطلقا (قوله كان الجملة) اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا
يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به
فى كتب النحو (قوله او فى حكم المقدم) كما اذا حذف المؤكد وبقى التأكيد على
ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوزه فى ضرورة
الشعر كما سبق فان فى كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر لو
ذكرت متأخرة لكن فى حكم المتقدم (قوله عما هى عليه) وهو كونها غير معمولة
لعامل لفظى ظاهر (قوله هذا الذى ذكر) تنبيه على ان لفظ هذا اشارة
الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على
التغليب والافتراك الخطاب المعين الى غيره الذى ذكره فى مباحث الاضمار
من خلاف متقضى الظاهر (قوله كقولهم) اى قول العرب ابتداء من غير
جرى ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على
وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل فى موقع المصدر اى وضعا مثل الوضع
فى قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف
بل يكفى ان يستفاد مما فى حيزها (قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير) المناسب

لوضع هذا الباب الى آخره جاء بثم لتراخى التفسير وتباعده فى الرتبة عن الابهام
هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملين فى هذا
الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتتشوق
النفس اليه وترغب فى طلبه (قوله والتزم تفسيره بنكرة الى آخره) فان قلت
فى صحيح مسلم من حديث جابر رضى الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء
ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجئ احدهم فيقول ماتركته
حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التميز
المستلزم واين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون
فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم
فأتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره فى حذف التميز قوله
من توضاء يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة
لكن ذكر فى مغنى اللبيب ان حذف التميز شاذ فى باب نعم (قوله نعم رجلا
السلطان) فانه لوقيل نعم السلطان حيث لاقرينة لالتبس السلطان بالفاعل
لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذى يكون الكلام المفيد للمدح او الذم
العامين معه مصوغا فى الظاهر على وجه لاتنكر من اول الامر لان مدح
شخص غير منكور من الاشخاص اوذمه فيه فائدة فان قلت هلا التباس
فى قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح
قلت لا لان سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه
السلام وفى مثله يجوز حذفه كما صرحوا به (قوله خبر مبتدأ محذوف) لانه
لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فأجيب بقوله هو زيد وفيه
وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف
اى زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب
للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال
عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر
لايحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس
من مغنى اللبيب (قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص) انما ذكر
الاحتمال لان الضمير حينئذ ايضا عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة
كما صرح به فى شرحه للمفتاح فيكون مما نحن فيه (قوله ذرعها سبعون ذراعا)
اى ذراعها اذ المصدر لايخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه كون التميز

للتأكيد بناء على ان وضع التميز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها يعنى طولها سبعون ذراعا (قوله وقولهم هواو هى زيد عالم) فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لاعائد فى الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى الشان هذا الحكم اولان فائدة العائد ان يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة فالم يوجد فيها رابط لم يربط بالمبتدأ وضمير الشان المبتدأ عين مضمون الجملة فلايحتاج الى الرابط وكذا لايحتاج الى الضمير فى كل جملة تكون عبارة عن المبتدأ نحو قولى زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ماقلت اناوالنبيون من قبلى لااله الاالله (قوله مكان الشان او القصة) يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتأنيث باعتبار القصة (قوله ويختار تأنيث هذا الضمير الى آخره) فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغى (قوله ولم يسمع هى زيد عالم) تعريض للمصنف حيث قال اوهى زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتأنيث امر قياسى سوى مااستثنى من السماع وقوله ليس بحجة على رفعه فتأمل (قوله فقضيهن سبع سموات فى يومين) اى فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن امرهن اوحصن والضمير فى فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول هو العربى الفصيح (قوله ليتمكن مايعقبه فى ذهن السامع ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لالان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لايفهم منه الاان له مرجعا فى ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلايفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضلة تمكن لايحصل من الشان (قوله ابو موسى فجدك البيت) ابو موسى هو المخصوص بالمدح على مازعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابا موسى مبتدأ فجدك خبره والفاء زائدة فى الخبر على ماجوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجدا ماجواز زيادتها فى البدل فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اى نعم جداهو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد فى موقع الفاء (قوله انما

يصح في ضمير الشان) قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في
مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم
تحقيقا او تقديرا او لا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل
التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو
الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا
لقوله وقولهم هوا وهي زيد عالم فلا ورد له وهذا ظاهر (قوله اذا السامع مالم
يسمع المفسر الى آخره) قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض
فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاى شئ هو (قوله لاشتهاره) ووضوح امره
حقيقة او ادعاء و٧ انت خبير بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع
المفسر في غاية الخفا بل لا يظهر الا ان يقول المتكلم للسامع ابتداء الا اورد
الفاعل في كلامي ثم يتكلم بالجملة فتأمل (قوله كقوله في المطلع زارت٥) صدر بيت
بعجزه ومن النجوم قلائد ونطاق * وبعده * والطوق من لبس الحمام عهدته
* وظباء وجرة مالها اطواق * ومن * العجائب ان حليك مثقل * وعليك من سرق
الحرير لغاق * ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر
موضع المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدأ عليها خبره كقولك
في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله الظلام حال من الرواق وقلائد
جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها ٩ حجزة ولا نيفق ولا ساقان
تأتزر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل
يجركه على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب
بالترصيع لكن الشقة اليق بالمرأة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللالى بالنجوم
والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصولها والحال ان عليها ٧ رواقها كائنا من
الظلام اى كانت مستترة بالظلام من الايام وقلائد ونطاق من النجوم والسرق
شقة من الحرير واللغاق ثوب يلفق من ثوبين (قوله كم عاقل٢) كم الخبرية
المضافة الى مميزها المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره
(قوله زنديقا) قيل معنى الزنديق الزندي والزند اسم كتاب مزدك الذي ظهر في
زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان (قوله كافرا نافيا للصانع)
او قائلا بالهين خالق الشر وخالق الخير والقدر فينسب مثل هذه الامور الى خالق
الشر ولعل مراد الفاجر بالعالم النحرير نفسه الخبيثة والا فمن يكون عالما
عارفا بان الدنيا لو كانت تزن عند الله تعالى جناح بعوضة لما سقى الكافر قطرة

٧ قوله وانت خبير اه لم يوجد في اكثر النسخ

٢ كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير زنديقا

٩ حجزة الازار معقده وحجزة السراويل هي التي فيها التكة والنيفق الموضع المتسع من السراويل والعامة تقول نيفق بكسر النون

٥ زارت عليها الظلام رواق

٧ رواقا نسخة بالوضيع نسخة

قوله لعل مراد الى قوله ولقد دعلى ابن راوند لم يوجد في اكثر النسخ.

ماء وان زاد فى الدنيا ينقص فى الآخرة كيف يتزندق بل كيف يتضجر قال الله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله فى الآخرة من نصيب) ولقد رد على ابن راوندى من قال وخير المقال ٤ نكد الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكيم كامل (قوله ولا يخفى مافيه من التعسف) لان المفهوم من اختصاص شئ بشئ هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لايخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشئ اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض اى مخترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظائر فى كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغى ام لا (قوله عطف على كمال العناية) كان الظاهر ان يكون معطوفا على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به فى المفتاح حيث قال وذلك اذا اكملت العناية بتميزه امالانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لايقتضى كمال العناية بالتميز بل يقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لايتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تميز ولاشك ان التهكم يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم اعنى بالتميز فقصد اكمل التميز واورد اسم الاشارة فسقط بهذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان هذا ليس بل هو معطوف على اختصاصه (قوله تعالت كى اشجى ٣) البيت وما قبل هذا البيت قوله * قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمنى نظرة من جمالك * وما بعده فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى انى خطرت ببالك * قوله قفى امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى ومابك علة حالية وتريدين قتلى فى موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استيناف جواب هل ظفرت بهذا المراد (قوله قل هو الله احد الله الصمد) لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته (قوله اى ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة) فيه اشارة الى ان تقديم المجرور فى الموضعين اعنى بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر

٣ تمامه كى اشجى ومابك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك وقبل هذا البيت قفى قبل وشك البين يا ابنت مالك ولا تحرمينى نظرة من جمالك فان ساءنى ذكراك لى بمساءة فقد سرنى انى قد خطرت ببالك ✻

٤ يقال نكد عيشهم بالكسر ينكد نكدا اى ضاق عليهم ونكد رؤساء حالهم ونكدت الركية اى قل ماؤها ✻ اى البئر وجمعها ركاية ✻

اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا
واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ماقيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا
من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه
لااحتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان
بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه (قوله فمن
يرحم هو بالجزم) مع ان من استفسامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في
شرحه للمفتاح (قوله انا العاصي اتيتك) اورد عليه ان حق العبارة ان يقول
انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا
للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن
المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى (قوله على ان يكون العاصي بدلا)
هذا ٦ مذهب الاخفش والجمهور يأبون ابدال الظاهر من ضميري المتكلم
والمخاطب مستدلين بلزوم انقصية البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل
المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من
ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر (قوله وفيه ايضا
تمكين من وصفه) قد يناقش في هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي
لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر
ان يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا (قوله كائنا من كان انا او غيري) كائنا
حال من الرسول ومن موصوفة في محل النصب خبر الكائنا والعائد محذوف
اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل
كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ذكره وانا خبر مبتدأ محذوف اي
هو انا او غيري او بدل من كان على ان يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع
للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف (قوله
هذا اعني نقل الكلام الخ) هذا التفاسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن
جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح (قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان)
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن
الحكاية الى الغيبة وفساده بين (قوله من يمينه الى شماله) وقيل مأخوذ من التفات ٩
الانسان يمة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر (قوله وبهذا يشعر كلام

٦ وكذا الفاضل المحشي في تقرير جواب الاخفش انه لو اتحد مدلولهما لكان الثاني تأكيدا للاول والحق ان يقول لكان الثاني عطف بيان لان التأكيد اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة وان حمل التأكيد على مجرد التقرير لم يكن منافيا للبدلية كما مر من وجود التقرير في البدل اللهم الا ان يقال مراده انه ح تقرير حرف الابدال حرف النسبة عن الاول اليه فتأمل عه

٩ ويسمى هذا الالتفات بالشجاعة العربية عه

الايضاح) اى بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال فى جواب سؤال اورده لانا يمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف ٧ مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد (قوله تطرية لنشاطه) التطرئة بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا اورد وبالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت به مايجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور (قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال) قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه اخبار لشئ عن شئ لاتعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتأمل (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا آخره) يوم النخيل غارة ملحاحا * البيت للعقيل قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طئ مشهور يقولون نصر اللذين آمنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر فى ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من الزمه التاء فى جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائية شبيه بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحروف واظهروها فى حالة الاعراب لان شبه الحرف الغى فتأمل ثم الظاهر ان الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا فى ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار حال على الترادف او التداخل (قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر) اى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق (قوله وما سبق الى بعض الاوهام الى آخره) قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغير فى التعبير حتى يتحقق الالتفات فى الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تأمل (قوله انا الذى سمتنى امى حيدره) البيت لعلى كرم الله وجهه والحيدر الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب

٧ فان مقتضى الظاهر يكون بمنزلة مايواجه الانسان وخلافه اى خلاف مقتضى الظاهر يكون بمنزلة الالتفات يمينا ويسارا محمد

كره هذا الاسم فسماه عليا و بعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير (قوله و هو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازنى الى آخره) و فيه بحث ٦ لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم و فيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجئ فى قوله تعالى ﴿ و انتم تجهلون ﴾ على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة فى وجوب العائد و الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به فى شرحه للمفتاح فلو كان فى امثال ما ذكر قباحة لما وقع فى كلام هو على اعلى طبقات البلاغة (قوله ٣ تطاول ليلك) الابيات ٩ لامرء القيس فى مرثية ابيه و الخلى الخالى من الهم والحزن و الرقاد النوم و له حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه بباتت و النباء الذى جاءه هو قتل ابيه و ابو الاسود كنيته كذا فى شرح الشريف للمفتاح و قيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا و اجيب بانه لا منافات بينهما كما اشار اليه الشارح فى شرح الكشاف و رد بان مبنى التجريد على مغايرة ٧ المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ماقصد به فى المبالغة فى الوصف و مدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارائة المعنى فى صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره و يؤيد ذلك مانقله الفاضل اليمنى من ان اباعلى و ابن جنى و ابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد و ليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على التفات لم يكن تجريدا و ان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشى فى حواشى الكشاف و فى التأييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور و مع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأييد ممنوع كما لا يخفى على المنصف (قوله او يكون الثانى فى ذلك) اى فى لفظ ذلك و يرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات (قوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام) اى يأخذ الكلام من المتكلم كذا فى الاقناع فان قلت لو كان كذلك لوجب فى قوله تعالى ﴿ فذلكن الذى لمتننى فيه ﴾ ان يقال فذلك الذى قلت ماذكره فى الجواب انما هو على سبيل الاحتمال او يكفى ذلك فيه ٤ فلا يرد ماذكرته (قوله حيث لم يقل من بعد ذلكم) لا يخفى انه فى موقع الاستدلال على كون الخطاب فى ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول و الا لقال ذلكم ففيه بحث اذ يلزم منه خطاب الاثنين فى كلام واحد

فى المعنى عن الموصول و قريب منه قوله تعالى ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فانهم قالوا استغنى عن الضمير الضمير الرابط للجملة الثانية بالمبتدأ العموم من اى فى فى قوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا فتأمل منه

٩ المشهور ان الابيات لامرى القيس بن حجر الشاعر المشهور و قال ابن دريد هى لامرئ القيس بن عانس و قد ادرك الاسلام و الاثمد بفتح الهمزة و ضم الميم و بكسرهما ايضا اسم موضع على مانقله صاحب الكشاف و لا ينافيه كونه على الثانى اى على كسر الهمزة و الميم اسم الحجر يكتحل به بوضع آخر منه

٧ اى المغايرة الذاتية لكنه ادعاء لا تحقيقا فلا يرد ماتوهم من ان مبنى التجريد على المغايرة الاعتبارية

من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح فى بحث التغليب بطلانه على انه يناقضه ظاهرا ماذكره ٣ فى التلويح من ان افراد الكاف فى اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز فى خطاب الجماعة كقوله تعالى ۞ ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ۞ تم كلامه (قوله قلت نم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد ٢ المخاطبون) لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى ومالى لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء تعالى فليس المراد بقوله ومالى لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد ومالكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام فى معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم و يداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون (قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم فى قوله من نباء جاءنى) يعنى ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاءنى يوافقه والذى قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثالهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب الذى قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر فى التحقيق (قوله وقد قطع المصنف بانه وارد) الضمير راجع الى قوله من نباء جاءنى (قوله فصل لربك مكان لنا) فائدة الالتفات فى الآية ان فى لفظة الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله تعالى ۞ انا اعطيناك الكوثر ۞ ليس صريحا فى افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان (قوله ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم) قيل اى فى الضمير والافالجمع من الاسم الظاهر قد جاء فى القرآن للواحد كما قالوا فى قوله تعالى ۞ فنادته الملائكة ۞ مع ان المنادى كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده (قوله وانما هو استعمال المولدين) فان قلت قد جاء مثل ذلك فى القرآن المجيد

٣ و الابيات المذكورة هى هذه وبات وبات له ليلة ... (hand)

٣ و الابيات المذكورة هى هذه ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العاير الارمدى وذلك من نباء جاءنى وخبرته عن ابى الاسود منه

٣ فان قلت مراده بما ذكر فى التلويح انه يجوز افراد كاف الخطاب فى كلام خوطب به جماعة ويكون المراد بهذه الكاف خطاب من يتلقى الكلام لا هذه الجماعة المخاطبة فى الكلام قلت يلزم ان يخاطب بكلام واحد اثنان كما قررناه وذا فى مثله لا يجوز منه

٢ ففى قوله ومالى لا اعبد التفات من الخطاب فى قوله ياقوم اتبعوا المرسلين الى الحكاية اى المتكلم منه

﴿مبحث اتيان الضمائر بلفظ الجمع للواحد للتعظيم﴾

حيث قال عز من قائل ❊ يا ايها النبي اذا طلقتم النساء ❊ فكيف يستقيم
هذا الحصر وحمله على الاضافى لايدفع لزوم كون القرآن
واردا على اسلوب المولدين ولو فى بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى
مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اى اذا طلقت انت
وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم
اولان الكلام معه والحكم يعمهم بقى ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضى جوازا فى قوله تعالى ❊ فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ❊ ان يكون
الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهدله الزمخشرى بقول الشاعر
* فان شئت حرمت النساء سواكم * وذكر القاضى فى قوله تعالى ❊ ن والقلم
ومايسطرون ❊ ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم
القلم الذى خط اللوح وقد وقع كلا الامرين فى القرآن المجيد وحمله على
اسلوب المولدين لايلتزمه العاقل على ان الظاهر ان البيت الذى ذكره الزمخشرى
فى موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح
ولم يجئ الى آخره تأمل (قوله طحابك) البيت٧ يقال طحابه قلبه اذا ذهب به
فى كل شئ والباء للتعدية والطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور او حزن
وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان
اوحين حان على الروايتين بدل من بعيد الشباب واشار بتفسير بعيد الشباب
وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب
وكون عصر حان مشيب ظرفين لشئ واحد على الابدال وانما
لم يجعل الخطاب فى طحابك للحبيبة اعنى ليلى اى ذهب بك قلب حتى يكون
فى قوله تكلفنى ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال
الشايع وهو طحابه قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف فى طحابك مفتوحة لانه
وان كان خطابا٤ لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتأنيث
انما هو فى اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح فى قول الشاعر * تذكرت والذكرى
٦ تهيجك ذنبيا * بان التاء مفتوحة خطابا بالنفسه فقول القاضى فى تفسير قوله تعالى
❊ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ❊ ان تذكير المبتدأ يعنى هذا باعتبار
الخبر يعنى ربى محل نظر اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل
التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو فى لفظها
ولذا يقال لها مؤنث لفظى والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى فى ضمن

---

٧ تمامه قلب فى الحسان طروب وبعده بعيد الشباب عصر حان مشيب يكلفنى ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

﴿مبحث التأنيث اللفظى﴾

٤ فنزل ذاته بمنزلة انسان آخر فخاطبه ويسمى عندهم التجريد

هذا الاعتراض لمولانا خسرو واورده فيما جمعه على تفسير سورة الانعام للقاضى والزمخشرى وغيرهما منه

اطلاق لفظ المؤنث عليه بلا حظ ذلك المسمى فى ضمن هذا اللفظ فبهذا الا عتبار يعتبر التأنيث فى الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى فى الآية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة فى قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب ٤ (قوله او على انه خطاب للقلب) قيل اعتبار الالتفات فى تكلفنى بالنظر الى طحابك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكلفنى لم يمكن بناء الكلام على اسلوب طحابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على ان يكون الخطاب فى تكلف للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط هو اجرائه على الاصل فى الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم (قوله وقد شط وليها) جلة حالية والمعنى يكلفنى وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر (قوله حتى اذا كنتم فى الفلك الآية) فائدة الالتفات فى قوله وجرين بهم المبالغة كأن الله تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها ولطلب الانكار عليهم (قوله الله الذى ارسل الرياح الآية) فائدة الالتفات فى فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل فى كلام البلغاء صيغة الجمع فى الغائب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير التفات بان يقول فسقوه (قوله ان يكون المخاطب بالكلام) اى من يلقى اليه الكلام ومن يتلقاه من المتكلم سواكان فى الكلام حرف خطاب اولا واعلم ان تلخيص ماذكره الشارح ان فى الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر اولا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران فى كلام واحد اولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب فى التعبيرين واحدا اولا الاول مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله ومن عند الخليفة ٥ بالنجاح) الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما نبهت عليه ❁ فى قوله تعالى وما انت

٤ والى ماذكرنا اشار الشريف فى شرح الكشاف فاندفع الايراد المذكور على القاضى وظهر انه يجوز التأنيث فى طحابك فتأمل

ملخص نسخه
﴿ مبحثان فى الالتفات اربعة مذاهب ﴾

٥ اول البيت ثق بالله ليس له شرك ومن عند الخليفة بالنجاح اغنى يافداك ابى وامى بسبب منك انك ذو ارتياح

علينـا بعزيز * اى ثق بالفوز بالبغية من عند الخليفة والمنادى فى قولك يافد اك محذوف اى ياخليفة والسيب الاعطاء والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط فى العطاء (قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور) لانه اعتبر فيه مع مااعتبره الجمهور قيد آخر اعنى وحدة المخاطب والفائدة العامة التى ذكرها الجمهور لايدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثانى المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفائدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير مايترقبه المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب (هل يزجر نكم البيت) اوله ابنى كنانة ان حشو كنانتى نبل بها نبل الرجال هلوك هل يزجر نكم الى اخره ٨ الكنانة هى التى توضع فيها النبال ويشدها الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثانى جمع من النبل اوالنبالة بمعنى النصل وقد يقال نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة (قوله وزهق الباطل) اى ذهب يقال ذهقت نفسه اى ذهب وخرجت (قوله صرف الله قلوبهم الآية) واردة فى حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تنبيه على الصرف ومثله شايع فلا يحصل الحاصل (قوله قصم الفقر) القصم بالقاف كسر الشئ حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين (قوله متى كان الخيام البيت ٧) المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال بعضهم العارض مابين الثنية الى الضرس (قوله والثانى ان تذكر الى آخره) الفرق بين المعنيين ان كون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط فى الثانى بخلاف الاول وان ازالة توهم نشأ من كلام سابق شرط فى الثانى دون الاول (قوله فلا صرمه يبدو البيت ٩) صرمت الشئ صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم (قوله اى تجديدا واحداثا) قدسبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين (قوله للاصغاء اليه) متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتخصيص

٨ هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوك *

٧ متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقى البشام البشام شجر طيب الدايحة يشاك به *

٩ فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يصفولنا فنكارمه *

ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم
هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكى
او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا
لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه تعالى
ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى انما وقع صالح لان
يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية
فليفهم (قوله وقد يختص مواقعه على زنة المجهول) لانه متعد وقد التحقيق
والباء فى بلطائف داخلة على المقصور (قوله على طريق الاتساع) وهو
ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله ❊ ويوما شهدناه سليما وعامرا ❊
٥ وفى شرح الكشاف للقطب ليست شعرى لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية
بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك
٦ الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان
وهذا ظاهر (قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم) قيل عليه لو قيل
مالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال
حمل الامر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت
الاختصار المطلوب (قوله ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ الى
آخره) ملخص الفرق بين فائدة الالتفات على التوجيهات الثالث ان الفائدة
المفتاحية هى التنبيه على ان من اخذ فى قراءة الفاتحة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك والفائدة الكشافية هى الاشعار بان
الملحوظ فى تخصيصه تعالى بالعبادة هو الاتصاف والتميز بالصفات المذكورة
يجب ان يكون حاضرا فى القلب وان العبادة التى هى مظنة القبول هى التى
فى مقام الاحسان وحاصله ان تعبد الله كانك تراه وتشاهد (قوله بانواع
النعم الدنيوية والاخروية) الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية
والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما
فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن
الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ويا رحيم الآخرة لانه يختص المؤمن وقد
يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية

(لانها)

---

٥ فائدة قرئ فى القراءة الشاذة اياك يعبد على صيغة الغيبة مبنيا للمفعول ووجهه ما ذكره صاحب القاموس ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع اى انت واتى بالياء التحتية التفاتا فوقع فيه الالتفات فى جملة وهو غريب منه

٦ ذكر فى تفسير الكواشى ان اليوم هو المرة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثانى الى غروبها شرعا وهو الوقت لغة ليلا كان اونهارا طويلا كان او قصيرا والمراد بالآية الوقت لعدم الشمس فى ذلك اليوم منه

قوله قوله ويمكن ان يقال لم يوجد فى اكثر النسخ

لانهـا كلها جسـام واماالنعم الدنيوية لحقيرة بالنسبة اليهـا (قوله ان يتلق المتكلم المخاطب) اشارة الى ان المصدر اى التلق مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ولم يعكس رجعـا لضمير يترقب الى المذكور (قوله اى ذلك الغير) الظاهر ان يقـال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير المراد (قوله كقول القبعثرى) اصل القصة ٤ ان القبعثرى الشاعر كان جالسا فى بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الآوان اوآن الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فاجاب القبعثرى بمثل الامير حمل على الادهم والاشهب حمل كلامه على خلاف مراده ثم قال الحجاج له ثانيا انه حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا لحمل الحديد ايضـا على خلاف مراده فانظر الى ذكاوة القبعثرى فقد سخر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جرمه واحسن اليه على مايحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجـاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة (قوله من الاصفاد) وهو من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء (قوله من صفده) اى قيده من الصفاد بالكسر وهو مايوثق به (قوله الاولى بحاله) اما العدم اهليته لجواب مايسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسـبة اليه (قوله سألوا عن السبب فى اختلاف القمر) فان قلت قدروى ان معاذ بن جبل وثعلب ابن عنيم الانصارى هما اللذان قالا يارسول الله مابال الهلال الى آخره كذا فى الكشاف وغيره فكان الاظهر ان تقول سئلا فما وجه الجمع قلت ان كان الاثنـان اقل مايطلق عليـه الجمع كما قال به جماعة منهم الزمخشرى فالامر ظاهر والافيحصل من قبيل بنو فلان قتلوا زيدا (قوله حيث قالوا مابال الهلال الى آخره) دلالة هذا القول على انه دسؤال عن السبب دون الحكمة خفى جدا كما اشار اليه فى شرح الكشاف (قوله فاجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على حكمة فعله تعـالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونهـا على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض ٩ عندنا (قوله والصواب ففزع) واما الآية التى وقع فيهـا فصعق فلم يذكر

﴿ مطلب القبعثرى ﴾

٤ ذكر الامام فى التفسير الكبير عند الكلام على قوله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ان هذه القصة وقعت بين ابى مسلم صـاحب الدولة ونبى سليمان بن كثير ويحتمل التكرار والله اعلم

٩ لان الغرض ما لاجله يقدم الفاعل على الفعل فهو علة لعلية العـلة الفاعلية فاذا علل افعاله تعالى بالاغراض يلزم كون علية سبحانه وتعالى معلولة للغرض فيلزم نقصـانه فى الفاعليته واستكماله بالغير تعالى عن ذلك علوا كبيرا

فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد
التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله كقوله تعالى
وان الدين لواقع) اى الجزاء الحاصل (قوله وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع) قيل
هذا غير مستقيم لان اللام تمحض المضارع للحال والمفروض هناك كونه
للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التمحيض المذكور هو مذهب البصرية
ماذكر فى كتب النحو من ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما فى قوله
تعالى ❊ وان ربك ليحكم بينهم (قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف الى آخره) كانت عبارة الجواب فى اصل النسخة هكذا
ولماتوجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لماسلم مجيئهما
بمعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفات بينهما وبين الفعل فى الدلالة على تمكن
الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر
كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل الى آخره واعترض او لا على
النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا
لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة
بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر
بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا واخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية
للموضوع له لا الجزئية فلا يخفى مافيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان
الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة
الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد
مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال فى اصل الوضع ولا مخلص حينئذ
الا بارتكاب اعتباره بالقيدية على مافيه من التكلف ولك ان تفرق بين
مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون
الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ماسبق فكيف يصح
قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم
حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كون مالم يقع غير موضوع له فصوره
فيما اريد هو بهما مجازا وظهر منه الحال فى الذى اريد بهما كناية لتشارك

المعنى المجازى والكنائى فى كونهما غير موضوع له لهما بقى ههنا تأمل وهو ان غاية مالزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا فى المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر (قوله وكذا الماضى عند الاكثرين) اى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى ايضا عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهبت الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب ابو الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز (قوله القلب) من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا (قوله ماهو فى موقع المبتدأ نكرة) سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع فى الجملة الخبرية فى كلام العرب واما فى الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من فى من ابوك وكم فى كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس ومازعمه الشارح فى شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من فى من ابوك مبتدأ و ابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك فى الخبر ايضا نحو * قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة * ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه ذهب على ان افضل مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقى ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة فى الجملة الاستفهامية على ماصرح به الشارح فى شرح المفتاح وفى بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ماسيأتى لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب فى قوله اظبى كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع فى الجملة الاستفهامية وهو فى جملة يكون المبتدأ نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا فى كل جملة استفهامية فتدبر (قوله قفى قبل ٧ التفرق) البيت للقطامى عمرو بن سليم الثعلبى من قصيدة يمدح بها زفير بن حارث الكلابى وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه ماله وزاده مأة من الابل والالف فى ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة ٨ اسم بنت صغيرة للمدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اى موقع الوداع فى الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لايكون وداع و فراق

٧ قفى قبل التفرق ياضباعا ولايك موقف منك الوداعا ✽

٨ قال الشريف فى حواشى شرح المفتاح قيد ٢ بهما لئلا يتوهم ان الشاعر يتشبب بها وفيه نظر لان مابعد هذا البيت يدل على التشبيب وهو قوله قفى دارى اسيرك ان قومى وقومك لاارى لهما اجتماعا اللهم الا ان يصار الى حذف المضاف اى السير ابيك وفيه بعد لايخفى على الذوق السليم فتأمل ✽

٢ اى لكونها بنت الممدوح وكونها صغيره منه

(قوله لان المعروض عليه ههنا) انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقى واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والكسائى والزمخشرى وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره ابو حيان (قوله فانك لا تبالى بعد حول ٢ البيت) الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضرك بعد عام وقيل الحول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالى بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف اووضيع لان هذا هو الذى كان مع الادعياء مايدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفى حواشى المفصل للزمخشرى الظبى مثل فى الضعف والحمار مثل فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو ❁ لقد لحق الاسافل بالاعالى ❁ وماج اللؤم واختلط النجار ❁ وعاد العبد مثل ابى قبيس ❁ وسبق مع المعلهجة العشار ❁ ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير الترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله تعالى يؤيده رواية الفند بكسر الفاء وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولا كذا فى القاموس والمعلهجة تأنيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرزون هجين اى غير ٦ عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهى الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر (قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة) قيل عليه الضمير العائد الى النكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغى ان يكون فوقه فى الابهام فكيف يكون معرفة اجيب بان فيه من التعين والاشارة ولو الى مبهم الا يرى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شئ ما فى قولك اعطنى شيئا ما قلت ذلك الشئ لا شيئا ولهذا تجرى عليه احكام المعارف (قوله والخبر معرفة) فان قلت الخبر هى الجملة لا امك والجملة لا تكون

٢ فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار منه

٦ التعتيق الكريم والخيار من كل شئ وفرس عتيق اى رابع اى فيه زيادة كرم ونجابة على غيره منه

معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لاضمير فى كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا فى مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهى معرفة ٦ (قوله والمعنى اظبيا كان امك) حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقى من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت (قوله وفى التنزيل) كقوله تعالى ❊وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا❊ اذ المعنى جاءها بأسنا فاهلكناها لان البأس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم هلكوا قبل مجىء البأس اى العذاب اليهم (قوله غير نفس القلب) عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار ما يلزم من الملاحظة تماوقع (قوله يصف ناقته) وقيل يصف جفنة مملوة بالثريد المدهن كذا فى شرح الايضاح للاقسرائى وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح فى انه يصف ناقته كما قال فلما ان مضت ثنيتان عنها ❊ وصارت حقة تعلو ٤ الجذاعا ❊ عرفنا ما يرى البصراء فيها ❊ فآلينا عليها ان تباعا ❊ وقلنا مهلو ٧ الثنيها ، لكن تزداد للسفر ٥ الطلاعا ❊ فلما جرى سمن عليها ❊ كما طينت بالفدن السياعا ❊ البيت (قوله كما طينت) وفى الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانه السياع لا بلعكس (قوله اى الطين المخلوط بالتبن) كذا فى الصحاح وفى الاساس السياع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح الطين وفى الديوان السياع بالكسر مايطين به والطين ايضا (قوله ولقائل ان يقول انه متضمن الى آخره) هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة فى المشبه به اذ ليس المقصود من التطين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطين فلا قلب اصلا (قوله على انه حال من الضمير فى انصرفت) لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتعرف المضاف بها (قوله اقدام غرور أى) اى مجرب رجل غر بالكسر اى غير مجرب

على هذا التفسير نسخه

٤ الجذاعا جمع جذع وهو من الابن ما دخل فى السنة الخامسة منه

٧ الثنى من النوق التى وضعت بطنين وثنيها ولدها وقوله ثنيها اى لوقت ثنيها وذلك يكون فى الابل فى السنة السادسة منه

٥ طلوع الشئ مملوءه منه

٥ اضطلاعا ٣ نسخه

٣ من اضطلع اذا قوى والمعنى لكى تزداد قوة للسفر منه

والمجرب مثل المحرس والمضرس الذى قدجربته لامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح (قوله لان ماقبله من الابيات يدل) البيت ٢ لقطرى بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام ❊ يوم الوغى متخوفا لحمام ❊ ولقد ارانى للرماح دريئة ❊ من عن يمينى مرة وامامى ❊ حتى خضبت بما تحدر من دمى ❊ اكناف سرجى او عنان لجامى ❊ ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالحاء المهملة قبل الجيم وبالعكس التأخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت وارانى صيغة المتكلم من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعى هى مهموزة كذا فى الصحاح عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت من عن يمينه فالمعنى من جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا اول الناحية وهى فى البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة واو فى قوله او عنان لجامى بمعنى الواو (قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح) فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ماصرح به فى الجواب المرضى المنقول عن الامام المرزوقى والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا منى ما ارادوا فحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازى فليفهم (قوله والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى الخ) فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه فى اثناء البحث غير مرضى مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر فى ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير فى لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين القائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد القاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود فاذا جعل

٢ قطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتية مشددة خرج زمن مصعب بن الزبير لما ولى العراق نيابة عن اخيه عبدالله بن الزبير وكانت ولاية مصعب سنة ستة وستين فبقى قطرى عشرين سنة يقابل ويسلم عليه بالخلافة وكان الحجاج يسير اليه جيشا بعد جيش وهو يظهر عليهم ولم يزل الحال بينهم كذلك حتى توجه اليه سفيان بن ابزر الكلبى فظهر عليه وقتله ❊

(حالا)

حالا من الضمير فى انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا
اختار جواب المرزوقى لكن لايخفى مافيه من التعسف لان كون بصيرته
التى كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن
فى الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدام غرور أى مجرب بالاضافة
فى كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له
حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رأيته وبصيرته امر
حدث له وحصل بعد التجربة لاما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها
(قوله اى قول ضابى بن حارث البرجمى) قال الفاضل المحشى يقال
ضبأت فى الارض ضبأ وضبؤا اذا اختبأت فيها وقد يرد امثال
هذا التركيب بان المناسب اما تقول بدل يقال او اى اختبأت بدل اذا اختبأت
ووجه ما ذكره ٢ ظاهر لكن انما يتجه لو لم يقرأ ضبأت مثلا على صيغة الخطاب بل
على صيغة التكلم فتأمل (قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله ٤) البيت من شرطية
حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اى من يك امسى بالمدينة فليس فانى لا امسى لانى
غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين
الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من
والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حال منه او لفظة رحله وبالمدينة متعلق بامسى ٩
(قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر) هذا عند البصرية
لان العامل فى خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفى خبر ان ان فلو عطف قبل
مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل فى خبر ان هو
الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف السابق المحذور
المذكور (قوله احدهما العطف على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه فى مثل هذا محل ان واسمها
استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها
كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل
الفريق الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان مبتدأ
وليس بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع
مجرد لان ان باعتباره كالعدم كذا فى شرح اللبيب (قوله ولا يلزم

فى شرح الكشاف للشارح ٩ اول البيت دعاك الهوب والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب تطاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل مسعد ومجيب الهتوف جمع الهاتف من الهتف وهو الصوت وخص الضحى بالذكر لانه وقت شغل كل احد بنفسه والعمل بمقتضى ما فى قلبه وطروب صفة الهتوف لان اضافته لفظية وانما لم يقل طروبة لاستواء المذكر والمؤنث فى فعول او بدل منه وان كان نكرة لافادته مالم يفده المبدل منه والورق جمع الاورق وهو الذى فى لونه بياض يضرب الى السواد واللام فى لصوتها للوقت اى وقت صوتها كما فى قوله ليس لوقعتها كاذبة والمعنى دعاك الشوق الى عزم الارتحال الى الوطن لما ترنمت الهتوف فى الضحى منه

٤ تمامه فانى وقيار بها لغريب قيار اسم جمل للشاعر وقيل اسم فرسه وقيل اسم غلامه منه

ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين) فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما صرح به فى مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدأ اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم فى فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدأ لا خبرا لان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والمحذوف خبره) لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل فى قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام فى الخبر يختص بالشعر صرح به فى مغنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الجليس لعجوز شهرته اعنى تقدير المبتدأ ويقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون فى المعنى داخلة على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله وهذه الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف) اى الوجه الثانى من وجهى ارتفاع قيار هو الذى قطع به وفى الآية ٥ وجه آخر غير الوجهين المذكورين فى ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما رجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفى ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه فى قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان فى تغيير الموضع نكتة شريفة فيرجح اختياره جانب البلاغة (قوله مع كونهم ابين المذكورين ضلالا) الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اى الخارجون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن فى الآية من صح منهم الايمان فلا يردان المذكور فى صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بما فى الصدر المنافقون (وقيل) المراد بالمذكور فى الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك

مختص نسخه

دو فى الآية وجه آخر قال به المبرد والكسائى وهو ان يكون الصابئون معطوفا على الضمير المتصل فى آمن فان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد غير قبيح عندهم ونظم الآية هكذا ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون وقوله من آمن مبتدأ خبره فلا خوف عليهم والجملة خبر ان فتأخير الصابئون عن النصارى مع رفعه سهو من قلم الناسخ

عه

و المراد بالتنبيه فى قوله و فائدة تقديم الصابؤن التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة
(قوله و خبر الاول محذوف) مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر
والاقيصور كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر
بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح بمثله فى شرح المفتاح فى قوله
وقليل ماهم وقد تكلف بعضهم فى البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض
خبره وفيه نظر اذلا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر ٩ المطابقة نحو وانا
لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت
نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر * فمحمول على الحذف والاصل
عامروه لحذف الواو اجزاء عنها بالضمة كقوله اذاماشاء ضروا من سواهم
ولا يألو لهم احد ضررا (قوله ٧ وكذا قوله رمانى بامر البيت) اوله *
دعانى لصا من لصوص وما دعا * بها والذى فيما مضى رجلان * رمانى بامرأة
ال آخره والبيت لابن احمر وقيل لازرق بن طرفة الباهلى تنازع هو مع قشيرى
٦ فى طوى عند الحاكم فقال القشيرى هولص بن لص ليعزى عليه
الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رمانى ويروى
ومن جال الطوى رمانى والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها
وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رمانى بامر رجع عليه مكروهه فكانه
رمانى من قعر البئر فرجعته رميته عليه وهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى
ماطوى فى القلب من الحقد (قوله وخبر كنت محذوف) اعترض عليه ابن
الحاجب فى ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا صالحان للتعدد فلاحاجة
الى اعتبار الحذف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذلا يقال رجل
كريم لايفيد هنا ٦ لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لايستلزم
التزامها فى جميع المواضع ويمكن ان يرجح ٤ قول ابن الحاجب بما صرح به
ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب من انه لايحذف خبر كان وقد يجاب
عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك فى الجمع
فيقال هؤلاء غريب ولايقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد
فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اى جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى
يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذلامانع من التأويل بالمثنى فتأمل (قوله فهو عنده)
اى الكلام عند من جعل بريا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا (قوله فياقبر معنى)
البيت واريت اى سترت والمترع الممتلى من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اى

٩ ثم تمثيله لوجوب المطابقة بالآية ليس بجيد لان نحن هناك للجماعة لا للمعظم نفسه اذا المراد فى الموضعين الملائكة فليس هذا مما الكلام فيه فالصواب التمثيل بقوله وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون ✻

٧ رمانى بامر كنت ووالدى بريا ومن اجل الطوى رمانى الطوى البئر المطوية اى المبنية بالحجارة ✻

٧ اى وكذا قوله رمانى البيت مثل ماتقدم فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف لافى صراحه هذا فتأمل ✻

٦ اى وجواب ابى سعيد المذكور لايفيد ههنا لان التزام المشاكلة الخ ✻

٤ اى يرجح قول ابن الحاجب على القول بان خبر كان محذوف منه

٩ حكى الخطيب عن ابي عبيد قال وقد وقف الشاعر بباب معن سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب فكتب اليه وهو
يقول اذا كان الجواد له حجاب فما فضل الجواد على البخيل

وفي رواية اذا كان الكريم له حجاب فما فضل الكريم على اللئيم فكتب اليه معن اذا كان الكريم قليل مال ولم يعذر تعلل بالحجاب فقال الشاعر آيسني من معروفه ثم ارتحل منصرفا واخبر معن بانصرافه فارسل اليه بعشرة آلاف درهم والبيت المذكور للحسين بن مطر من قصيدة مطلعها الما على معن وقولا لقبره سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وان كان منه البر والبحر مترعا بلى قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا فتى عيش في معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعا ولما مضى معن مضى الجود وانقضى فاصبح عرنين المكارم اجدعا قوله الما يجوز ان يكون خطابا لاثنين وهذا ظ ويجوز ان يكون خطابا لواحد وذلك على وجهين احدهما قول المبرد وهو ان يراد تكرير الفعل كانه الم الم للتأكيد وقد (فاذا) وجه الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل الاول على صورة ضمير ٣

امتلأ وأترعت انا ومعن بن زائدة الشيباني ٩ كان من اجواد العرب ممدوح الشعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا احضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فاخذ خشبة فكتب عليها يا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع والقاها في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء (قوله كقولنا كان زيد قائم وعمرو قاعدا) قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتأمل يريدان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسند اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل مأخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل عطف هٰهنا على تقدير العامل دون الاستصحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيله بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعد النصب لم يكن الامن باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين (قوله وقولك زيد منطلق وعمرو) وجوز الشارح في شرحه للمفتاح بعد تقرير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز (قوله الفاء في

فاذا قيل للسببية وعن الزيادى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب (قوله فح يكون مفعولا به لا ظرفا) هذا مبنى على ماذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا على انه هو الظ من حيث المعنى بالنسبة الى الظرفية واما على ماعليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به (قوله فح لا يكون مضافا الى الجملة) كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف (قوله لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب) هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم فى المثال المذكور واما اذا صدر ٤ بان فلا اذ لا يجوزون فى قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل مابعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره متقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذى ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلافا الظ هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ماذكره المبرد مذهب السيرافى ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا فى قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة (قوله وان فى السفر اذ مضوا مهلا) روى مثلا مكان مهلا اى ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقى ويرى ان فى كتاب سيبويه فى السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اى مضيهم وقوله اذا مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير فى الظرف اى حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اى ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم بمهلا ان جوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور يعنى ان فى السافرين بعدا فى زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخر ان ذكرهما الشريف (قوله اى بعدا وقيل المهل الكثرة (قوله لا رجوع لهم) عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام (قوله لم يحسن اولم يجز) قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدا الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر ٧ والظ ان كلمة او للتخيير فى التعبير

ذكر منك والغوادى جمع غادية وهى سحابة تنشأ صباحا فهى فاعل سقتك والقول بانه جمع الغدوة ظرف لسقى كما ذكره بعض المحشين وهم والمربع بمعنى الربيع سمى به الوسمى وهو المطر الاول على ما حكاه الخليل فهو مفعول به لسقتك وخطت بمعنى عينت من الخط بالكسر وهى ارض يخطها الرجل لنفسه بان يعلم عليها علامة ليعلم انه قد اختارها وليبنى عليها بناء وتصدعا اصله تتصدعا بتائين حذفت احديهما تخفيفا ومعناه تاشقق من الصدع وهو الشق فى الشئ الصلب والمرتع اسم مكان من رتعت الماشية اى اكلت ماشاءت والعرنين بكسر العين ما ارتفع من الانف والا جدع بالدال المهملة من الجدع وهو قطع الانف

منه

٤ ذهب الاخفش الى ان اذا ههنا هذه حرف ورجح مذهبه بصحة المثال المذكور لان ان ﴿ ٢٠ ﴾ لا يعمل مابعدها فيما قبلها واجاب الشكو بينى عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل فى الظرف مع كسر ان الكلام الذى فيه ان وقيل العامل محذوف تقديره فى خرجت فاذا ان عمرا منطلق وهذا الحذف فى مبتداء وان ومابعدها مفسره له دالة عليه

لان مالم يحسن فى عرف البلغاء لم يجز عندهم (قوله لانها الحاضنة) اى الحافظة من حضن الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه (قوله تقديره لو تملكون تملكون) قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقدير لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثانى فى مثله تأكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر يأبى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكى ولما كان غير مرضى عنده عدل فى آخر الكلام الى ماهو المختار عنده الثانى مفسرا فتأمل (قوله وفيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح متبالغ) فيه بحث وهو ان بروز قوله وانتم تملكون فى صورة المبتدأ والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط فى تملكون فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء فى بالشح داخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله ان الناس الى آخره ليس تفسيرا لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الخزاين مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولاشك انه يدل على كونهم متبالغين فى الشح مقصورين عليه لا يعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح المتبالغ مقصور عليهم اذ لادلالة فى الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتأمل (قوله ورجح حذف المسند اليه الى آخره) فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يأتى بالنظر الى المسند المخصوص اعنى اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لى لم يتأت الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح ٩ حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن فى الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه فحذف ماهو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف ٥ (قوله وحمله على حذف المبتدأ اوفق له) اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشى واما بحسب اللفظ فلان الصبر فى كل منهما محكوم به (قوله والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه داه) قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه وما

---

٧ لانه يشعر بانه يجوز حذف الخبر مع وجود ان عند عدم القرينة مع ان تحققها من شرائط الحذف وجعل نفس ان قرينة لخصوصية المحذوف لا يخلو عن بعد ؎

٩ ومن جملة جهات ترجيح حذف المسند هو ان جعل الصبر فى هذا المقام مسندا اليه كثير حيث يقال الصبر خير فنى حمله على حذف المسند اتباع للاستعمال الشايع ؎

٥ على ان قوة الاقتضاء تقتضى قوة القرينة للحذف فتأمل ؎

امرك فى هذا اى امرى صبر جيل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة (قوله على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى) قيل هذا معارض بان الاصل فى الخبر التنكير المحض لحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جيل اجل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض (قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجزع وبث الشكوى) فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون صبر الجميل اجل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى فسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم فى تقديم المبتدأ لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان فى الاثبات او النفى والقيد ناظر الى نفى مايقابله فيفهم من قوله امرى صبر جيل ان امره ليس بصبر غير جيل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذى لاشكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قول صبر جيل اجل ان الصبر الذى لاشكوى فيه الى الخلق اجل ولاشك ان المفهوم منه انه اجل من الذى فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لايفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجل من الجزع وبث الشكوى محل نظر بل الظاهر ان يجعل جيل فى صبر جيل صفة مادحة لامخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجل من الجزع وجود الجمال فى الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان تحمل الجمالة على مافيه من ثلج الصدر (قوله لنا اوفى الوجود آلهة ثلثة) فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفى والقيد رجوع النفى الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهى هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهة مطلقا فينافى التوحيد قلت مابعد الآية اعنى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله آله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفى المقيد والقيد معا (قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو) وقال الشارح فى شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون ام عمرو فى هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة فى المسند المذكور كما فى قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف فى المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لايصح فى قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه مايقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز

٣ ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان فى الدار وعمرو .
فيلزم ان يجوز زيدقاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متعين
بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ماذكره
فى شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظ لان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد
فى قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور
ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمر من حيث
هو احد المذكورين كما فى قولك ازيدا وعمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو
ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو فى العطف بام التى هى لاحد
الشيئين او الاشياء وقد اشار فى الحواشى الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل
زيدا وعمرو فى الدار جاز ان يكون فى الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا
اذا قدم فى الدار وامامع توسطه فلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام فى مغنى
اللبيب بان الخبر فى نحو زيد فى الدار وعمرو و لهما معا قال فان قلت لو صح ماذكرته
لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ
وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست مقرا للرجال
ظلامة الى ذاك عمى الاكرمان وخاليا انتهى (قوله جملتان مشتركتان) قيل ليس
قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما فى قوله اقام زيد
ام قعد عمرو ٦ وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متأخرى النحاة الا ابن
الحاجب والاندلسى كما صرح به الفاضل المحشى وانما تعرض للاشتراك
لان المثال السابق كذلك ثم ظ كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو
انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين فى احد الجزئين وقدره المتكلم
على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين
الجملتين بتقديم الخبر فى احدهما وتأخيره فى الاخرى مع امكان الاتفاق
كما اشار اليه الفاضل المحشى فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح
ان الدليل الذى ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف
صار الانقطاع مجزوما به فتأمل (قوله فام منقطعة) المتصلة لامتصلة للسؤال عن
تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين فى علم
المستفهم يليها والآخر يلى الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اى
للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق
وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو
ام هل يستوى الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك علينا حق

(ام)

٣ ومن جوز ذلك ليس فى مثل زيد فى الدار وعمرو ان يكون فى الدار خبرا عنهما فقد اه نسخه

٦ وليس لك ان تقول القيد المذكور احترازى بناء على مذهب جمهور المتأخرين لان قوله فام منقطعة معناه ان الاولى ذلك على ما اشار اليه الفاضل المحشى واستفيد من دليله اعنى قوله لانك تقدر الخ فاولوية الانقطاع عندهم اذ الحق الاشتراك فى احد الجزئين اذ لو لم يتحقق تعين الانقطاع وجوبا لان هذا مبنى على ان الاولوية التى حمل عليها قوله فام منقطعة مقابله للوجوب مع انه لا يستقيم ح عدام فى صورة اختلاف الاسمين بتقديم الخبر فى احدهما مما فيه اولوية الانقطاع اذ لا خلاف فى كونها منقطعة كما صرح به الفاضل المحشى فتأمل منه

ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة فى صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هى والهمزة داخلتين على المتساويتين وهذا ظ ونص صاحب الكشاف على ان ام فى قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ❊ متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا فقوله ام انا خير مأول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف فى الحقيقة حتى لو اول بقوله انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه فى الكتاب هذا واما باقى الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدر الى آخره فتدبر (قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض اه) لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هى ذات السؤال وهى محققة مذكورة فى الآية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سؤالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشى وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا السؤال محقق ٨ فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد تحقق السؤال تحقق السؤالية ايضا فالتوجيه ٥ هو ما ذكره الشارح على ان الظ ان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبى عليه السلام فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا يقولون كذا فالحذف فى الآية التى وردت بطريق الحكاية للحذف فى المحكى لا لكونه جوابا السؤال فكونه جوابا لسوال بالنظر الى المحكى فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزء فليتأمل (قوله ولان القرينة فعلية) لان القرينة فى الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه مشتمل على المسند فهو الذى يدل على وجوده فى الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذى هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى (قوله كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى) قيل بل يؤديه ايضا قولنا الله خالقها ولا يتأتى الجواب عنه بانه الحمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو فى حكم الجملة فى الاشتمال على الزيادة على

مطلب ـــــ ام

٨ وهو اقرب لما يقابله اعنى كون السؤال مقدرا غير مذكور فى الكلام ❊

٥ ونظير ما ذكرته ههنا ما ذكره السيد فى مباحث الفصل والوصل فى قوله وقال رآيدهم ارسوا نزاولها فليطلب التفصيل منه الا انه انسب بما ذكره المحشى هناك لا بما ذكره الشارح ولذا اورده تتمة للبحث ولم يجعله وجها مستقلا ❊

ان القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود
من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدأ (قوله
لظهور ان السؤال) تعليل لنفى المستفاد من كلمة الحصر فى انما يدل اى لابد على
ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال اه (قوله ومن ثمه قيل الى قوله
ليطابق السؤال) قال الفاضل المحشى المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على
حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان
اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل فى من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد
لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات
المفصلة اجمالا للاقتصار ٢ وفيه بحث لما تقرر فى باب الانشاء ان المسؤل عنه
بالهمزة ٣ مايليها فلو كان التقدير اقام زيد اه لكان الشك فى الفعل وليس كذلك
بل فى الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى
ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب
بالاسمية البتة وماذكره فى شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور فى من قام
لايتأتى فى ماذا صنعت اذا جعل اسمية وبينه فى الحواشى بان الفعل ههنا مسند
الى المخاطب فليس فيماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه فى من قام وماذا عفاه
المجاب عنه بقوله عفاه كذا محل بحث لان ماذكره فى من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لايختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت
زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة
اسمية وماذا عفاه حتى يجاب بالاسمية فى الاول والفعلية فى الثانى تحكم
والا فلابد من الفرق فليتأمل (قوله والجواب ان حل الكلام) الاولى انه
جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثمه قيل لا عن النظر اذ هو اثبات
لمدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ
(قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية) عورض بانه كما جاء جملة
فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر
قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو
قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف
ومن تبعه واما على مذهب السكاكى فلا اذ لايقول بوجود التخصيص
٩ فى امثال الصورة المذكورة كما تقدم (قوله فى مرثية يزيد اه)

٢ هذا البحث ليس من نتايج خاطر الفاضل المحشى بل نقله الاقسرائى فى شرح الايضاح عن شرح الهادى ١٢

٣ اللهم الا ان يقال وجوب ايلاء المسؤل عنه الهمزة مختلف فيه كما نقله الدمامينى فى شرح المغنى اللبيب فى بحث خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى والمسئلة مذكورة ايضا فى شرح الرضى فيبنى كلام الشريف عليه وقد يقال الوجوب بالنظر الى البلاغة والجواز بالنظر الى التجوز ١٢

٩ لان القصر ههنا متصور لاحتمال ان يعتقدوا الانجاء ببركة الاصنام وليس متصورا فى قوله تعالى قل يحييها الذى انشاها لانهم منكرون لاصل الاحياء فلا يسندونه الى الاصنام وكذا خلق السموات والارض مما لاخلاف للمشتركين فيه ولا تردد فليفهم ١٢

المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطاء ثم المذكور فى شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشل وفى شرح الرضى انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل ان لايكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليبك يايزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك اوالنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لامنادى (قوله اى يبكيه ضارع) وقيل اى ليبكيه وهذا اليق بالمتن وماذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر (قوله وان لم يعتمد ٧ على شئ لان الجار والمجرور) فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجارية لامحذور ايضا قلت ان كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر لايتصور ٦ الالغاء لعدم الاعتماد ح لتصريح الشارح فى شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعينا للذات التى قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفى لعمله اذ قوى المقتضى لتقديره كما فى ياطالعا جبلا ويارا كبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر (قوله ليس بقوى من جهة المعنى) لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هى لوصف المغلوبية فافهم (قوله اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد) فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لايجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ٣ ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاق اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها (قوله وفضله الى آخره) ايماء الى المقتضى للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة (قوله فعلم ان هنالك باكيا) كذا فى اكثر النسخ وانت خبير بانه لايجوز الفاء فى جواب لما الا عند ابن مالك

والموصوف والموصول وذو الحال والاستفهام والنفى لان طلبه للعمول على خلاف وضعه لان الواضع انما وضعه للذات المتصفة بالمصدر وهى من حيث هى لاتقتضى فاعلا ولامفعولا وانما اقتضاهما لتضمنه لمعنى المصدر فاشترط فى عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى وذلك امابكونه مسندا كما اذا اعتمد على احد الاربعة الاول فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل او لوقوعه بعد ماهو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام او النفى ﻫ

٧ ولا يعمل ايضا الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل معنى ولفظا لانه اذا كان بمعنى الماضى فقد شابهه معنى لالفظا وشابه المضارع لفظا لامعنى فلايتم مشابهته لشئ منهما ﻫ

٦ وان تصور فلعدم اقترانه بالحال او الاستقبال ﻫ ٣ اى بعد تسليم سبق ماذكر ﻫ

اذا كان جلة اسمية والجمهور ٤ منعوا وقوعها فى جواب لما فالوجدان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقداسند الى مفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد فى صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجملة المستقلة والتكلم المستندة على مالايخفى (قوله واشتماله على ٥ ايهام الجمع بين المتناقضين) فان قلت ذلك الايهام موجود فى صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل فى جلة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل فى الجملة الاولى ليس بمقصود حصول الاهتمام به فى الجملة الثانية لايهدم الغرض المذكور يقرب منه ما يقال فى بناء المفعول ايهام تعميم الامر لكل من يصح البكاء منه حذرا عن الترجيح وهذا معنى مناسب للمقام بل فيه ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وآخره اعنى ضارع على خصوصه فافهم (قوله نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات الاية) قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات الآية واحد فالذكر فى احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه فى الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه فى بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سبق البلغاء فى تفنهم (قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم) وههنا بحث وهو ان ماذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر فى عدم رعاية التطابق التى اوجبوها فيما ذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السر ههنا ايهام ان الفعل المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر فى وجوب تقديم المسند (قوله وحصول التعجب بدون الذكر مم) اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص ٢ فى الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى ذكره وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه

٤ وفى شرح المواقف للشريف فى الفصل الذى عقد لتصحيح النظر الى الصحيح والفاسد ان جواب لما بالفاء قليل وهو نشعر بالجواز منه

٥ وايهام الجمع بين المناقضين من الصنايع البديعية منه

٢ الغرض من هذا التقرير دفع المناقضة بين هذا الكلام وبين ما وقع من الفاضل المحشى فى تقريره فان كلام ذلك الفاضل يدل على عدم جوازه ووجه الدفع ظاهر فليتأمل منه

وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظ فلابد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا اذا قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القراين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القراين فاذا قصد هذا التعجب فلابد من ذكره وقد يقال ماذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه فى ساير اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شئ منها من القراين وكذا الكلام فى غيره (قوله فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم) اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببى ولايفيد تقوى الحكم فيدخل فى ضابطة الافراد مع كونه جملة ٤ واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لايحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح فى المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولايلزم منه تحقق الافراد فى جميع صورة تحقق هذا المعنى وفيه تأمل ٣ (قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا) لايرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببى مع انه ليس بجملة لما سيجئ من انه ليس بمعدود من المسند السببى وان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند كونه جملة (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل (قوله ليشمل صورة التخصيص) اى ليشمل الاحتراز والاخراج بتلك الصورة وارجاع الضمير الى ماليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد فى توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه على مانقل من الشارح المحقق انه اشمل لانه فيه نفى القصد الى التقوى ونفى افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لايدل على نفى التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفى الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم فى كل ماهو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق

٤ هذا الجواب ذكره جمال الدين الاقسراى فى شرح الايضاح وفيه تأمل لان الضابطة ضابطة جملية المسند وافراده على الاصطلاح فلا يفيد كون الجملة المذكورة مفردا معنى

٣ لان الضابطة تقتضى الكلية

ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشى بكونه سهوا من طغيان القلم (قوله واجيب لصاحب المفتاح) هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكى لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اى لا فى هذا المقام ولا فى غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اى لم يكن المقصود من نوع نفس المركب فلا محذور اصلا (قوله محكوما به بالثبوت) قال الفاضل المحشى هذا اعنى قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل والظ ان المحكوم به لفظ مركب وقع فى الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعنى كونه محكوما به كما يقال النائم محمول بطريق الثبوت (قوله وظ انه لم يحكم ٥ بثبوت منطلق وانطلق لزيد) فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت كيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ للشئ اونفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور فى تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيق والتعليق والمعتبر فى تعريف الفعلى المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت التحقيق ونفى الخاص لايدل على نفى العام فلا محذور (قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الى آخره) قيد بالفعل لاطائل تحته فليفهم (قوله واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل الى آخره) اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية فى زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيق هو الانطلاق فى نفسه نظر الى الاب ومع تقييده به نظر الى زيد ولهذا يؤل زيد انطلق ابوه ٦ بزيد منطلق الاب ولنا جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التى لايلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكى فى بيان ضابطة افراد المسند وجلليته فهو قائل بانه اذا كان فى الكلام مسند سببى فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة فى زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلى مع جملته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ماذكره المجيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وماذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند فى زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية بجانب اللفظ مع ان فيه رعاية بجانب المعنى ايضا فى الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية مايقال لانزاع فى ان الجملة مسند بناء على الظ والاصطلاح ولا فى انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصطلاح تعريف السكاكى كان له ان يقول مراده

٥ لو قيل مراد السكاكى بالثبوت للمسند اليه فى تعريف المسند الفعلى الثبوت اما صريحا كما فى قام زيد اوكناية اى بطريق الضمير كما فى زيد قام لم يرد اعتراض المص اللهم الا ان يقال لا قرينة على خصوصية هذا المراد ﺔ

٦ فيه بحث لان الفاضل المحشى صرح فى اوائل البيان بان قيام الاب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ماهو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما فلما كان المآل التسامح لم يحتج الى العدول عن الظاهر وتأويل انطلق ابوه بمنطلق الاب لامكان التسامح ايضا اللهم الا ان يقال كون منطلق الاب صفة لزيد اظهر من كون انطلق ابوه كذلك لان فى منطلق ضميرا راجعا الى زيد ولهذا يتبع ماقبله فى التذكير والتأنيث فيقال هند حاملة الوشاح وهذا القدر يكفى فى تأويل المذكور فتأمل ﺔ

مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على
ظ المتوسع (قوله ثم استدل على ان المسند الى آخره) هذا امر عجيب اذ بعد القول
بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند
مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى المعتبر في الفعلي بل لابيه (قوله وهذا خبط
ظ لان اللازم مما ذكره الى آخره) اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو
انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا
الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله
على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي
بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي
ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما يكون ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة
اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف (قوله والظ ان مراد السكاكي ان
المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي) لا يقال لعل السكاكي ادرجه في تعريف
الفعلي بان اراد منه ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انتسابا حمليا
محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفائه عنه لانا نقول تكلف لا يفهم من
العبارة يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل واما ما ذكره
الاستاد من ان هذا التفسير تقتضي ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند
السكاكي من قبيل المسند الفعلي وقد جعله من المسند السببي فليس بشيء لان
المراد بالانتساب الحملي الانتساب الذي في الجملة لا الانتساب الذي للجملة
حتى يرد ما توهمه وهو ظ (قوله ففي الجملة عبارة المص اوضح) لدخول
زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المص دون ٧ عبارة المفتاح (قوله
وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل) رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر
الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا
ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول
ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في
المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه لم يكن ذلك ظاهرا في الدار زيد
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار
عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا
لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار (قوله كان المسند في المثالين ٤

٧ اذ يحتاج فيها الى ما اشار اليه الفاضل المحشي من انه يراد بالفعلي ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انتسابا حمليا محكوما به بالثبوت للمسند اليه وانتفائه عنه وهذا بعيد فهمه من عبارته في تفسير الفعلي واما ما يقال من ان هذا التوجيه يقتضي ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند السكاكي من قبيل المسند الفعلي وقد جعله من قبيل المسند السببي فليس بشيء لان المراد بالانتساب الحملي الانتساب الذي في الجملة اعني الانتساب الذي يجعل المنتسبين جملة لا الانتساب الذي للجملة فليتأمل من عهـ

٤ اي واذا كان المسند جملة وحصل التقوى فلا يصلح مثالا لافراد المسند مع ان الكلام فيه عهـ

جملة ويحصل التقوى) ان قلت مامر فى عدم افادة زيد قائم للتقوى حاصل
فى زيد فى الدار لعدم التفاوت فى الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو فى الدار
وانت فى الدار وانا فى الدار قلت التفاوت فى التقدير حاصل اذ التقدير حصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف فى الافادة (قوله لم يصح
التركيب) لان مستقرا ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر
وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شئ مقدر وانما قال
حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذى بنى الكلام عليه
(قوله وجميع ذلك خبط) لان بنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند (قوله
لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه) اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر
مركب تقييدى دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر فى المعقول ان قوله نحو
زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة فى التحقيق (قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت الى آخره) رد عليه الفاضل المحشى بان هذا التعريف يقتضى ان يعرف اولا
كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببا مع ان جعل السببية احدى ضابطتى
معرفة كون المسند جملة يقتضى ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المسند فى الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه ٥
بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجمليته فيكون المعنى
على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم يؤدى بالمسند جملة
والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة فى تفسير المسند السببى الذى قصده حالة
مقتضية لابتناء المسند جملة لا يؤدى الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضى
بجملية المسند كون المسند جملة عقلت على ماهو مان المعنى لايخ عن سماجة
(قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه) ان رجع الضمير الى كون
المسند سببيا فظ وان رجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اى ذو ان يكون كذا
وقوله مع الحكم عليه مبنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة
قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه
واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التى اندرجت فى تفسير الشارح للسببى خارج
عن تعريف السكاكى له مثل زيد مررت به ومابعده اذ ليس مابعد الفعل اعنى
فاعله متعلق بما قبله لسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون
المسند فيها جملة وقد يجاب عنه بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق يصرف
الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة على ماسيجئ وانت تعلم ان كون المسند

٥ والحاصل ان كون المسند سببيا ليس احدى ضابطتى معرفة كون المسند جملة حتى يلزم المحذور منه

الى زيد جملة فى هذه الصورة لم ينشاء من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان
ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما فى انا عرفت كذا ذكره الفاضل
المحشى فى شرح المفتاح (قوله يكون المسند فعلا يستدعى الى آخره) قيل اما
بحسب الظا او بحسب الحقيقة والمآل ٦ ليتناول زيد طاب ابا اذا المآل زيد طاب
ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الآخر
تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا
من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند فى زيد طاب نفسه من المسند
السببى مع انه فى زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذى اسند اليه الفعل فى كل
من المثالين نفس زيد فى المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد
الى ذلك الحاضر واما النفس فليست فى تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشى
وانما عرف كل قسم على حدة واعترض عليه بانه لو بدل البناء بالاسناد وقيده
بكونه جملتان على نحو مامر فى تعريف الفعل لم يحتج الى ذلك التفصيل والجواب
انه كان يرد عليه ح ما اورده المحشى على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل البناء
بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلى للخبر والفعل
واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه
فعلا الى انه لا محذور فى خروج نحو ابوه منطلق ٤ لان المراد بيان المقتضى لا حصره
فى المذكور ولذا تراهم فى الكتب يريدون فى المقتضيات وينقصون (قوله متعلقا
بما قبله بسبب ما) اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير كقولك زيد امنطلق ابوه
وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب
غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد اخوه معا (قوله
فالاول نحو زيد ابوه منطلق) اورد عليه ان المسند فى مثل زيد اخوه عمرو
ويشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ تعليق اثبات اجيب بانه
يأول بمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق
ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو (قوله ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب اه) قال الفاضل المحشى وايضا لا احتاج فى ضابطة افراد المسند
الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققته
وليس المقصد من نفس التركيب تقوى الحكم فلابد من اخراجه بقيد آخر
ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراده
المسند بقوله فعليا فاى حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية مايقال فى الجواب

٦ وهذا القول يستدعى ان يكون معنى تعريف الشارح بشرط ان لا يكون ذلك الفاعل مسندا اليه اما بحسب الظاهر او بحسب المال ﷼

٤ نعم لو ثبت ان نحو ابوه منطلق من المسند السببى عند السكاكى لكان لما ذكره وجه لكن اول المسئلة فانه لم يصرح بذلك وانما يصار الى ذلك بجعله السببية ضابطة الجملية فتأمل ﷼

ان السبب فى قوله ليس فعليا متوجها الى القيد اعنى كما تحققته فيفيد ثبوت الاصل اعنى فعليته يعنى ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققته واما على زعم التوهم فهو فعلى لانه يشترط فى المسند السببى انتسابه الى شئ على وجه البناء اعنى تقديم المبنى عليه فالفعل الذى يقابله مما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور فى ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه (قوله ويمكن ان يقال ان فى قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان) هذا بناء على ماذهب اليه بعض النحاة فى مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على ماذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكوران فى كتب النحو هذا وقد يقدر لفظة ما فى قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان (قوله والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان اه) لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضى والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند اه على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور فى الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا الماقدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل فى حل قول السكاكى واما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه فهى اذا كان السامع الى آخره كما توهمه ٧ (قوله وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك) كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشئ ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن ٥ قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضى فى بحث المفعول فيه ان قبل وبعد ٨ من الظروف الغير المتصرفة ثم انه يعود المهروب عنه فى قوله وجوده بعد ٨ هذا الزمان سواء حمل يترقب على الاستقبال او على الحال اذ لا وجه ههنا للتوجيه الذى ذكر فى قبل والا لكان المناسب ان يطرح يترقب وجوده ويقال الذى بعد هذا الزمان وينبغى ان يعلم انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ماذكرته من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا

(الزمان)

مبحث تعريف زمان الماضى والاستقبال والحال

٧ اى توهم مولانا خسرو

٧ حيث قال كلمة اذا ههنا ظرف مجردة اى هذه الحالة ثابتة فى وقت كون السامع مستحضرا الخ ويعلم منه ان خصوصية الحالة هى مضمون ما اضيف الظرف فليفهم

٥ واما الاعتراض بان تلك القبلية لا تجامع مع البعدية وهو التقدم الزمانى فهو اعتراض آخر لا يتوقف على كون قبل ظرف زمان يجاب عنه فى كتب الكلام منه

٨ الظروف اللازمة الظرفية والظروف الغير المتصرفة بمعنى واحد وهو مالم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بفى قال الفاضل الرضى ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب الخ منه

الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشى حيث قال و كذلك يترقب دال
على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل فيلزم احد
المحذورين اذ يرد عليه ان كون الترقب فى المستقبل لايستلزم كون المترقب فيه
حتى يلزم ٩ احد المحذورين قال الشارح فى شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفى
لاينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال
الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض
وقد يقال التغاير الاعتبارى مصحح للظرفية فى الجملة (قوله والحال هو اجزاء
من اواخر الماضى واوائل المستقبل) تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل و يشرب و يمشى و يحج و يكتب
القرآن و يعد كل ذلك حالا و لاشك فى اختلاف مقادير ازمنتها و هذا المذكور
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لاوجود له واما
عند الحكماء والقائلين بان الزمان موجود متصل والحال عندهم وهو الآن
عرض حال فى الزمان لاجزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود
و حال فى زمان موجود ثم ان ماذكره الشارح من تفسير الحال لايستقيم فى ابتداء
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع فى الاجزاء
المذكورة ولو فى واحدة منها وقوع فى الحال (قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم)
فيه انه مخالف لما سلفه فى تعداد امثلة خلاف مقتضى الظ من ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال ولعلك اذا تأملت فى ما سلفه
هناك تطلع على التوفيق (قوله مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان
الى آخره) المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول
الزمان فى مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه
فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لاتقييد للاحتراز كذا فى شرح المفتاح
للشريف (قوله يقتضى تجدد الكل و حدوثه) رد عليه الفاضل المحشى بان
هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود
لان الكلام فى الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لاحدثا مقارنا للزمان وفيه نظر
انه ان لم يرد بالمسند فى قوله فليتقييد المسند ماهو المسند حقيقة اعنى الحدث على
ما اشار اليه الفاضل فى البيان لم يكن لفظ التقييد فى محزه لان احد الازمنة جزء الفعل
لاقيده على ان جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المآل بمعزل

٩ اى لا يلزم من كون
الزمان المستقبل ظرفا
للترقب ان يكون ظرفا
للترقب فيجوز ان يترقب
فى الزمان المستقبل نفس
وجود الزمان لا فى زمان
فلا يلزم شئ من
المحذورين فتأمل منه

عن التحقيق كيف وقول الشارح اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوهم شياء فشياء ويصدر منه لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتأمل (قوله او كلما وردت عكاظ) الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضروا نى وللانكار ان قدر لم يعرفوا والعامل فى كلما على الوجهين بعثوا (قوله شيئا فشيئا) يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله ان لى على كل قبيلة جناية) وقيل انما بعثوا اليه لانه لايتم لهم اظهار مفاخرهم الابحضرته لانه الرئيس على كل شريف و القاضى على كل ذى مجد منيف (قوله فلافادة عدمهما) الاظهر ان يقول فلافادة مطلق الثبوت حتى لايكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان الاسمية لاتفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم ما يدل عليهما فتأمل (قوله لايألف درهم الى آخره) من ابيات الحماسة قائله حوبة بن نضر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفى قوله لكن يمر ٥ تكميل حسن اذ قوله لايألف الى آخره ربما يوهم بانه لايحصل له جنس الدراهم فازاله (قوله يزجيه) التزجية دفع الشئ بالرفق كما تزجى البقرة ولدها (قوله اشار الى انه ٦ مستثنى من هذا الحكم فان قلت ٤ ظ الاستثناء يقتضى ٣ الاندارج وذلك بان يوخذ التقييد اعم من الظاهرى والتحقيقى فما ذكره الشارح ٢ جواب تسليمى والملايم لكلام المص ان يقال لانسلم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه فى تحصيل اصل الجملة وهو مفقود فى باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظ ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملايمة على هذا ظاهرة فليتأمل (قوله لتقرير الفاعل ٧ على صفة) اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه (قوله غير مصدر ذلك الفعل) قال الفاضل المحشى زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولاحاجة الى هذا الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة

(وهذا)

٣ اى الاندراج فى التقييد

٤ انما قال ظاهر الاستثناء الخ لجواز ان يحمل الاستثناء على عدم الدخول كما فى الاستثناء المنقطع

٦ فالضمير فى انه مستثنى راجع الى التقييد فى باب كان

٢ وهو قوله مستثنى من هذا الحكم

٧ قال الفاضل الرضى تسمية مرفوع الافعال الناقصة اسمالها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لاتحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لايسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لايسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فليفهم

٧ ويدل عليه قول السيد عبدالله فى شرح اللب بعد تمام التعريف المراد بالصفة غير صفة مصدره ٣ دلالة كان

وهذا انما هو فى الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة فى مفهومها وفيه نظر اما اولا فلأن الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده فى تفسير قيد فى التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه ٧ فى الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما فى التعريفات فلابد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام فى قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للموضوع كما زعمه المحشى يدل عليه قول الشارح على انها اعنى تلك الصفة متصفة بمعان تلك الافعال فان الصفة مشار اليها انما تتصف بالكون ٢ وهو غير التقرير وايضا قد اعترف المحشى صريحا ان لكان دلالة ٣ على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى افعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذى ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان داخل فى مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئى معناه اعنى الزمان على ما فى وجه الاول والكون المطلق على ما فى الثانى فلا وجه وجيها للحكم بالاستغناء عن الثانى كما لا يخفى (قوله وهذا معنى قولهم الى آخره) انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الى آخره فلانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا بحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم (قوله اوعدم ارادة ان يطلع السامع) المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتأمل (قوله اكرمك ان تكرمنى اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه لما سنبين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع فى الارتباط المعنوى ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه (قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية) قيل عليه ان الجزاء فى قولك ان ضربتك يضربنى خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر

الاستمرار الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واما الاستمرار فى قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا فانما استفيد من وجوب كون الله سميعا بصيرا الا من لفظ كان فعلى هذا حال كان على خلاف حال الافعال التامة فانها اذا استعملت فى الامور المستمرة كقولك علم الله كانت مجازا من هذه الحيثية كما صرح به الفاضل المحشى فيما سبق ودل عليه قولهم بدلالتها على التجدد والحدوث وبالجملة لاشك فى عدم دلالة كان على الحدوث سواء قيل بدلالتها على الاستمرار او على الكون المطابق فهو مستثنى من قولهم ان الافعال تدل على الحدوث ولا ضير فى ذلك فان الدليل على تلك الدلالة فهم اهل اللغة منها ذلك وتفسيرهم اياها به وهذا الدليل لا يجرى فى كان وبهذا التقرير ظهر بطلان ما ذكره بعض النحاة من ان الافعال الناقصة سلبت عنها الدلالة على الحدث ولذا سميت ناقصة ولذلك لان الانتقال الدالة عليه صار حدث بلا خلاف

وكذا الاستمرار الدال عليه ما زال واخواته (٢١) والانتفاء الدال عليه ليس والكون المطلق الدال عليه كان عند البعض والله تعالى اعلم ٢ بالكون لا بدلالة فى نفسه وكذا ان الحصول والوجود المذكوران فى عبارة الشرح

٤ وقد ظن ان التعسف فى تغيير الجملة الشرطية بالجزاء وليس بشئ فان ذلك التغيير ضرورى و ملتزم عند الشارح
لان المقيد بقيد مخصوص وهو الشرط نفس الجملة الجزائية لا المجموع المركب ✤

(قوله فى نفسها للصدق والكذب) اشار بقوله فى نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا (قوله بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى) ولا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك زيد فانت مأمور باكرامه لان ذلك التأويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكى فلا اذ لا ضرورة داعية اليه (قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء) محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اى الى حكم الانشاء وهو تغيير الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء (قوله ولهذا لا يتقدم ما فى حيزه عليه) لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع من انواعه (قوله ٤ فتعسف منه) بجملة كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح وتخليطه آه فى موقع البيان لوجه التعسف (قوله فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب) اى يحتمل الصدق والكذب (قوله ان عدم الجزم بوقوع الشرط) واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشرى بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها (قوله او على ضرب من التأويل) مثلا سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل فى شك المخاطب كما يستعمل اما لتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه او غير ذلك مما سيجئ تفصيله (قوله واصل اذا الجزم الى آخره) قيل المراد بالجزم معناه الحقيقى واما المظنونات فانما تستعمل اذا فيها باعتبار خطابى (قوله ٦ فليتأمل) ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم ٥ بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه (قوله فنبه فى المثال) حيث قال ام لا (قوله لنكتة) وهى ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جزمه على موجب علمه من مراعات حقه (قوله انما هو بوقوع الشرط) لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع ٨ نقيض الشرط بقرينة المقام (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الآية) اورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا للمقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز

٦ قال مولانا حيدر تأملنا فظهر لنا ان العذر مقبول لانه لو قال اصل اذا الجزم بوقوع الشرط واصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه اى الترديد لبيان وجه الافتراق فان الجزم والترديد متنافيان فلا معنى للاقتصار على احد شرطى معنى ان وانت خبير بان المقام خطابى يكتفى فيه بما يقنع وما ذكره الشارح يكون وجها للاقتصار على ان فيه ايماء الى اشتراك عدم الجزم باللا وقوع ولو قال ذلك لفات هذا الايماء ✤

٥ وقال ايضا وانت خبير بان ما ذكره لا يصلح عذرا بل كل ما اورد على المص فهو وارد على صاحب المفتاح فكان عليه ان يتعرض بجانب اللاوقوع كما نبه عليه فى المثال وانت خبير باندفاعه على ما حررناه فى الحاشية السابقة ✤

٨ وقد يقال الاضافة فى وقوع الشرط لادنى ملابسة اى هو عالم بوقوع ملتبس بالشرط فى الجملة ويكفى فى التلبس كونه عالما (عليه) بوقوع نقيض الشرط ولا يخفى بعده على ان ما ذكر انما يفيد تلبس العالم بالشرط لا تلبس الوقوع به فتأمل ✤

عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع
او اللا وقوع (قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله) المراد
بالحسنة فى الآية الاولى الخصب والرخاء بان الآية نزلت فى اليهود حين تشأموا
برسول الله عم فقالوا هذا دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اشعارها فرد
الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل فى الآية الثانية الفتح والغنيمة يدل على
ذلك انه وقع فى مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ماقبله
اعنى يا ايها الذين امنوا احذوا حذركم فانفروا ثبات وانفروا جميعا وان منكم
لمن ليبطئن الآية وانما استعمل الماضى فى ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع
اللام الموطئة يلزمه المضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال
على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا والله تعالى
ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق النوع الذى يراد بقوله فضل من الله
واما التنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث
الشارح وانه ليس مما يحتاج فى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الى آخره
(قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا) ليس بشئ لان ماقبل الآية
وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا
تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سيأتى وقد يقال يكفى فى العهد كون المعهود
مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما فى قولهم ادخل
السوق اذا لم يكن فى البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار فى الحسنة
اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد هو بالنسبة
الى قوم موسى عم لا المخاطبين بالآية وهو المعتبر فى العهد الخارجى (قوله
كثرة وقوع واتساع) الظ المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون٤
كثرة وقوع مفعولا له اى قطع لحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل
ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك
بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل
الرضى لم يشترط ذلك (قوله وبهذا ظهر فساد ماقيل) اى بما ذكر من بطلان
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ماذكره الترمذى فان قوله حقها
ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور (قوله مع
جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول) لا يخفى٧ ان قلة السيئة مستفاد من تنكيرها
وان القلة المستفاد من التنكير انما هى قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها

٤ وقد يجعل منصوبا على التميز او على المصدر اى يكثر كثرة وقوع ويتسعون اتساعا ١٢

٧ وفيه اشارة الى دفع ماذكره البعض من ان قلة السيئة توكد كونها قطعية الحصول وتقتضى كونها بهذه المثابة فلا يظهر دلالة على فضل الله وعنايته فضلا عن كونه اولى الا ان يجعل القليلة منصوبة على انها مفعول الجعل المذكور وقوله غير قطعية الحصول مفعولا بعد مفعول لكن الظاهر انها مجرورة لانها صفة ١٢

فان العلة بالمعنى الاول قد يجامع مع دوام الوقوع ثم لايخفى ان العلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظ انه لايخ احد عن سيئة مافى ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله تعالى بلاشبهة (قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة الى آخره) الظ من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكى بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا بمخاطبين فلا يكفى علمهم بالحسنة فى العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل (قوله وبهذا يبطل ماذكره الشارح العلامة) اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة فى سلك بطلان كلام الترمذى مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الزيل فلو قدمه على الشق الثانى من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفى اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت مشار اليه وانه انما يقتضى التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه مبحثا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ماسبق من رد الشيئين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذى حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا الظ لمن تأمل فى كلامهما ادنى تأمل (قوله هذه العظايم من الحسنات) الجمع باعتبار جزئيات الخصب (قوله فيكون اسوء) مدار الاسوئية على ان فى الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود وغيره اذ لاشك انه اسوء من تركه على المعهود فقط (قوله واما من حيث فممتنع يرد) عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر على الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعنى الجنس من حيث هو لا فى ضمن الانواع ولا فى ضمن الافراد (قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة) اورد عليه الفاضل المحشى ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة

قوله فلو قدمه اشارة الى توجيه الكلام ودفع لما قيل انه لو كان القصد الى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثانى من شق الترديد ١٢

قوله و الدليل الخ فيه اشارة الى رد ما قيل ليس فى شئ من كلامى الشارحين ما يقتضى اختصاص العهد بالعهد الجمهورى فليتأمل ١٢

٥ لان قول العلامة فى تفسير الحسنة وهو الخصب والرخا صريح فى الحمل على العهد على مذهب الجمهور وقول الترمذى حقها ان يشك فيها جار مجرى الصريح فى ذلك فتدبر ١٢

٩ فيه رد لما قيل مدار الاسوئية وترك الشك لما كان على العهد وعلى اعتباره فجعل اللام للعهد ابتداء واعتبار الشك عليه بلا واسطة اقضى لحق البلاغة ١٢

(كونها)

كونها من افراد جنس الحسنة وقدجوزه السكاكى فلايمكن حمل كلامه على ذلك واجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قددخلت على الخصب ابتداء مجازا ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المعهود الخاص كما هو مذهب السكاكى فى العهد فاذا اريدبها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح فى حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهورى وقد يتكلف فى الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور فى عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وماذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام ولا محذور فليتأمل (قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها) ان اراد تعليل السيئة باعتبار نفيها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه ح قوله ولهذا نكرت فى محزه لان ندرة الوقوع لايكون باعثة لتنكيرها المفيدة تقليلها فى حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لايدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق (قوله فى قوله فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا فى اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر٤ دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفى بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثانى (قوله فالنظر الى لفظ المس) قيل هذا مناف٣ لما اسلفه فى بحث تنكير المسند اليه لانه لادلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بماسبق وبان المنفى فيماسبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شئ من العذاب فى قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانفس الانباء عن القلة الاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل (قوله فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر) اى للانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به فى شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر بنسبه مقطوع به لان منهم العاصى الى الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لايسأم الانسان من دعاء الخير وان مسه

٤ يؤيده ماسيذكره فى جواب السؤال الذى ذكره بقوله والى تنكير ضر المفيد للتقليل

٣ واما التقليل فى قوله والى تنكير ضر المفيد للتقليل فالمراد منه التقليل بحسب الذات لابحسب الوقوع

الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع الضمير هنـاك راجع الى مطلق الانسـان فلوكان الضمير فى الآية التى كلامنا فيهاراجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر فى العدول نكتة الى اذا ثم ان الانسـان اذا لوحظ بالانسـانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعابه وانما ذلك القطع بملاحظة امرآخر كما لايخفى (قوله ونای بجانبه) يقال نآى بجانبه اى لنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظيما (قوله كقولك لمن يكذبك) ذكر ابو الحسن بن كيسان فى تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولايخفى انه لايستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المص ايضا ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلاوقوع الشرط فلايكون من مواقع ان على انه قديقـال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم التكذيب وقديقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللا وقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقى التساوى ولايخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتأمل (قوله كقولك لمن يوذى اباه) لك ان تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كانه اوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبـار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فى ان (قوله اى انهملكم فنضرب عنكم القران) واعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت فى جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ماوقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدر واخواتها تتأخر عن العاطف كما هو القيـاس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم فى ذلك جماعة اولهم الزمخشرى فزعموا ان الهمزة فى الصورة المذكورة فى موضعها الاصلى والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف نقول الشـارح ان انهملكم فنضرب عنكم القرآن اشارة الى هـذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لوكان كما قال الزمخشرى ومتابعوه لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل ان يقدمها مايكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك فى الاستعمال بل لابد وان يكون مبتنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشرى جزم بمايقوله الجماعة فى مواضع فقال فى قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفى قوله تعـالى ائنا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح الواو ان اباؤنا ٣ عطف على الضمير فى مبعوثون اكتفى

٤ اعترض عليه ابو حيان وتبعه السـفناقى بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العـامل فى المعطوف عليـه عاملا فيما بعدها بواسطة همزة الاستفهام لايعمل ماقبلها فيما بعدها فتعين ان يكون اباؤنا مبتدأ خبره محذوف اى مبعوثون لدلالة ماقبله عليه ويمكن ان يدفع بانه يغتفر فى التابع مالايغتفر فى المتبوع كما تقرر عندهم فليتأمل ٭

٣ فيه انه اذا اعتبر الهمزة فى الجملة المعطوفة لزم عطف الانشـاء على الاخبار (منه)

بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام (قوله فمن قراء بالكسر) واما فمن قراء بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا شرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن ذكر الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ماقبلها دليل الجزاء (قوله او للاعراض) اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار اعراضكم فيطبق على المشهور (قوله ان الحال فى هذا المقام الى آخره) يمكن ان يقال ان الاسراف واقع فى نفسه ومع بحسب النظر الى الآيات القاطعة فروعى حاله فى نفسه وحاله بالنظر الى الآيات القاطعة بجعل فى مرتبة الشك والامكان الصرف (قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد الآية) اى ان صح وثبت به برهان يقينى وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه (قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ) الظاهر ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره (قوله لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله الى آخره) كما ان هذا الدليل ٢ لايجرى فى غير كان لدلالة صار على الانتقال الذى لايستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضى لكن ربما يدعى بانه لايجرى فى كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار فى كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتأمل (قوله ولا محيص عن هذا الاشكال) اى لامخلص عن هذا الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الاماذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه الآخر (قوله ويكون معنى الكلام) يعنى يمكن تطبيق ماذكره المص ههنا على التوجيه المذكور بتكلف والمخص ماذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظ تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه ٣ بل الاولى تغليب المشكوكين على المستيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين (قوله وكانت من القانتين) الظ ان المراد من القانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب الذى ذكرها الفاضل المحشى لايختص بمريم عليه السلام بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظ وفى الآية

٢ فيه اشارة الى ان قول الفاضل المحشى هذا التعليل لايجرى الخ ليس باعتراض على الشارح فتأمل منه

٣ انما قال بل الاولى لان سياق الكلام فى استعمال ان فى المقام الجزم بوقوع الشرط لنكتة وهذا يمكن ان يجعل وجها للاقتصار على بيان تغليب المشكوكين على المنكرين وايضا له وجه آخر وهو تغليب المشكوكين على المعاندين والمنكرين ابتداء الا ان ماذكر فى الحاشية اولى لظهور الكثرة فى جانب المغلب المعتبرة فى مثل هذا التغليب (منه)

وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج (قوله بل الابتداء الغاية) فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة امهاتها (قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت) يعنى ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان عليه الرضوان نسألك سيرة العمرين ثم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمرو عمر ٥ (قوله والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتنى القمرين فى وقت معا اراد الشمس ٤ وهو وجهها وقمر السماء يعنى ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة فى المراة فراى العاشق برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد وقال التبريزى يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران فى العرف للشمس والقمر (وقوله فانه تغليب على المؤنث) اى وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه (قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من قوله ومنه ابوان) وفى بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثانى على الازدواج (قوله ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين بالاب كما فى العلم وقد رد بعضهم هذا التأويل فى العلم بانه قليل بخلاف تثنيته وجمعه فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى فى تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس (قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز) قال فى شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اى انواعه فمما لم ار احدا حام حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازى اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشى فى حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان

٥ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنهما ﷻ

٤ وما ذكره الشمنى فى شرح المغنى من ان المعنى المذكور جعل وجهها قمرا اذ ليس ذلك الا لاضائه واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور فهو مردود بان ما ذكره ادعائى ومبالغة فلا يقدح فيه ما ذكره وهذا ظاهر ﷻ

مبحث عموم المجاز

ذلك فى جميع المعانى الحقيقية والمجازية لجواز ان لايكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ (قوله او لتعودن فى ملتنا) يمكن ان يقال عاد يجئ بمعنى صار فلايكون فى الآية تغليب ولايأباه قوله بعداذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشئ لايستدعى سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح فى شرحه للمفتاح ٧ وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته عنهم عن اباطيلهم قبل البعثة فلاتغليب فى لتعودن من هذا الوجه وهذا مبنى على ان اعتبار الخواص والمزايا فى مثله فى المحكى والظ اعتباره فى الحكاية فتأمل (قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا) اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا فى هذا المعنى مم لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد فى قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم فى قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لولم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مرادا به التكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس فى انا وانت فعلنا (قوله فمن قرأ بتاء الخطاب) واما قراءة الغيبة فلايحمل على تغليب غيره اذ لم يعهد فى كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولاتغليب احدهما على المتكلم (قوله من المكلفين وغيرهم) الظ بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شئ ان يعم لفظ غيرهم الغير المميز من العجم اما بان يحمل من قوله من سواك على الاستعمال النادر كما فى قوله تعالى ومنهم من يمشى على اربع واما يحمله على التغليب (قوله اذ لامعنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون) اى لاوجه لتعلق قوله تعالى لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح فى شرح الكشاف ردا على تجويز القاضى كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا فى سلك المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذى جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفى المفعول كالتوسيط بين العصى ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضى والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ماهو لذة لهم اعنى الثواب لامايشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع

٧ واما ماذكره صاحب الفرائد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل لتعودن الى ملتنا لان عاد يتعدى بالى لابفى فجوابه ان عاد ان كان بمعنى صار لم يكن من صلة العود بل يكون خبر العاد نسخه

المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاقسرای فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعنى مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة (قوله ففى لفظكم تغليبان) قيل عليه يلزم اجتماع مجازين فى كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتى مجاز فى لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثانى دون الاول (قوله فالخطاب مختص بهم) استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان فى نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى فيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان فى نعمة البث والتكثير ثابت فى نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثر الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم عليه اعنى لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر فى المعطوف كان الامتنان فى موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه فى محلية حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل (قوله لكم فيها دفء) فى الصحاح الدفأ نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها والمراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق (قوله انسب بنظم الكلام مما قدروه) لانه يجئ بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون الخاطب فى يذرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية ح من قبيل التغليب (قوله متعلق بغيره) على ان يكون ظرفا لغواله لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يحمل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا فى الظرف ويحتمل الحالية عنه والوصفية له لتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكأنه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالى فى المعلق دون المعلق عليه يلزم تعلق الاتى بالحال وهو مح عقلا (قوله ولا يجوز ان يتعلق اه) قيل التعليق انما يتم بامرين مبدأ ومتعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا بغيره

قوله ثم لما كان الخ شروع فى الكل بعد البعض ١٢

(فقوله)

فقوله فى الاستقبال لايجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعنى الجعل لانه فى الحال
لكن لامانع لتعلقه بجزئه الثانى اعنى التعلق (قوله لانه مفروض الحصول
فى الاستقبال الى آخره) فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا على الثبوت
وهى التى خبرهـا فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به فى اواخر هـذا الباب
فالتعليل قاصر عن المراد (قوله لانه مفروض الصدق الى آخره) لان فرض الصدق
اى التحقق فى الاستقبال لايتصور فى الانشاء ولقائل ان يقول فح يلزم وقوع
الصدق فى المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما
وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل
وما كان عليه كذا قال الحصادى (قوله ان جعلت كلتاهما الى آخره) ظاهره
يقتضى جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر فى النحو امتناعه وصرح به
فى شرحه للفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ماذكره الاخفش ووافقه ابن مالك
فى شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجزلان ويمكن
ان يكون المراد باحديهما اسمية هو الجزاء بخصوصه (قوله فاعتد باكرامى
اياك امس) هو بصيغة الامر على ماجوزه الشارح من جواز كون الجزاء
طلبيا بلا تأويل واما على مااختاره الفاضل المحشى فهو بصيغة المضارع المتكلم
واما ماذكره فى شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد
باكرام المتكلم متعلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلاحاجة فى الانشائية
الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فمبنى على ماذهب اليه السكاكى من كون
الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له (وقوله فيكون طلب الى آخره) بيان
ماهو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظ والا فلا تعليق حقيقة على اصل
السكاكى فلا مخالفة بين كلامى الشريف كما ظن (قوله وتأويل الجزء الى آخره)
وجه ذكر هذا الكلام فى هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله
ويجب ان يتنبه الى آخره انه لما ذكره هنا جواز مخالفة الظ لنكتة اشار الى رد من جعل
وقوع الطلبى جزاء من هـذا القبيل وفيه بحث لان ماذكره ههنـا مخالف
لما ذكره فى شرح الكشـاف فى سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين
الامر والاستفهام (قوله كما فى قول ابى العلاء فيا وطنى الى آخر البيت) من قصيدة
٧ مطلعها مغانى اللوى فى شخصك اليوم اطلال فى النوم مغنى من خيالك محلال
وبعد البيت المذكور فى الشرح فان استطع فى الحشر آتيك زايرا وهيهات

٧ وتمام المطلع وفى النوم مغنى من خيالك محلال وتمام البيت المذكور فى الشرح ان فاتنى منك سابق من الدهر فليفهم لسانك البال وبعد هذا فان استطع فى الحشر آتيك زايرا وهيهات الى يوم القيامة اشغال ﷲ مغانى جمع مغنى وهو المنزل واللوى منقطع الرمل واطلال جمع طلل وهو ماشخص من اثار الدار ومحلال صيغة مبالغة من الحلول يقال مكان محلال اى يحل به الناس كثيرا ﷲ

فى يوم القيامة اشغال قوله فليتم دال على الجزاء وهو محذوف اى لم يبق خاليا واشتقاقه من نم الشئ بالضم اونم كعلم اى صار لينا والبال القلب (قوله اى على اظهار الرغبة) ورد قوله تعالى اظهار الرغبة فى حقه تعالى مجاز عن لازمه اعنى اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لاظهار الرغبة القايمة بالمتكلم (قوله الاول لانه اه) عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لاشك ان المتبادر فى اللغة مثل قولك ان ضربت ضربت هو الرابط فى جانبى الوجود والعدم (قوله او لان الآية ءا) وحاصله ان فى التقييد تنبيها على تحقق الارادة فى هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لايكون الآية من ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد يقرر فى الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لالخصوص السبب وقد اعتبر فى هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى مااستفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخصص بخصوص السبب وهو المراد مما يقرر فى الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعى يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل (قوله او للتعريض) قيل ٦ فى سلوك طريقة التعريض فائدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله اعنى النبى عم اذا كان الاشتراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لايجعلون فى مرتبة الخطاب ٢ واعترض على الفائدة الاولى بان المشركين لايعتقدون نبوة محمد عم فلا يتضح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة غير محمد عم من الذين من قبله (قوله بان ينسب الفعل الى احداه) لابد وان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ماقصد والا فقولك جاءنى زيد مريد ابنه ليس من التعريض فى شئ (قوله فالخطاب لمحمد عم) قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعنى لئن اشركت فالظ ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان الوحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم (قوله ولايخفى عليك انه لامعنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الى آخره) رد لما زعمه الخلخالى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى وغيره وذا يحصل بصيغة

٦ قائل هذا القيل جلال الدين الاقسراى عفه

٢ المعترض حضرة شاه ٧٠

المضارع اعنى لئن يشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحقوا
التعريض بالوجه المذكور فلاوجه للتعميم ولاطائل تحته (قوله وان ذكر
المضـارع لايفيد التعريض) لان استفادة التعريض فى صورة الماضى بسبب
ان الفعل الواقع فى الشرط بماذكر بلفظ الماضى الدال على وقوع مدلوله
بحسب الوضع مع القطع بانه لايقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب
ان يكون هو التعريض بخلاف ماذا ذكر بلفظ المضـارع على ماهو الاصل
فى الشرط كذا فى شرحه للمفتاح فان قلت ان ان يدخل على المشكوك كما سبق
واشراك الانبياء مجزوم اللاوقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم
بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة فى استعمال ان لكن
التعريض لايصلح نكتة له وانما يصلح لوكان الاشراك بالنسبة الى المعرض له
مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققه من ان التعريض ممن صدر منهم الاشراك
فتأمل (قوله من الخفاء والضعف) اى عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف
فلما يوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه
عند الشارح واما ماذكره المؤذنى من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا
لما تقرر فى النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد
ان لايكون حرف الشرط دليلا لفظا فلامدخل فى التعريض لكون الشرط
ماضيا وهذا ايضـا مدفوع بماذكروا مرارا من انه لاتنافى بين المقتضيات لجواز
تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط
هو التعريض (قوله على وجه تعين) قيل هذا اشـارة الى انه يقدر فى تعين على
وجه لان الوجه الاول بين يترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم
الى نفسـه لاترك التصريح بنسبة اليهم فقط فتأمل (قوله ويسمى ايضـا
الاستدراج) يقـال استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج (قوله اى تمنوا
ان ترتدوا عن دينكم) اشارة الى ان لو ههنا مصدرية اى يجعل مابعدها فى تأويل
المصدر بمنزلة ان الا انها لاينصب واكثر وقوعها بعد ودّ ويودّ واكثر النحاة
لايثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان فى قوله
تعـالى يود لو ان بينهـا وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره
يود لو ثبت ان بينها وبينه (قوله وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح) يرد عليه
انه مخالف لما ذهب اليه فى شر المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك
بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما فى الكشـاف ويمكن ان يقال الحكم

بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لوقيل مؤدى
مافى الكشاف ان النكتة هى الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على
ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدى وغيرها سبقا زمانيا ومؤدى
مافى المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى
فعبر عنه بلفظ الماضى الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين
ولوقيل المراد بالقبلية فى تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعنى ان لزوم الودادة
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها كانا متحدين
هذا لكن الاظهر هو التغاير (قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما)
فان قيل الماضى يدل على تحقق مدلوله لاعلى تحقق لزومه لغيره فكيف يدل
اختيار الماضى على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضى اذا وقع جزاء دل
على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له
(قوله فانه يجوز انتفاؤهما لدفع المصادفة الى آخره) اعترض عليه بانه لايجوز
انتفاء شىء منهما قطعا والالزم الكذب فى خبر الله تعالى اذ ليس الكلام فى الخبر
مطلقا بل فى الخبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام
فى ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العباد فلا محذور (قوله
اذا ملكت فاسجح) الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو واما انتفاء
ودادة كفرهم جواب عما يقال ان فى هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء
الودادة المذكورة باسلام المشركين فلاوجه للعدول الى الماضى
(قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما فى المفتاح)
لابتنائه على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لوكان لزومه له
بواسطة الاولين أو كان فى لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة
اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل ٩ الثالث فبالنظر الى ان الجزائين
الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل
الى لازم واحد ولايكون واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام
المفتاح مبنى على اثبات اللزومات المتعذرة بالنسبة الى الملزوم الاول اعنى
الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية مايوجه به
كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العادة بلاواسطة لزوما ضعيفا
ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعى
عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن فيه لزوما

٩ وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشى عهد

قويا بمعنى انه قطعى عند تحقق الظفر العداوة و البسط فليتأمل (قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد ودادة الكفر الى آخره) اشار الفاضل المحشى رح الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثانى ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانهم حاصلة بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة للمصارفة بعد بسط الايدى والالسن اظهر لان بسط الايدى والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيؤدون ح ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفى للتقييد المذكور فى الخطابيات (قوله لايقال الآية نزلت الى آخره) حاصله انه لااحتياج الى حمل الآية على خلاف الظ بل المراد نفس العداوة والودادة (قوله فرضا فى الماضى) مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اى حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله فى الماضى ظرف للمعنى المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الشرط ولايصح جعله ظرفا للتعليق المندرج فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال ولاوجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضى فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدرله والمراد من الشرط الثانى المعلق به كالمجئ فى المثال المذكور لا التعليق كما فى الاول ولهذا اتى بالظ (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث وهوانه اشار فى الاول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولاتكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لايقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييداله فامعنى تفريع الانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام القوم والاقرب ان يقال الرابطة وجودا وعدما معتبر فى معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر فى مطلق الشرط فالمراد ههنا بالتعلق التعليق المخصوص اعنى التعليق بطريق التوقف (قوله مع وضوح فساد كل منهما) .امافساد جعل المعليق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزاء فى مثل لوجئتنى لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لايتحقق الاكرام على تقدير المجئ وبالجملة الصواب. تعليق الممتنع بالممتنع اوتعليق الامتناع بالامتناع ولايجوز جعل ما مصدرية فى الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ماء المصدرية حرف عند الجمهور

ومنهم السكاكى ولم يوجد فى كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبيها بالاسم وقد ارجع اليها فيمانحن فيه وبينت بقولك من مجئ مخاطبك (قوله لان تعليق الحكم آه) المراد بالحكم مايدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور فى عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع (قوله وهذا معنى تعليق امتناعه) لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقة رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظ ذاته لسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيمانحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظ ذات الممتنع بسبب امتناعه (قوله فعنده هى لتعليق الامتناع بالامتناع القطعى ٣) قيل لم يرد به كون الامتناعين طرفى الشرطية ولا ان المعبر فى طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اى للربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطى الذى هو مفهوم لو صريحا فاندفع اعتراض الفاضل المحشى وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشر اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشى رح فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه ٣ (قوله والمآل واحد) فان قلت كلام السكاكى على توجيه الشارح يقتضى صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل قلت التعليق فى عبارة السكاكى بمعنى الربط وجودا وعدما على ماتحققه فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتأمل (قوله والسبب قد يكون اعم من المسبب) هكذا وقع العبارة فى اكثر النسخ هذا ان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالمفهوم كثرة الافراد لكن المذكور فى نسخ الرضى نقلا عن ابن الحاجب رح والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتأمل (قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا) والجواب عنه انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب فى اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط فى السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ماهو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب فى بعض الصور والمناقشة فى ظ العبارة ليس من دأب المحققين (قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس الى آخر) اجاب عنه السيد عبد الله بان ماقاله النحاة فى الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء

٣ ويؤيده حكمه فيما بعد بوحدة المآل ٣

المزوم لايستلزم انتفاء اللازم بجواز عمومه فانك اذاقلت ان قام زيد قام عمرو
فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما
علق على شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر
فى السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من
الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتنى اكرمك فقد دلت على ان المجئ
مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض
الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل
هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور
ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة (قوله هى انتفاء
مضمون الشرط) النقيض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس
فيه انتفاء الحيوانية فى الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لايتم
فى صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لواضاء العالم لطلعت الشمس
وكذا فى صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لواضاء
الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم
الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب
المعقول (قوله ولو دامت كانت الدولات كانوا كغيرهم البيت) من قصيدة
مطلعها ولقد آن ان يثنى الجموح لجام وان يملك الصعب الابى زمام وبعده
ابوعدنا بالروم ناس وانماهم النبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم
خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت
يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول
والاقرب ان معناه لو دامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح
لكانوا منخرطين فى سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصوه فاستأصلهم
(قوله لاينتج شيئا على ماتقرر فى المنطق) وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء
دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء
الاول على انتفاء الثانى (قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم
بانتفاء الاول) سوق الكلام يقتضى ان يقول او على ان العلم بوجود الاول
علة العلم بوجود الثانى لان استثناء نقيض التالى كما ينتج نقيض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم ينتج عين التالى وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة
والمعلول فى صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ماسبق (قوله لكن قد استعمل

وكذا الكلام فى كل موضع يكون الجزاء فيه عاما عه

تمامه رعايا ولكن ليس لها دوام عه

على قاعدتهم) لاوجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هى كذلك بل من حيث انه استعمال مجازى بالنسبة الى اهل اللغة فح لامحذور فى حمل الآية على هذا اذلابعد فى وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة فى القرآن و قديقال تخصيص الثانى بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لالنفى كونه معنى لوعند من عداهم وح لاينافى ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا (قوله وكم من عايب قولا صحيحا) صدر بيت عجزه وافته من الفهم السقيم الظ ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقى وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقدسبق تفصيل متعلق بهذا المقام فى اوائل احوال المسند فليتذكر (قوله فى نحو قوله عم) وقع فى عبارة ابن الحاجب فى شرح المفصل ان ذلك فى الحديث وظاهر انه عن النبى عم قال القاضى بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص لم ار هذا الكلام فى شئ من كتب الحديث لامرفوعا ولا موقوفا ولا عن النبى عم ولا عن عمر رض مع شدة التفحص وقال الدمامينى سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر فى انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر فى الحلية لابى نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لايخاف الله ماعصاه (قوله لان الغرض مدح صهيب رض) لان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه (قوله مانفدت كلمات الله تعالى) اى كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهى غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشرى (قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى) وقد يستعمل لو لتقريب الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لمانهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بملة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود فى هذا تحقيق ثبوت الثانى واما الامتناع فى الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود (قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك الى آخره) فان قلت ظ ان لولا فى قوله عم لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل فى قوله لولا على لهلك عمر اعنى ربط امتناع الثانى بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فمامعناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتى لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثانى

مطلب نعم العبد صهيب

مبحث لولا

لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما فى قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضى ان ينتفى الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك٢ ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال (قوله وليس كل ماله دخل فى لزوم شئ الى آخره) يعنى ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل فى لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد للجزاء حال الحكم بلزوم الشرط (قوله هو نفس الاكرام) وفيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لادعوك ممن دعاه فى عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا ينحصر فى شخص مخصوص مرتبط بالمجئ ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذى يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعبير يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون فى اليوم ونحوه فليتأمل (قوله وزعم ابن الحاجب الى آخره) التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفى الضمنى والا فالمثبت منفى ضمنا والمنفى مثبت ضمنا فتأمل (قوله بخلاف النفى فانه يفيد العموم) فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفى الكل لا نفى كل فلا يفيد العموم فتدبر (قوله فيناقض) اى يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذى يفهم من القرينة المعنى الذى فهم من ظ جواب لو (قوله وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه) قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص فى المثبت فليعتبر فى المنفى وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق فى المثبت انما يتحقق فى ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافى ثبوت فرد واقع واما المنفى فالجزاء فيه عدم شئ وعدم الشئ من حيث انه عدم مضاف لشئ مخصوص فى محل مخصوص فى زمان مخصوص لا يتعدد افراده وهذا كلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح رح وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفى مما لا يسلم فتأمل (قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة) اى استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المح فبالنظر الى استحالته فى نفسه فلا تدافع بينهما

٢ حاصله ان الجواب مدلول عليه بالمذكور لا المذكور بعينه ﷺ

قوله اى يقع التناقض اشارة الى ان الفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور ﷺ

(قوله وهذا غلط الى آخره) يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده (قوله واردة على قاعدة اللغة) ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشاد الى انه خير فيهم بل هم اشرار (قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه) اعترض بان المراد من الاستماع ان كان مطلقه ففيه يشترك الكافر و المؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع ايجابة لا يتصور التولى على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولى فى الجماعة المذكورة اعنى بنى عبد الدار بن قصى عنادا ومكابرة (قوله واقول يجوز ان يكون التولى) رد بان انتفاء التولى لانتفاء سببه لا مدخل له فى ذمهم بل المفيد كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له فى قولك لا خير فى فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذى هو المتبادر بكونه مطمح النظر فى لو دخل اسم كان فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا بلغ الانكار على ماسبق الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه من له دربة فى صناعة البلاغة وهذا حاصل ماذكره الفاضل المحشى و يمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولى عدم الاستماع له مدخل فى الذم باعتبار دلالته على ان عدم تواليهم ليس من صلاحهم بل هم فى الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولى وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فتأمل (قوله يعنى لو جعلنا الرسول ولكان فى صورة رجل) والحكمة فى ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام فى تفسيره الكبير من جملة وجود الحكمة ان النبوة فضل من الله فيختص بها من يشاء سواء بشرا او ملكا وفيه بحث ظ اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذى قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتى البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا بشر الآن ولا يخفى انه تسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعات

البشر وربما لايعذرونها فى الاقدام على المعاصى وفيه ايضا بحث ظ لانه
انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب
الحقايق خلاف مايفهم من كتب التفاسير فان المفهوم ههنا تبدل صورته
بصورة البشر لاحقيقته بحقيقته فتأمل (قوله ويحتمل ان يكون) لايخفى على
المنصف ان سياق الآية لايلايم هذا المعنى فتأمل (قوله نحو اطلبو العلم
ولو بالصين الى آخره) لايخفى ان الظ من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضى
فى جلتيها لزومهما فى استعمالهما على قاعدة اللغة وهى انتفاء جلتها لانه
المذكور فى المتن وهذه الامثلة التى ذكرها الشارح لاستعمالها فى الاستقبال
على سبيل الندرة واردة على استعمال اخر فظاهرها لايناسب المقام وكان
الشارح اشار بايرادها الى ان جيع الاستقبالات السابقة فى الماضى (قوله
فيما مضى وقتا فوقتا) اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع
الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء
ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة يوجد فى العرف وقتا فوقتا
فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى ان الاستمرار المستفاد منه
تجددى لاثبوتى (قوله بدليل قوله فى كثير من الامر) هذا كلام الكشاف
وفيه بحث اذ المفهوم من هذا القول ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم فى كثير
من الامر لاكله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى فى امر كان
معمولا عليه اللهم الا ان يحمل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة فى قليل من الامر
ويحمل قوله عن لهم الى آخره على المبالغة (قوله وتجدده وقتا بعد وقت) قد يقال
هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذى يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشئ
الفته ولاتحب مفارقته (قوله هذا مخالف لما فى المفتاح اه) قيل ماذكره صاحب المفتاح
غير موجه بحسب المعنى فلا خير فى مخالفته وذلك لان امتناع عنهم ليس باستمرار
امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم فى بعض امورهم لوقعوا فى العنت
وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبى عم على مايستصوبون كما هو فى ارادتهم
فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء٣ الوقوع لامتناع الاستمرار٤
لايقدح فى انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل (قوله على
ابلغ وجه واوكده الى آخره) لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا
ففيه تأكيد النفى ولوجل قوله وماهم بمؤمنين على نفى الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه (قوله وجواب

٣ اى الوقوع فى العنت ١٢

٤ اى الاستمرار على الطاعة ١٢

لو محذوف) اى لو رأيت امرا فظيعا لايخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقلا مستقبلا مناسبا للشرط اى لترى و النكتة التنزيل و الاستحضار المذكور ان (قوله لانه كلام من لاخلاف فى اخباره الى آخره) يعنى ان فى العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لاخلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وايضا بما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فاتى بلو و صيغة المضارع (قوله وان جعل الخطاب للنبى عم ولو للتمنى فلا استشهاد) غرض الشارح نفى الاستشهاد اذا جعل للتمنى ولا مدخل فى ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما فى الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمنى لان المتمنى ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى و التمنى للرسول عم كما كان الترجى له فى لعلهم يهتدون لانه تجرع منهم الغصص فجعل الله تعالى له عم تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمنى يرفع الاستشهاد (قوله بعد رب المكفوفة) بما ذهب البصرية الى انها حرف و الكوفية و الاخفش الى انها اسم فعل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفى و النفى لا يعمل فيه عامل (قوله فى احد قولى البصريين) والقول الآخر لهم ما ذكره ابو على فى غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة (قوله فلا يخفى مافيه من التعسف وبتر النظم) اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى (قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير) قلة الودادة المستفادة من رب فى التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة فى هذا التوجيه كثيرة الودادة فى نفسها فلكل وجه ولا تنافى بينهما هذا وفى ابقاء رب على التعليل بالتوجيه الذى ذكره الشارح نكتة وهى الايماء الى ان مقضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكأنه ادعى انه يكفى فى مقام الروع عن الكفر و التحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون فى القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم و شاهدوا مضرة الكفر من الدخول فى دركات الجحيم (قوله كما قال الله تعالى فتثير سحابا) يحتمل والله اعلم ان يكون

التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشى رح ٢ فى بحث الفصل والوصل (قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا الآية) مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغى اما لفظا فلا طباق محقق النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خبرية المثوبة لا يتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفى بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمنى ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر (قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها) فيه بحث لان الاسمية انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وماذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل فى الآية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ٧ ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم فى الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلث لانه ظ (قوله لانه ظ) علة لعدم التعرض لماذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضى الى المضارع فى الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له فى كلام البلغاء او للاكتفاء بانتهاء نكتة مما ذكره فى جانب الشرط (قوله واما الجملة اللاولى فلا يقع الا فعلية) واما قول المبتنى ولو قلم القيت فى شق رأسه من الضعف ماغيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو حصل قلم او لو لابس قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظ اذ التقدير ح ولو لابست قلما هذا وقال الرضى ان شرط لو جاء اسمية فى الضرورة قال لو بغير الماء حلقى شرق واعلم ان تقدير الفعل فى مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما ماذكره الشارح رح من ان الجملة الاولى لا يقع الا فعلية والثانى ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد (قوله فلارادة عدم الحصر والعهد) فيه بحث اذ قد سبق فى بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد فى قولك هو ابطل الحامى مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكاءك الحسن الجميلا على ماسياتى فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله (قوله نحو مازيد شيئا

٢ اى اشار الى مثله فى توجيه وجوب قد فى الماضى الواقع حالا ✤

٧ وهذا التحقيق للشارح فى حواشى الكشاف وقد اخذه من القاضى البيضاوى ✤.

٧ وقد يجاب بان اثبات الصفة اعنى الخبرية تقتضى ثبات الموصوف وفيه مافيه فتأمل ✤

اى هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم (قوله يكون مزاجها عسل وماء) المصراع لحسان بن ثابت رض من قصيدة يمدح بها النبى عم ويهجوا اباسفيان صدره كان سبية من بيت رأس ويروى كان سلافة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمور يقال انها مولد الشافعى والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لاغير على ماصرح به الجوهرى وتبعه الشارح فى شرح المفتاح وفى القاموس ان الجوهرى وهم فى ذلك هذا والرواية فى البيت الهز والسلافة والسلاف ماسال من عصر العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا ويروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطاء اذ لايراد بلفظ المضارع بقياس ولاضرورة تدعوا الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح حصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسره احتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته (قوله لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام) قد سبق منا فى اواخر الباب الاول فى بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر (قوله لاستلزام الحكم على الشئ العلم به) ان قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لايدعى فى هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته وجهان بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير فى جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين فى تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه فى جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة فى الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر (قوله الثانى ان العلم بحكم من احكام الشى الى آخره) قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لايستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اى يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته فى المقصود بقى ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثانى لايستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثانى انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم

مبحث مولد الشافعى

يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى
الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه
لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة
الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم
الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم٣
الى آخره (قوله ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءنى زيد الى آخره)
٤اجيب قوله بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجئ المستفاد
من جاءنى وهو اسم لا جاءنى وكذا المحتمل فى طاب زيد لان يكون من جهة
النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون
الشيوع فى الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد
للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار
جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق
بينهما من هذا الوجه فاليفهم (قوله فقوله بآخر اشارة الى آخره) لا يخفى
ان مجرد التغاير لا يكفى فى الافادة لوجوده مع عدمها فى الحيوان والناطق
حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية
جزءا وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير فى المفهوم
شرطا لافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين فى الوجود الخارجى او فى الذات
فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة
بعد الصحة (قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى) تمامه لله درى ما احسن صدرى
تنام عينى وفؤادى يسرى مع العفاريت بارض قفر نقل عن الشارح ان
انا باشباع فتحة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريت
جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله
قول ابى فراس فان يكونوا براء الى آخره ابو فراس كنية الفرزدق والبراء
بكسر الباء على انه جمع برىء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر فى
الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال٥
ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف فى تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه
يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامى ومما ينبغى ان يعلم ان الجزاء
فى البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جناية فى
زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجانى هو الجانى (قوله والمذكور فى بعض

---

٣ بقى ههنا بحث ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثانى لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثانى انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج لمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الخ فليتأمل منه

٤ الجواب لمونا حيدر وتبعه بعض محشى هذا الكتاب منه

٥ رخال بالراء المهملة وبالخاء المعجمة جمع رخل وهو الانثى من ولد الضان منه

الكتب الى آخره) اقول فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق
من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضى معلومية المسند بطريق
من طرقه وان اراد المعهودية فى الحكم المذكور لايختص بالاضافة بل يعمها
والتعريف باللام وبالموصولية (قوله لكن قوله بامر معلوم الى آخره)
هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام فى هذا الكلام الكتاب والايضاح على
هذا الاسلوب (قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اخره) اصل الوضع ومافى
الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح
والتلخيص لكن بقى البحث فى المخالفة بين كلامى الايضاح فانه قال اولا
واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق
التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال
تفسير هذا انه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام
الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا هو يعرفه بعينه واسمه لكن
لايعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا اولم يعرف
ان زيدا اخوه اولم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين
مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة اوغيرها وحكم اخرا بان المسند
اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه
فى انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى مايقتضيه
الاضافة بحسب اصل وضعها والثانى الى ماطرأ عليهما فى الاستعمال لكن
يرد عليه ان ذكر الكلام الثانى تفسير للاول فالتفسير لايطابق المفسر لتحقق
من ان المفسر يدل على ان الخبر فى الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير
يوذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع
الى آخره مبنى على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة فى اصل وضع
الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذى اللام والموصول
سواسيه فى الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات
الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لايساعده
فالصواب ان يصار الى ماذكره الفاضل المحشى فى وجه التلفيق وحاصله
ان المراد بالمعلوم مايعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند فى قولك
زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لايعرف ان له
اخا الا اصلا لما ذكره (قوله صفتان من صفات التعريف) الاضافة لادنى ملابسة

وقد يقال قوله كما اذا كان للسامع تمثيل لقوله حكما على امر معلوم لاغير ولايخفى انه تكلف فتأمل عبد

سواسيه جمع سواء على غير القياس عبد

اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد ٣ و ٤ كونه اخا لعمرو و ٢ كونه مشارا اليه وامثالها (قوله وايهما كان بحيث يجهل اه) اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما والافبيان سبب ٥ تقديم احدهما المستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع اه ان يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله واذا عرف اخاله ولايعرفه على التعيين ٦ الى قوله ولايصح زيد اخوك) عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح فى الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا الى آخره كما نقله الفاضل المحشى بل ان مراد المتكلم فى هذا التصوير تعين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعين كزيد كان مراده فى زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضى حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتأخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط مايقال يفهم من قول المص فى الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك فى صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا فى الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الاتناقض (قوله ولهذا قيل فى بيت السقط بخوض بحرا الى آخره) ٧ قيل امثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام (قوله محل نظر) لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلابد من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على مايقتضيه القاعدة السابقة ٨ المقررة فى اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشرى ان فى تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه فى المثال المذكور اعنى زيد التائب فى المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب فلك ان تسأل ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من فى السؤال المذكور اعنى من هو مبتدأ والضمير الى التائب اعنى هو خبرا له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد التائب ليلايم المقصود الذى هو ايراد النظير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون

الى طريق الاضافة ٥ واذا كان كذلك ففيه فايدتان بيان موجب التأخير وبيان موجب التقديم لان تأخير احدهما موجب تقديم الآخر وبالعكس

٦ ومما ينبغى ان يعلم ان مقتضى ظاهر السوق ان يقول بدل قوله واذا عرف اخاله ولايعرفه على التعيين واذا عرف اخاله ولايعرفه باسم لان الكلام فيما اذا كان لشئ معين وصفان يعرف السامع احدهما ويجهل الآخر

٧ ومثله قول ابى تمام يمين ابى اسحق طالت بدالعلى وقامت قناة الدين واشتد كاهله هو البحر من اى النواحى اتيته فلجته المعروف والبر ساحله فكان الظاهر ان يقول وساحله البر لان السامع يعرف ان للبحر ساحلا وانما يطلب تعينه والبر بكسر الباء الموحدة هو الاحسان

٨ بهذا التقرير اندفع ما قيل من ان جواب السيد بالنظر الى قوله من هو وكأنه غفل عن قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه يدل على انه عرف ان شخصا تاب فلابد ان يقدم اللفظ الدال عليه فيقال التايب زيد على قياس ماذكره فى قولنا اخوك زيد

(قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل) قيل حق العبارة ان يقول كل الرجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول و المراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كلمة كل الطعام كان حالا لبنى اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال ء م كل الطلاق٦ واقع الاطلاق المعتدة ثم اذا دخلت كل على مافيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تأكيدلها اوانها لبيان الحقيقة حتى يكون٣ تأسيسا كلا الامرين محتمل بقى ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثانى انما ذكر فى بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر فى كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثانى قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هى ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغى ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان يجعل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ماذكره الشريف من ان المحمول فى صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لوكان ماصدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقته ليس بط لان تغاير وصفى الموضوع والمحمول كان فى الحقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتأمل٤ (قوله واما مخاضا واما عشار) المخاض الحوامل من النوق ولا واحدلها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهى الناقة التى اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر و يزول عنها ح اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد مايضع ايضا (قوله ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية الى آخره) الفرق بين المعنيين المنفيين ان فى الاول ادعاء قصر جنس صفة المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا او ادعائيا و فى الثانى قصر صفة المحبوبية على فرد كل كامل منها وهو محبة المتكلم قصرا حقيقيا او ادعائيا ايضا لا يقال ليس فى المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل فى المحبوبية وليس قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذى صرح به مال المعنى فى قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا

٦ نقل الدمامينى الحديث هكذا اى باللام وفى كتب الفقه كل طلاق واقع اى بغير اللام فلينظر ١٢

٣ اى حتى يكون كل تأسيسا ١٢

٤ ولذا كان زيد منطلق باعتبار العهد قضية وخبرا عندهم ١٢

ثم لايخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل و والدك العبد يعنى ان اتصافك بالمحبوبية امر ظ لايشك فيه (قوله كما فى قولنا انت المظلوم) لايخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع فى الاستعمال و المعتبر عندهم هو ماذكره الشيخ (قوله اذاقبح البكاء على قتيل البيت ٥) اوله الا ياصخر ان ابكيت عينى فقد اضحكتنى دهراطويلا بكيتك فى نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حى فمن ذايدفع الخطب الجليلا اذاقبح البكاء البيت (قوله لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة) اى وعدم القصر عما من شانه ذلك فلايرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك فى البيان قطعا ويمكن ان يجاب بانه فيه تحقق اعتبار العموم لانه اذاوجب فيماشانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقى فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد و المعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شايبة الجنسية لكن لامه لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر فى مثل هذا المعهود (قوله ورد بان المعنى الشخص الذى الى آخره) قيل المطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الذات و الشخص وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالته على معنى قايم بغيره فالمبتدأ هو الاسم اوما فى تأويله وهذا مراد القائل ٢ المذكور لاامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظى (قوله وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد) فيه بحث اذ قديعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلايحتاج الى التأويل ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لايعلم عنده المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا مامن ٧ اهل بلده انطلق فاشتبه عليه انه اى من الاعيان فليتأمل (قوله لان الجزئى الحقيقى لايكون محمولا البتة) فيه بحث لان الحمل فى غير مايكون المحمول فيه امرا عدميا مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجى فحيث يصدق هذا التعريف ينبغى ان يصح ولاشك ان التغاير و الاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلاتأويل اللهم الا ان يقال ماذكرته خاصة اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لابالمساوى فان قلت لاشك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تأويل حمل الشئ على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لايكفى التغاير باعتبار الوصف العنوانى على

٥ تمامه رأيت بكاءك الحسن الجميلا منه

٢ القائل هو الامام الرازى قال فى نهاية الايجاز منه

٧ قال بعض النحاة لابد من تأويل زيد فى قولك هذا زيد بمسمى به لتحقق الافادة (منه)

ان عدم الصحة غير عدم الافادة (قوله والانشاء ليس ثابتا فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره) فيه بحث امااولافلان مدلول الكلام الطلبى هو الطلب الثابت فى نفسه لاالمطلوب الذى هو ليس حاصلا معه واماثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء فى نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلايمكن ان يخبر بثبوته للمبتداء لانه يقتضى الثبوت قبل الاخبار فليتأمل (قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب) للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انماهو من صفات الجملة (قوله انماهو فى الخبر والقضية) اى فى الكلام الخبرى والقضية الموجبة (قوله الا يرى ان الظرف فى نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال) هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اى مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام فى الحقيقة داخل على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده (قوله وكذا فى قوله تعالى بل انتم لامرحبابكم) حكم الفاضل المحشى بوجوب تقدير القول فى الانشاء الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظ ان قوله تعالى بل انتم لامرحبابكم انشاء للدعاء على المخاطبين لااخبار عن استحقاقهم للمدح وقدسبق منافى بحث وهو حسبى ونعم الوكيل بحث آخر فليتذكر (قوله زيد كأنه الاسد) ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة فى شجاعته بل تقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلايحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم (قوله بحال ماهو هذه الباء) امازايدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على مالايخفى (قوله فاذا جاء بعده) انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير فى مثل فى الدار رجل على مالايخفى (قوله بضمير المقيد به) يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير ومايؤدى معناه مؤداه (قوله فعلى هذا يختص التقوى الى آخره) سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ماذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير فى التعليل بمايستند اليه الفعل تقييد بلادليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولادليل فى الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكى فى زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ماذكره فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول فى المثال ٤ المذكور زيد صرف

٤ اى المثال الذى حكم الشارح بخروجه عن افادة التقوى وهو زيد ضربته (منه)

الى نفسه مابعده وهو الوقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب
على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظايره وبالجملة ان خص السكاكى الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه
الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى فى مثل زيد
ابوه منطلق ويرد عليه انه جعل المسند السببى قسيما لما يراد به التقوى فافهم
(قوله كما سبقت اليه الاشارة) يعنى فى شرح قوله والمراد بالسببى نحو زيد
ابوه منطلق (قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى الى آخره) لا يخفى ان الحكم
بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل ان زيدا قايم وما زيد بقايم وكان زيد قايما
وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بحصر فى المجرد عن العوامل اللفظية
لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده فى مثل فى الدار رجل (قوله قلت هو داخل
فى التقوى اه) فيه بحث اما او لا فلان اللام فى قوله للغرض يرشدك كما يرشدك
اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى فى صورة
التخصيص اللهم ان يقال بالقصد التبعى وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا
فلانه لا احتمال للتقوى فى رجل جاءنى عند المص كما صرح به الشارح فى مباحث
تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى فى نقل كلام الشيخ
لانه مذهب المص نفسه (قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى آخره)
التأكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف
الى المتكلم او غيره (قوله لما مر) اى لقصد الدوام والثبوت فى الاسمية والتجدد
والحدوث فى الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط
فى الشرطية (قوله لان الاصل فى التعليق هو الفعل) وذلك لان العامل
انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا
ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق
وليس فى الاسم الا الثانى هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل
بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما فى الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها
الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من
من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا (قوله ولانه
قد ثبت تعلقهما) الضمير فى تعلقهما راجع الى الظرف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية
وينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغنى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول

بالجملة و الظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة و اذا وقعت فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر (قوله وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل) لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية لمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا مايوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة٢ بطريقة الاستخدام (قوله لافيها غول) في الصحاح غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لافيها غول ولاهم عنها ينزفون اى ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لايصدعون عنها وقال ابوعبيدة الغول ان يغتال عقولهم (قوله اى بخلاف خمور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على مازعم ان تقديم الخبر على المبتداء في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في مثل في الدار رجل لايفيد الاختصاص نعم لولم يجعل قوله تعالى لافيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة فيه مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لايقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليك وثبت ان في الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على مافي اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في مغني اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذى اورده في بحث المساواة (قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعى

٢ و المراد بالظرفية المذكورة المعنى المصدرى و بمرجع الضمير على ما تحققته الجملة الظرفية عه

٢ اشارة الى ان الضمير ان راجع الى الظرفية المذكورة يلزم الحمل على الاستخدام لانها على المعنى المصدرى وليس المقدر بالفعل ذلك فتدبر عه

جعل التقديم لقصر المسند على المسنداليه والقانون انه لقصر المسنداليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى ايضا لجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسنداليه مما لايعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقاة (قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولافيها غول) قد بين فيما سبق ان القصر فى لافيها غول غير حقيقى ولعل ذكره ههنا لانه ذكر الباعث الى الحمل القصر على غير الحقيقى فى نظايره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بتذكر ماسبق (قوله من الاختصاص) ههنا ليس على معنى ان دينكم اه مبنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لايتجاوز دين رسول الله ص الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الش الى دفعه بان القصر اضافى (قوله بل على معنى ان المختص اه) الظ ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله فى التمثيل معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قايم زيد معناه قصر زيد على القيام وماذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما فى قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثانى الذى ذكره الفاضل المحشى فتأمل (قوله لتوهم انه نعت له لاخبر) اى توهما قويا لتعاضد الامرين فى ذلك استدعاء المنكر فى مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلايرد جواز زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل رفع الالتباس فلايرد وجود جواز ماذكره لتحقق التباس المبتداء بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لامنتهى لكبارها صفة للهم لايقدح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفى لما ذكره ولتقديم الظرف فى البيت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لايضر فى التمثيل فافهم (قوله لجواز ان يكون قايم مبتدأ ورجل بدلا منه) اى ويكون الخبر محذوفا نحو فى الدار ونحوه ولايجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محقق النحاة ولذا ذكر فى اللب فى تعريف المبتدأ او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام اوما النافية فليرجع الى شروحه لايقال قايم لايصلح الابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن برهان يتقدير الخبر مقدما نحو عندى او فى الدار قايم

رجل او يحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء النكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتأمل (قوله ولانهم اتسعوا) معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين (قوله فلا يجب التقديم) كقوله تعالى واجل مسمى عنده الاان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لواخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر فانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام معنى الشرط المقتضى للصدارة (قوله ضرورة ان التخصيص لا تحصل الابعد حصول الحكم) قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص لسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه فتدبر (قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف)وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ماهو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في ضمنه (قوله وهو سهو واه) اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضائة الدنيا بسبب هذه الثلثة ان فيه المبالغة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق يجئ متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى هذا تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في ٢ الوجه المختار انهم ذوا اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشراقها فانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدأ وخبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة بكذا

٢ من المتأخرين من قال يجوز ان يكون ثلثة مبتدأ وشمس الضحى بدلا منه وخبره تشرق والمخصوص هو الافادة او التعين على مذهب الجرجاني فلا يكون مما نحن فيه ورد بان البدل اذا كان عين المبدل منه لا يجوز توسط الخبر بينهما لانه كالحكم على الشئ قبل تمامه وههنا احتمال آخر بحسب بادي الراى وهو ان يكون ثلثة موصوفا بقوله تشرق وشمس الضحى خبره وهو فاسد اذ لا يجوز كون الخبر معرفة والخبر وان كان مخصصا كما سبق

(فيكون)

فيكون شمس الضحى وماعطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا مما نحن
فيه ولا يبعد ان يق ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلى
مدح الشاعر ففيه كما لا يخفى (قوله لانه كلام يفتر عن خبط واشكال وذلك لانه قال اه)
افتر فلان ضاحكا اى ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف هذا
وقد يق ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال فى اصل مدعى السكاكى
وانما الاشكال فى ما تضمنه تفصيله فهذا الذى ذكره الش انما يتحقق وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكى بتمامه لا لعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات
تقديم المسند والاظهر ان ترك المص ذلك لظهوره فافهم (قوله خارجة بقوله
فى الدرجة) قال الفاضل المحشى اذا كان الاسناد الاول فى هذه الامثلة هو اسناد
الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد فى الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه
الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكره
من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى
وفيه بحث ظاهر هو ان القاعدة ليست كما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد
يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى حتى اذا قدم
ما اسند اليه الفعل فى الدرجة الاولى على الفعل كما فى هذه الامثلة لا يفيد تلك
الجملة التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد يق فى توجيه٢ كلام الشريف
كلام السكاكى ويقدم البتة على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى بيان لجعل المسند
فعلا يعنى اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما يسند اليه٣ فى الدرجة الاولى
والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل
المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه فى الدرجة
الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق
السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكى
ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب
تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق
ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاحتراز المذكور الى قوله
فى الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى الجزء الاخير من سببه وان كان
المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى فتأمل
(قوله ولا طيف خيال) بالنصب معطوف على الضمير المنصوب فى لم يره وطيف
الخيال مجيئه فى النوم والمقصد ان المعترض لم ير مقصود السكاكى بعينه ولا بصورته

٢ هذا التوجيه منقول من مولانا خضر بك چلبى عفه

٣ لان البتة انما يستعمل فى تقرير الاشياء المقررة ولا يستعمل فى المقيدات

الحاكية له (قوله فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم) القول بما ذكر
وان لم يكن مصرحا فى شرح الش الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعنى
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية
لزم منه ان كل اسمية يفيده (قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية)
يريد ان ذلك الحكم الكلى انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره
اى بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهى يفيد التجدد الا ان ينضم
قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم (قوله مما لا يخفى بطلانه) لان
المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شئ واحد لا يكون
بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه
مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان فى احد الاسنادين وافراده فى الاخر
تحكم مع انه مخالفة لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر فى المثالين (قوله
كالمجرور فى قولنا دخلت على زيد فقام) فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا
لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه (قوله ليس الا بين المسند
والخبر) وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد
عرف الى الضمير المتصل من الثانى واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المتصل
المقدم اعنى انا فليس شيئا من القسمين (قوله فلابد ههنا من زيادة اعتبار مـ)
يعنى ان الش لم يتعرض لذلك الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظ
كلامه غير واف بالمقص (قوله لا يخ عن اعتراف بذلك) حيث قال انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير اه (قوله واحترز بقوله فى الدرجة الاولى
عن زيد عرف) حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعنى انه لو قال
ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله فى الدرجة الاولى لورد عليه
نحو زيد عرف فانه مفيد التجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على
ما اسند اليه وهو زيد فلما قال فى الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة
التجدد انما يقتضى وجوب تقديم المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه
فى الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود فى نحو زيد عرف
(قوله لان كل فعل مسند دائما اه) واما الافعال المكفوفة بما مثل قلما يكون
فلعه لم يلتفت اليها لانها قلما تكون (قوله واما ما بق اه) يعنى ان المص لو قال
جميع ما ذكر فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون

جميع ماذكر فيهما يعنى كل واحد واحد جاريا فى كل واحد واحد ممايصدق
عليه انه غير هذا الباب و الدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان
الجميع فى غير البابين بقوله كالتعريف فى الحال و التميز فان التعريف يجرى
فى المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال فالتميز فعلم ان الجريان
فى غير هذين البابين عندهذا القائل ان يجرى فى كل واحد واحد من غير هذين
البابين فيردعليه ردالش (قوله الباب الرابع فى احوال متعلقات الفعل) المحققون
على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا و المراد بها معمولات الفعل
و المتعارف ان المعمول يتعلق بالكسر و العامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق
هو التشبث و المتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف و بالفتح هو العامل
القوى (قوله قدسبقت اشارة اجالية) يعنى فى التنبيه السابق بقوله كثير
مماذكر غير مختص بهما اه (قوله واراد بالاحوال بعضها) بقرينة المقام
وان كان الجمع المضاف ظاهرا فى العموم (قوله الفعل مع المفعول كالفعل
مع الفاعل) الظ ان الظرف معمول لمضاف مقدم اى ذكر الفعل مع المفعول
كذكره مع الفاعل فادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل
الذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قديستعمل فى هذا
المعنى كماصرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان التابع دخولها على
المتبوع رعاية لامر خطابى وهو ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث هى
مضافة اليه وحق مضاف اليه ان يقدم فى الذكر التفصيلى ثم جرى على
الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع و الوجه هو الاول وان كان الثانى
فيه رعاية امر لفظى مقتض لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير
الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التى احالها على التأمل
مافصله الفاضل المحشى غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله فيمابعد فاذالم يذكر
متعلق بمفعول لم لايجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع
المفعول ويكون النفى متوجها الى القيد اى اذالم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر
وحده وللمجيب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فى الايضاح الذى هو
كالشرح لهذا الكتاب بعدقوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل
واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول
وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل
والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيماذكره هذا القائل مخالفة الاستعمال

مبحث احوال متعلقات الفعل

التابع اعنى دخول مع على المتبوع فى مواضع وفيما ذكره الش والمحشى مخالفته فى موضع واحد لنكتة خطابية مقتضية كما نبهناك عليه (قوله اى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقص واضح (قوله ومن هذا يعلم آه) اى بما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه فى الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة فى صحة حمل المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول به (قوله مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل اه) هذا الكلام ماذكره المص فى الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لادخل له فى ترتب الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) كأنه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر فى الروايات يدل على تغير عما عداه بلاخلاف لكنه تعسف مستغنى اعتباره فى تعيين المفعول اذلو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغاير الاعطاء معين متعلقة بانه الدنانير فيؤل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتأمل (قوله لامع من نفى ان يوجد منه اعطاء) يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملق الى المنكر فاين التأكيد قلت اسمية الجملة مأكدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية الى خالى الذهن قلت قدسبق جوابه فى الباب الاول (قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص) جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب ادعاء كاف فيها كما سيجيء تفصيله انشاء الله تعالى (قوله المؤمن غر كريم) الغر بالكسر الذى ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الفاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يارجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لاغير (قوله لعلة ايهام ان القصد اه) اقحام الايهام

ايماء الى جواز وجود مرجح الحمل على البعض فى الواقع وان تساوى الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه (قوله افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله اه) فيه بحث من وجهين الاول ان الظ كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصد افادة التركيب بواسطة المقام الخطابى وماذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى ايضا فافهم (قوله فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة) لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال ان الظ ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من غير حاجة الى ضم التعريف (قوله لا يبقى ان افادة التعميم اه) قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبرا نتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة فى ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ (قوله معبرا فى الغرض اه) والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا فى المقتضى من الكلام والمقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان طى ما يدور عليه وقع الالام من الكلام مما لا يرتضيه اولو الاحلام (قوله لان ماذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الش) انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على مازعم الش العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى فلا وجه له اصلا بناء على التقديم فلا يصلح شرحا لكلامه على ماعرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثانى بناء على التقديم اه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او مظهر منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند

السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراده الش بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه فى وجه يصح عند صاحب المفتاح (قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء) والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفرد من انه يوجد كل اعطاء (قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تسعه هذه العبارة) اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام فى صورة تدل قراين المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليه فاذا ظهر خطاء من منصف فى مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوى ويفهم ان لا يعلم غير النحو مماله دخل فى تحقيق الدقايق او سألت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقايق الافعال وقلت يعطى اويكتب او غير ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت فى جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتأمل (قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالى فانه سلك مسلك الش العلامة (قوله ان يرى مبصر ويسمع واع) هذا بحسب الحقيقة سبب للحزن والغضب الكامل لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله فى السببية فكأنه خرج عن السببية وصار عين المسبب (قوله بل لا يبصر الرائى الا آثاره اه) وجه الترقى ان الرائى لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار اثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه فى تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى وفيه تأمل (قوله فالفرق بين تعميم اه) جواب عما توهمه الخلخالى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول (قوله وهما وان فرض اه) يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ والواو زايدة بينهما لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زايدة فى الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما يرد فى قوله وان فرض لازمهما اشارة الى منع التلازم فى الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء فى حق شخص معين فلا تلازم بين تعميمين لا فى الوجود ولا فى الاعتبار (قوله فلابد من ذكر الفعول اه) مبنى على المستحسن عند البلغاء فى حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ

فى دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا غير مستحسن
(قوله على ماسبق الى الوهم اه) على هذا الوهم ينبغى ان يعمل فى تفكر
اول الفعلين المتنازعين اعنى ابكى لانا نيهما اعنى بكيت لان الغرابة فى تعلق
المشية ببكاء التفكر ومنشأها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر
مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ماهو المنشأ الغرابة مما ذكر صريحا
(قوله بكاء مطلق) يحتمل ان يبق المراد ان ابكى دمعا فحذف المفعول للاختصاد
فلا يكون البكاء الذى اراد ايقاع المشية بكاء مطلقا (قوله وهو مجاز
عن تمكينهم واقدارهم) بدليل قوله تعالى ان الله لايأمر بالفحشاء والمنكر
قيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل
ان لايكون له مفعول منوى كقولهم امرته فعصانى وفيه وجوه اخر مذكورة
فى تفسير القاضى وغيره (قوله متعلق بقوله توهم) انما لم يجعله متعلقا بالدفع
لدلالة قوله اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر مابعده على تعلقه بالتوهم
ولان التعلق بالدفع توهم ان يكون الدفع لافى الانتهاء غير حاصل كما ان التعلق
بالتوهم يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد ذكر الى العظم غير متحقق
مع ان نكتة هى الدفع المطلق اعنى ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر
بالابتدائية لان الظ ان ما لايكون فى ثانى الحال هو الدفع وان جاز استعمال
احدهما فى مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع
فى الجملة بقوله ويصور فى نفسه من الاول الامر (قوله وكم زدت قد يروى
بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة المتكلم فح يصف نفسه بالتثبت على
المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الواقيع والبلايا (قوله خزن) انما قال بلفظ
الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة (قوله فحذف
المفعول اعنى اللحم اذلو اه) فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد
قوله الى العظم فلا ملجاء الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقدم
على المفعول بواسطة وقد عرفت مافيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لاطايل تحته
على انه لايلزم الاطراد والانعكاس فى المقتضيات هذا وقد يق البيت من قبيل
التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم
(قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المق
ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا
او غيره كما فى قول البحترى فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف

مقتضى الظ واذاسبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا يحصل تلك النكتة
ولا يحتاج الى حذف المفعول اولاقلت الحذف اهون لكثرته فى المفعول الذى
هوفضلة (قوله وعكس ذوالرمة) الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية
والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة فى بلال
بن برده بن ابى موسى الاشعرى يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الخوض
والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائى فلا اخزى اذا ماقيل قالا
(قوله ان يكون اصاب مالا) اى وقت ان يكون اولان يكون وانما قال يكون
بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها (قوله لكن التأمل
الذوق يشهد اه) يؤيد ذلك ذكر المفعول فى قرينته اعنى ويهدى من يشاء
الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقتضى تعميم الدعوة للكل
وتخصيص الهداية وهذا التعميم انمايظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام
لا بالتنزيل كما لايخفى (قوله وههنا بحث اه) يندفع هذا البحث بماسبق
فى حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب
وقدوقع صريحا فى شرحه للمفتاح بمافصله الفاضل المحشى فالمراد بعدم تميز
احد الوجهين عن الآخر الذى ذكره ذلك الفاضل المحشى عدمه فى هذا
الشرح هذا وقديورد على الفاضل المحشى ان ماذكره نصرة للص لايناسبه
تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة
عقلية هى حكم العقل بان دعوة الله غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع
حصر الانفهام فى كونه من تلك القرينة فتأمل (قوله ولاحاجة اليه) فيه بحث
لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل
التعميم ح من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف
لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم
مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ماذكرته نصا صريحا لايقدح
(قوله وقدعرضت هذا البحث) اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا
بحث اخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول
بالبحث السابق كمايدل عليه سبق الكلام (قوله اذ لو كان الدعا بمعنى النداء
المتعدى الى مفعول اه) المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدى الى مفعول
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال فى تفسير الآية سموا بهذا او بهذا
اواذكروا اماهذا واماهذا ويؤيده مانقله فى سبب نزول الآية وهو ان

اهل الكتاب قالوا لرسول الله ص انك تقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله
فى التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشئ على نفسه ويصح اطلاق ايا انم
لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين
ان يدعو بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا فى شرح التبيان واعلم ان جعل
الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين مناسب ماروى عن ابن عباس
فى سبب نزول الآية هو ان اباجهل لعنه الله سمع رسول الله ص يقول يا الله
يارحمن فقال انه نهانا ان نعبد آلهين وهو يدعوا الها آخر فانه حمل الاسمين على
المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول
مناسب مامر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران فى الكشاف (قوله
وان صح بالواو باعتبار الصفات اه) ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو
ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير
بحسب المفهوم جاز فى الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد
بشئ منها الذات التى هى جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف
الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كثير
الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال (قوله
ولما ورد ماء مدين الآيه) ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب
عم والامرأتان بنتاه عم والذود الطرد (قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما اه)
للشيخين ان لا يقولا الترحم باعتبار ان السقى من الامة لاجل انفسهم والذودين
المرأتين لاجل انفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقى وتنزيل الفعل
منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافى عدم التنزيل باعتبار
المفعول بواسطة فلا فساد فى المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشى ونظير
هذا ماذكره الفاضل فى قوله تعالى اقراء باسم ربك الاعلى على ماسيجئ واجاب
جمال الدين الاسفراينى فى شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقى
ومجرد عدم اشتغالهما بالسقى واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف فى ايجاب
الترحم وفيه ما فيه (قوله فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان
يقول اه) حكم الش اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على
وجه الترقى مدعيا احسنية العبارة الثانية اعنى لافادة الاختصاص لاشتمالها
على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءآت فاجاب الشريف اولا عن دعوى

وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا الكلام جزل لاغبار عليه ثم الواقع فى اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تأنيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية (قوله لايخ عن تكلف) وهو ان يق ان الانشاآت مستلزمة نسبا خبرية فالخطاء فى اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطأ المخاطب (قوله ومعلوم ان ليس القصر الاتأكيدا على تأكيد) سيجئ تفصيله فى مباحث القصر ٢ فى تحقيق المناسبة التى ابداها على بن عيسى الربعى بين انما والقصر (قوله فيتقوى بازدياد التأكيد) اعترض عليه بان ذكر الفعل فى مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لايجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقى اثره فى حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمنى يفيد تأكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا (قوله انه من باب زيدا رهبته) يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لماتقرر عندهم ان مالايعمل فيماقبله لايفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لايصلح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله فى كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كمافى باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثله وربك فكبر وهو كثير فى الكلام من غير خلاف فى ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة فى اسم اى مهمايكن من شئ فربك كبر ٣ وانما خلفت الى الفعل ليقع الاسم فى موضع الشرط كمافى امازيدا فاضرب كذا فى شرح الكشاف للش ويمكن ان يق اما مقدرة الفاء فاء جوابها اذقد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر اونهى وان لااماخاصية جواز تقديم مابعد فائها فليفهم (قوله وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لايظهر كون واياى فارهبون اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كماذكره الفاضل المحشى لان العطف مقتض للتغاير الشخصى والاختصاص فى شخص لايقتضى قوة الاختصاص اخر اللهم الا ان لايعتبر خصوصية الشخصين ٤ فى الاختصاص المذكور (قوله لان المعنى ارضى واسعة

٢ وتوضيحه ان اصل الفعل لما كان مسلما عند المخاطب فاثباته لمن اريد اثباته له تأكيدا لنفس الحكم اثبات اصله عند المخاطب ثم اذا نفى عن غيره ويتقوى التأكيد ضرورة ان الفعل المسلم الثبوت اذا لم يثبت لغيره ثبت له البتة ١٢

٣ قال فى شرح اللباب قوله تعالى وربك فكبر محمول على ومهمايكن من شئ فكبر ربك فيكون الشرط مقدرا فالواو داخلة على الشرط والفاء الجزائية الرابطة للجزاء بالشرط ولايكون الفاء للعاطف ١٢

مبحث ان امايقع مقام الشرط واداته على مذهب ومقام اداته فقط على آخر

٤ بل يعتبر الاختصاص المذكور فى المعنى بم المفسر والمفسر ١٢

فان لم يخصصوا العبادة اه) فيه بحث لم يذكره الش وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار وقد صرح فى بحث تقييد الفعل بالشرط والجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية معان قوله تعالى ان ارضى واسعة جملة اخبارية ونقل فى جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة فى معنى الانشاء وهو هاجروا فتستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الش يجوزه (قوله واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد) ان قلت هذا مناف لما تقدم فى شرح ديباجة الكتاب من ان اما اقامت مقام مهما يكن من شئ اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لا يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره فى صدر الكتاب انهما واقعة موقعهما جميعا قلت هذا مبنى على المذهبين كما فصل ابن الحاجب فى الايضاح (قوله ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف اه) هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفى الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل آخر ايضا فلا ٢ فامتنع اما زيد طعامك فآكل وان جاز اما طعامك فزيد آكل صرح به الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضى وصاحب المدارك فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتليه ربه فيكون الظرف ح من تتمة الجزاء الواحد المنصوب المفعول به ولا يعد امرا ثانيا كما فى قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن (قوله ويظهر لك هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اه) اى ليس الغرض الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص وان افاده فى بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص (قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة) فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيق اللهم الا ان يدعى انه لا يجئ تقديم معمولات الفعل عليه الا للقصر الاضافى كما ينبئ عنه ظ قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء

مبحث ان اما يقع مقام الشرط

مبحث لا يقع بين حرفى الجزاء جزءآن فاصلان ٢ وذلك لانهم التزموا حذف الشرط لزم دخول اداته على الفاء الجواب وذلك مستكره وقد عرفت الضرورة للفصل بينهما مما بعد الفاء والفاصل الواحد كاف فى دفع ذلك الامر المستكره فوجب الاقتصار ١٢

انما قال اللهم لانه يشكل حمل تقديم اياك على نعبد مثلا على القصر الاضافى اذ المخاطب ليس مما يجوز عليه الخطأ وهو شرط فى الاضافى ١٢

وان احتمل بناؤه على الاكثر (قوله بل لمجرد الاهتمام) اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يق ذكر الله اهم لاسيما وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذى لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فانما هو بالمعنى الاعم (قوله وان عليكم لحافظين) ان جعل عليكم صلة لحافظين والتمثيل ظ الا انه يق ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقا قد يفيد التخصيص (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الآية اولى ايضا على التخصيص ادعاء مبالغة لتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم (قوله مراعاة حسن النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجعى بالفاصلة رعاية الادب (قوله استشهد بما ذكره ائمة التفسير اه) الظ من عبارة المص ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ (قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم يقدمون اه على المدعى (قوله وفيه نظر) وجهه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ ٧ (قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام) ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (قوله لانها اول سورة نزلت) قال الزهرى اول ما نزلت اقراء الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث ٩ وفقوا بان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بداية الوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة اهم ٦ دون تخصيصها) المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به النبى كما هو الظ ولا يتصور تجويزه القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عم التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الش من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم ان يكون

مبحث ان الامر بالقراءة اهم من الامر بتخصيصها

٦ دون الامر بتخصيصها وفيه اشارة الى ان الاهمية بالنسبة الى الامر بالتخصيص فلا يرد منه اهميتهما من الامر بالتخصيص لزومه كون غير اسم الله تعالى اهم من ولا يحتاج الى دفعه بانه لا فساد فى رجحان غير الانثم بحسب المقام وتوجه القصد الى بيان وكونه اهم منه وان كان اهمه فى نفسه كما سبق من الش فى بحث الحمد

٧ على ما ذكره فيما سبق منه الامثلة به

٩ قيل يمكن وجه التطبيق بين الروايتين ان اول ما بدى به من الامر بالاشياء وهو اقراء ومن الامر بالانذار هو يا ايها المدثر قم فانذر

مبحث اول ما نزل من القرآن

مقروء اسم الله وغيره على ان فيه بحث الاتك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الاضافى فليحمل القصر على الحقيق بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشرت اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل الا الاضافى (قوله وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك اه) لاشك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ماذكره الفاضل المحشى وان كان فيه صرف عبارة المفتاح على ظاهرها فى مواضع لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهرها صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب وفى مواضع اخر (قوله والباء للاستعانة او الملابسة) رجح الثانى بكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول جعل اسم الله بمنزلة الآلة التى لا يكون مقصودة بالذات فيه ترك التأديب (قوله اى اقراء القران) قدبق السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذى قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخريين فى اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تأخيره من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز التكليف بالمحال فلا غبار فى التقدير المذكور فتأمل (قوله فلا يبعد على المذهب الصحيح اه) اراد به مذهب الشافعى فان الشارح شافعى المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا عن المقام بان يحمل على الحقيق على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافى فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم بما هو ناب عن المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف الفساد فضلا عن عدم الاستبعاد (قوله كالفاعل نحو ضرب زيد عمرا) احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان فى هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل (قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه) اى قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدى يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفى فى تقديم الفاعل على المفعول مطلقا (قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق) لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدى له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه

مبحث ان ادخال الباء على المفعول دلالة على التكرير والدوام امر نادر

مبحث ان الشارح شافعى المذهب

اشد بخلاف العلة و المصاحبة كذا ٨ قيل ثم المفعول له لان الفعل الذى لا علة له
ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول
المطلق اولى فكأنه نظر الى قلة الفايدة فى المفعول واعلم ان ماذكره الش
ههنا من عده المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه و المفعول له
مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول فيه مع ان السيرافى اثبته كما بين فى كتب
النحو (قوله الاصل تقديم النعت) لانه مع المنعوت كشئ واحد فيكون
بمنزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ارسخ فى التابعية من البدل اذ هو مقص بالنسبة
دون متبوعه فانه فى حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح
اولا بان البدل ليس بموضع للعطف لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف
عليه وبهذا تبين ان ماذكره الش والشريف فى توجيه قوله ثانيا ليس واحد
من الانواع الاربعة يعنى البدل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف
بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف
باى على رأيه وبل نحو اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال
لان ماذكره السكاكى من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد
ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه قايم فى العطف بل واى فالظ ان شيئا من
الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب
تأدية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح فى اى دون بل لتغير المعنى عند اظهارها
فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقص بالبحث هذا وانما
دخل او فى قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد
حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد
لم يبق شئ من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما
على ماهو مآل المعنى قلت بل بقى العطف بالحرف المتأخر عن الكل نعم ٣ يرد
ماذكرته فى قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر
المفعول معه فافهم (قوله فمراد المص بالاحسن ههنا اه) فيه نظر لانه قد عطف
عليه باو قوله اولان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف
يأبى تلك الارادة الا ان يبين فايدة يعتد بها فى الافراد بالذكر (قوله لتوهم
انه من صلة يكتم) يمكن ان يق تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفايدة فيها اكثر
لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم (قوله وجعل السكاكى
التقديم للعناية ٤ مطلقا اه) عبارة السكاكى هكذا وللعناية التامة بتقديم

مبحث ترتيب المفاعيل
٨ اشارة الى ان قوله بخلاف العلة محل تأمل اذ لا يتصور فعل بدون العلة وجوابه ان المراد بالعلة الغائية وتعقل الغير الاختيارية بكونه خال عنه ﷻ

مبحث ترتيب التوابع
٣ لا يبقى اعتبار تقديم المفعول معه بالنسبة الى التوابع لانا نقول قوله واما ترتيب المفاعل يأبى عنه ﷻ

٤ ثم انه ليس فى عبارته قيد الاطلاق كما توهم من الظ عبارة الش الى انه يفهم من سياق كلامه ﷻ

ماقدم و بالاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون اه) فالمقسم الى قسمين فى عبارته
نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا
قال الش وجعل السكاكى التقديم للعناية ثم ان فى قوله احدهما ان يكون اصل
الكلام اه مسامحة لان ماذكر سبب العناية و التقديم لاقسم منهما فقد يقدر
اللام اى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة فى اقتضائه للتقديم و هذا
لايدفع التسامح فان قلت مافائدة تقييد المبتدأ وذى الحال بالمعرف باللام قلت
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم
ولامقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر فى المفتاح فلوكانا نكرتين محضتين
لوجد المقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما فى قولك
فى الدار رجل وجاءنى راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان
التخصيص يجعلها فى حكم المعرفة (قوله نصب عينك بضم النون وفتحها)
اى منصوبا قدامها من نصبت الشئ اقمته وجعلته محاذاة عينى بحيث
لايغيب عنها كانى انظر اليه دايما (قوله لمن قال لك ماالذى تمنى) الاولى
ان لايذكر ٧ الموصول ويقال ماتمنى حتى يكون مامفعول تمنى فيكون السؤال
جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعلية على ماصرح به سيبويه فى ماذا صنعت
اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون مامبتدأ لان معمول الصلة لايتقدم
على الموصول كما مرمنا فى الاصول جمعاً (قوله وتقديم المفعول الثانى على
الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الآية) مبنى على ان الله مفعول بواسطة
قدم على الذى لابواسطة اعنى شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه
السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا مختار ٩ السكاكى والقول المنصور
على ماحقق فى شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى ولله ظرف لغو متعلق بشركاء
فيجوز التمثيل بالآية على رأى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء
قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه
على المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التأخير قلت جوزه
الشريف وكذا الش فى شرح المفتاح وجعلاه من قبيل فى الدار رجل لكن
لقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر
مخصصه على ان اعتبار المبتدأية والخبرية يبطل فى الحال ولذلك قيل قد يقع
النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة الش الى ذلك فى قوله ان شواء ونشوة

٧ كما لم يذكر فى عبارة الايضاح فان عبارته ماتمنى ؏

٩ ويؤيده ان السكاكى اشار الى قولك علمت منطلقا زيدا لايفيد الاختصاص بل الاهتمام وقد اشار اليه الشريف فى حواشى المفتاح ؏

البيت (قوله بتقديم الحال) اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل الثبوت لا للحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف ۳ لا اسم موصول لكيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على مامرت اشارة الى مثله او يجعل اللام فى الملاء للعهد الذهنى فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لايقال لو اعتبر الملاء فى حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانانقول نعم اذله حظ من التعريف فكما ان يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قدسبق ان الموصول قد لايعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لايضر بالنظر الى اصل المقصود اذلاشك ان المقصود الاصلى هو الوصف بالكفر كما فى الآية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظ الذى لايعدل عنه بلا ضرورة (قوله مسوق للانكار التوبيخى) الفرق بينه و بين الانكار الابطالى ان التوبيخى يقتضى ان مابعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالى يقتضى انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا ذكر فى مغنى اللبيب (قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا اه) قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لاينافى ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومنهما وان شئت فتأمل قولك اعطيت دينارا سايلا فان فى اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضى تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل فى تلك المباهاة والحاكم هو الذوق (قوله والجواب انه ليس فى كلامه) رده بعض شراح الايضاح بان مفعولى جعلوا يجب ان يكونا حاضرين فى الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين فى ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين فى ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكى سبب التقديم كون المقدم فى نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولى جعلوا حاضرا فى الذهن وقت الانكار لايقتضى كون كل واحد منهما فى نفسه نصب العين غاية مافى الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لاينافى كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه و

مبحث ان اللام الداخلة على بعض المشتقات موصول عند البصريين وعند غيرهم حرف تعريف مطلقا

۳ هذا توجيه الكلام على مذهب البصريين والا فقيل اللام حرف تعريف مطلقا لا اسم موصول كما صرح به فى مغنى اللبيب

مبحث الفرق بين الانكار التوبيخى والابطالى

السكاكى قدصرح بهذا القيد اعنى بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشى عن كون احد المفعولين نصب العين فى نفسه لا يقتضى التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضى له الاهتمام الناشى باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر فى التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر فى تأخير المفعول الثانى عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر فى تقديمه على المفعول الاول كونه فى نفسه نصب العين فلا محذور اصلا (قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور اه) فيه مناقشة وهى ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعنى الدنيا فى الآية الاولى وموسى فى الآية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشئ نصب العين من جهة التقديم فتأمل (قوله وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق) قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفها ما صحيحا بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر فى القائلين أهم من قومه ام لا كيف ومثل الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالة المصححة للاستعمالات المجازية (قوله وقد يجاب بانه تنبيه) اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبنى على ان يكون الكلام فى تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن وجه الحب اعنى دون سائر الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر وذى الحال على الحال ونظايرهما ﴿ الباب الخامس فى مباحث القصر ﴾ يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام واللقوحة بفتحها هى الناقة الحلوب (قوله وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود) اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية (قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر اه) الحقيقى ههنا مقابل الاضافى

مباحث القصر

كما صرح به فيتناول التعريف القصر الحقيقى الادعائى وقد فسره بوجه آخر ظاهرا وكأنه نظر الى ان الحقيقى هو الاصل ولواريد الشمول واضحا لقيل لان تخصيص الشئ بالشئ امابنفيه عن جميع ماعداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقى الادعائى ولايخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقى مقابلا للاضافى دون المجازى مع ان اطلاق التخصيص على الاضافى مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشى لان الاضافى قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل فى شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غيرمقبولة مع ان التعارف اطلاق الاضافى على قسمه دون المجازى ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافى المقيد للقصر او الحصر او التخصيص فى مقابلة الحقيقى وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة فى مقابلة المطاقة ولامشاحة فى الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية فى المعنيين على مافهم من شرح المفتاح لفظا لقصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف فى اطلاق التخصيص الاضافى قلت يأبى هذه التفرقة قوله انما سمى قصرا او تخصيصا (قوله لعلة جدواه) اى لعلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه ودخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفايدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى فانه فائدة عظيمة لها نفع فى مواضع وقيل الضمير فى جدواه راجع الى الحقيقى والمعنى لم يصرح بالتقسيم لعلة جدوى احد القسمين يعنى الحقيقى لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا الا انه غير وارد فى الكلام وفيه ان القصر الحقيقى الادعائى بقسميه كثير فى الكلام والقسم الثانى منه موجود وان كان قليلا تحقيقا نحو لا واجب بالذات الا الله (قوله وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره) يرد عليه ان عبارة السكاكى هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما اوكقولك زيد قايم لاقاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين

من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقى كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده مشاعرا و منجما الى قوله من غير ترجيح فان القصر الحقيقى لايعتبر فيه اعتقاد السامع ولاتردده اصلا (قوله مثل زيد شاعر لاغير) اى لاغير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف و يجوز ان يقدر لاغير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليك استعمال لاغير فى كلا القصرين و على هذا فالظ كون القصر حقيقيا او ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا مابعده من الامثلة (قوله التى هى معنى قايم بالغير) ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظ لم يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اى دال معنى يصح ذلك القول لكن الظ ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من المسامحات الشايعة (قوله تابع يدل على ذات و معنى فيها غير الشمول) المراد بالذات ما٣ يقوم به غيره لامايقوم بنفسه والايخرج عن التعريف النعت فى قولك اعجبنى هذا السواد الشديد و بالمعنى مايقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل فى اعجبنى زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين٧ وقيام الثانى بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلاشبهة وعلى الذات اذلابدله من محل يقوم به قلت ماذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس خروج الوصف فى جاءنى القوم المجتمعون اذالمعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذى اضيف اليه غير فى التعريف ماهو معتبر فى باب التأكيد وهو ان لايشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيماذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثانى وان توهم الزجاج و المبرد كونه مدلول التأكيد الثانى فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الش رده فى بحث التأكيد (قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية اه) قال الفاضل المحشى واما الفرق بين معنيى المعنوية فالظ هو المباينة الكلية اذالمعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على مايتبادر من تعريفهما

٣ كيف و لو لم يعتبر هذا القيام فى مفهومه لم يدل على الذات من حيث هو ذات على التفسير المذكور و لذا ذكر الفاضل المحشى ان حسنه يدل على معنى فى ذات و لايدل على ذات

مبحث الفرق بين معانى الصفة

٧ ولك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع بقرينة المعنى فلا شبهة ان التعريف للنعت الذى يجب حمله و صدقه على المتبوع

مبحث واجب بالذات

كانت المباينة ظ لا لماذكره الفاضل المحشى الاول يكون نفس المعنى و المعنى الثانى نفس اللفظ و ان حل اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع كانت لان المعنى النسبتان على ماذكر لكن ينبغى ان يصار الى الحذف فى الموضعين من عبارة المحشى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القايم بالغير و المعنى الثانى هو دال ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه بحث و هو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط فى الاول فى معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتأمل (قوله والاول انسب) لان اعتبار المعنى الثانى فى مثل مازيد الايقوم اوقام وغير ذلك من صيغ الافعال فيحتاج الى ان يقال تقديره الاقايم وان المقصود عليه مفهوم القايم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف (قوله فمن قصر الموصوف على الصفة) مبنى على ان التأويل فى جانب المقصور عليه ههنا هو الظ لكونه خبرا و قد يعكس ويعتبر التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك و البابية على الساج فح يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لايخ عن تكلف (قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لالكثرته) حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية و كفايتها فى القصر كما فى ليس فى الدار الازيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها و نفى ماسواها مطلقا واما فى ليس فى الدار الازيد فالحس حاكم (قوله الا ان يراد الصفات الوجودية) فيه بحث لان من الصفات الوجودية مايستلزم نقيض احدها عين الاخرى كحركة جسم و سكون فيلزم ذلك المحال قطعا فليتأمل (قوله نحو ما فى الدار الازيد اه) فيه بحث لان قصر الكون فى الدار على زيد انما يكون بالنسبة الى باقى افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيؤل الى القصر الغير الحقيقى فالظ فى التمثيل ان يقال الا واجب بالذات الا الله فان قيل التقرير فى المثال المذكور مافى الدار انسان الازيد لان المقدر فى الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفى كون فى هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون فى الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا فى مثل قولنا هذا الثوب الاسود اذ التقدير ماهذا الثوب ملونا الااسود فيكفى فى كون القصر حقيقيا انتفاء ساير انواع الالوان عن هذا الثوب و لامحذور فيه معانه

مبحث قصر الجوامد

مبحث ان المقدر فى الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى

قدادعى سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر الى المحال (قوله اى بالثانى) ارجاع الضمير الى الحقيقى مطلقا كما ذكره الفاضل المحشى بل الى مطلق القصر اوضح واشمل اذ لامانع من اعتبار القصر الادعائى فى الاضافى اللهم الا ان يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا (قوله متجاوزا صفة اخرى) اشارة الى ان دون وقع حالا وذ والحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو فى قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفى شرح المفتاح الشريف انه منصوب على الظرفية اى بصفة واقعة فى مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر (قوله او فى مكان من الشئ) الجار متعلق بأدنى باعتبار اصل المعنى كما يقال ادنى منه واقرب منه لا باعتبار المعنى التفصيلى فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن (قوله ولقائل ان يقول ان قوله اه) يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثانى ولما كان الحقيقى معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر فى الحقيقى اعتمادا على ما ذكره قبله كما يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لانهاية له حتى لا يتناول الحقيقى ولما لم يكن المص بصدد التعريف كما سيذكره الش الآن لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظ (قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه) حاصل هذا الجواب كما حقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذى ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر فى التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال ٧ تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة ٩ اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الش فى السطر الآتى فى الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقى لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل العدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل المحشى ايضا بقى ان يقال القصر الحقيقى الادعائى داخل فيه لان حال المخاطب فيه قد يعتبر فيه كما سيشير اليه (قوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه)

٩ لان كون امر مكان آخر اما بحسب اعتقاد المتكلم وهو ظ او بحسب اعتقاد السامع وهو المط ﷼

٧ فالتعاريف المذكورة فى العلوم الادبية يكفى فى اطرادها عدم صدقها على امر محقق غير المعرف ولا يقدح صدقها على امر معروض مستحيل ﷼

مبحث ان تعاريف العلوم الادبية يكفى اه

ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا و يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقد على خلاف ماهو عليه من الشعر و التنجيم او تردد في امره فنقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما سيشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له (قوله و بهذا التقسيم لا يجري اه) لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اى في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقده اه لا يدل عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة (قوله بين ذلك) اى بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة و بين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة (قوله والمخاطب بالاول) اى كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب (قوله و لفظ الايضاح صريح حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس و اما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ماقبله بحسب المعنى كأنه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده (قوله ويسمى قصر تعيين) فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قايم وانله وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له مازيد الا كاتب لقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اى اقسام القصر هذا قلت الظ انه قصر التعيين اذ لو لوحظ فيه نفي الشركة ينبغي ان يقال مازيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه و بين وصف منهما معين (قوله وهذا ظاهر لا مدفع له) وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوى المعتبر في قصر التعين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان فيما لا يندرج فيه قصر الافراد الذى يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذى هو الموجود فليتأمل (قوله وغاية ما يمكن اه) قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه

آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجهين كما سبق الان يعتبر مثل
هذا التمحل فى عبارته ايضا فتأمل قد يقال ايضا لما كان اعتبار المكانية فى قصر
التعيين خفيا واعتبار امردون آخر جليا مذكورا فى كتب القوم خص البيان
بادخال قصر التعيين فى القسم المشتمل على المكانية واضرب عن ذكر الثانى
اعتمادا على الوضوح (قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من
هذا الشرط) علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف ٥ افرادا عدم تنافى
الاتصافين اذلوكان الوصف مما لايصح قيامه بمحلين لم يناف اعتقاد المخاطب
ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرض له (قوله وقلبا تحقق تنافيهما) هذا من
قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش ٤
يجيزه مطلقا (قوله وايضا يخرج اه) قيل اشتراط تنافى الوصفين فى قصر
القلب انما هو اكثرى لاكلى وقوله ليكون اثباتها اه معناه ان الاصل ذلك
لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه فى الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا
انما شرط التنافى ليمكن الاستدلال من احد جزئى القصر وهو مجرد الاثبات
مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفى على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا
اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمى انا فان النفى فيه خفى والاثبات
صريح فشرط التنافى ليثبت المقصود فى جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى
بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول
المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه على رد خطاء المخاطب وكل ذلك
تعسف لايخفى (قوله بل يأباه لفظ الايضاح) حيث قال فى الشرط الاول
ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفى الثانى ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
فقد اطلق الشرط فى الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما
على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف ظ (قوله ان لا يجتمع
فيه الوصفان) اى فى نفس الامر لابان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر
من التنافى فى الاعتقاد اذلا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله
لانه قد علم اه ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لايستلزم اعتقاد التنافى
(قوله وتعريف المسند) انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع
ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله مع التعرض لهما فيما سبق
لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الش
فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق (قوله فكانهم

٥ لان افرادا ان جعل حالا من القصر ٣ ميلا الى المعنى فالعامل فيه لفظى وهو شرط لانه بمعنى مايتوقف والعامل فى عدم تنافى معنوى وهو الابتدائية وان جعل صفة لمصدر محذوف اى قصر افرادا فاختلاف العامل اظهر

٣ انما قال ميلا الى المعنى لان الحال من المضاف اليه لايجوز الابشروط مخصوصة مفقودة ههنا كما سبق تحقيقه

٤ اى الاخفش يجوز العطف المذكور تقدم المجرور ام لا وسيبويه لايجوزه مطلقا وكثير من المتأخرين جوزوه ان تقدم كما فصل فى مغنى اللبيب

جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه) هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة فى الذكر امالان الكلام فى القصر الاصطلاحى وهو عبارة من تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لاغير واما لانها طرق عامة له (قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا)وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب مسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قدعلم فى الباب الرابع فهو لايصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق ثم الظ فى العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا (قوله منها العطف) قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفى والاثبات فيه اصرح بخلاف غيره فان المنفى هناك ضمنى ثم النفى والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لاوضعية وههنا بحث وهو انه قال فى مغنى اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو مازيد قايما لكن او بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ قبل بل فبل فى مثله ليست بعاطفة وانما هى حرف ابتداء فلامعنى لجعل مازيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لاعطف فيه لاعلى اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لايضر عند بعض بصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر كما سبق فى اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة فى مغنى اللبيب (قوله وقلبا زيد قايم لاقاعد) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الش (قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى)فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفى او تجويزه وبالقرينة يتعين حاله (قوله وقد اجمع النحاة) كأنه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لايبطل عملها وقال ابو على ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان اوغيره (قوله اما لان اصل العمل)واما ليوافق اللغة العاملة يعنى انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر فى كتب النحو

مبحث مجىء بل للابتدائية
مبحث ان قوما جوزوا اعمال ما اذا تقدم الخبر ظرفا كان اوغيره

امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها فى جميع مواردها على ماهو حكمها فى اصلها طردا للباب واما عند بنى تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع فى تلك اللغة (قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما) قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضى اشتراط الشرطين فى قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة (قوله كقولك فى قصره افرادا ما زيد الا شاعر) اعلم ان الشيخ صرح فى موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قايم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفى والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهمه بل صرح الشيخ قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين اما نفيه لقصر الافراد فى المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان النفى فيه عرفا ما ينافى القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافى الوصفين والى هذا الذى ذكرته اشار الشيخ فى ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه (قوله ومنها انما الموجب للحصر فى انما) بالكسر قايم فى انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك فى انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفى التأكيد قال به فى انما ايضا كذلك ومن ههنا صحح الزمخشرى ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما بالكسر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم آله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابى حيان هذا شىء انفرد به الزمخشرى مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا فانه حصر اضافى اذ خطاب النبى ص للمشركين فالمعنى ما اوحى الى فى امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفى دلالته عنده على قصر الافراد لا نفى دلالته على قصر التعيين (قوله وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم) ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هى زايدة فلم يدخل ان فى الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشى وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفى فيجوز

مبحث مجىء انما بالكسر وانما بالفتح كليهما للقصر فى الآية الكريمة

انما زيد قايما على لغة غير بنى تميم وفى بعض النسخ على لغة بنى تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل على المذكور فى المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ماذكره المحشى بقوله ويندفع هذا بانتقاض النفى بمعنى الا فتأمل (قوله وحرم مبنيا) للفاعل الظ ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبره (قوله اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر اه) واما المصير الى حذفه كما فى ان محلا و حذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعنى او على بدلية من اسم ان اى ان الذى حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح (قوله لان ما فيها موصولة اه) واما جعله من قبيل انما تميمى انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عايد الى المبتدأ المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح (قوله نحو المنطلق زيد و زيد المنطلق) ذكر المثال الثانى استطرادى والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذى انطلق زيد واحد فى المآل (قوله لكنا نقول جعلها موصولة اه) اتبع فى هذا القول اباعلى لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الش فى شرح الكشاف كون ما فى الآية كافة فانت خبير بان رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضى فى تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فالحمل عليه اولى (قوله ولقول النحاة انما الاثبات اه) لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما الا خصوص تضمنها معنى ما و الا وكذا المناسبة التى سينقلها الش عن على بن عيسى الربعى وانما هى مناسبة افادة القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما و الا فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثانى وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتأمل (قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح اه) هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدمامينى فى شرح مغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تغير الضرورة

مبحث ان ما الكافة حرف عند الجمهور

مبحث ان رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابة .

مبحث تركيب اسكن انت وزوجك الجنة

عندهم ان يقال هي مالم يرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنه مندوحة ام لا (قوله على ان انا تأكيد) فان قلت كيف يجوز عطف او مثلى على المستتر في ادافع مع انه لايصح ادافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لايصح اسكن زوجك وخلاصته ان يعتبر في الثواني مالا يعتبر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان حذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلى مساغا (قوله لان قوله انا الذي ابداه) يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن (قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما) قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قوما يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ماآت سورة الكافرين وغيرها (قوله قلنا لانم ان الفعل غايب) لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرحه للمفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لاغيرى فيجوز اسناد يدافع اليه كأنه قيل ما يدافع غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا (قوله باعمال الصفة الواقعة بعده) اذ لا احتمال اعتماد على شئ سوى النفي (قوله عن على بن عيسى الربعي) وهو من اكابر نحاة بغداد منسوبة الى قبيلة ربيعة كحنفي وحنيفة (قوله وذلك لان قولك زيد جاء لاعمرو اه) فان قلت ماذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ماشاعر الازيد وتميمي انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور (قوله اى تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت اولا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تأكيدا كما سبق بحقيقة الا انه غير ظ على رأى المص وان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقييد التقديم بكون ماحقه التأخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب (قوله يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا اه) قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الش في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لابطريق التحقق لامتناعه

فى مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيق لايعتبر فيه حال المخاطب فالاولى فى التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى ع م ماقلت لهم الا ماامرتنى به فانه قصر قلب اضافى (قوله والخطاء تجويز كل منهما على التساوى) قال الفاضل المحشى ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطأ بل الشك ينافى الحكم لانه يقتضى رجحان احد الطرفين المنافى للشك وفيه بحث لان مبنى مانحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطأ لايختصان الحكم فى العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك الخطأ والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم فى الكتب الصواب فى العبارة ان يقال كذا حيث لاحكم وقد صرح فى بعض كتب الاصول فى مباحث هل بان الانشاء يتصف بالخطأ مع انه لاحكم فى الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال فى رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لايوصف بالخطأ بل لايبعد ان يقال الخطأ ح عدم التردد (قوله زيد يعلم النحو لاغير) حكى صاحب القاموس عن السيرا فى ان الحذف انما يستعمل اذا كان غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولايتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى مغنى اللبيب بان قولهم لاغير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لاغير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفى المفصل حكاية لاغير وليس وانشد الامام جمال الدين بن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به بحو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لاغير يسال وهو لغة لايستشهد الابشاعر عربى فتأمل (قوله والمسطور فى كلام بعض النحاة اه) ايراد على المص حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى (قوله واجيب بان ترك النص اه) لايخفى ما فى هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية الاطناب ترك النص على المثبت والمنفى فى طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكى على الفساد فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما فى طريق النفى والاستثناء ايضا كراهية الاطناب وله نظاير كثيرة فى المفتاح قلت الكلام فى طريق العطف لاغير

مبحث لاغير وليس غير

بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفى موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه (قوله وفى الثلثة الباقية النص على المثبت فقط) يعنى ان الاصل فيهما والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهية الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا فى مثل مازيد ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت (قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه بشاعة) لان المقصود ان الحكم لا يجرى فى بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة (قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبه للمتبوع) فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى فى نحو قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفى هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت فى المثال المذكور للمتبوع اعنى قايم هو الاسناد الى زيد وهو النفى عن قاعد (قوله وكان الاحسن ان يصرح اه) اذا قلت ليس فى الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المص بغيرها يتبادر منه ساير كلمات النفى لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف (قوله فقوله بغيرها اه) يعنى ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة مطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التى اوردتها فى كلامك نفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفى الشئ بهذه المخصوصة قبل ايرادها (قوله على ان يكون الثانى تأكيدا) فيه نظر لانه اذا كان تأكيدا لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تأكيد للثانى وعطف على الاول (قوله احسن) بين الفاضل المحشى وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الش فى هذا المقام من شرح المفتاح من ان قوله هو يأتنى لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء (قوله فيقال انما تميمى لا قيسى) فان قلت عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق الاقوى ففى مثل انما جاءنى زيد لا عمرو الى انما والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفى مثل زيدا ضربت لا عمروا الى التقديم وفى مثل انما زيدا ضربت وانما تميمى انا الى التقديم حتى يكون زيدا

مبحث عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر

هو المقصور وتميمي لان التقديم اقوى كذا فى شرحه للمفتاح وحكم الشريف
بان القصر فى انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الش فى الباقى وان شئت فارجع
الى شرح المفتاح (قوله غير مصرح) فان قلت كيف جاز قولك ماجاءنى زيد
ولا عمرو مع تقديم النفى المصرح به قلت الكلام فى لا العاطفة ولا فيما ذكر
من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض
(قوله ويمتنع انما من اله الا الله) وانما احد هو بقول ذلك قد وجد فى اكثر
النسخ حرف الاستثناء فى الموضعين اعنى الا الله والا هو وقد خط عليها فى النسخة
المصححة من نسخة الش وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفى
والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعا الا ان يقال جئ بها على سبيل
التأكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهى انه لو وقع
الا مصرحا بها لم لم يجعل النفى فى حكم المصرح به فيجوز زيادة من وو قوع
احد كما جعل النفى فى حكم المصرح به فى قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود
حتى امتنع كما سيأتى الان (قوله ثم ظ كلامهم يقتضى جوازه) انما قال ظاهر
الكلام بجواز ان يكون المراد بالنفى النفى تحقيقا او تأويلا (قوله لعدم الفايدة
فى ذلك عند الاختصاص) منع ذلك بان الاختصاص الواقعى لا يستلزم العلم به
فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفايدة لذلك وغاية ما يقال
لاشك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا مناسبة فيه فيكفى ان يقال
اذا كان الوصف مختصا بالموصوف فى نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص
بلفظ قوى فى الدلالة عليه كان غاية فى افادة الاختصاص فلا فايدة فى تصريح
النفى بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فايدة فالفرق ظ فتأمل
(قوله الا من يسمع ويعقل) فيه اشارة الى ان المراد بالسماع فى الآية ما يكون
مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما
الفايدة فى القاء الخبر والقصر الذى يقتضى كون حكم المخاطب مشوبا بالخطاء وبالجملة
الاشكال الذى سيورده الش على ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد ههنا
قلت اما القصر فتحقيق لا يقتضى ما ذكر واما نفس الالقاء فلعله بطريق
التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما فى جميع موارده على التنزيل بعيد كل
البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر (قوله فكان دلالته على القصر
اضعف من انما) اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره فى شرح المفتاح من ان دلالة
التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له فى قولنا

(انما)

بحث الحروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض

انما زيدا ضربت هو التقديم على مانقلنا آنفا و قد يلفق بين كلاميه بان فى كل منهما ضعفا من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة فى انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم و فى التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم و هو ادخل فى البلاغة او لعدم احتياجه الى التأويل بخلاف انما و انت خبير بان كلا منها اذا اشتمل على قوة و ضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعنى تعين استناد القصر فى انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ماذكرهنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق السليم سببا للقوة تارة و الاستناد الى الوضع سببا آخر لايخلو عن تعسف فتأمل (قوله انما انت عليهم بمسيطر) فى الصحاح المسيطر و المصيطر المسلط على الشئ ليشرف على الشئ و يتعهد احواله و يكتب عمله و اصله من السطر (قوله وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة اه) قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفى بلا العاطفة ثم عمم و لذا قال ثم ان النفى فيما يجئ فيه النفى حيث ذكر الاسم الظ و لم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفى بلاء العاطفة كما يدل عليه النظر فى دلائل الاعجاز (قوله مما يجهله المخاطب و ينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لابد منه فى جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثانى قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام و الاحتراز كما يظهر من تحققه كلام الشيخ (قوله فكان مراد الشيخ انه يجئ اه) من نظر فى دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده مايستفاد من ظاهر كلامه و ان تطبيق كلامه على ماذكره الش لايكاد يصح (قوله او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا) يمكن جعله قصر افراد ٤ كما لايخفى و قصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر (قوله و لا منكرين لذلك) ينبغى ان يزاد قيد اخر و هو و المتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك (قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعنى ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر و صورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا و يمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة و حاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لاتتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة

٤ لان الرسل يدعون الجمع بين الرسالة و البشرية و الكفار يقصرونهم على البشرية فيكون قصر افراد ١٢

وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم و الرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لايتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا و لكن الله يمن على من يشاء من عباده فتأمل (قوله والاول اوفق بجواب المتن) حيث قال لالتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب التقرير الثانى ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك (قوله ان انتم الا بشر مثلنا)لفظ ان ههنا و فى قوله ان انتم الابشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية فى سورة يس ماانتم لا ان انتم (قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين) قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندى انا متردد فى صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الش ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق و الكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذى هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لايرد عليه ماأورده الفاضل المحشى من لزوم ركاكة المعنى الاان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعنى كما هو ظاهراه تكلف فليتأمل (قوله فالاولى بناء على ماذكرنا) المراد بماذكره الاشكال الذى او رده على ظاهر مايستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك و يقربه بعلمه و يقربه بادنى تنبيه (قوله مشاركة رباعيه) كامر هى وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بالصواب و الخطاء (قوله كاشتراك الاخرين) فى صحبة الجامعة وكاشتراك الاولين فى عدمها (قوله انه يعقل منها الحكمان معا) لاخفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه ثبت بماذكر مزيتها لثبت مزيتها على النفى والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف (قوله واحسن مواقعها اه) قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل فى حكم معلوم بعلمه المخاطب و يقربه على مافهم من ظ كلام الشيخ فلافايدة اذن فى القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضى فايدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لايوجد بدونه (قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقربت اه) مفعول استقربت محذوف اى اذا استقربت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما فى الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعليقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وماعطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثانى الظر والمعنى على الاول وجدت

انمامتصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثانى وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض (قوله سوى المفعول معه) انما استثناه لان المفعول معه لايجئ بعد الا لايقال لاتمش الا وزيدا قال الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا و اثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ماقام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها فى نحو ماجاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول فى الفرق بين قولنا ماجاءنى زيد الا مع عمرو وبين قولنا ماجاءنى زيد الا عمروا حيث جاز الاول دون الثانى ان الواو فى المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراك الشيئين فى الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم (قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهى اه) اى من قبيل تقديمهما بحالهما لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهى لا على انه مفعول كارها لان الادفاع الحاجب يدفعه فافهم (قوله كان لم يمت حى سواك اه) البيت للاشجع السلمى من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح * وبعده وما كنت ادرى مافواضل كفه * على الناس حتى غيبته الصفائح * فاصبح فى لحد من الارض ميتا * وكانت به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعى فان تغض * فحسبك منى ماتحن الجوانح وما انا من رزؤ وان جل جازع * ولا بسرور بعد موتك فارح * كان لم يمت حى سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح * لئن حسنت فيك المراثى وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح * الاحجار العراض التى سقف بها قبر والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوى وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التى تحت الترائب وهى مايلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة (قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) الاقرب ان يحمل على حذف مضاف اى ايهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره (قوله واعلم ان تقديمها مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لايستقيم

مبحث ان المفعول معه لايقع بعد الا

ماضرب الاعمروا زيدو لاماضرب الازيدعمروا لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ماضرب احدا احد الاعمروا زيدو ماضرب احد احدا الازيد عمروا كان القصر فيهما و الكلام فيما اذ كان القصر في احدهما فقط و ان لم يجوز لزم فيما ضرب الاعمروا زيد بقاء الفعل بلافاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ماصرح به المحققون من النحاة من ان الا يمتنع ان يعمل ماقبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها و فيما ضرب الازيد عمروا ان يكون عمروا منصوبا بمضمر لما تحققت و يصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شئ واجاب الش في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذى نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ (قوله الظرف في قوله اه) المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول اتبعك فيكون من جملة و الصفة المقصورة على الارذال هي الاتباع المتعلق بادى الرأى فقد قدم المقصور عليه على المقصور اى ذكر قبل تمام المقصور الذى هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر (قوله اى لااشتهى باب الامير) لايخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهى بدون لا وكذا وقع في شرحه للمفتاح و ان كان لتقدير لااشتهى ايضا وجه ظاهر للتأمل (قوله والنوايح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله) اى قامت النوايح هكذا و فيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلافاعل و اعتبار المضمر لايخ عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع و آخر المنصوب و من هذا قيل ان عمروا في قولنا ماضرب الازيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل (قوله ففرغ الفعل) فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل و تسمية الاستثناء به مجاز الاولى ان يقول ففرغ العامل ليكون اشمل (قوله و لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص) هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما محصوله ان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا و النسبة الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع مايقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها و تلك الضرورة يندفع

مبحث الاستثناء المفرغ

بتقدير خاص له يحتج الى تقدير العام (قوله ولذلك ترانا) اى ولاستلزام الاالعموم فى المستثنى منه المقدر كذا فى شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشأ الحكم بان تأنيث الضمير بالنظر الى الظ مجموع الاحكام الثلثه فكلام المفتاح وشروحه لايخ عن تعسف ههنا بحث وهو ان تأنيث الفعل فى الآيتين وفى البيت لايتعين ان يكون بالنظر الى الظ لجواز ان يقدر المستثنى منه فى الكل مؤنثا بان يقدر فى الآية الاولى فعله وفى الثانية اشياء وفى البيت اعضاء فليتأمل (قوله وفى بيت ذى الرمة ومابقيت اه) صدر بيت ذى الرمة على مافى شرح المفتاح طوى النحز والاجر ازما فى غروضها يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اى اضمر والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراذ بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول فى الارض الجرزوهى الارض التى لايناف فيها وقديفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى السنة الجدبة والغرض بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرجل كالحرام للسيرح والضلوح الجواشع الاضلاع العظيمة القويةوالجرشع من الابل هو العظيم القوى (قوله وفيه اشكال) اجيب بانه يسمى علامات التأنيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع (قوله فكيف يستند الفعل المنفى اه) هذا الكلام وارد فى البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفى بالافى الفاعل كذلك (قوله فعلى مذهبه يكون اه) ردالشريف هذا التوجيه فى شرح المفتاح بان قول السكاكى للنظر الى ظاهر اللفظ يأبى عنه اذعلى تقدير الابدال لايكون الفعل فى الظ مسندا الى المؤنث المذكور بعده فكيف يؤنث للنظر اليه وقدتكلف بعضهم فى دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا لان الابدال غير مبنى على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر مقولا مناف واعلم ان هذا البدل فى باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه فى بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والثانى مخالفه للبدل منه فى الايجاب و السلب مع وجوب الاتفاق فى غير باب الاستثناء (قوله كاينا على حال من الاحوال) ظاهره يدل على ان المثال

من قبيل القصر الحقيق ولهذا استشكل لانه يؤدى الى المحال واجيب بانه من باب التأكيد والمبالغة بجعل ماسوى الركوب فى حكم العدم (قوله بل المراد احصر من ذلك) اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لايدفع ذلك مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها فلا يقدر فى ماجاءنى الا زيد شئ ولاجسم ولاحيوان بل يقدر احد وفى ماكسوته الاجبة يقدر كسوة وملبس وفى ماصليت الا فى المسجد يقدر فى مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش فى هذا بناء على ان التقدير الضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلاحاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتأمل (قوله وفى الحديث ماانس الشيطان من بنى آدم الااتاهم من قبل النساء) فى الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لاييأس الا فى حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لاييأس البتة فى تلك الحالة فاورد الش الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان يأيس الشيطان لايوجد الامع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لايقنط كليا قبل ان يأتى الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط الكلى وعلى هذا لاحاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء (قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب اه) اشار الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد والواو حاصله ان النفى والاستثناء لما دل على لزوم الثانى للاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما آيس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء (قوله الاعلى تأويل العزم) قيل عليه هذا التأويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاياس فى الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى فى قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ماقرب يأس الشيطان من بنى آدم الاحال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وماانفع

مبحث فى الانشاء

بشىء منها وما بقى رجاؤه الا فى هذا الواحد فانه لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام اليأس منهم ﴿الباب السادس﴾ قوله الانشاء كالاخبار) فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ماصرح به فى التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم هو الظ (قوله والمراد ههنا الثانى) لقايل ان يقول قد يقدم فى بيان حصر الفن الاول فى ثمانية ابواب ان الانشاء باب الثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التى هى التمنى وغيره بان يرجع ضميره فى قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرى على طريق الاستخدام (قوله واراد بها معانيه المصدرية) يعنى القاء الكلام المشتمل على التمنى والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا (قوله لظهور ان ليت موضوع اه) لايخفى ان التعليل ليس للنفى فقط اعنى قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكفى ان يقال لظهور ان ليت ليس موضوعا للكلام الذى فيه التمنى بل هو للثبت والمنفى جميعا اعنى قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له اه لايصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذى هو من جزئيات الافادة الملزوم له ولا تحصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام (قوله فالانشاء ان كان طلبا) قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائى والظ ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهرى لازم الالقاء المذكور فلذا جعل قسما منه ففى العبارة مسامحة لا تشتبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب وهى ماذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجى قسما سادسا ومنهم من اخرج التمنى والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطب مايعلم استحالته فالتمنى ليس طلبا ولا يلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه

(قوله والاول ان كان المط به حصول امر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام لايخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المط به اه) على مايدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمنى وفهمنى وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمنى وفهمنى ولا بمجرد علم وفهم اذ المط بهما حصول امر فى الذهن مطلقا

لا فى الذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله فى ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشى من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله فى الذهن الطالب فهو الاستفهام اه وفيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المط بعلى على هذا الجواب حصول امر فى الذهن لا فى الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر آخر فله ان يجيب فى تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق كلامه ح بان يقال بدل قوله وان كان المط حصول امر فى الخارج والا اى وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله فى ذهن الطالب تأمل (قوله وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج) اى فى خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر فى ذهن لكنه خارج عن ذهن الطالب بقى فيه بحث وهو ان المط فى النهى وكذا فى بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجى لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول فى نفسه او بمعنى يعمه والحصول لغيره لان الحصول الغير فى الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها فى الخارج كما فى زيد اعمى لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المط فى النهى مثلا حصول انتفاء الفعل عن المط منه اعنى المخاطب فى الخارج ولا شك انه موجود فليتأمل (قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى) هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعل كذلك فالمط بالنهى عنده امر وجودى وهو كف النفس (قوله والا فهو امر) فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول امر فى الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجئ وان كان امرا عند النحاة (قوله منها التمنى) قدمه لعمومه وجريانه فى الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته له فى الاحكام (قوله وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجردة) اى عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهى والنداءات التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع البعض بها (قوله واللفظ الموضوع له ليت

قد تحققت ان اللام للغاية لاصلة للوضع فانما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لاقصدا او بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لااسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لابد فى الانشاء من ان لايتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بليت زيدا قايم لايجب كونه ذاهيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهرى فلا يرد شئ لعدم التخلف فتدبر (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها (قوله والالصار ترجيا) ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طماعية يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثانى ولهذا آخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لاطلب فى الترجى كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا (قوله لو تأتينى فتحدثنى) بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحديثا منى ولايحتاج له ح الى الجزاء لخروجه معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان تقدير الجزاء لبقاء لو على معناها (قوله وكأنفرض بلو) هذا بيان لمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول فى موقع الثانى (قوله بعد فعل فيه التمنى) وقد يجئ بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلى (قوله وكثيرا مايستغنى اه) اى يستغنى بها عن ذكر فعل التمنى وان كان مقدرا يدل عليه قوله اى اود لو كان (قوله بقلب الهاء همزة) فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس (قوله مركبتين مع ماو لا المزيدتين) اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لافى حال التركيب اذ لافرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على مايقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولايخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لامحققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتى التركيب مع ماو لا المزيدتين (قوله لتضمنها معنى التمنى) فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعنى اللزوم هو المقصود

بالتركيب والافاصل التمنى موجود فى هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين مفيد ان مجرد معنى التمنى على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ماولا الزمتا معنى التمنى لا لافادته بل ليتولد منه التنديم فى الماضى والتحضيض فى المستقبل (قوله على ما كان يجب ان يفعله المخاطب) اى من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب اه ليكون بيانا للون لكان اظهر (قوله ان يكون كل منها) فى بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعنى هل المركبة ولو المركبة (قوله وقد تمنى بلعل انما قال قد تمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجى على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول (قوله والاشفاق ارتقاب المكروه) اذا عدى الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدى بعلى يكون بمعنى العطف (قوله وبهذا يظهر ان الترجى ليس بطلب) اى بدخول الاشفاق فى الترجى ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه (قوله لم يقبح ازيد قام كما قبح هل زيد قام) قيد بعض شراح الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتى لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا لما يشير اليه الش من انه لا يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لاقبيحا وسيجئ تحقيق الكلام فيه (قوله وهذا ظ فى اعمرا عرفت واما فى ازيد قام فلا اه) فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجئ للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر فى تقديم المنصوب ظ دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص فى تقديم المفعول ظ دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الش كون غلبة الاختصاص علة لقبح مثل هل عمروا عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص فى تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه فى القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجئ (قوله لا يخ عن تعسف) وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلى الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال فى انت ضربت زيدا متعلقا بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد اوهل صار زيد متعلقا للضرب (قوله ومما يؤيد ذلك) اى كون المسؤال عنه بالهمزة ما يليها (قوله وهل لطلب التصديق)

اى لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق فى التحقيق
كما حققه الفاضل المحشى والحاصل انهم اطلقوا التصور على مايعم نوعا من
التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب
نوع من غير النوع المخصوص فتأمل (قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو) قد سبق
منا فى اوائل ابحاث الاسناد الخبرى ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل
تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل واشرنا
هناك الى الجواب بجواز كون ام فى الحديث النبوى منقطعة والمعنى هل
تزوجت ثيبا (قوله لان التقديم يستدعى اه) فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء
كليا بناء على احتمال الاهتمام فى الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل
قلنا لا وجه للتقبيح فى الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة
فيلزم قبح وجه الحبيب اتمنى على ماز عمه فيماسيأتى ولا قايل به فليفهم (قوله
وفيه نظر لانه لاوجه ح لتقبيحه اه) اى لاوجه على التعليل المذكور فلا يرد
جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ماسيجئ والجواب عن النظر
ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على
اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق
بنفس الفعل على ما هو الغالب من التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم
من هذا تقبيح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح
المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم
اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه فى شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا
النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا
لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا
للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح
ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعى حصول
التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه
احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص
لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا (قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف) لكنه لبعده مستقبح (قوله وههنا نظر الى تلك العلة) كونها
بمعنى قد فى الاصل كما سيجئ الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح
منحصرة عند السكاكى فيما ذكروه وظ عبارته تفيد الانحصار حيث قال

ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله اهل عرفت الديار بالغريين) الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة و الياء هما قبرا مالك وعقيل نديمى جذيمة الابرش (قوله وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا و بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن تحننا (قوله اتضرب زيدا و هو اخوك) المراد من الاخوة الصداقة والتآخى لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو (قوله قال الحماسى ساغسل البيت) القضاء اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقرير والمعنى ساغسل العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشى الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا جالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا للموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن دارى واجعل هدمها * لعرضى من باقى المذمة حاجبا * ويصغر فى عينى تلادى اذا انثنت * يمينى بادراك الذى كنت طالبا * يريد انى اترك دارى واجعل خرابها وقاية لغرضى ويخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار ويقل فى عينى بلادى اى مالى القديم عند انصراف يمينى جائزة لمط (قوله لما سنذكره فى بحث الحال) من ان الحال الذى نحن فيه و الحال الذى ينافى الاستقبال وان ينافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال فى صدر الجملة الحالية للتنافى بحسب الظ وفى الجملة ولو بحسب اللفظ (قوله وهو ينادى على خطابه) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال (قوله كان لهما مزيد اختصاص) انما قال مزيد اختصاص لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت فى النحو (قوله ما موصولة) ويجوز ان يكون موصوفة فالجملة صفة (قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا) فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاص بها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد يضرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها

على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى الغرض مزيد خصوصية بالفعل و الكلام بعد محل تأمل فتأمل (قوله و النفى والاثبات) انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات قداشار الفاضل المحشى الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات مايستقل بالمفهومية و بالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية و بسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال يتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفى والاثبات ولها انساب الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها وصفا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفى الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية والمشتملة على تلك النسب تأمل (قوله ادل على طلب الشكر) اى حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب (قوله و فى هل انتم تشكرون) لانها داخلة على الفعل تقديرا اه) لا يقال قد سبق فى اوائل احوال المسندان بروز قوله تعالى لو انتم تملكون خزاين رحمة ربى فى صورة الجملة الاسمية افادة الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية فلم لا يكون بروز فهل انتم تشكرون فى تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعنى فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ماهو فى صورتها فظهر الفرق على انه لاشك ان ماهو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقى ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما لبروزه فى صورة المبتدأ و الخبر او لكونه اياهما فى الحقيقة على راى و الاستمرار التجددى امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المبتدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه اشارة فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى مايفيد العموم فى الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر فى النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم (قوله كقولك هل الحركة موجودة) لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة

الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلثة اشياء
لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظ عد قولنا الحركة
موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دايمة (قوله وجود شئ لشئ)
اراد بالشئ الاول غيرالوجوده بقرينة المقابلة والافالمط بهل البسيطة ايضا
وجودشئ هو الوجود لشئ واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشى
ان لايسأل بهل المركبة عن الاحوال التى تعرض المهية من حيث هى موجودة
كانت فى الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة (قوله فان المط
وجود الدوام الحركة وفى بعض النسخ اولاوجوده لها فعلى النسخة الاولى
يكون بيانا للحال المثال المذكور فى المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله
اولا دايمة (قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم) هكذا وقعت العبارة فى النسخ
التى رأينا والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا اوحمل
ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا فى التكلم
الاانه ينبوعنه المقام (قوله اى حقيقته التى هوبها هو) اشارة الى ان المراد
بالماهية ههنا هوالحقيقة اعنى مابه الشئ هوهوباعتبار التحقق لاالمعنى المشهور
الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه
(قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح للاسم ثم وجود
المفهوم فى نفسه) فيه بحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح
تمام ماهية الاسم حتى يقع فى جوابه الحد التام ولاشبهة فى ان طلب التصديق
بالوجود غيرمتوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به
الاعم من المعنى الاصطلاحى لم يكن بل من ان يكون المقصود به نوع خصوص
لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك
المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود ام لاثم بعد العلم
بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بماء
الشارحة للاسم على اى معنى حمل فلم لايكفى هذا التصور فى طلب وجوده
لايقال ماذكره من الاقتضاء بناء على ماهو الاولى لانا نقول قدصرح الفاضل
المحشى بان هذا الترتيب قطعى واجب فى نفس الامر لاباعتبار ان الاولى
واجب فى نظم البلغاء وقدجعله مقابلا للاولى فتأمل (قوله لامهية له
ولاحقيقة) كان اللاحق عطف تفسيرى لسابقة (قوله والمعدوم لاهوية له)
اى ولاجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود

(الخارجى)

الخارجي وخلاصة الكلام بان الماهية المرادة ههنا مابه الشيء بالمعنى المتعارف اعني الوجود وهو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا (قوله صار تلك الحدوذ) بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصوروا لواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظ واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاشارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر (قوله ومن العارض المشخص لذى العلم) لم يقل لذى العقل ليتناول البارى عن اسمه نحو من ربك واعلم ان السايل بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو بمعنى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر لو سعى وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتأمل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور (قوله اى اى اجناس الاشياء عندك) نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ماعين مطلب اى وح يحس الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهوظ البطلان وقد يجاب بان السؤال باى اجناس الاشياء عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس ماعند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعنى اللزوم فلا محذور (قوله فقد سبق المفردون اه) اما من الافراد او لتفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى او الجاعلون الله تعالى فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ماهو الظ لان مرادهم السؤال

عن صفة المفردين وهى ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه ع م
بقوله الذاكرون من باب الاسلوب الحكيم يعنى دعوا سؤالكم هذا لان
معنى الافراد ظ واسئلوا عن اوصاف المفردين (قوله وفيه نظر اذلانم اه)
خلاصة النظر منع ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس و قد يستدل
على وروده فيها لذلك ببيت الكتاب * قوله اتوا نارى فقلت منون انتم *
فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما * فان الجواب دليل على ان المسؤل عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظ ان الشاعر ظنهم اناسى فسألهم عن شخصهم فردوا عليه
بانا من الجن لا من الانس الذى ظننتنا منهم (قوله ففساده يظهر من جواب
موسى ع م بقوله اه) فيه بحث لاحتمال انه يكون جواب موسى ع م لبيان
انه لا مجانسة له تعالى مع غيره لانه خالق كل شئ وهاديه وليس كمثله شئ
وبالجملة يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم لانه دع السؤال عن الجنس
فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللايق بجنابه
ان يسأل عن صفاته الكاملة (قوله احد المتشاركين) وهو على صيغة التثنية
اخذا بالاقل والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المشاركات وقوله يعمهما
زيادة توكيد والا فالامر المشارك فيه ليس الا كذلك (قوله كقولنا ايهم
يفعل كذا ان قلت لو قال) اى هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه
فيما ذكر من المثال ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة
بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر
لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التى من شانها ان يشار اليها اشارة
حسية تأمل (قوله لجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية) الظ صحة الجواب
بالمعرف بلام العهد ومافى حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية
بعيد (قوله واذا اضيف الى كلى فجوابه كلى) يرد عليه بانه منقوض بقولنا
اى رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كليا
دايما لعلة الاشتراك فى امر عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون
جزئيا اذا اريد بالتميز التعين الشخصى وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك
(قوله والغرض من ذلك السؤال التقريع) لا حقيقة استفهام الرسول ع م
عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت فيه كم على اصله نحو كم
درهما لك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة
فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا (قوله كما فى الخبرية) الفرق بين كم

الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول فى كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين للعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام ٧ مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب وغيره (قوله واقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضى وقوله بينة امارة فوع على الخبرية مبتدأ ماقبله من النظم بتأويل هذه الآية واما مجرور على انه من تمة الآية واقول بمعنى اقرأ وكان الآية لوضوحها فى هذا المعنى مجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذه الرد بعد تسليم ان الرضى يجوز كون كم فى الآية استفهامية كما جوزه الزمخشرى ان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى (كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية) وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ماذكرنا فقد ادرج فى هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل وفى مميزها اما فى الخبرية فكثير نحو كم من ملك فى السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الى آخره وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعنى قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلايم ماذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وخبر مميزها على مانقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهر والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل فتأمل (قوله وايان ٩ عن الزمان المستقبل) قيل اصل ايان اى اوان فحذفت احدى اليائين من اى والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصله ذلك لانه ثقل فى مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور فان قلت اذا سمى بايان هل هو منصرف قلت ان جعل فعلان من اين فهو منصرف وان جعل فعلان من اى كما قيل هو ايضا فغير منصرف للالف والنون المزيدتين مع العلية (قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة) المضاف محذوف اى وقوع يوم القيمة

٧ وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك الى آخره . نسخه

٩ فان قلت اذا سمى بايان هل هو منصرف قلت ان جعل فعالا من اين فهو منصرف وان جعل فعلانا لا من اى كما قيل هو ايضا . فغير منصرف للالف والنون المزيدتين مع العلية ع

فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث (قوله بعد ان يكون المأتى موضع الحدث) وهو القبل دون الدبر في الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول (قوله وبعضها يختص بطلب التصور) كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اى ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها سكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام نظرا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما في ازيد قائم او عمرو واما المنفصلة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة (قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة) اى لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاستلزام الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الاستاد اذ اللزوم الصورى جار في الكل كما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغنى اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو وبالفاء وبثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه (قوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) آخره * ريحان انف اذا ما ضن باللبن * هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائى في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى فرفع ريحان فرد عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال الكسائى اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطى والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجرى انكار الاصمعى قال لان ريحانها المسبوبا نفسهما هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان رفعه اخلاء يعطى من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجرى نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائى الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او يضمن يعطى معنى يجود فحينئذ يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطى منزلة اللازم كما في يخرج في عراقيبها نصلى واعلم ان الرئمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه في حكم السقوط حينئذ بقاء الصلة بلا عائد لكفاية وجوده حسا وقد وهم الزمخشرى فلم يجوز في قوله تعالى (ماقلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله)

ان يكون اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل
منه فى حكم السقوط هو الايذان باستقلال البدل بنفسه لاهدار الاول و اطراحه
والرثمان بكسر الراء واسكان الهمزة نص عليه الدمامنى فى شرح المغنى (قوله
وام ههنا بمعنى بل) وليست متصلة و لا منقطعة كما صرح به فى حاشية الكشاف
(قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها) قد يجاب بان الثانية تأكيد للاولى
اشار اليه ابن هشام فى المغنى (قوله مما لم يحم احد حوله) قد تصدى الفاضل المحشى
لذكر ما يتضح به وجه المجاز فى الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم
بين المعنى الحقيقى والمجازى ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفى فى تعيين
العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر فى جميع انواعه فالحق ان العلاقة فى البعض
علاقة السببية فنى الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب فى السبب بوسائط
و فى التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك
الفاضل فى تحقيق اللزوم واما ما ذكره فى صورة التعجب حيث قال الاستفهام
عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب ففيه
خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب
عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب فى السبب
ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان الاظهر فى بيان اللزوم ههنا ان يقال
لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم
بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه
التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاد من ان
الاستفهام سبب لامر الغريب هو المتعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس
سببا لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك سببه الرافع للتعجب
كما ظهر من تقريرنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما
اذا كان من ذات المسبب و يكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعينا
الغيث جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر وسيجئ
تحقيقه فى علم البيان ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله الامر و فيم يقلنا ركاب الى
آخره) مطلع القصيدة مغان من اجتنا مغان بحسب الصالان به اقيان قوله
مغان الاول اسم موضع معنى والمغان الثانى المنزل والمعنى ان المنزل الذى
يقال له مغان هو منزل اجتنا ينزلون بها ولهم خيول تصهل الحسان وقيان تغنى
و بعد البيت المذكور فى الشرح فحريها على الحسنى واهل لما ظننت خلائقك
الحسان يقول الى متى و فى ماذا تسير بنا هذه المطايا و توجد ان يكون لفاوقت

تحريها على احسانها بنا و قوله خلائقك مبتدأ خبره اهل و لما ظننت متعلق به اى خلائقك خليقك بتحقيق رجائها فيك واعلم ان من فى قوله الامر استفهامية فانه يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهال و الخبرور بما تبعت الفتحة الالف فى الحذف و تسكن الميم و ذلك مخصوص بالشعر و قد صرح صاحب الكشاف فى سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى *قال فبما اغويتنى لاقعدن لهم صراطك المستقيم* ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ و رد بذلك حمل ما فى الآية المذكورة على الاستفهام بمقتضيه سياق كلامه و هذا القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز فى سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى *بما غفر لى ربى *ان يكون ما استفهامية و قال الاقولك بم غفر لى بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف و الوجه ما فى سورة الاعراف والله اعلم (قوله و التعجب نحو مالى لا ارى الهدهد) انما حمل على التعجب و قد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه (قوله و هو الذى قصده المصنف) يدل على ذلك لفظة به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر (قوله و اجيب عنه بانه يدل عليه الى آخره) قال الاقسرائى فى شرح الايضاح ردا للجواب و اقول لا دلالة لشئ مما ذكر على علمهم قطعا و يقينا كيف و قوله تعالى حكاية عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح فى السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم و السؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم فبطل ما ذكره هذا كلامه وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم ء انت فعلت الى آخره لان هذا القول بعد ما قاله بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم و الظاهر تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا فى قوله تعالى (فاقبلوا اليه يزفون) اى يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح (قوله و الانكار) بالجر عطفا على التقرير و قوله كذلك حال من الانكار اى حال كون الانكار مثل التقرير فى حديث الايلاء (قوله و اما غيرها و ان صح مجيئه الى آخره) رد عليه بعض اصحاب الحواشى بانه ترك فاء جواب اما مع انه فى سعة الكلام و يمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب و التقدير و اما غيرها فليس كالهمزة لانه و ان الى آخره و قد سبق فى اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب و فى بعض النسخ و اما غيرها و ان صح مجيئه للانكار فلا يجرى فيه هذا

التفصيل فلا اشكال (قوله ومن اين تدرى ما العرار من الرند) مصراع بيت صدره وتصبو الى رند الحمى وعراره * وقبله جليلى ان الحب ماتعرفانه * فلا تنكر ان الحنين من الوجد * احن وللانضاء بالغور حنة * اذا ذكرت اوطانها بربى نجد يحتمل ان يكون ما فى تعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور موضع بالتهامة وهو فى الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبو اى تميل (قوله فى قوله ايقتلنى والمشرفى مضاجعى) المصراع صدر بيت لامرء القيس آخره ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفى سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهى قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا فى الصحاح وقيل المشرفى منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا فى ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن من السيف اذا حدده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة (قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة) فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى (اغير الله اتخذ وليا) واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام ٦ لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذوا الهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر فى الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقام ماهو غير المنكر وحينئذ يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر فى الآية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما تأمل (قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك) هذا مبنى على ان قوله تعالى (افانت تكره) افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقريب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة (قوله مرادا منه تقوية حكم الانكار) لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفى داخل على كلام مفيد التقوية كما سبق تحقيقه فى بحث لو حيث جوز جل قوله تعالى (لو يطيعكم فى كثير من الامر) على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار (قوله فكانه بنى) هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان فى الآية مانعا سوى ما تقدم وبان قوله فى الفن الثالث فى باب تقديم المسند وامانحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف فى احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم

٦ ولا يكون محلا للانكار كما اذا قيل اتخذ وليا فعلم ان مصب الانكار خصوصية احد المفعولين فيجب تقديمه بخلاف الآية الاخرى فان اى المفعولين اسقط وابقى الآخر كان محلا للانكار كما اذا قيل اتخذ اصناما او اتخذ آلهة فعلم ان كل واحد مصب الانكار فلا يجب تقديم احدهما على الفعل اسعد

وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق (قوله قل الذكرين حرم ام الانثيين) الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمهما الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجدوا التحريم لكان المحرم اما هذا او اما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا (قوله افوق البدر موضع لى مهار) مصراع لابى العلاء المعرى تمامه من الجوزاء تحت يدى وساد الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرر او لادعاء وافتخار ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثانى والبدر في الفلك الاول (قوله وقول الشاعر وهل يدخل القرغام البيت لابى العلاء) من قصيدة مطلعها * يرومك والجوزاء دون مرامه * عدو يغيب البدر عند تمامه * يقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك لابعد الوصول اليه لانك قد جزته مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه (قوله والا فكل مصلحة فيه اى او لم يكن) المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقة لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه (قوله من فرعون بفتح الميم) فرفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اى هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم يكون المعذب به مثله (قوله انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) اول الآية فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا موقنون انى لهم الذكرى) الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره ومعنى الآية والله تعالى اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه (قوله

ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف) بل قد يتولد لاظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى (ومامنعك ان لا تسجد اذ امرتك) واظهار تفخيم الشان كقوله تعالى (عم يتساءلون وغيره (قوله على جهة الاستعلاء) واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى (قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحوا كفف عن القتل) اجاب الشارح عنه فى التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحوا كفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس اكفف بل المجموع كامر نظيره (قوله رويد بكرا) حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأموربه لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر اروده معنى ريد عمر ارود عمر اى امهله ورويد قد يكون صفة نحو سار وسيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عزوجل (فضرب الرقاب) واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لاغير (قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب) هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا فى امر المخاطب كما ذكر فى كتب الصرف (قوله وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر الى اخره) عبارة المصنف فى الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأمل وماذكره الشارح ههنا اجود ماقيل فى وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لاتدل على كون اللفظ حقيقة فى الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة فى غيرها ايضا (قوله بدليل انهم يستعملون ذلك فى مقابلة الماضى والمضارع) قد يقال الاصل والشايع فى هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقى كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التى بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى تسميتها واما ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام وماذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى الذى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف فى الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا (قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة الى آخره) عدم عد المصنف الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لرأى الجمهور من حيث كونها موضوعة

مبحث رويد

للوجوب فقد عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفى اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكى من علماء المعانى لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فتأمل (قوله لانه ابلاغ مع تخويف) قيل الاظهر ان يقال مع ابلاغ (قوله فأتوا بسورة من مثله) صدر الآية (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله تعالى (فأتوا) والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فى ما نزلنا لانه يفضى الى ثبوت مثل هذا القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقديرين لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه فاحتمال عقلى لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له فى استعمال البلغاء فلا اعتداد به (قوله خاسئين) فى الصحاح خسأت الكلب خساء طردته وخساء الكلب بنفسه يتعدى ولا ولا يتعدى (قوله والتمنى نحو قول امرأ القيس) عد التمنى من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفى فى القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال فى التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ماذكره الفاضل المحشى فى الجواب من اعتبار امكان المطلوب (قوله من تبارح الجوى ولواعج الاشتياق) تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة لوجه عن عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اى المه واحرق جلده ويقال هو لاعج لحرقة الفؤاد من الحب (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به فى اول اوقات الامكان ومعنى التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا (قوله مع تراخى احدهما) يعنى القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيد الاحتمال هو التراخى ايضا كالقيام (قوله والتكرار) الفرق بين الامر والنهى فى ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهى انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها فى جميع الاوقات (قوله وان كان راجعا الى اتصال الواقع)

فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك
مادامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلايكون لحوى الكلام
انهما اذا افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكافى
فى شرحه تأمل (قوله اللهم لاتشمت بى الاعداء) الشماتة الفرح ببلية العدو
ويقال شمت به بالكسر شمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اى بليلة تشمت
الشوامت (قوله لطلب الدوام والثبات) لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل
الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا
لم نضم هذا الاستعمال فى قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر فى
الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة
الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد
كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقة (قوله مفهوما من ذكر
الطلب) لايخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه
مسببا عن ذلك الطلب فى الخارج فليس مفهوما من نفسه بل من مقدمة
اجنبية وهى قوله لان العلة الغائية الى اخره لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة
فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب فى قوله ودل عليه ذكر المسبب
هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصح راجع الى المسبب وضمير عليه
راجع الى الطلب (قوله واما قوله تعالى قل لعبادى الذين الآية) جواب
سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لاتكون مسببة عن القول اذ كثيرا ماتكون
متخلفة عنه فالمذكور بعد الامر اعنى يقيموا لايصح جزاءله فكيف الجزم
وذهب الفراء فى الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين
آمنوا قولى ليقيموا الصلاة ورد بان اضمار الجازم فى الافعال به كاضمار الجار
فى الاسماء وهو ضعيف لايحمل عليه نظم القرأن وان وقع فى الاشعار نحو ❊
محمد تفد نفسك كل نفس ❊ اذا ماخفت من امر تبالا ❊ وقد يجاب ايضا بان
الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى (كن فيكون) بالنصب (قوله
عرض النزول) وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكى حيث
قال اذا قلت لمن تراه لاينزل الاتنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب
بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة
قرينة الحال اى نحو الاتحب النزول مع محبتنا اياه (قوله فلايحسن الا بالواو
الحالية) نقضه بعض اصحاب الحواشى بانه قد وقع بالفاء فى قول ابى تمام
احاولت ارشادى فعقلى مرشدى ❊ ام استمت تأدبى فدهرى مؤدبى ❊ وجوابه

ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون الفا تعليلا للنفي ضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا نقض لذلك في قول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا امثله في قوله تعالى (افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء) حيث قالوا التقدير لاجدوى للحسر وقوله تعالى فان الله الى آخره تعليل للمقدر هذا وقد وجه الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفي اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتأمل (قوله واي والهمزة للقريب) ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء (قوله اسكان نعمان الاراك البيت) نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منه السواك والربع المنزل (قوله واما يا فقيل الى آخره) القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط ولذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر يحسن الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحو كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك (قوله اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله) هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه (قوله لكن بمجموعه في محل النصب على الحال) رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال يا ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل (قوله اقرى الناس) اي اكثرهم قرى وهو الضيافة (قوله نحو انا معاشر الانبياء) اشارة الى قوله

عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اى قلة كلام و البكاء على وزن القرب او الى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة (قوله يكشف الضباب) الضباب بالفتح جمع ضبابة وهى سحابة تغشى الارض كالدخان تقول منه اضبت يوم (قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا الى اخره) قال الفاضل الرضى الاولى ان يقال الجمع منقول عن النداء و انتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص على مجرى واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب و دخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة و لانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكرر و مجامعته مع اللام (قوله فى قوله انا بنى نهشل) البيت لبشامة بن حزن النهشلى من قصيدة اولها * انا محيوك يا سلمى فحيينا * و ان سقيت كرام الناس فاسقينا * و ان دعوت الى جلى و مكرمة * يوما سراة كرام الناس فادعينا * انا بنى نهشل لا ندعى لاب عنه * و لا هو بالابناء يشرينا * يقول انا مسلمون عليك ايتها المرأة فعاملينا بمثله و ان خدمت الكرام و سقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم و جلى تأنيث الاجل و سراة كل شئ ظهره و وسطه الجمع سروات او سراة الناس خيارهم و ادعى فلان عن بن فلان اى عدل نسبه عنهم و ادعى فيهم اذا انتسب اليهم و الشراء يجئ بمعنى البيع و بمعنى الشراء و هو من الاضداد و المراد ههنا البيع (قوله و مما يستعمل فيه النداء للاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق و منها التعجب نحو يا للماء الى آخره) و قد تقرر فى كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به و المتعجب منه المناسب معناها و هو الاختصاص بمعناهما باعتبار ان المستغاث و المتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء و بالاستحضار لتعدية ادعو المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث و المستغاث له و بين المتعجب و المتعجب له اذ قد يلى حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عملها و ان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا و انما لم يعكس لان المدعو منادى و اقع موقع الضمير فليفهم (قوله يا ناق جدى) البيت لابى العلاء من قصيدة كتبها الى ابى حامد الاسفرائى عند كونه ببغداد مطلعها * لا وضع للرحل الا بعد ايضاعى * فكيف شاهدت احفائى و ازماعى الايضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته تشكو من فتورها و الاحفاء بالحاء المهملة و الفاء من الحفى مقصورا يقال للذى رقت قدمه و حافره من كثرة المشى و هو حف بين الحفى و حفاه غيره و الازماع على الشئ العزم عليه

وجدى امر من الجدو والاناة على وزن القناة التأنى والاخلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو مانسج عريضا للتصدير اى الحزام فى صدر البعير (قوله كقوله فياقبر معن البيت) قدسبق فى اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع عده من ابيات القصيدة فلاحاجة الى الاعادة (قوله وكقوله ياعين بكى عند كل صباح) تمامه جودى باربعة على الجراح * وبعده قدكنت لى جبلا الوذ بظله * فتركتنى اضحى باجرد ضاح * قوله ياعين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع مايحذف فى النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه باب النداء وباب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى اكثرى البكاء واما بمعنى كرريه فان تضعيف العين اذالم يكن للتعدية يجئ لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح امالانه يريد اجعلى مبتدأ نهارك لذلك اولان هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن الغارات على المتأبدين وقوله جودى باربعة اى باربعة قبائل الرأس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤن وهى مواصل قبائل الرأس وملتقها جمع شان اى جودى بدمعك كله وقوله قدكنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم فى خطاب المولى والاجرد الاملس والضاحى البارز (قوله اى ينسب اليه الكذب) اشارة الى ان يكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل (قوله فالخبر فى هذه الصور مجاز علاقة) الاول اليه فانك فى قولك وفقك الله مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما سيحصل فى المستقبل كما فى قوله (تعالى انى ارانى اعصر خمرا) (قوله ويحتمل ان يكون كناية فى البعض) كما فى المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى فى المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريقة الكناية (قوله ونحو ذلك من الاعتبارات) كأن يقصد فى قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى مايكره عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى الاعتبارات (قوله الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر) قيل انما قال فى كثير لانه قد لايكون كالخبر فى بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لايكون الامفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم فى مسند الامر والنهى واما المسند فى التمنى مثلا فقد يكون جملة (الباب السابع الفصل والوصل) (قوله لانه الاصل والوصل

طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين) اعنى الاتحاد والمباينة ومدار
الوصل على جهة واحدة وهى التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على
سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والوصل للاحتياط مع
التوسط (قوله لان الكلام ماتضمن الاسناد الاصلى) قيل ظاهره مخالف لما
ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد
بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام
بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف
كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل ويسمى الجملة
وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد مالا يكون لمشابهة
فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهته الفعل باعتبار انه
بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر
والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل فى شرح اللبيث
للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا
لمشابهتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معناهما بالحال والاستقبال ليتم
مشابهتهما له وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها
اسم الفاعل الجارى على الفعل (قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
ليست كلاما) مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات
ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلى من عدم اشتمالها عليه فلا يرد
اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل (قوله فانه اذا قصد
تشريكه الى آخره) واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت
الشركة فى نفس الامر كما فى الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما
(قوله الا وهى واقعة موقع المفرد) اى واقعة موقعا يكون الاصل وقوع
المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتأويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة
خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن ضمير كقولك اتيتك والجيش
قادم اذ قد تقرر ان الاصل فى كل من الخبر والحال الافراد (قوله مقبولا بالواو
ونحوه) اى نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالفاء التى بمعنى
الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا فى اول الكتاب عن الامام المرزوقى
وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعمل فى مجرد التشريك
مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير بقوله وهذا فاسد (قوله لما بين الكتابة

والشعر من التناسب) باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب (قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعر) بوقوع حتى في عطف الجمل ٣ كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولابد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الآتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل الان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ماقيل ماذكره في التفصيل لان شرط العطف بحتى ان يكون مابعدها جزء مما قبلها اما اضعف او اقوى ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل (قوله بخلاف الواو الى آخره) حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك المبين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل والجنون ۞ او دعت كتب المضاحك فلابد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة (قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله لاوالذي هو عالم ان النوى الى آخره) الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكأنه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر ففيهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذا ان الامر ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما ابتدأ منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملايمة ثم كان عادة متأخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجيء في البديع ان شاء الله فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليهم (قوله زعمت هواك عفا الغداة الى آخره) هواك وعفا مفعولا زعمت والغداة ظرف عفا يعني اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال بان قدم عليه على نمط لمية موحشا

٣ اي تأليف الكلام فان الكتابة في عرف الادباء انشاء النثر كما ان الشعر انشاء النظم

طلل قديم وطلال فاعل عفا الثانى واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى فى
ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لاغدت اى لاصارت وقوله
على الف اى مألوف متعلق بحوم اى تطوف وتدور وهو خبر غدت (قوله
لانه بيان لانا معكم) اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فى
انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التأكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله
الفاضل المحشى اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق فى احوال
المسند اليه فى بحث الابدال منه فظاهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان
قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام
ولا ابهام فى انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على
احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر ذلك فى قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود (قوله على معنى عاطف سوى الواو) واما العطف بالواو فى الجمل
التى لا محل لها من الاعراب فاما الدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية
واما القصد الى بيان اجتماع مضمونى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الامر
تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقيق
مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه (قوله واو واما وام الى آخره)
لافرق بين او وبين اما الا بحسب اللفظ ويشترط فى اما ان يتقدم قبل ما
عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست عاطفة
لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع
انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الكثر على انها
عاطفة وفى ايضاح المفصل ان العاطف فى مثل جاءنى اما زيد واما عمرو هو
مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا فى موضع
وبعض حرف فى آخر كما فى اماو زعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم
والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت فى ازيد
عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب
بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفى ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما
عنده ام لا ولذا كان الجواب بنعم او لا مستقيما (قوله وقوله مائة الف او يزيدون)
اختلف النحاة فى هذه الآية فالفراء على ان الواو بمعنى بل كما ذكره

الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجرى عن سيبويه انها للتخيير اى اذا رآهم الرائى يخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم فى نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا رآهم الرائى كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب فى شئ منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة (قوله وحكم لكن عرف فيما سبق) اى فى بحث العطف على المسند اليه (قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الى آخره) قال الفاضل الرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يجئ الفاء العاطفة للفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج بقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية (قوله نحو ونادى نوح ربه فقال) وفى الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء (قوله فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون) بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهى النوم الى الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها بأسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع (قوله فان الاخضرار او يبتدئ عقيب نزول المطر اللهم الا ان يتحمل ووجه التمحل على ما كتب فى الحواشى ان يعتبر التعقيب اضافيا بالنسبة الى آخر الاخضر ار وانت خبير بان جوابه هذا يستدعى جواز استعمال الفاء فى كل ما يترتب على الشئ ولو بعد الف سنة واهل اللغة والعرف يأبونه بل الجواب ما ذكره الشارح فى بحث الاستعارة من ان الفاء موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة تقتضى اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون) فان زمان النهار ان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن دخول بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار الليل بلا مهلة هذا كله كلام الشارح فى بحث الاستعارة (قوله ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) جوز فى الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله

حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى حالة خلق السموات على معنى انه خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والظاهرة ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثانى من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه تخصيص ٩ رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعادية وبين المعطوف عليه كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخى لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده معه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها فى الحمل على ذلك واما على الثانى فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه (قوله فلا اقتحم العقبة الآية) اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضى الا مكررة نحو (فلا صدق ولا صلى) ولا تكرير فى الآية اجاب الشيخ ابو على الفارسى بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما فى الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى (وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام فى يوم ذى مسغبة) ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به (قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت) قال الاستاد الاحسن الاليق بلطائف البلاغة ان يقال ما فى البيت من قبيل ادعاء الترتيب فى السببية بان يدعى الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومى قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه شيبان * كم من اب قد علا بابن ذرى حسب * كما علا برسول الله عدنان * واقول هذا الجواب لابن عصفور نقله ابن هشام فى مغنى اللبيب وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافى هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما جاء به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وهذا ظاهر واجاب الاستاد عن هذا الرد بانه انما يلزم اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس كذلك بل هو حال من جده قدمت عليه وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على ذيها اذا كانت معرفة وفيه بحث ظاهر لانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة

٩ وهذا تخصيص من غير مخصص لتأتى التقديرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما لم يحمل على التراخى آه نسخه

الفاعل حال كونه فاعلا والجد لايتصف بالقبلية الاقبل ان يجامعه الاب فى الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية كما صرحوا بمثله فى تجويز تجدد الاضافة على البارى جل وعلى حيث قالوا انه يتصف بكونه قبل العالم ثم زوال هذه الاضافة وتجدد المعية ثم تجدد البعدية فالمنافات المذكورة باقى بحالها نعم يمكن ان يتكلف فى الجواب عن اصل الرد بان سيادة الجد وان حصلت عند سيادة الاب الاانها امتدت واستندت الى اول وجود الجد فالترتيب باعتبار اصل الحصول والقبلية باعتبار الامتداد فلاينافى قوله قبل ذلك المعنى الذى ذكره ابن عصفور فليتأمل (قوله احتمل ان يكون قولك يضر الى آخره) قيل هذا انمايكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية ولم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما فى قولنا لااله الاالله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الاجعله فى حكم المسكوت عنه والتلازم لاينافيه (قوله تسكب فيه العبرات) كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكى لعجزه (قوله وهوان تخذلهم الى آخره) خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته له ومستدرجا حال من الضمير الفاعل فى تخذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدريج وفى الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لايتصور منه تعالى لانه عبث وجهل (قوله وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء فلانسلم ٧ الى آخره) المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا فان جعل اذا فى قولنا اذا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى مابعدها ومعمولة لقرأت فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعنى قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما فى قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق فى افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخر وهذا لاينافى التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا حينئذ معمولة للجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها (قوله سواء جعل ذلك

٧ هذه الفاء ليست للعطف والالزم اجتماع حرف العطف اذا التقدير حينئذ وفلانسلم بعد تسليم الى آخره بل هى الرابط للجزاء بالشرط والتقدير مهمايكن يكن من شئ فلانسلم بعد تسليم الى آخره وقس عليه نظائره كقوله تعالى وربك فكبر والمسئلة مسطورة فى اللباب منه

باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لايضر بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية وقد سبق من ان مثل هذا يسمى نعله وهو مقبول في المناظرة (قوله نعم انه ليس بقطعي) قد سبق منا في اوائل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى (وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء) الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لايجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا بت القول بذلك في دلائل الاعجاز (قوله فهو على ضربين) قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عاد ابي من السفر صليت وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع (قوله فلم لايجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل) فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو بحاله (قوله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم الى آخره) فيه بحث لانا لانسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ماذكره صاحب الكشاف في وجه التأكيد في قوله تعالى (انا معكم) حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولايخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التأكيد في انا معكم ودفع توهمه لايكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا ٩ اليه (قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال) فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف ايضا فلم لم يعتبرو ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا اسئلت هل شرب خمرا فقلت لاتركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لاوايدك الله ويمكن

٩ من ان الفصل بناء على ان المحذور على تقدير الاصل وجعل من الضرب الثاني بحاله منه

ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا دفع الابهام كما اعتبر فى حال الانقطاع اذ لا يتصور
عطف احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لدفع الابهام فليتأمل
(قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة) اى مع عدم الابهام وانما تركه
لدلالة السوق عليه والافعدم المناسبة ايضا موجود فى الخامس مع وجوب
الوصل (قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط) فيه بحث وهو ان
هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسيرى
بالواو فى المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء
وشيوعه فى عبارات المصنفين لافى كلامهم (قوله فكل حتف امرء يجرى
بمقدار) ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض
وبالسيف وبالرمح وغيرهما والا فالحتف المضاف الى امرء امر واحد
وانما لم يقل لحتف كل امرء مع بقاء الوزن لان ماذكره هو المناسب لمقام
الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما فى كل جانب
ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله لا يلايم غرض
الشارع وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب
اعتبار العموم فى المضاف اليه اعنى امرئ كما اعتبر صريحا فى المضاف
ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه
وقد تقرر فيما سبق ان النكرة فى الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض
فى بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر فى المضاف لظهوره فقول الشارح
يلائم غرض الشاعر جدا (قوله اى حبستها بالمرساة) المرساة آلة الارساء
وهى الحديدة التى تلقى فى البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر (قوله
والضمير للحرب فانها مؤنث السماعى) يقال وقفت بينهم حرب عظيم قال
الخليل تصغيرها حريب بلاهاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر
وقيل الضمير للكتيبة وهى الجيش (قوله وقيل للسفينة) والمعنى قال مقدم القوم
للملاحين ارسوها اى السفينة ولا تجروها لكى نعالجها ونأخذها ومافيها من
الاموال (قوله والوجه ماذكرنا) وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثانى
يلايمه اشد ملايمة (قوله قلت لما ذكر انه يكون آه) قال ابن هشام فى المغنى لا حاجة الى
هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما فى كلام
الحاكى فلانها جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو
المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكى عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه

ههنا لولاعد المصنف فيما سبق قوله تعالى (انامعكم) مماله محل من الاعراب
واعلم ان خلاصة مراد الشارح فى هذا المقام والله اعلم ليس الان يقول ههنا
امران الاول كمال الانقطاع والثانى وجوف الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب
والمصنف مثل للامر الاول ولم يتعرض للثانى اصلا اذلم يورد فى المثال
الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشى
فى آخر هذا البحث فترك العطف فى الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما
توهمه الشارح توهم محض اذليس فى كلامه مايفيده قطعا بل ما اشرنا اليه
من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لا لتركه العطف لاجله ولو كان فيماله
محل من الاعراب واماقول الشارح فيما سبق ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى
الى آخره فتحقق منه لوجه الفصل فى المحكى لا توضيح لمثال المصنف ومراده
وسياق كلامه يكاد ينادى عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض
الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل ثم يرد على هذا التقدير اعتراضه
الثالث فتدبر (قوله اولانه لاجامع بينهما) هذا على تقدير اتفاق الجملتين فى
الخبرية اوالانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على
تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل الكمال الانقطاع بحيث
اذا جامعه عدم الجامع لم يعتدبه ولايقال اجتمع هناك للانقطاع سببان كذا
فى شرحه للمفتاح (قوله اماكمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى)
قال بعض اصحاب الحواشى ذكر صاحب الكشاف ان توسط حرف العطف
بين الجملتين فى قوله تعالى (انه فكر وقدر) الى قوله تعالى (ان هذا الاسحر يؤثر)
مبنى على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التأكيد من المؤكد وهذا
نظائره منقوض بما نحن فيه لان كون منزلة التأكيد للاولى من اسباب
الفصل وقد جعله هناك من اسباب الوصل هذا كلامه ولايخفى انه خطاء
فى النقل لا ادرى كيف وقع فيه ايماء عبارة الكشاف فى قوله تعالى
(وان هذ الاسحر يؤثر) ان هذا الاقول البشر) هكذا فان قلت لم يوسط
حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت فى الاولى مجرى
التأكيد فى المؤكد وهذا عين مانحن فيه (قوله مؤكدة للاولى اوبدلا
عنها اوبيانالها) قيل اراد بكل واحد من هذه الامور مايفيد فائدة ذلك
الواحد كما يظهر من التقرير فى موضع كل منها لامعناه الاصطلاحى لان كل
واحد منها من التوابع والتابع وهو الثانى باعراب سابقه فلابد ان يكون

للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التى لا محل لها من الاعراب
ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثانى باعراب سابقه كونه كذلك فيما
لسابقه اعراب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر يؤيده
ان الدمامينى صرح فى شرح المغنى بان قوله تعالى (امدكم بانعام وبنين) بدل
اصطلاحى من قوله تعالى (امدكم بما تعملون) مع انه لا محل لها من الاعراب
كما سنحققه (قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل) قال الفاضل المحشى
اى كون التابع ٥ والاخاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت
والا يلزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها
مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستعملا ملحوظا
فى نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف
بيان لزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول
فى البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا
عنه بمجرد لفظها على قياس ماقيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما
ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا
وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة ونقل
عن بعض الافاضل ان ضميرله راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال
الشئ عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثانى والاظهر فى عدم وقوع الجملة نعتا
للجملة ماذكر فى شرح الفوائد الضائية وذكره الشريف ايضا فى حواشى
المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اى مفهوما مستقلا اى ملحوظا
فى نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو
عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع فى ان يصور
الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية نشأ
منها اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة
عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ فى مواضع فى دلائل الاعجاز الاشارة الى
هذا من جملتها انه قال فى موضع ومن اللطيف فى ذلك قوله تعالى (ماهذا

٥ دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق فى الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هى لا يصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضميربه راجع الى كون التابع والاخاصل كلامه نسخه صح

بشرا ان هذا الا ملك كريم) وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابك كقوله
ماهذا بشرا وداخل فى ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان ٦ هو فيهما شبيه بالتأكيد
ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهى الشبه بالتأكيد ووجه
هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس
سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر واذا كان
الامر كذلك كان اثباته ملكا تعيينا لذلك الجنس الذى اريد ادخاله فيه ثم لو صح
ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحى لم يجز ان يكون
جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ان مالاينعت
لايعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت
فى المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه (قوله
ان يكون المجلة مستقلة اوطائفة من حروف المعجم مستقلة) الاول ان يكون
المراسم السورة اوالقران والثانى على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم
فى العبارة مسامحة لان كون المطائفة من حروف المعجم مستقلة لايقابل كونه
جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين امامبتدأ محذوف الخبر اوبالعكس
فالتقدير على الاول المهذه وعلى الثانى هذه المثم المعجم اما اسم مفعول صفة
محذوف اى حروف الخط الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط اومصدر كالاعجام
وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح فى
شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم
اذا كان الهمزة للسلب مقيسا اومسموعا فى هذه الكلمة (قوله وههنا وجوه اخر
خارجة عن المقصود) مثل ان يكون لاريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب أو اعتراضا
اوحالا وغير ذلك مما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما (قوله وانه
الذى سيتأهل) فى الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولاتقل مستأهل والعامة
تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس (قوله بمايرمى
جزافا) الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اى اخذ بغير تقدير ومعرفة
بالكمية فارسى معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبره وتيقظ ونصبه على
المصدر اى يرمى به رمى جزاف اى رميا بطريق الجزاف (قوله فوزانه وزان
نفسه) الوزان مصدر قولك وازن الشئ الشئ اى ساواه فى الوزن وقد يطلق
على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يقال على مرتبة الشئ
اذا كان مساويا لمرتبة شئ آخر فى امر من الامور وهو المراد ههنا (قوله اى هو

٦ وجهان هو فيهما شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهى الشبه بالتأكيد واما الوجه الثالث الذى هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا الى آخره نسخه

هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة (قوله فوازانه وزان زيد الثانى) اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما فى التأكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يتبين منه وجه عدم العطف ٦ فى قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) مع اتحاد كلهم واجمعون فى التأكدية للملائكة فليتأمل (قوله ولكن ذكره الشيخ) يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لاريب بمنزلة التأكيد اللفظى فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من كونه بمنزلة التأكيد المعنوى (قوله اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الى آخره) قال فى شرح الفوائد الغياثية وفى كون الفصل فى البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اى كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه (قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لاسيما التى لامحل لها من الاعراب) اى التميز بمجموع الامرين المذكورين لايجرى فى الجمل لاسيما التى لامحل لها من الاعراب فانه لايجرى فيه التميز بشئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى الى تحقيقه فلا يرد مايقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقيق كون الثانى مقصودا بالنسبة بم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة اليه يتم معنى بدل الكل بلامرية هذا وفى شرح الفوائد الغياثية مايدل على جواز حمل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ممتازا عن التأكيد الاعتبار الثانى حيث قال وفى نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تأكيدا لها (قوله نحوا مدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين) فان قلت الكلام فى الجملة التى لامحل لها من الاعراب وقوله تعالى (امدكم بما تعلمون فى محل النصب لان اول الآية (واتقوا الذى امدكم بما تعلمون (قلت لوسلم ان الكلام من ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مماله محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة

٦ وقد يجاب ايضا انه لو عطف لتوهم انه عطف على ذلك الكتاب ففى العطف ايهام بخلاف المقصود ولذا تركه ١٢

(على)

على ما اشار اليه الشريف فى اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح اوللموصول وحده والصلة لامحل لها كما ذكره ابن هشام رحمه الله تعالى فى الباب الثانى من كتاب المغنى (قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة) قال الفاضل المحشى يمكن ان يجاب عنه بانه مبنى على مذهب من لايفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته عنه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهى هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهى الذى هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهى لانفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبنى على مذهب من لايفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لابين الطلب والارادة مطلقا تدبر (قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى) فيه بحث لان هذا شرح لايطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعنى ان يكون استفادة الكمال فى لاتقمن من النون والمفهوم من قول المصنف اوفى بتأدية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ان يكون التأكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التأكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لاوجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال فى قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ غير وجه كونه اوفى بتأديته اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر (قوله ويمكن ان يقال انه) مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف فى شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشى من ان معنى تضمن الامر بالشئ النهى عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا النهى جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارحل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهى عن ضده لايكفى فى كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهى هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة اقامة لايوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اى وهو

كمال اظهار الى آخره وفية ان السوق لايلايمه فتأمل (قوله وقريب من هذا مايقال الى آخره) لايخفى ان التأكيد والمطابقة فى هذا الوجه اقريب وجه كون اللفظ اوفى بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشى وجه اقرب الى آخره بان اللفظ اذافهم منه قصدا اوصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه اومجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ فى المعنى فاذا استعمل اللفظ فى غير الموضوع له وكانت القرينة فى غاية الوضوع حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لايقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا وصريحا امالاحد الامرين المذكورين اولكون القرينة فى غاية الوضوح فيقرب مماذكره الشارح لان المجاز المشهور المجاز مع كمال وضوح القرينة قريبا من الحقيقة الى هنا (قوله وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها) يريد انه فى حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بالمعنى المتبادر فهو فى حكم بدل البعض من الكل (قوله لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق فى الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلايرد ان المغايرة بحسب المفهوم لاينافى كون الثانى بدل الكل من الكل بل هى شرط (قوله فوسوس اليه الشيطان الآية) عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الآكل ومعنى ملك لايبلى لايتطرق اليه النقصان فضلا عن الزوال (قوله لانا اذاقطعنا النظر الى آخره) قيل عليه لم لايجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبينا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتأمل (قوله اقسم بالله ابوحفص عمر) قصته على ماذكره العلامة فى الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابوحفص

عمر مامسها من نقب ولا دبر اغفرله اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى
الوادى فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفى بعض الروايات مالن بها مكان مامسها الدبر جراحة
الظهر والعجف الهزال والنقبة بالضم اول مايبد ومن الجرب قطعا متفرقة
(قوله يسومونكم سوء العذاء) يقال سمته خسفا اى اوليته اياه واوردته عليه (قوله
فحيث طرح الواو الى آخره) هذا ظاهر لكن بقى الكلام فى وجه تخصيص الآية
الاولى بترك الواو الثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه
وفى سورة ابراهيم قوله تعالى (وذكرهم بايام الله) اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب
العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع
النعم والمحن التى اشير اليها بقوله تعالى (وذكرهم بايام الله) ولا كذلك السياق
فى سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم
يعدد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعددها ويحتمل انه
لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفى ابراهيم عطفه
ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى (اذكروا نعمة الله عليكم) فتأمل
(قوله فانه بين عذا الله اليوم الكبير الى آخره) وفى الآية وجه آخر وهو جعل
الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اى فيه وقد سبق منا فى بحث الحمد
تفصيل للقول فى حذف العائد المجرور فليتذكر (قوله وشبه هذا بكمال
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف) ينبغى ان يزاد ويقال مع المغايرة
الكلية والا فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا (قوله ويسمى
الفصل لذلك قطعا امالكونه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع فيكون من
تسمية المقيد باسم المطلق (قوله اراها فى الضلال تهيم) قال الفاضل الكاشى
اراها فعل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة
ذلك ان ارى بمعنى ظن متعدى الى مفعولين فاذا ارى يصير متعديا الى ثلثة
مفاعيل ويكون معنى زيدارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا
فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا فهم كارى استعملوا ارى فى معنى
لازمه يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره
(قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة) فيه بحث لان هذا يناقض ماذكره
سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان
ذلك تصريح بان الجملتين فى شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وماذكره

ههنا صريح فى خلافه نعم لوقال هناك امافى الاول فلعدم المناسبة واما فى الثالث فلمشابهة الاول من اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لايقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع ٦ خارجا ام لاقلت المانع موجود فى الثانى والرابع ايضافلاوجه لجعلهما قسيما للاول والثالث (قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى) فيه بحث لان فى القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تأكيدا لابغى او بيانله او بدلا منه ففى كل من الفصل والوصل ابهام خلاف المقصود فلايتجه تعليل الفصل بابهام الوصل خلافه و يمكن ان يقال الامر عند الفصل موكل الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل فى السيق وايضا الاستيناف اظهر فى الجملة لانهامستقلة بشانها واماعند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص ٤ فى الواو فالاحتمال الثانى اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجح دفعه على دفع الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر فى المسائل المشكلة ان الجمل اذا وقعت خبرا بعد خبر فلابد من الواو يرشدك اليه بان نكتة ترك العطف فى قوله تعالى (الرحمن علم القرأن خلق الانسان علمه البيان) فافهم (قوله لالوجوب كمازعم السكاكى لانه لم يبين الى اخره) وجه الفاضل المحشى زعم السكاكى و بين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل آخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين فى القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعنى قالوا بدون اشتراك فى القيد وهو الخلو فظهورها فى قوله تعالى (اذاجاء اجلهم لايستأخرون ساعة ولايستقدمون) وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة على الاحتياط فلايدل ماذكر على وجوب الفصل (قوله لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية اه) قيل رعاية المناسبة واجبة فى الكلام البليغ فلايجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولاعكسه لتحقق المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذالزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلامنهما جملة مقطوع بها واماما اورده من المثالين فلايدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرطية خبره فلايكون المعطوف جملة شرطية واما الثانى فلجواز ان يعطف ولا

٦ سواء كان المانع عدم المناسبه اوكون العطف موهما لمايؤدى الى فساد المعنى قلت الى آخر منه

٤ كالنص فى الواو فاحتمال خلاف المقصود فى العطف اقرب منه فى تركه فلذا اختير الفصل نسخه

قوله فاذا جاء اجلهم لايستأخرون ساعة ولايستقدمون) قد يقال يجوز ان يعطف ولايستقدمون على لايستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لايستأخرون ساعة ولايستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى (ولا رطب ولايابس الافى كتاب مبين) وقولهم كلمته فاردعلى سوداء ولا بيضاء نسخه

يستقدمون على لايستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لايستأخرون ساعة ولايستقدمون لايستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى (ولارطب ولايابس الافى كتاب مبين) وقولهم كلته فارد على سوداء ولابيضاء (قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة) فان قلت لاتقريب لهذا الاستدلال فانه انمايشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انامعكم والسائل انمامنع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم (قوله فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى) صرح الشيخ فى دلائل الاعجاز لوجوب القطع فى هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف فى سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباط ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلا فى شخصين فلا مجال للعطف اذ لاوجه لعطف التلقين ههنا وربما يقال لوجئ بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى (ما كان للنبى والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ماتبين لهم انهم اصحاب الجحيم) مقتض لسؤال وقع قوله تعالى (وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية) جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لاعاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر فى صورة الاستيناف التردد فى حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر فى الآية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب فى الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى دفع ماأورد فكان كل واحد ممايؤدى اليه الغرض من السؤال والجواب فى طرف فكان المقام مقام فصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من اخرى وفيه ان لمية القطع وهى الوجوه الثلاثة التى ذكرته فيماسبق جارية فى هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السؤال فى الآية الكريمة لاستبعاد حضوره فى الاذهان وغناء الجواب عن البيان وحينئذ لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لايخفى اذ لايلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب (قوله وغير ذلك) قال الفاضل المحشى مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق مقتضى السؤال

لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة او على
بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك الابعد ايراد الجواب وفيه بحث كما يدل عليه اول
كلامه لا لكون عدم التنبه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثانى اللهم الا ان يجعل
الاضافة فى كمال فطانته بيانية او يراد من البلادة عدم كمال الفطانة (قوله اى ما بالك
عليلا) قال فى الصحاح ما بالك اى ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا
يكون عن سببه فمعناه احرارة تشتعل بك ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا (قوله
لانهما ابعد اسباب المرض) اى سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب (قوله
وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك) هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظاهر
واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التأكيد
بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا او حزنا امر متعين لا ينبغى
ان ينكره العاقل او يشك فيه (قوله فالتأكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص) هذا ايضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
المتبادر والا فالتأكيد معان غير رفع الشك ورد الانكار سبق (قوله وهذا ابلغ
الوصلين واقويهما) نوقش فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل
منها ابلغ فى مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر
يكون قولك فالعبارة حق له ابلغ من قولك العبارة حق له فكيف يحكم عليه
بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى
مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى
(قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل ان يكون تناولهم بلغة يعتبر
فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على
ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذا اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام
(قوله زعم العواذل البيت) فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل فى الباطل ولهذا
قيل زعم مطية فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن (قوله جمع
عاذلة) يعنى انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه
الكلام فى شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فبنى على
الظاهر الذى لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع
عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس
بقياسى (قوله اى اوقع عنه الاستيناف) يشير الى ان الفعل فى كلام المصنف
اعنى استونف مسند الى مصدره بالتأويل المشهور كما فى قوله * وقد حيل بين

العير والنزوان * ولك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به (قوله وان اذا عقبت المستأنف عنه الى آخره) وقدم الاشارة الى جواز الوجهين فى مثله (قوله اى اعادة ذكر ذلك الشئ الى آخره) الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نمط قوله * قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا الى جبة وقميصا * على ما سيجئ فى البديع ان شاء الله والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فحصل الدلالة (قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشئ حكم) اورد عليه الفاضل المحشى المراد ان سؤال المخاطب غيره عن سبب احسانه مما لا وجه له اذهو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس فى كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضى دون لماذا احسنت يدل على ان المسائل غير المخاطب قلت قول المتكلم فى الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهره فان قلت رد الفاضل المحشى انما يتوجه لو كان كلام الشارح فى المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب الى آخره يدل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال والجواب فى مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال عن السبب واجب فى كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص فى جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيراد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظة او فى قول الشارح او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو بقى فى كلام الشريف بحثان الاول ان قوله

ثم بين ما هو الصواب بتفصيل واجاب عنه الاستاد وغيره بان ليس فى كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب بل ما يدل على خلافه حيث لم يقل فى تقرير السؤال لماذا احسنت اليه بل قال لماذا احسن على صيغة الماضى المجهول لا على صيغة الحكاية المضارع لانه لا يناسب قوله احسنت الى زيد بصيغة الماضى فمراده ان المقام مقام ان يسأل غير المخاطب المتكلم عن السبب وفيه نظر اذ قول المتكلم فى الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت يمكن ان يدفع رد الفاضل المحشى بان ما ذكره انما يرد لو كان كلام الشارح فى المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال فى الاستيناف عن السبب الى آخره يدل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق نسخه

ثم يتصور ذلك اذا نسى اوا راد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعنى قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام انى اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا لمرحلة فضلا عن مراحل الثانى ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التأكيد فى الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغنى عن التأكيد انما هو فى القسم الثانى والاول خال عنه فيكون المثال الاول حينئذ مستقبحا وهذا هو الذى حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب بقوله السؤال المقدر لماذا احسن اوهل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تأمل فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف فيكون الجواب حينئذ مسكتا للسائل ومغنيا عن السؤال الآخر بخلاف الجواب فى الوجه الاول فانك اذا قلت زيد حقيق بالاحسان ربما احتاج السائل ان يقول لم قلت انه حقيق به فتقول لصداقته القديمة فلكونه مسكتا كان هذا ابلغ (قوله وليس يجرى هذا فى سائر صورة الاستيناف فتأمل) اى ليس يجرى كون الجواب باحد الامرين اعنى باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى فى جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن السؤال عن السبب اوغيره بدون اعادة اسم اوصفة وانما امر بالتأمل لئلا يتوهم من قوله منه ما يأتى باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الحصر فان المفيد لذلك اما واما دون منه ومنه وبهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان قوله ليس يجرى فى سائر صور الاستيناف لما لم يكن ظاهر الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه ضرب به الشارح بخطه وعبره هكذا فليس جميع صور الاستيناف منحصرة فى هذين القسمين على ان قوله ولهذا قال منه مما لم نجده فى النسخ (قوله بالغدو والآصال) الغدو فى الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اى وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصائل كأنه جمع اصيلة ويجمع على اصلال مثل بعير وبعران (قوله كأنه قيل من يسبحه الى آخره) قد سبق منا الاشارة فى احوال

المسند الى ان الشيخ صرح فى دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل
اذا كان مقدرا لايجوز حذف الفعل فى الجملة الجوابية فليتذكر (قوله لهم
الف وليس لكم الالف) الالف مصدر الفه يألفه اى سكن اليه واحبه والالاف
مصدر آلفه يؤآلفه والايلاف مصدر آلفه يولفه (قوله مؤكدا للجواب
او بيانا له) لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم فى مقتضى الاخوة فحاصل
معنى قولهم لهم الف وليس لكم الاف عين معنى قولهم كذبتم (قوله
فلدفع هذا الوهم) جئ بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال
هذا الواو احسن من واوات الاصداغ على حدود المرد الملاح (قوله وقد
توهم بعضهم الى آخره) توهمه الزوزنى ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف
نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فامالدفع الايهام واما
للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه (قوله
لان لاتعبدون اخبار فى معنى الانشاء) اى لاتعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضى
الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لاتعبدوا وقيل اخذ
الميثاق فى قوة القسم ولاتعبدوا جواب له فلاحاجة الى تقدير القول وقيل
لاتعبدون مقدبان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى
الرفع فعلى هذا يكون قولو اصله لايكون الآية مما نحن فيه بل يكون من
عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ مأول بالمصدر معطوف على خبر
مأول به (قوله لان بمعنى آمنوا لاتؤمنون) اشارة الى التجارة المنجية وتعليم لها
والمتعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر (قوله الا عند التصريح
بالنداء) فيه بحث لان هذا التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة
واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بالنداء
كما فى قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولايخفى ان افراد
احد الفعلين وجمع الاخرى فى الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلالبس
(قوله فلايصح عطف بشر عليه) اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لامانع
للعطف على جواب السؤال بما لايكون جوابا اذا ناسبه فيكون لاجوابا وزيادة
وكانهم قالوا دلنا يارب فقيل آمنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يامحمد بثبوته
لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب ياايها الذين آمنوا عام للنبى عليه السلام
وللمؤمنين والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها فى شانه عليه السلام نوع تبشير
وفى شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشر بيانا للكلا

نوعها فتدبر (قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الى آخره) اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة فى قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف الى آخره ما اريد بها فى قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر وامثالهما وهو الامر الاجمالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون الى آخره والمعنى المعتمد بالعطف بمعنى حاصل الامر والحال حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف هو ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا الى آخره فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصها لان بشر منفردا عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل فهو مما افاده الشارح ايضا فى شرح الكشاف ولكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب حينئذ التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير خفى على من له تدرب فى دربة اساليب الكلام فما ذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكر فى شرح الكشاف (قوله لكن من يشترط اتفاق الجملتين) قال ابن هشام فى مغنى اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا) فى سورة البقرة (وبشر المؤمنين) فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر مبتدأ محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشى اشتراط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما مانقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما

بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان فى كلام الصغار فوهم فيه ولا جهة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكى حاول التوفيق بين كلام النحاة وبين كلام البيانين فى هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعنى اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم (قوله فكأنه امر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم بان يؤدى معنى هذا الكلام) فى لفظة كان ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبى عليه السلام ان يلق الكلام على سبيل الحكاية اى قل لهم قولى هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ (قل للذين كفروا ان ينتهوا) الآية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح فى بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذى فى شرحه (قوله وتصرف فيه بما جعله الى آخره) سيئاتى فى آخر البحث فى بيان كيفية تصرف المصنف ووجه جعله الكلام مختلا (قوله من القوى المدركة العقل) اراد بالقوى المدركة القوى التى يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة فى الادراك (قوله وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة) كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك كما ذكره الشارح ولا للقوة الوهمية كما صرح فى المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صور كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة

تنعكس الى كل واحد منهما ماارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان
تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة
فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها (قوله فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهى المتخيلة) اى ان استعملها النفس فى المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرحوا به فان قلت كيف
يستعملها النفس فى المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور
المحسوسات ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة
كالمزايا المتقابلة فلا تغفل (قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة) اشارة
الى مغايرة الفعل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود فى المجنون
والعقل عرض منفود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين فى موضعه
(قوله مثل الاتحاد فى المخبر عنه الى آخره) انتمثل بالمخبر بدل المسند والمسند اليه
بناء على انه فى قانون الخبر (قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم)
ظاهره مخالف لما سبق من ان الحكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق
ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ماله وما عليه
(قوله وفيه نظر لان التضايف الى آخره) يمكن ان يقال مراد الشارح
العلامة ان الاقلية والاكثرية قد تكونا محسوسين وذلك عند كون معروضيهما
محسوسين لا بمعنى انهما محسوسان بالذات بل معنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس
بمثله فى الامور المحسوسات مثلا انها اكثر من اثنين فى ضمنها وهذا بخلاف كون
شئ من الامور المحسوسات علة فاعلية لشئ فانه لا يدرك بمجرد الاحساس
(قوله نوع واحد زيد فى احدهما عارض) اراد به الصفرة والسواد
فكان الوهم يدعى ان الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته
وكذا السواد صفرة زيد فيه شئ يسير (قوله ويتوهم) ان هذه الثلثة
نوع واحد بسبب اشتراكها فى اشراق الدنيا ببهائها اشراقا حسيا بالاول
والثالث وعقليا بالثانى لافاضة انوار العدل والاحسان (قوله او تضاد) وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
خرج بقوله وجودين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل
بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر وهى الصور النوعية للعناصر
ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل فمن زعم ان بقوله

يتعاقبان على محل واحد خرج الجوهر ان المتقابلان فقد سهى والصواب دخل الجوهران المتقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل ما يعم التعاقب باعتبار الحلول وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا فى مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا او ينحصر التقابل فى الاربعة بقى ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقى الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكى اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس هو اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكى هو التضاد الحقيقى انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف فى تعريف المتضادين لا ليتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكى الاول والثانى من شبه التضاد لا لنفسه كما زعمه الفاضل المحشى (قوله لكنهما لا يتواردان) على المحل اصلا لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى اعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول فتأمل ولذلك اختلف الصور الى آخره اى لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اى اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور فى الترتب وقوله من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها فى الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة (قوله وظاهر انه لا يمكن) جعله صورة مرتسمة فى الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكى فان عبارته هكذا والخيال هو ان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال (قوله للقطع بامتناع العطف فى نحو هزم الامير الجند الى آخره) رد عليه الشريف فى شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد

بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لالانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في خفي ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم (قوله ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة آه) هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسي والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قاطع على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي (قوله مفوض الى ماقبل هذا الكلام ومابعده) قد بين الفاضل المحشي ماقبل الكلام ومابعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان التأخير الذكري لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه (قوله والمصنف لما اعتقد ان كلامه الى آخره) حيث قال في الايضاح واما مايشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو مامر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر (قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي الى آخره) يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الى آخره ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة

السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه و فى الخبر و فى قيد
من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما فى قوله الوهمى ان يكون بين
تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ماسبق
(قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام الى آخره) فيه بحث لان المصنف بعد
ماحمل فى الايضاح كلام السكاكى على السهو و فرغ منه قال ثم قال الجامع
بين الشيئين عقلى و وهمى و خيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد فى التصور
الى آخر ماذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى
بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين
الجملتين و بالتصور المعلوم التصورى و يقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم
التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا اوقيدا من
قيودهما كيف و اولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين
الشيئين الى آخره و لهذا قال جمال الدين فى شرحه المراد بالشيئين الجملتان
لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه قد
صرح السكاكى بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه و الالم يصح
النقل (قوله و لعمرى انه كلام فى غاية السقوط) امااذا حمل على مذهب البصريين
فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم و اما اذا حمل على مذهب
الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لايقول به
مع الغناء عنه بوجه حسن فى غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان
مايستقبحونه فى حيز الامتناع هذاغاية توجيهه و انت خبير بان احتمال التركيب
للوجهين و لو عند البعض يكفى فى الفصل (قوله و لايحصل المناسبة بان يؤتى
بالثانية فعلية صرفة نحو قام زيد و قعد عمرو) و الانسب لسياق الكلام ان يقول
اسمية صرفة نحو زيد قام و عمرو قاعد و هو ظاهر (قوله و هذا مبنى على ماذكره
السيرافى و من تبعه الى آخره) الظاهر ان الامر الابتناء بالعكس اعنى ان
ماذكره السيرافى مبنى على هذا المذكور (قوله و الذى يشعر به كلام بعض
المحققين الى آخره) اراد به ابن الحاجب حيث قال فى ايضاح المفصل و اما
الموضع الذى يستوى فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة
على جملة اسمية و جملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية و النصب على
تأويل الفعلية و فى هذه العبارة تكلفان احدهما فى معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل و الثانى فى معنى التأويل بالاسمية فان الاسمية صريحة

لاحاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة (قوله تذنيب)
قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كلا منهما يتعلق
بالمباحث المتقدمة ان ماذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فى المباحث
المتقدمة يفهم منها بخلاف التذنيب (قوله وهو جعل الشئ ذنابة فى الصحاح)
الذناب بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى اليه
سيله وكذا الذنابة بالضم والذناب التابع (قوله عن تكلف متعلق آخر)
بالكسر اى شئ آخر مفيد للتعلق ان قلت فاى حاجة الى الضمير قلت قيل
مجئ الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا (قوله تثبت
بالحال المعنى لذى الحال) واما الجملة فى قولك آتيك والجيش قادم فهى حال
وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل (قوله لاحالا لان
المقصود من الحال المنتقلة) بيان ان الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول
مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة
المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا عن الهيئات والصفات اللازمة
امر معلوم (قوله فلما صرح الشر وامسى) وعريان * تمامه ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا * والبيت لشهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا
عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى
كانوا * صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشر اى ظهر
وانكشف دناهم اى جازيناهم (قوله تشبيها بالحال) وجه الشبه كونهما
حكما لصاحبهما (قوله يكون نكرة مخصوصة) يريد ان ذا الحال الذى
لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعنى
قرية بسبب وقوعه فى سياق النفى مخصص لانه فى حكم الموصوف والمعنى
على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا فى شرح المفتاح
ورد هذا التوجيه بانه لا يأتى فى قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم صفة سبعة
كما يشهد به اخواه اعنى ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل
على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى
اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيدا للصوق المذكور
فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتى بمعنى الواو والحالية والاعتراضية
وههنا بحث وهو ان المذكور فى كتب النحو ان وجوب تقديم الحال
على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تأخرت لالتبست بالصفة

فى حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى حالة الرفع والجر
وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة
مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا
والا فما لفرق نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذيها
فى الآية الا ان الكلام فى بناء عدم التقديم على كون ذى الحال فى حكم
الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد
لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج
منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف حينئذ ارجح واما اذا وصف مرة
فقد حصل بيان الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال حينئذ
ارجح بقى ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذى الحال فى دفع وجوب تقديم
الحال عليه لم يجب ذلك التقديم فى مثل جاءنى راكبا رجل بل لم يتصور تمحض
تنكير ذى الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا به
ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل فى مثل جاءنى رجل
بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد
الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل والاوجه عندى
ان يعلل جواز الحال فى الاية بلا تقديم ذيها عليه بما اشرت اليه من كون
الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح فى آخر هذا الباب فحينئذ لا يرد قوله
تعالى (وثامنهم كلبهم) فتدبر (قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو) اذ لم
يثبتوا وبهذا المعنى (قوله ولا نكرة محضة) ينبغى ان يقيد بعدم تقدم الحال
اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءنى ركبا
رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف لكن نص
ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تأمل (قوله
اولى باللزوم لذلك الكلام السابق) قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام
اولى باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل
المحشى من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع
خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى باللزم كونه اولى
بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام
عن خضيض الفساد وههنا وجوه اخر فى التوجيه احدها ان اللزوم مصدر

من الفعل المبنى للمفعول و معناه الكون ملزوما و نظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا و ثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل و ذلك اشارة الى الضد و ثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر و اعمال المصدر المعرف كثير (قوله اكرمه ان لم يشتمنى و ان يشتمنى و اطلبوا العلم و لو بالصين) اعلم ان كلمة لو و ان فى امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره و لا للمضى و لا لقصد التعليق و الاستقبال بل كل منهما مستعملة فى تأكيد الحكم البتة و لذا ترى القوم يقولون انها للتأكيد (قوله فانت طلاق و الطلاق الية) آخره بها المرء بنجو من شباك الطوامث * الالية اليمين و الشباك الحبائل و الطوامث الحيض من طمثت المرأة اى حاضت و فى وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المرء الى آخره كلام مستقل و زعم الاستاد ان اخر المصراع المذكور ثلثا و من يخرق اعق و اظلم * لكن الرواية فى هذا البيت عزيمة مكان الية و لعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه و ماقبل هذا البيت على ماذكره الاستاد فان ترفقى ياهند فالرفق ايمن و ان تخرقى ياهند فالخرق اشأم فانت طلاق البيت قال الجوهرى الخرق مصدر الاخرق و هو ضد الرفق و قد خرق بالكسر يخرق الحرق بالضم و فى القاموس انه يقال خرق كما يقال فرح و خرق ككرم و اشام من الشوم و هو ضد اليمن و اعق من العقوق بمعنى العصيان (قوله ترى كل من فيها و حاشاك فانيا) المصراع لابى الطيب المتنبى فى مدح الكافور الاحشيدى صدره و تحتقر الدنيا احتقار مجرب * و يروى فى اكثر الكتب مابدل من (قوله اى لاتعط حال كونك تعد ماتعطيه كثيرا) هذا على احد الوجهين فى قراءة الرفع فى تستكثر و الوجه الآخر فيه ان يحذف ان و يبطل عملها و اما اذا قرأ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اى لاتمنن و لا تستكثر فليس مما نحن فيه و فى الآية وجوه آخر مذكورة فى التفاسير (قوله فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفردة) انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور فى الحال المفردة مؤثرا فى وجوب الاقتصار فيها على الضمير لتيم كلامه و وجه عدم الواو على ماذكرهها هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة فى وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها فى امتناع دخول الواو و قد دل سياق كلامه على امتناع دخول

الواو فى الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون
مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل فى الجملة فتبين
بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس فى اللغة
وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ماذكره النحاة من قبيل الحمل
على النظير لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرح فى الايضاح المفصل
وغيره من ان التعليلات المذكورة فى امثال هذه المباحث بيان مناسبات
والافاصل الدليل هو الاستعمال (قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما
او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال) وانما لم يذكر المذهب الثالث
وهو انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو
دلالة المضارع على المقارنة وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تمسك الفريق
الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها
وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضى وعن حدث حاضر لفظ
المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ماهو من
امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق
الثانى بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب
ان يكون للحال حقيقة كالماضى نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك
الثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود
والفضل للمتقدم كما لا يخفى (قوله وههنا نظر لان الحال الى آخره) جواب
النظر ما سيحققه الفاضل المحشى فى وجه وجوب تصدير الماضى الواقع
حالا بقد (قوله واصك وجهه) الصك الضرب قال الله تعالى فصكت
وجهها اى ضربت (قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت) الاظافير جمع اظفار
وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك
اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته
بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى
البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا هونا عندهم
ومقيما لديهم (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى الآية) فى شرح اللب للسيد
عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير فى المضارع المثبت اذا لم يكن
مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى (لم تؤذوننى
وقد تعلمون انى رسول الله اليكم) وماذكره الشارح اظهر (قوله ومعناه

ان يفرض) ان ماكان فى الزمان الماضى الى آخره وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستقرب كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذقد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به فى قوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) ولهذا عمل باسط فى المفعول مع انه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان المحكى الآن على مايلفظ به كما فى قولهم دعنى من غيرثان على مازعمه الفاضل المحشى فى حواشى شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ماذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى (فلم تقتلون انبياء الله من قبل) وقد استحسنه الفاضل الرضى (قوله دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا) قال ابو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهى ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا الثانى ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تعالى (لا تعبدون الا الله) والثانى هو فى موضع الحال والتقدير فاستقيما متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التأكيد الخفيفة على غير مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين فحينئذ ايضا تتبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الاية لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل (قوله والمعنى مانصنع حال كوننا الى آخره) اشارة الى ان العامل فى الحال ما فى اللام من معنى الفعل (قوله خلوهما عن حرف الاستقبال كالسين ولن) قد يوجه كلام القوم فى هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذى ذكره الشارح (قوله لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة)فيه بحث وهو ان التناقض فى الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال

على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضى والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم المضى مثل لم ولما فلابد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع
المصدر بعلم الاستقبال من جهتين حقيقة الاستقبال وعلامته ومنافاة
المضارع المصدر بعلم المضى ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع
حقيقة فى الاستقبال مجازا فى الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة
فى الحال مجاز فى الاستقبال كيف ولو ثبت التنافى بين نفس صيغة المضارع والحال
لالتزموا فيما وقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا فى الماضى الواقع حالا لفظ قد
بل الجواب الحق ما يستمر عليك فى وجه دلالة الماضى على المقارنة من ان لما
لاستغراق الازمنة وغيرها الانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء
فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم (قوله اقادوا من دمى
البيت) اوله بغانى مصعب وبنوابه* فاين احيد عنهم لا احيد *بغانى مصعب
وبنوابه اى طلبنى مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام فى قوله اين احيد عنهم
اى اميل واعرض للانكار فلا احيد تأكيد له واقاد وامن اقاد الامير اى مكنه
من القود والمفعول فى البيت محذوف والمعنى مكنوا ولى القتيل من دمى وجب
على يقال اقاده السلطان عن اخيه كذا فى الصحاح وينهنهنى من نهنهت
الرجل عن الشئ فتنهنه اى كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل فى نهنه
نهه بثلث هاآت وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل
وانما زادوا النون من بين سائر الحروف لان فى الكلمة نونا (قوله وان كان تامة)
ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى (وان كان ذو عسرة) الآية ان كان
التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد
فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل المحشى ولذا ذكر فى شرح
اللب للسيد وغيره ان كان فى الاية تامة ايضا (قوله ولا معنى لجعلها
ناقصة وجعل الواو مزيدة) لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة
ولا ضرورة فى البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة عن الاحداث
وقد منا عدمه (قوله انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) فان قلت الكلام
فى الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده ههنا
قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل (قوله ولم يمسسنى بشر)
فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال
المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك
زيد ابوك عطوفا ولهذا عد من الاحوال المنتقلة (قوله شرط
فى الماضى المثبت ان يكون مع قد) ظاهر كلامه مشعر بانه عام

لكن قالوا اذالم يوجدا لواو فى الماضى المثبت فمذهب البصريون انه لابد
من قد كذا ذكره الحديثى واعلم ان وجوب قد فى الماضى المثبت الواقع حالا
اذا لم يكن بعد الا والا فالا كتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو
مالقيته الا اكرمنى لانه بتأويل الا مكرما لان الاغلب فى الا ان يدخل على الاسم
ولفظ قد لايدخل عليه وقد سبق فى آخر الباب الخامس من الشارح نبذ
من الكلام فيه فليتذكر (قوله او مقدرة كما فى قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اى قد حصرت وضاقت) وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز
حذف قد فى الماضى المثبت واول الآية بان قوله حصرت لم يقع حالا ههنا
بل هو صفة موصوف محذوف اى جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد
بان الموصوف المذكور اذا قد يكون حالا موطئة وصفة الموطأة ايضا اذا كان
ماضيا يجب تصديرها بقد لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة
الحال القائمة مقامه (قوله لان قد تقرب الماضى من الحال) فيه لان
قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب فى الحال هو الثانى لا الاول وقد
اشار الحديثى الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ
فى حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفى بعض نسخ شرح
اللب للسيد ولفظ قد يقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة
والكلام بعد لايخلو عن شوب لان الظاهر المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة
لاما هو فى حكمه ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان
المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل
مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربه فى المجئ ويفهم المقارنة
بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه كيف ولو كفى
المقاربة فى الحال لم يحتج فى مثل قولك جاءنى زيد ركب الى قد اصلا
لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ
متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيد العامل ولا فرق
فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال
ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة بان المقارنة
فى جاءنى زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيد العامل وفى جاء زيد
ركب من الثانى لاغير فروعى قوة الدلالة عليها والتحرز الاخبار لكن وقوعه
بدون ذكر قد كثير فى الكلام فاى حاجة الى التقدير فتأمل (قوله قول

ابى العلاء اصدقه فى مرية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها
نبى من الغربان ليس بذى شرع * يخبرنا ان الشعوب الى الصدع * اراد بالنبى
المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والنخبر الاخبار والشعوب
جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبنى
على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشأم من غراب البين اصدق فى مرية
اى اصدق هذا النبى حال كونى فى شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على مع ان
خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف
الهمزة والاخفش يقيسه فى الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات
التسع ما اشير اليه فى قوله تعالى (فى تسع ايات الى فرعون وملائه) وهى اليد*
والعصا* والطوفان* والجراد* والقمل* والضفادع* والدم* والطمسة* وهى
انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم
والجدب* فى بواديهم واما الايتان الاخيرتان وهما الفلق* والنقصان* فى مزار
عهم فالاولى لم يبعث بها موسى عليه السلام الى فرعون والثانية من قبيل
الجدب فى المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان
الآيات احدى عشر (قوله فيحصل به الدلالة عليها) فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر
الدلالة المطابقية ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها
فيما نحن فيه ممنوع (قوله اذ استمرار الفعل اصعب) بيان سر انتفاء العكس
اعنى قصد الاستغراق فى الاثبات والاكتفاء من النفى بالانتفاء فى الجملة (قوله وكان
نفى النفى اثباتا) مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفى
مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال
الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا
فى الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشى ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد
ورود النفى عليه على انه قد يعترض على الجواب الذى ذكره ذلك الفاضل بانه
لا يتأتى على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت فى جواب ما زال غنيا لا رد على من
يدعى دوام الغنى لا يكون النفى المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان
ما ذكره فى الحقيقة من قبيل ورود النفى على الاثبات فتأمل (قوله والا فهو
مفتقر الى انتفاء علة الوجود) هذا على حذف المضاف والمعنى الى استمرار انتفاء
علة الوجود كما لا يخفى (قوله وقد عرفت ما فيه) من ان المطلوب فى الحال مقارنة

حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولوكان فى الاستقبال لا بزمان التكلم فاين هذا من ذاك (قوله فمن رفع عوده وفوه على الابتداء) الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذى على السكاكى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص افحول بمعزل عن القبول وفى شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بدئه بنصب الاسم الذى هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو فى التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هى الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجع فى عوده على بدئه اى ذهب فى طريقه الذى جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجىء متعديا كما فى قوله تعالى (فان رجعك الله الى طائفة منهم) وذكر ابن الانبارى فى الاسرار ان عوده من المصادر التى اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت الى آخره) يريد انه اذا انتفى الدلالة على عدم الثبوت بل دلت عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة وكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى (قوله مع ظهور الاستيناف) علل فى الايضاح ظهور الاستيناف فى الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل حينئذ اما الاول فلانه احد شقى الدليل الذى ذكر على جواز الامرين وفى مقابلته الشق الآخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثانى فلان ظهور الاستيناف فى الاسمية كظهورها فى الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقبال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه فى الاسمية اظهر منه فى الفعلية ولا سبيل الى الثانى ايضا والا لكان مجىء المضارع المنفى وكذا الماضى مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتهما للحال المفردة كما مر (قوله اى وانتم من اهل المعرفة) او وانتم تعلمون ما بينه الى آخره الاول على تنزيل المتعدى منزلة اللازم والثانى على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب فى المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو تشبيها بالخبر والنعت ووروده فى كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض

عدوا والله يحكم لامعقب لحكمه وفى النظم نحو قوله مابال عينك ومعها لا برقاء وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اى منه (قوله حتى تدخل فى صلة العامل) المراد من الدخول فى صلة العامل ان تجعل قيد من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوى الذى ذكر عكسه (قوله قرب فى المعنى من قولك وجدته الى آخره) يريد ان مجموع الجملة فى البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد فى التقدير وهذا ثم التوجيه الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنسيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده خبر اله المعنى امااذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا هذا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضر ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل فى الظاهر لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف فى مثله مقيسا او مسموعا فيه (قوله والذى يلوح منه الى آخره) كأنه اعتراض على المصنف كما اشار اليه الفاضل المحشى هذا والذى نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال فى موضع آخر انك اذا قلت الى آخره يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذى يلوح من مجموع كلامى الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة فى الموضعين على التناسب والتشابه (قوله حذفت الواو) اى واو الحالية كما يدل عليه سياق الكلام فى الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد (قوله والذى بين ذلك) اى كون جاءنى زيد هو فارس خبيثا (قوله اذا انكرتنى بلدة الى آخره) على حذف المضاف اى اهل بلدة او على الاسناد المجازى وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استكرهته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة فى البازى وجمعه ابزاز وبزاز (قوله ابكر الطيور) ابكرت وابتكرت وبكرت بكورا وبكرت بكر كلها بمعنى واحد (قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه) موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير فى الليل لا فى بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرابه كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام

والموماة واحدة الموامى وهى المفازة قال ابن السراج الموماة اصله موموة على معللة وهو مضاف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومى بعض سالكها الى البعض ولايقدر على رفع الصوت حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء المفازة من باد يبيد اى هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهى المستوى من الارض لانبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كحلق وخلقان (قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كمايدل عليه قول الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا) اى بخلاف الخبر والنعت وفيه بحث لان هذا انمايرد اذاجعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كماهو المشهور فلاتأمل (قوله والحق ان نحو على كتفه سيف الى آخره) لايخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه كلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد فى الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لايرد عليه شئ (قوله فقلت عسى ان تبصرينى الى آخره) كانه يخاطب امرأة عذلته على اعتنائه بشان بليه يقال قعد واحواله وحوله وحواليه ولايقال حواليه بكسر اللام كذ فى الصحاح (قوله برداء تعظيم وتبجيل) اى مشتملا عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه (قوله وقال بعضهم) هو الاندلسى نقله عن الفاضل الرضى (قوله نصف النهار الماء غامره) تمامه ورفيقه بالغيب لايدرى * البيت لمسيب بن عبس يصف غواصا طال مكثه من الماء وقد انشده ابن السكيت فى كتاب المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشئ اى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا فلايكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذالجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال وهو كاف فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشئ بمعنى انتصف فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو اولا تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كمايشعر به كلام الفاضل المحشى فى شرحه للمفتاح نعم الارجح تقدير الواو حتى تكون واردة على الاصل

(قوله فى الايجاز والاطناب والمساوات) قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم فى الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله اما الايجاز والاطناب) لم يتعرض للمساوات مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لاوساط الكلام فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتذار انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظهما متطابقين ويؤيده مايشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براهته اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساويا لمتعارفهم ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساوات فتأمل (قوله الى كلام ازيد منه) يشير الى انه لا يقدح فى كون الكلام موجزا كونه ازيد على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه انقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل (قوله ولا عى وفهاهته) كلاهما بمعنى واحد فى الصحاح العى خلاف البيان وقدعي فى منطقه وعيى ايضا عيى فهى عى وعيي على وزن فعل وفى المثل اعيى من باقل والفهة والفهاهة العى ورجل فه وامرأة فهة (قوله عن حكم النعيق) النعيق صوت الراعى فى غنمه وقد نعق الراعى بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اى صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسا نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة (قوله من عبارة المتعارف) اى من عبارة الكلام المتعارف وكلماته والاضافة بيانية (قوله والاطناب اداؤه باكثر منها) الاطناب فى اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجيئ وهذا التفسير لا يلايمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر (قوله اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه) لم يقل اى الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام فى قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكرنا فهم (قوله وليس المراد رد على الخطالى) ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوسط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم

فيؤل بعدهذا التكلف الى ماذكره الشارح واماماذكر فى وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذالمعنى الثانى يشمل ماكان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام حليقا بابسط من هذا المتعارف (قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى مايقتضيه المقام) فان قلت اذا كان المقام حليقا بابسط كان هذا الموجز الذى ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اغراض الشباب والمام المشيب (قوله فعلم ان الايجاز الى آخره) هذا مبنى على ماذكره الترمذى وغيره من انه لافرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتى ثم لوقيل الايجاز اخص الى آخره بيان لما مال اليه الشارح نفسه (قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة) ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوسط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال (قوله اذا قال الخميس) ثم صدره لايبعد الله التلبب فى الغارات التلبب التشمر والتهيؤ والخميس الجيش الذى له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لايبعد الله التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغيروها (قوله والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه) قد بين الفاضل المحشى مادة الاجتماع ومادة الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية فى الصورتين اللتين ذكرهما مماليس بضرورى فى اداء المقصود وانما اعتبرها لتبين الفرق فى صورة بلاغة الكلام (قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر الى آخره) نوقش فيه بان قول السكاكى فلكونهما نسبيين لايتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولاشك ان مطلق النسبة لايقتضى ذلك كما ذكر (قوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة (قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر الى آخره) قيل هذا النظر لايدفع الاختلال المذكور لان غاية مافهم منه ان يكون العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش

(الناعم)

الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولوكان مع فضيلة العلم والعقل ولاخفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتأمل (قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال) لانه يشعر بحسب العرف بان النوك حظيرة يلتجئ الى ظلاله ويطيب حال الملتجئ اليه وهذا ظاهر (قوله نحو قول عدى ابن الابرش) البرش فى الاصل نكت صغار فى شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه كذا فى الصحاح (قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة ابن الابرش) الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة انى رغبت فيك واردت ان تروجنى فتضم ملكى الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأى من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدى فلما قرب قال لقصير ما الرأى قال ببقة خلفت الرأى ثم دخل بعد اللتيا والتى على زباء فامرت به فاقعد على نطع وجئ بطشت من ذهب وشد عضداه بالادم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطت فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لاتضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فيا لها قصة فى شرحها طول (قوله كذبا ومينا) وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا تطويل (قوله ولا فائدة فى الجمع بينهما) فيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى فى الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاله بالبلاغة (قوله اسم للمنية من الشعبة) وهى الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهى معرفة لايدخلها الالف واللام كذا فى الصحاح (قوله من شانها الهلاك) فان قلت الاهلاك لايتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لايلزم من انتفاء الاهلاك عن شئ بالفعل ان لايكون من شانه الاهلاك (قوله وهذا بعينه معنى الشجاعة) لايخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه فى رضى محبوبه لايعد شجاعا لغة بل من يثبت جبنه بالدلائل القاطعة وقد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل تصحيح كلام ابى الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه

عن رتبة الحشو المفسد فلا اذغاية مالزم من كلام الشارح كونه من التطويل
(قوله فاعلم علم اليوم) البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم *
بحومانة الدراج فالمتثلم * وبعده دار لها بالرقمتين كأنها * مراجع وشم فى نواشر
معصم * وقدم مناشرح الدباج والرقمة جانب الوادى والمراجع جمع
مرجوع من رجعه رجعا يعنى مارجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اى مكرر
والوشم اسم من وشم البد اذاغرزها بابرة ثم ذر عليه النور وهو النيلج والمعصم
موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين
اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى اجعل كما ذكره الشريف
فى قول صاحب المواقف والذى يحاول ان نعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم
وقوله عمى صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب اى جاهل كذا فى الصحاح
(قوله فمعناه انه قول لايعضده برهان) يريد ان قوله بافواههم لتأدية اصل المعنى
لا للتأكيد وهو ظاهر (قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه) قيل الاولى
ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق اعنى قوله والاقرب
ان يقال الى آخره فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب
الايجاز والاطناب والمساوات واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم
فى الضبط الاجمالى (قوله ولا يحيق المكر السيئ الا باهله) حاق به الشئ اى
احاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى
ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بشئ (قوله عنك
واسع) المشهور ان اسم المكان لايعمل لا فى الظروف ولا فى غيرها فالظرف
متعلق بالخبر اعنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله فى الظروف
بناء على ان التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتنائى (قوله اعتبار ذلك امر
لفظى الى آخره) فان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا نسلم فى البيت اذ الشرط
يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه
لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوى لفظى بل لتأدية اصل المراد قلت
معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تأدية المراد
(قوله ناقصا عن اصل المراد ممنوع) ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور
معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له
(قوله حتى لوذكر لكان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين

(قوله اى رجحان قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة) الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى (قوله والمعتبر الحروف الملفوظة) ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى فى مع انهما موجودان فى الكتابة (قوله والنص على المطلوب) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان منا من البلاغة (قوله او النوعية)حيثية النوعية غير الحيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما (قوله فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر) اجيب عنه بان المعتبر فى مطلق رد العجز على الصدر اوفيما هو من المحسنات منه ما يكون فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس فى البين الا كلمة واحدة (قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر) فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى (قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة) معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير اليه الشارح (قوله وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة) هى ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل (قوله فى موضع واحد) هو لام القتل الاول والف انفى (قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر الى آخره) قد سبق منا فى اواخر احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدأ ففيه تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر (قوله وقبل ان الصفة اذا كانت جملة الى آخره) قاله الفاضل الرضى والحق ان عدم الحذف فى غير ما ذكرا نما هو فى النثر واما فى الشعر فيجوز قال * مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر * ترمى بكفى وكان من ارمى البشر اى بكفى رجل وكبداء قوس يملاء مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء ويروى جادت مكان يرمى اى صارت جيدة (قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما * علينا لهم فديد) نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة ويزيد محكى بالضم عن يزيد فى قوله المال يزيد لا يزيد المال

فلا يتغير حاله فى المواضع الثلاثة ولهم فديد اى صياح فى موضع المفرداى فادين مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بفديد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين ومابعده كالتفسيرله (قوله كمامر فى آخر باب الانشاء) ارادبه قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز فى غيره بقرينة (قوله وكذلك اذاقال المتبحبح) المتبحبح بالحائين المهملتين الذى فى صوته بحة وهى حالة مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح بالشئ بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته فتبجح تبجيحا اى فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان يجعل اذا بمعنى الماضى كما فى قوله تعالى (حتى اذا بلغ بين السدين) قوله ومنه قوله تعالى حتى اذاجاؤها وفتحت ابوابها) فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتأكيد اللصوق كمامر نظيره (قوله والمستثنى نحو جاءنى زيد ليس الا الى آخره) التقدير فى المثال الاول ليس الجائى الازيد وفى الثالث والرابع ياربـ وياغلام وفى الخامس ليعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى (فصب عليهم ربك سوط عذاب) وفى السادس كان ماكان ومعنى (تله للجبين) صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ماعن يمين الجبهة وشمالها والتقدير فى المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق *صدره يا من رأى عارضا اسربه* مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف وهو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثانى والاسد المذكور فى الآخر هو ما اضيف اليه ذراعى اخر ليكون كالعوض فى المضاف اليه للثانى اذلو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجبهة لم يكن للثانى مضافا اليه ولا مايقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب يعترض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلهما القمر ايضا والمنادى محذوف اى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهى المنادى فلاحذف (قوله واما الجملة التى) ارادبها الكلام التام الذى لايكون

جزأ من كلام آخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جلة (قوله فان ضربت فقد انفجرت) قال ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز الزمخشرى ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ورده ان ذلك يقتضى تقدير الانفجار على الضرب مثل (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) الا ان قيل المراد فقد حكمنا يترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ماذكره فى الاستثناء لا يفيد فى دفع الاعتراض شيئا من جهة انه اقتران الماضى بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل بل الجواب عندى عن السؤال هو ان حرف الشرط فى ان ضربت خلصت للماضى الداخلة عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب ونظيره افادة لو فى قوله تعالى (لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) استمرار الامتناع وقد سبق تحقيقه فى مباحث الشرط فليتذكر نعم يحتاج الى التأويل فى قوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا فى الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر (قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الى آخره) عبارة الكشاف فى سورة البقرة هكذا الفاء يعنى فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا فى قوله تعالى (فتاب عليكم) وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثانى الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء فى فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان يكون الفاء فصيحة انما هو على عكس مايستفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم فى ان الفصيحة البيت فى الشرح اعنى قوله قالوا خراسان الى آخره وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة التقدير فيه اولان الفاء الجزائية لا يدخل على الماضى المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار فى وجه تسمية هذا الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقى لا يمكن

التعبير عنه (قوله خراسان اقصى مايراد بنا الى آخره) البيت للعباس ابن الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينيه ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد فى طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى مايراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسان * ماقدر الله ان يدنى على شحط * سكان دجلة من سكان جيحانا * متى يكون الذى ارجوو آمله * اما الذى كنت اخشاه فقد كانا * عين الزمان اصابتنا فلا نظرت * وعذبت بصنوف الهجر الوانا * ويروى بدله لقلبنا الهائم المكسور احيانا * فقال الرشيد اشتقت ياعباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ماقدر الله الى آخره تعجب من كمال قدرته تعالى ويدنى من الادناء من الدنو وهو القرب واثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما (قوله ومنه بات السقط طرين الضوء الى اخره) البيت مطلع القصيدة وقد ذكرنا بعض ابياتها فى بحث لو والضمير فى طرين راجع الى الابل والباء فى بغداد بمعنى فى متعلقة به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا فى الصحاح وكان الاصمعى يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع فى الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية ومافى الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعانى المذكورة معنى مالهن ومالى فحينئذ لايكون البيت من ايجاز الحذف فى شئ (قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية الى آخره) المسئلة اصولية مذكورة فى كتب الاصول وماذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما (قوله قد شغفها حبا) فى الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اى بلغ شغافه (قوله والعادة دلت على الثانى) قال الاستاد فيه بحث لان الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لاغير لانهن لما لمن زليخا وكانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان تظهرلهن ان لومهن

اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكأنها (قالت فذلكن الذى لمتننى)
فى حبه لوما مخالفا للعادة فتدبر فانه فى غاية اللطف انتهى كلامه ولايخفى
عليك انتفاء اللطف واندفاع البحث باذنى السائل فى مراد الشارح فلاشك
ان المقدر يجب ان يكون ماوقع فيه اللوم فى نفس الامر والالكان كذبا
والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان فى المراودة لافى نفس الحب الذى
لااختيار فيه وانماذكرن الحب حيث (قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه
قدشغفها حبا انا لنراها فى ضلال مبين) لالاجل اللوم على نفس الحب فحينئذ
لالطف بل لاجواز لتقدير فى حبه بناء على مايقتضيه العادة من انهن
مالمتها فيه فى نفس الامر (قوله اى مكانا يصلح للقتال) اى انكم قائلون
فى موضع لايصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول
الله ان لايخرج من المدينة وان الجزم القتال فيها والقصة فى غزوة احد
مشهورة (قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) هذا دعاء الجاهلية
حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه (قوله اومقارنة
المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك) هكذا فى بعض النسخ وهو
المناسب للسياق ولم يوجد فى اكثرها فكان تركها اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب
بالفعل (قوله يقال رفأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ماوهى منه) قدذكرنا
فى مفتح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل المحشى يقال ضبات
فى الارض صنبأه وصنبواء اذا اختبات فيها ان القطب رد فى شرح الكشاف
امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال
او يقال اى صلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى ان ماذكره انما يرد
اذا قرأ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب
فلا لكن هذا الجواب لايتأتى فيما نحن فيه الابتعسف لان المناسب لرفأت على
صيغة الخطاب ترفاؤه لاارفاؤه وهذا ظاهر فلا بدان يعتبر ههنا ومن امثاله
كون القائل هو المخاطب ومع ذلك هى عبارة قلقة كما صرح به الشارح فى
حواشى الكشاف (قوله ومما يواخى ذلك مافى قوله تعالى (هل ينظرون الا ان يأتيهم
الله) وجه المواخاة ان فى كليهما حصول شئ عقيب ماينافيه وهو اقوى تأثيرا فى
النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكأنها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم
العذاب والم اليأس من الرحمة والظلل جمع ظلة كقلة وقلل وهى ماأظلك

قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده (الان يأتيهم الله) اى يأتيهم امره اوبأسه كقوله تعالى (اويأتي امر ربك فجاءهم بأسنا اويأتيهم الله بأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو تباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ماهي عليه فكيف غفل عنه ههنا (قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اعم من النعم والاول انسب لقوله تعالى في جانب الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي (قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة) يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة) وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلابد ان يكون في نفسه بحيث يفيد مالو خوطب به بليغ مالافاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقدم مثله غير مرة (قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) في الكشاف عدى قضينا بالى لانه ضمن اوحينا اليه مقتضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم آخرهم مصبحين اى حال دخولهم من الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة (قوله اى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا (قوله وقيل الاجمال والتفصيل) اشار بلفظ قيل الى انه لايخلو عن ضعف لان لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لايلائم قول المصنف سوى ماذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ماذكر من الايضاح بعد الابهام الامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار مافيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور (قوله نحو يشيب ابن ادم الى آخره) لم يقل نحو قوله عليه السلام لان متن الحديث على ماذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشيب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر منه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن آدم اه بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شب الغلام

(قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف) فان قلت التعبير عن المعنى الواحد
بالمثنى بمنزلة اللف والنشر وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان
الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لاشك ان اللف
المقصود فى القطن متأخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه
وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة
اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب
وغيره (قوله صلوة العصر على قول الاكثرين) اختلف السلف فيها
وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء فذكره بعض المتأخرين لانها
بين صلوتين لاتقصران وقال بعضهم هى احدى الصلوات الخمس
لابعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل
فى ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله لان المصابرة) باب من الصبر المصابرة الصبر
فى مقابلة العدو (قوله والايقاظ عن سنة الغفلة) مجرور معطوف على التنبيه
او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف فى تكرير
النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته
وهم فيما يولهم وهو يعلم وجه خلاصهم ويجنتهم عليه واجب فهو
يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعى بذلك ان لايتهموا فان سرورهم
سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام
فى نصيحة ابيه ياابت (قوله وكما فى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون) البيت
لسحبان بن زفر بن اناس بن عبد شمس وهو الذى يضرب به المثل
فى الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا
من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال القد علم الحى اليمانون الى آخره فقال
معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى يقيم من اودى فقالوا وماتصنع
بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ماصنع بها موسى وهو مخاطب
ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فماتنحنح
ولاتوقف ولا ابتداء فى معنى فخرج منه وقدبقيت عليه بقيته فيه ومال
عن الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب
وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحى القبيلة واليمانون
جمع يمن كماسبق فى بحث تعريف المسند اليه بالاضافة (قوله وبه تبين
بطلان ماقبل الى آخره) وجه التبيين ان عيون الظباء حال حيواتها سود

فلا تشبه الحزز اليمانى الذى فيه سواد وبياض (قوله بانه لم يقبله ملك متكبر) قيل
المراد بالخال الشامة فانها تغير لون الثغر وحينئذ يكون قوله بهم بتقبيله خال
من بيان التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفى ضرام السقط الخال
هو المختال وعنى به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبير
يقال رجل ذو خال اى ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدم
شبه فاها فى الطعم والاستدارة بالكأس الا ان الكأس يكون ابدا منفرجة الفم غير
ضيقة والفم ليس كذلك فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما
يكون شيئا لا يشابه الثغر فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكأس فى الغالب
يكون مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل واحد حتى كانه يقبلها
فتدارك ذلك بوصفه الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره
(قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير الى آخره) فان قلت
اذا كان المقصود مع توهم غير خلاف المقصود كان البيت من قبيل التكميل
فلا معنى لايراده فى الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من
وجه وخصوصها من آخر فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز
ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخصها باعتبار
الموقع لوجوب كونه فى آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة
فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور فى
ايراد ما هو من قبيل التكميل فى الايغال (قوله وهل نجازى ذلك لجزاء
المخصوص المراد من جزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفى ذكر الكفور
دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ فى العناد والكفر (قوله
واحترز به عن الوجه الآخر آه) فى الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد
بالكفور وهل فى قوله نجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل
قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثانى (قوله
وكل منهما تذييل على ما قبله) المتبادر من هذا الكلام ان قوله (كل نفس
ذائقة الموت) تأكيد لتأكيد وتذليل لتذليل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا
لقوله وما جعلنا البشر من قبلك الخلد (قوله ولولا قوله ايضا لتوهم الى آخره)
قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه
ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثانى لكان
المعنى الضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين

(وهذا)

وهذا معنى صحيح لايأباه الذوق (قوله ولست بمستبق الى آخره) عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه انه قال بجماعة اى شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء (قوله وعن ضمير المخاطب فى لست) لاوجه لتخصيص الضمير فى لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لاتلم حالا عن الضمير فى مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين فتدبر (قوله يعنى انك لاتقدر على استبقاء مودة الخ) يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما فى قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ (قوله لان نزول المطر قد يكون سببا الى آخره) فيه بحث اذلايكفى فى ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالازم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا فى التكميل بل لابد له من نوع سبق الى الذهن ولاسبق من السقى الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون فى مقام الدعاء بذكر السقى فكون البيت من قبيل التكميل محل تأمل فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ليس بمجرد ذكر السقى بل باعتبار دوام المطر الساقى فان الدوام معتبر فى مفهوم الديمة قال فى الصحاح الديمة المطر الدايم الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار اوثلث الليل قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة تهمى يدفع هذا التوجيه كما لايخفى (قوله ولذا عدى الذل بعلى) والا فهو يعدى باللام يقال ذل له (قوله ويجوز ان يكون التعدية الى آخره) الفرق بين التأويلين ان الاول باعتبار التضمين والثانى باعتبار ان التذلل لكونه من العالى الى السافل يدل على حصول معنى العلو فى المتذلل فلاحاجة الى التضمين كذا فى شرح الايضاح (قوله وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره) قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ماقيل نصرة للمص ان ماقاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفى فى مقام الخطابة والاقناع فتأمل (قوله ففى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الى آخره) قد يناقش فيه بان حال البشاشة

والتواضع يذهب مهابة الشخص ولوكان جبارا متعففا مع ان مع لايدل مطلقا
على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب فى عين العدو
وغير حليم فى وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحياء
وجوابه ظاهر فان ماذكره الشارح امر خطابى ادعائى واذهاب
البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذى سلطان ينبسط مع
مع من يخاطبه و يتلطف به ومع هذا لايرفع المخاطب رأسه من مهابته وهذا
مما لايخفى على المنصف وعدم دلالته مع انه بطريق القطع على ماذكره لايضر
اذ جوز حمله عليه كاف فى مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشية وطلاقه
الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لايخلو عن ركاكة (قوله
بفضله لنكتة) اراد بالفضلة نحو المفعول او الحال او نحوهما مما ليس بجملة
مستقلة ولا ركن كلام لامايتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر فى الامثلة
التى ذكرها المصنف فى الايضاح (قوله اولتقليل المدة) فى قوله تعالى (سبحان
الذى اسرى بعبده ليلا) الآية هذا مأخوذ من كلام الكشاف واعترض
عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى البعضية فى الافراد لاالبعضية
فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت فى بعض من
اجزاء ليلة واحدة اجاب صاحب الكشاف بان ماذكره مأخوذ من قولهم
سرت ليلا وسرت الليل فالثانى يقتضى الاستيعاب والاول يصح على
التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه
والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف واسرى فى الغالب لايكون الا فى بعضه وقد
يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقى من انه يجوز ان يراد بذكر ليل
منكرا بواسطة الليل والدخول فى معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اى
فى معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح
ان يقاله اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام فى قوة اسرى بعبده
ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على مايشهد به موارد
الاستعمال وقريب منه ماذكره بعض الافاضل وهو ان التنكير يناسب
التقليل فان التقليل يجهل غالبا والكثير المنكر على الحس يعرف غالبا فيناسب
التنكير التقليل بهذا الوجه وافاد ان الاسراء كان فى بعض الليل بقى ههنا
بحث وهو ان تبين مما ذكره المقصود بان وقوع الاسراء المذكور فى بعض

الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لابد فى الايهام المتبادر الى الذهن فى الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه فى جميع الليل بل لا يبعد ان يتبادر منه وقوعه فى بعضه كما يفهم من صاحب

الكشاف فتأمل (قوله ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعى الى ترجمان * الترجمان على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء لضمة الجيم يقال ترجم كلامه اى فسره بلسان آخر كذا فى الصحاح والكلمة رباعية وغلطوا الجوهرى فى جعل التاء زائدة وذكره الكلمة فى فصل رجم ومعنى البيت ان ثمانين سنة التى انتهى اليها سنى احدثت فى سمعة ثقلا يخفى معه علية الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج فى ادراك المسموع الى ان يعادله الكلام بصوت جهر جعل الاعادة بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه فى احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان فلا يحسن كما لا يخفى فتدبر (قوله لاهل اتاها والحوادث جة) تمامه بان امرأ القيس ابن تملك بيقرا * الضمير فى اتاها راجع الى ام امرأ القيس وتملك اسمها وبقيرا فعل ماض بمعنى اقام فى الحضر

والالف للاشباع والباء فى بان زائدة (قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف) قال ابن مالك فى شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية فى جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع فى الحالية مثاله قول ابى الطيب ياحادى وغيرها واحسنى اوجه ميناقبيل انقدها فقنا قليلا بها على فلا اقل من نظيرة ازودها قوله انقدها على اضمار وقوله اقل يروى بالرفع والنصب هذه هى الفروق اللفظية بينهما واما الفرق المعنوى فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له فى المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها فى الجملة لكن ليست بهذه المرتبة (قوله وضمير الشان محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوزان

يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم اى انك سوف يأتيك كل ماقدركما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تعالى (ان يا ابراهيم قدصدقت الرؤيا) (قوله فقوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) اعتراض باكثر من جملة الى آخره) اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكى بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لايكون احدى الجملتين معمولة لمافى الاخرى والافهى فى حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلايكون مع ماقبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبران ليس بمتيقن لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنف فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لادليل (قوله وخفوق قلب البيت) الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل فى البيت السابق واللهب ماالتهب من النار والمراد تلهب مافى قلبه من حرارة الوجه وشدة الاشتياق (قوله ومامات منا سيد الى آخره) البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثى وقيل لسموأل بن عاديا اليهودى ومطلع القصيدة * اذا المرألم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل * وبعده اذ المرأ لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل * تعيرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل * وماضرنا ماقليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل * لناجبل من نجيره * منيع يرد الطرف وهو كليل * رساء اصله تحت الثرى وسماؤه * الى النجم فرع لاينال طويل * ويزوى بعد قولنا جعل الى آخره هو الابلق الفرد الذى ساد ذكره يفرد على من دامه وهو طويل ولامات من سيد البيت وفى الصحاح قال ابوزيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولايقال طل دمه بالفتح وابوعبيدة والكسائى يقولانه وحاصل معنى البيت الثانى لم يمت منا رئيس الافى الحرب ولاابطل دم قتيل منا فى موضع كان وعلى يد من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحيله يحله وينزل فيه نجيره اى ندخله فى جوارنا وحفظنا منيع اى يمتنع على طالبيه لاستحكامه يرد الطرف اى هو مشرق عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل الغزو السمو كما ذكره المرزوقى فى شرح الحماسة لاالجبل الحقيقى كما ذكره شارحوا المفتاح فليتأمل (قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل) وكذلك

السموءل كالسفرجل

بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له ان يكون غير جملة وغير الجملة لا بد له من الاعراب المحذور من مجوز بعض الاولين (قوله وتقدير كلامه على ماذكرنا ظاهر) حيث اقتصر على قوله وهو مايكون واقعا فى اثناء الكلام اوبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان اوا كثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال وقد يقال الاصح قول سيبويه (قوله فسهو لان ماهو اقل من الجملة آه) يمكن ان يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديدى بما كان واقعا فى احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا بما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميرله وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز حذفه يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى آخره ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لاينكره من يثبتهم) وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد ان من قوله تعالى (يسبحون بحمد ربهم) بدلان على ايمانهم به تعالى (قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان) باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف فى شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما (قوله وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم الى آخره) اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال فى امر يعظم شانه فعند عظم المنظور يقال رأيته بعينى وعند عظم القول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتأكيد بحسب اقتضاء المقام فيه وفيه (قوله ولست بنظار الى جانب الغنى الى آخره) ومما بعده وانى لصبار على ما ينو بنى * وحسبك ان الله اثنى على الصبر * (قوله وقول الحماسى وننكر ان شئنا الى آخره) هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرأ لم يدنس من اللوم عرضه * وقبله ونحن كماء المزن مافى سحابنا * جهام ولا فينا يعد بخيل * * وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول بما قال الكرام فعول * الجهام السحاب الذى لاماء فيه (الفن الثانى علم البيان) قد اشير فى الفن الاول الى ان المراد من الفن المعانى او المضاف محذوف من

الاول او الثانى فليتذكر (قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الى آخره) اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيماليس له لازم بين بالمعنى الاخص اوله لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم مايمتنع انفكاكه تصورا على ماهو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ماليس له لوازم بالمعنى الاعم مم (قوله فليس التقدير علم بالقواعد) اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه فى المعانى الآخر اماحقيقة عرفية واصطلاحية اومجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لايرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد اوالادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لايعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها فى الموارد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ماسبق من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها (قوله واراد بالمعنى الواحد على ماذكره القوم الى اخره) قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعى فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التى يبحث فى المعانى عن افادتها اياه انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو فى الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا (قوله على ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم) فان قلت المعانى التى يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكما الاحاطة بما لايتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بمالايتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لااستحالة فى الاحاطة بمالايتناهى اجمالا كما فى سائر العلوم (قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد) اى لا وحده بل مع كل مايلاحظه ويقصد اليه كيلايخرج باستغراق المعنى فتأمل

قوله لم يكن عالما بعلم البيان الى آخره) قيل سياق كلامه يدل على من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء فى بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور العلم بعلم البيان فتأمل (قوله لان كل واضح هو خفى بالنسبة الى ماهو اوضح منه) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق فى نهاية الوضوح وبطريق آخر فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ماذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح فى نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء فى نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعى (قوله ان بعضها اوضح الدلالة) قيل الوضوح صفة المدلول وصفت به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور فى نفسها على حسب تفاوت اسبابها فى القوة (قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء) بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات (قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الى اخره) اى يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزء من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعانى التركيبية (قوله اولى من تعريف بمعرفة ايراد المعنى الواحد) لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصنف خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية (قوله ودلالة الاثر على المؤثر) اقتصاره فى تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته اشارة الى انحصارها فى الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع والمختار على ماصرح به الاستاد المحقق فى شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبعية فى غير اللفظية ايضا

فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة فى الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك النغمات فى نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملايمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجبه عند شدة الم (قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا) وقد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار اناحى (قوله بحسب مقتضى الطبع) اى الطبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع (قوله كدلالة اخ على الوجع) قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على التحسر واما الذى يدل على الوجع فهو بالضم لاغير (قوله ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع) قال الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ فى السمع مخالف لما ذكره سابقا من نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نقش الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على انحصار طريق العلم فى السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر (قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع) لايخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع اولم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد (قوله واعترض بان الدلالة الى آخره) قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازى فى شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله

انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير
محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلابد من تأويل آخر
انه اذا التجاء اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلاحاجة الى اخراج
الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبنى للفاعل فان فهم السامع
ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة اللهم الا ان يقال
اعتبر ماهو قريب فى الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم
ان المذكور فى شرح المطالع ان الوصف الناشى من الدلالة اذا قيست
الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشى اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتأمل (قوله
وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة اللفظ الى آخره) قد رد الفاضل المحشى هذا
الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن
صرح فى مباحث التقابل من حواشى شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل
صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه فى كتابيه تناف صريح الا ان يقال ماذكره فى
حواشى شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره (قوله لان دلالته عليهما انما هى
من جهة ان العقل يحكم آه) اى من جهة هى منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل
وسقط ماقيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل
ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال
فى التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان
اوضح (قوله واريد به الكل واعتبر دلالته الى اخره) انما اعتبر الارادة مع انه
مستدرك فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الى اخره ليتضح
الكلية والجزئية ومايتفرع عليهما زيادة ايضاح ولذلك اقحم لفظ الاعتبار فى
قوله واعتبر دلالته الى اخره فافهم (قوله وحينئذ ينتقض تعريف الدلالة
بعضها ببعض) اى ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات
لا بحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض كل واحد
من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره
فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا كما
فصله فى شرح الرسالة (قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
الى اخره) ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بأس فى ترك قيد الحيثية

لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره فى تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا (قوله الى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل) فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء فى ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الى آخره وقدسبق من الشارح والمحشى توجيهه فلاوجه للاعادة (قوله وانه اذاقصد الى قوله لاتضمناو التزاما) قال الفاضل المحشى هذا باطل فبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء فى ضمن الكل لم يكن الفهم الثانى وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذليس فى ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حيئذ ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلايصح قول الشارح لاتضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لاتضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كمايدل عليه السياق اواراد بقوله لاتضمنا لاتضمنا فقط وكذا القول فى الالتزام وبالجملة لاشك فى كون الفهم الثانى دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لايشترطون فى الدلالة الكلية واذليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثانى ان ماذكره من القرينة فى مثل هذا المجاز لاتعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافى مااشتهر بينهم فى الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة فى المشترك لدفع مزاحمة الغير وفى المجاز لفهم المعنى المجازى حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازى بان اعتبروا فى تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم فى المجاز بواسطة القرينة لابنفسه بخلاف المشترك على ماسيجئ فى بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ماذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لاتضمنا والتزاما مبنى على مقدمتين احداهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذادل على معنى بالمطابقة التى هى اقوى لم يدل عليه فى تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفى التضمن لعدم انفهام الجزء فى ضمن الكل لانه لمالم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لافى ضمنه فيهما كان الفهم ايضا لافى ضمنه فبالضرورة لايكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كماحققه الفاضل المحشى

وكون المقدمة الثانية مبنى ماذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشى ان مبنى ماذكره على هاتين المقدمتين فى نفس الامر وفى كلام القوم لا على ماذكره الشارح نفسه (قوله لايظهر انها مطابقة ام تضمن) قال الفاضل المحشى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال فى اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح وفيه بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التصريح الثانى كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفى الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثانى وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احديهن فى الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لايظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لايظهر انها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ماذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبنى على التنزل فلا وجه للاعتراض (قوله وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص) كما بين البخل والجود فى مقام التملح والتهكم (قوله وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر الى آخره) عبارته هكذا ودلالته اللفظية فى كمال معناها دلالة المطابقة وفى جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا (قوله لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات الى آخره) جوابه ان من اشتراط الكلية فى الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعانى بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازى ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجازى فى رأيت اسدا فى الحمام مجازا فى المفرد لم يجز بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ماصرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل فى غير المعنى

الموضوع له ولا شك ان المستعمل فى المثال المذكور فى المعنى المجازى الذى هو
الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعنى لفظ فى الحمام فى ذلك
الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازى منه والحاصل انه لا يلزم من كون
القرينة جزأ من الدال على المعنى المجازى ان يكون المجاز هو المجموع المركب
لجواز ان يكون المستعمل فى المعنى المجازى هو اللفظ المستعار فقط وان كان
الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز
مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ماذكره فى مثل اسد
فى الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز فى المفرد وانما يتم ماذكر فى القراين
اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية فى حكم لفظ تقديرى او يقال
المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا
نسلم ولا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا فى المفرد فصح لزوم ان
لا يوجد مجاز فى المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل فى جزء الموضوع له لمن
يكن للقرينة تعلق بعلم المعنى المجازى بل بالارادة فاللفظ فى مثاله مجاز مفرد فلا
يلزم انتفاء المجاز فى المفرد مطلقا فتدبر (قوله بل لم تكن دلالة الالتزام الى
آخره) رده الفاضل المحشى بان لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك
الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه
وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشئ لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم
او الاخص اما فى الاول فظاهر اذ كفاية تصور (ا) وتصور (ب) فى الجزم باللزوم
بينهما او كفاية تصور ب وتصور ج فى الجزم باللزوم بين ب وج لا تستلزم
كفاية تصورا وتصور ج فى الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج فى هذا الجزم
الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما فى الثانى فلا تصور الشئ انما يستلزم
تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثانى
تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا فى نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم
تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا لتصور اللازم له فى بعض المواد ولو لم
يكن كليا فتأمل (قوله لا تأتى بالوضعية) فان قلت التفسير اوضح دلالة على
المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير
والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والآخر
على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة

(قوله والالم يكن كل واحد دالا الى آخره) لاشك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعنى الاشارة يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة (قوله مقام كل كلمة منها) اى من كلمات الكلام السابق (قوله ما يرادفها) اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة (قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا) فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزأ من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم (قوله وقريب منه ما يقال الى آخره) الفرق بين الجوابين ان المعتبر فى الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفى الثانى التغاير بحسب الزمان (قوله وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعانى على العقل فان قلت الكلام فى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق اذا كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام فى دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا فى محزه (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الى آخره) فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم

المتبع وباللازم التابع ويلاحظ فى كل منهما الملزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل (قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل) ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الرمة لاامتع العوف بالفصال ولاابتاع الاقرينة الاجل (قوله فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس) قدفهم من الكلام السابق ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمنى لابالنسبة الى ماذكر فى الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا فى مرتبة الوضوح لاان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشى فى حاشيته فتأمل (قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكأنهم بنوا ذلك) ردّ الفاضل المحشى هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن فى كلامه بحثان الاول ان القائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لاالميزانيين وماذكره الشريف بناء على ماذهب اليه الميزانيون فى هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين فلا بأس به وجوابه ان ماذكر اصطلاح جديد لانقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس فى الشفاء مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثانى ان ماذكره فى الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء الى آخره مما لاحاجة اليه اذقد سبق منه بيان تأتى الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب فى الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الاان يراد ان الاختلاف

المعتبر فيما بين القوم الموجود فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن
ارادة الكل كما فصله (قوله ومعنى النوع بالبال الى آخره) الواو للحال اى
والحال ان معنى النوع بالبال يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال
مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة
بينهما فى هذه الحالة اى نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم
اعتبار التفصيل (قوله وهو بعد موضع نظر) وجوه النظر قد اوردها
الفاضل المحشى على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان فى الالحاقات التى
اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول فحينئذ
يتصور اختلاف فى المطابقة الى قوله اذ لا اشعار فى التعريف بهذا القيد
يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد
الشارح ما ذكر بل ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع
اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر
اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم فى
الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار
كفاية الظن فى الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم
الجازم الثانى ان قوله وربما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا
وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز
ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق من الشارح
الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤل الى العلم بالوضع
قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات
واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم حينئذ
وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم
مجرد المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلى
ومادونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر مايوجد من الكيفية بعينها الثالث
ان معنى قوله وربما يقال الى آخره انه يقال ذلك فى بيان عدم تأتى
الايراد المذكور فى الدلالات الوضعية فى دفع المناقشة المذكورة فيما نقل
عن الشارح بقوله اما اولا الى آخره كما ظن اذ قد صرح فى هذا القول بان
الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع فكيف يدفع المناقشة
الرابع ان قوله ثم اذا كان اللفظ مشتركا الى آخره يخالف ماذكره فى شرحه

للمفتاح من ان لاتفاوت هناك فى نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج فى دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ماذكره فى المفتاح ان لاتفاوت فى نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ماذكره ههنا انه لما لم يكن فى التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت فى المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ماذكروه دل الى آخره قد اجاب عنه فى شرحه للمفتاح بان التراكيب التى تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لاوحدها ولامع غيرها (قوله ثم ظاهر هذا الكلام يدل الى آخره) انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لابد فى كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا فى هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى آخره يقتضى مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة فى كل مجاز (قوله وهذا لايصح ظاهر الى آخره) انما قال ظاهر الان علاقة اللزوم وان كانت تذكر فى بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه (قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب) قد بين الفاضل المحشى وجه الاضطراب الا ان فى كلامه نكتة ينبغى ان يتنبه لها وهى ان قوله وله مراتب فى الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة الى آخره توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح فى شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده فى شرحه للمفتاح حيث قال ومايقال من ان المقصود فى التشبيهات هو المعانى الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك وجهه كالبدر مثلا لاتريد به ماهو بمفهومه وصفا بل تريد ان ذلك الوجه فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاينافى ارادة المفهوم الوضعى وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين هيثم البحرانى وعنونه بالفائدة فلا ينبغى ان يتوهم المخالفة بين كلاميه فى كتابيه ولايعترض عليه بان الفائدة التى نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ماذكره اولا كما وهم فيه البعض بقى فى وجه الضبط الذى ذكره بحث وهو ان المعنى المراد فى التشبيه على ماذكره اعنى كون الوجه فى غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ماذكره نفسه فى حواشى شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمه صح ان العلاقة هى

المشابهة (قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو الى آخره) قيل ليس مراده
الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه
كلام الفاضل المحشى فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها فى تعريف التشبيه
اللغوى ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف
التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله
وينبغى ان يزاد الى آخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم
معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى (اتخذ آلهه هواه) من
قبيل التشبيه وكذا قول ابى الطيب* فان تفق الانام فانت منهم * فان المسك
بعض دم الغزال * وسموا امثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قاتل
زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى (قوله
وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه) لايخفى ان هذه الزيادة تغنى عن قيد
لاعلى وجه الاستعارة الى آخره فتأمل (قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعارله بالكلية) مراده بذكر المستعارله ههنا ذكره على وجه
ينبئ عن التشبيه لامطلقا كما مر اليه الاشارة فى آخر احوال الاسناد الخبرى
(قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولادلالة الحال او فحوى
الكلام) اراد بدلالة الحال القرينة الحاليه وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم
الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده
يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقة واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة
المعنى الحقيقى فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى
المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة
وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة
وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا
غير ناش عن دليل وهذا لانا فى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما
تقرر فى الاصول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة الى آخره) يعنى مع
خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو نفس الدلالة (قوله لكنه قد استمر
فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الى آخره) فيه بحث
اذ لايخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رايحة الفم بنفس العنبر الذى
هو مشموم عرفى بل برايحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع التسامح بالكلية

عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم (قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه) انما لم يقل عدم الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى (وكنتم امواتا فاحياكم) والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى (لنحيي به بلدة ميتا) فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة (قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز) قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذى هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلا عن يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المصنف فتدبر (قوله فدخل فيه الخيال) يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذى فرض الى آخره) انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية (قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر بان المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوع لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار (قوله بخلاف اللذة والالم العقليين) محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهى ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين (قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك) تحقيق هذا التعريف ذكرته فى الحواشى المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكى فى التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعهدة فى ايراد امثال هذه التحقيقات

(عليهما)

عليهما لا على الشارح (قوله فكادراك القوة الغضبية او الشهوية) القوة الغضبية هى مبدأ الاقدام على الاهوال و الشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هى مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المأكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات (قوله كتكيف الزايقة الى آخره) مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لا لادراكه كما يتوهم من ظاهره (قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية) المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها (قوله فالمراد المعنى الذى الى آخره) نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغى ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص (قوله والضمير لليالى او للنجوم) اراد بالليالى الليالى المستفادة من رب الدالة على التكثير و التعدد المذكورة فى البيت السابق والاضافة فى دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورأيت فى نسخة مصححة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله ❊ رب ليل قطعة بصدود ❊ او فراق ماكان فيه وداع ❊ موحش كالثقيل تقذى به ❊ العين وتأبى حديثه الاسماع ❊ الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق ونفى وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجراى مورث وحشة صفة لليل كالثقيل اى الرجل الثقيل تقذى به العين اى يكون ذات وسخ بمجرد رؤيته وتأبى اى تمتنع ولا تقبل الاسماع الحديث الصادر عنه (قوله ولزم بطريق العكس الى آخره) هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه النسبة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طارع عليه (قوله بين الدجى) صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كون آه (قوله وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتدع من باب القلب) لا يتعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكأنه لم يذكره لان النكتة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه (قوله حتى كان البدعة) هى التى تلمع من

بينها لايخفى ما فى اسناد اللمعانى الى البدعة التى هى كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر فى الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر حينئذ لاحت (قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام) مثل ان يكون فى الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدى كان تعليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثير اله مفسد (قوله فى كونهما كرباسا اوثوبا اوقطنا) فيه نشر على ترتيب اللف (قوله وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل) الاستقامة والانحناء يعمان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه لاخط فيها بالفعل لعدم تناهى سطحه وضعا (قوله كما فى اوتار الاغانى الممتدة) الاغانى فى الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهى بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه (قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى آخره) الطعم لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل فى اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت وسم حار وله وجوه اخر لايحتمل المقام قوله والعفوصة والقبض) الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين (قوله والتفاهة) قد يقال التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يقال الكون الجسم بحيث لايحس

طعمه لكثافة اجزائه فلايتحلل منهما مايخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل
فى تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثانى على ماهو المختار
(قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات) اما انها تفريق
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت فى جسم مركب من اجزاء مختلفة
باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسايطها شديدا فى الغاية ينفعل اللطيف
منه فيتبادر منه الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه
تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها معدة له وذلك
لان الاجزاء بعد تفرقتها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة
لذلك الاجتماع فينسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها (قوله والبرودة من
شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات) ذكر الشيخ فى الشفاء ان البرودة تجمع
بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتأمل (قوله وكون هذه
الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء) واما عند غيرهم فالملابسة
استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليسا الامن الاعراض النسبية
والصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهى من الكيفيات الاستعدادية
واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك (قوله كالبلة والجفاف) قال الفاضل
المحشى البلة هى الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها
وفيه نظر لانه صرح فى حواشى التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية
على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان
البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق
ايضا ولا ينافى هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام
وهذا هو المراد بما ذكره المحشى ههنا والمذكور فى تلك الحواشى معنى آخر
(قوله واللطافة والكثافة المشهور) ان اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى
رقة القوام والكثافة التى تعد منها مايقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة (قوله على
استعمال موضوعات) اراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت خارجية
كما فى الخياطة او ذهنية كما فى الاستدلال (قوله وهو حركة للنفس مبدأها ارادة
الانتقام) هذا ظاهره لايلايم قوله فى تفسير الحلم لايحركها الغضب فانه يدل على
ان الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح
والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام

اوبراد بقوله لايحركها الغضب لايحركها اسباب الغضب وقديقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لايجعلهـا متحركة بحركة اخرى (قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب) المفهوم من كلام انه حمل الاعتبار الواقع فى المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبار النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبار نسبى وقال الفاضل المحشى فى شرح المفتـاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجودلهـا فى الخارج عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم) مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا فى ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس (قوله او كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض مثـال للاعتبـارى المحض) وفى هذا التمثيل تنبيه على ان العقل فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتـاح الى آخره) اى بعموم ماهو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا الى آخره (قوله وفيه نظر كما ستعرفه) اى فى هذا التعميم المستفاد من المفتـاح ووجه النظر ماذكره فى بيان قوله والمركب الحسى الى آخره وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلة الواحد وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة من حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التياما بحسب اعتبـار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كشئ واحد وقد صرح بهذا المعنى فى الوصف حيث قال واما اوصـافا مقصودا من مجموعهـا الى هيئة واحدة (قوله والمتعدد الذى تركب عنه ماهو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى او مختلف) الذى يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحقيقى من الحسى والعقل نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان فى العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادى فالاختلاف المذكور انما هو المركب الاعتبارى دون الحقيقى (قوله والحسى طرفاه حسيان

(لاغير)

لاغير اى وجه الشبه طرفاه حسيان لاغير وهذا الحكم اعنى وجوب حسية الطرفين جار فى وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى وان لم يندرج فى قوله الحسى طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه فى الطرفين يستدعى تحقيق كل من جزئيه فيهما والحسى لايتحقق فى الفعل ولايقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلايصدق على الجزء وجه الشبه الحسى ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلى فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لايكون الا معقولا سواء كان تمامه حسيا او متعددا مختلفا فمعنى قوله والحسى ان وجه الشبه الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزء فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلايدخل فيه فافهم (قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى) الظرفان اعنى قوله بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى فى موضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلى اعم منه كائنا بالوجه الحسى (قوله تقرير السؤال الى آخره) يريد ان تقرير السؤال موصول النتايج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثانى مركب من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هى المطلوب وهو ان لاشئ من وجه الشبه بحسى (قوله يأبى هو ان يكون غير عقلى) اظهار الضمير اعنى هو لدفع توهم رجوعه الى التحقق (قوله لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر قسما) فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى وبكونه مختلفا ثلثة اخرى (قوله وفيه تسامح) لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى ومثل هذا التسامح موجود فى طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرايحة لاطيبها والمذوق هو الطعم لالذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل اضافة الطيب الى الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرايحة الطيبة وكذا الكلام فى لذة الطعم بل الحق انه لااحتياج الى التوجيه المذكور فى الخفاء ولاتسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا مايقابل الجهر فيكون مسموعا مثله (قوله والجرءة على وزن الجرعة) وقد يترك همزته فيقال

جرة مثل كرة كما قالوا المرأة مرة (قوله مختصة بذوات الانفس) اى الانفس
الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية (قوله واذا قلت
للرجل القليل المغانى) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمى بمعنى
الغناء بالفتح وهو النفع (قوله فبالعلم يوصل الى الحق الى آخره) اندفع بهذا
ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال و المناسب ان يفسر
الهداية فيما مر بالدلالة الموصلة مبالغة فى مدح شان العلم ووجه الاندفاع
ان العلم ليس بضرورى الايصال العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق
والفرق بينه و بين الباطل والا لم يكن علما فتأمل (قوله وفى وحدة بعض
الامثلة تسامح الى آخره) جوابه انه لم يقصد فى شئ من تلك الامثلة الى هيئة
منتزعة من عدة معان حتى ينافى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد فى كل
منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد
والتركيب فتأمل (قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة) قد تقدم منا فى اول
الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد و لا يجوز
ان يراد الادراك فليتذكر (قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم) هو العقل
لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك (قوله محل نظر) هذا هو النظر الذى
اشار اليه الشارح فى مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر
ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك و الحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم
ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشئ واحد
كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة
ملتئمة والى الثانى بقوله واما اوصافا الى آخره ولا فساد فيه فليفهم (قوله احيحة
ابن الجلاح) لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة
والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة (قوله وقد لاح فى الصبح
الثريا كما ترى * الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد
ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلى لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى
متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر فى افادة هذا المعنى وفى اعراب
كما ترى وجوه اقربها انه فى موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ما تراه (قوله
وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا البيت) قال ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم
اهو لغة ام ضرورة وقال شارحه الدينورى وليس بفصيح (قوله اى تفتح
نوره) والنور بفتح النون الزهر (قوله فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار

الثريا لاماذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود (قوله وسيجئ ان المفرد قديكون مقيدا الى اخره) دفع لمايتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لامفرد (قوله كأن مثار النقع) المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اى النقع المثار (قوله فقداخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ماسيذكره من المعانى المختلفة ومن اخلال الماضى بها ان تلك المعانى انمايفهم اذاجعل المشبه به الليل المقارن للتهاوى حال كونه مقارناله وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كماينبغى فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لايخفى (قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء) واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود (قوله فى حكم الصلة للمصدر) اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقى الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما (قوله فهو لم ينتصر الى آخره) العجاجة النقع وسل السيف اى اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشئ فى الماء رسوبا اى سفل وجعله من رسب السيف اى مضى فى ضربته لايلايم قوله يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسو من رست اقدامهم فى الحرب اى ثبتت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر (قوله بل هو مما يتعلق به معنى الامارة) اى تعلق المقارنة والمصاحبة لانه نسحب عليه حكم الامارة كما نسحب على بكر فى المثال المذكور حكم الضرب (قوله مايجئ فى الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجئ فى الهيئة لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة فلابدان يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجئ فى الانسان اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه وضمير يجئ فيها عائد الى التشبيه لاالى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلاشائبة تعسف (قوله احدها ان يقترن

بالحركة غيرها فى التركيب احتياج الى التقدير اذ لا عائد فى الجملة الخبرية الى المبتدأ
لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير فى غيرها عائد الى الحركة فبقى المبتدأ اعنى
احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال
اللام فى الحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج
الى تقدير فيه وهذا تم وهذا ايضا انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن
فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياج الى تكلف ثم لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح
المتولد من ان المصدرية مع الفعل فى قوله ان يقترن بالحركة غيرها باسم الفاعل
ليصح حمله على المبتدأ الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة
الشيخ ايضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين
بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه
انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيئة ولا
حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الرابطة فى كلام المصنف لان الخبر عين المبتدأ
فتأمل (قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيئات الى آخره)
لفظ ما فى قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة
المصنف بل هو عبارة عن الاحوال اى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه
دقة هذه الحال هى المجئ المذكور (قوله والثانى ان تجرد هيئة الحركة)
اعادة لفظ الهيئة اعنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ (قوله
والشمس كالمرآة فى كف الاشل) لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ فى كفه
يؤدى المرآة الهيئة المقصودة (قوله مع تموج الاشراف) من وضع الظاهر
موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال عن الحركة اى
كائنة زمان تموجه (قوله يقال بدا له اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بدا له بداء
وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى
الرأى المعلوم بدلالة المقام (قوله فان الشمس اذا احد الانسان النظر الى آخره)
تعليل بمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد
الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الى آخره (قوله بحذف الهمزة اى قارئ)
قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض (قوله فانطباقا مرة وانفتاحا) الفاء
السببية كأنه جواب لسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى
ان للتعليل كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقى
للسحاب الذى يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق

فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشر اضوءه
وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية (قوله ومن
لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرواه) ضمير حفت اى
احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان
جمع قينة وهى الجارية مغنية كانت اولا وبعض الناس يظن القينة المغنية
وليس كذلك وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت
اللام فيه للعهد الذهنى وفى ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى احضرار
السرو بتمامه فان الملحفة مايستر المرأة من رأسها الى قدمها وحضر الحرير
من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اليه
اى بخضر الحرير وقوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل
بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء فى فكأنها للتعقيب والترتيب يعنى
اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه على التشبيه الثانى والواو فى والريح جاء
يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى (ريح فيها
عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها) بناء على تأويلها بالمذكور كالهواء
الهاب ويميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل
بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لايناسب المقام والمعتدل
وان كان بكسر الدال الان حركة ماقبل حرف الروى لايلزم رعايتها ومن
وجوه لطايفه مافيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين
حركة التهيؤ للدنو العناق والحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى مايكون
فى الثانية من سرعة زائدة تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال
رجوعها الى اعتدالها اسرع لامحالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها
من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة
من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى
الايضاح (قوله من جدل الله لامن جدل الانسان) اشارة الى دفع
التناقض الظاهرى بين قوله مجدولة وبين قوله لم تجدل (قوله قول
الشاعر فى صفة مصلوب كأنه عاشق الى آخره) البيت للاخطل والصفحة
الجانب والمراد ههنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب
والنعاس هو مايتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ
فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء

والبطؤ والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لااثر للحيوة فيه بالمحب الذى يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لايمانه الى ان المحب فى هذه الحالة فى حكم الاموات (قوله ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بما فيها) فذكر العمل بلفظ الحمل على طريقة المشاكلة اولانهم لما لم يعملو بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلاحمل لعدم عملهم (قوله وان الحمار جاهل بما فيها) وكذا فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع مايقال (ان الذين حملوا التورية) عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب المشبه (قوله يقال ابرق القوم آه) ذكر جمال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ماذكره الشارح ولانزاع فيه (قوله فلما رأوها اقشعت) يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك (قوله زيادة ترح) الترح ضد الفرح (قوله فالباء فى قوله باتصال ليست الباء التى تدخل فى المشبه به) اى ليست الباء صلة للتشبيه بل للملابسة كما فى كتبت بالقلم (قوله فان قلت هذا يقتضى آه) حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمع التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه المتعدد فى المثال المذكور فى سبيل التوضيح واراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا مايقابل المتعدد فيصدق على ماهو بمنزلة الواحد (قوله زيد يصفو ويكدر) الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل (قوله وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين) قيل فيه نظر لانه لما اعتبر فى قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما (قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح) قال جمال الدين فى شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم فى

الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل فى حقيقة التشبيه فلا يضر ماذكرتم وفيه نظر اذليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت شعرى ان اى مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب (قوله فاذاقلنا زيدكالاسد والبحر والسيف) لم يذكر وجه التشبيه فى المثال معانه مذكور فى الايضاح وهو البأس فى الاول والجود فى الثانى والمضأ فى الثالث لظهوره (قوله نزو الذكر على الانثى) قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفى كلام على رضى الله عنه ان صح مانقل انه لاسفاد فى الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب (قوله بواسطة تمليح اوتهكم) التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا فى شرحه للمفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر (قوله وان قوله حاتم مثال للتمليح دون التهكم) ليس فى شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ماشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكى لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما ماشبهه بالاسد للجبان وانه حاتم ثانى للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتلميح فهم منه انه يجوز كون المثال الثانى له ان قلت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الثانى للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما فى المثال الاول (قوله قال الامام المرزوقى الى آخره) فى نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد (قوله اتانى من ابى انس وعيد)* البيت لشقيق بن سليك الاسدى سل على زنة المجهول اى ذاب والغيضة الغضب الكامن وفى بعض النسخ تغير الضحاك فسل حينئذ على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك اسم ابى انس كذا ذكره الامام المرزوقى وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق على ابى انس تمليحا اوهزؤا (قوله كأن للتشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها (قوله لان الخبر فى المعنى هو المشبه) اى لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد فى الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشئ بنفسه (قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الى آخره) وقال الكوفيون والزجاج كأن يجئ للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا*

كأن الارض ليس بها هشام ❊ اى لان الارض لايجوز ان يكون تشبيها
لانه ليس فى الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال
عن العلة مقدر و اجيب بان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون
فى ظهرها والمعنى انه كان ينبغى ان لايقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه
لانه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قدخلف من سدمسده فكأنه لم يمت
(قوله اى فى الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر
فى قولك مثلك لايبخل لان فى الكلام مقدرا (قوله اى حاله وقصته العجيبة
الشان) المثل فى الاصل بمعنى المثال وهو النظير وكذا المثيل كشبه
وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او
الحال او الصفة اذا كان لهاشان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم
لم يضربوا مثلا ولارأوه اهلا للتشبيه الاقولا فيه غرابة من بعض الوجوه
(قوله اوكصيب من السماء) الصيب فعيل من صاب يصوب اى نزل ويطلق
على المطر وعلى السحاب ايضا (قوله ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره) مثل
ان يقدركمثل ماء اويقدر كنبات ماء على ان الثانى لايصح لان المثل بمعنى
الصفة و صفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات (قوله من انصارى الى الله
الآية) انصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف و اشراف وجمع الناصر
نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ
و افراخ قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله
من جندى متوجها الى نصرة الله فالاضافة فى انصارى من اضافة احد
المتشاركين الى الآخر كأنه قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون معى
فى نصرت الله ولوكان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى
قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف
اى نحن انصار نبى الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن
انصار الله من اضافة احد المتشاركين فى النصرة الى الآخر ومعناه نحن
جند الله ننصرك معه فاى ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى واى وجه للحصر
فى قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ماذكرته
يقتضى صرف الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول فى قوله تعالى (يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله) حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة
معانه صرف قبل الضرورة والثانى فى قوله تعالى (نحن انصار الله) وفيما ذكره

ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الجملة على الاضافى اعنى بالنسبة الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التأويل بوجه مافتأمل (قوله والزمان مقدر اى آيك خفوق النجم) هذا مذهب الجمهور النحاة وعند على ابى الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان فيجعل لسعة الكلام ازمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيوبة (قوله بان الآية حينئذ لايكون نظيرا) اذالمشبه به حينئذ يكون مذكورا لا مقدرا (قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله) المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لاالاستلزام العقلى (قوله اذحوارى الرجل صفيه وخلصانه) الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو حلصانى وهم خلصانى اى خالصتى يستوى فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان (قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية) اى بين لهم وصف مايشبه الحيوة الدنيا فى زهرتها وسرعة زوالها او وصفها الغريبة (قوله فلاينبغى ان يعرج عليه) يقال عرج على المنزل تعريجا اذاحبس مطيه عليه والتعريج على الشى الاقامة عليه (قوله قال صاحب الكشاف لولاطلب هذه الضمائر مرجعا الى آخره) فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لايصح مشبها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى ضرورى ويمكن دفعه فتدبر (قوله ومما هو بين فى هذا قول لبيد) اى فى ان مايلى الكاف ليس بمشبه به وانما كان بينا فى هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار ممالايصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره فى المشبه والواو فى قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدأ محذوف اى وهى بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى لاشئ بها وفى الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولايجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وماالمال والاهلون الاوديعة * ولابد يوما ان ترد الودايع * وماالقوم الا كالشهاب وضوءه * يحول رمادا بعدماهو

ساطع * (قوله و فى كون الفعل منبأ عن التشبيه نظر الى آخره) يمكن ان يقال استفيد الحمل من الفعل انباء ذلك التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لايوجب الحمل كما فى علمت زيدا اسدا فتأمل (قوله والغرض منه فى الاغلب يعود الى المشبه) لما كان احتمال التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام فى كل حكم لبيان امر المحكوم عليه (قوله فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال) فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه (قوله او مقدارها اى اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه) وانما تركه لظهوره مما ذكر اولا (قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه) لامجرور معطوف على نفس امكانه اذ لامعنى له (قوله وتقوية شانه) الضمير فى شانه راجع الى المشبه ٧ والشان بمعنى الحال فقوله شانه بمعنى تقوية حاله (قوله من لايحصل من سعيه على طائل) الطائل الفائدة يقال هذا امر لاطائل فيه لاغناء ولامزية وعلى هذه يحتمل ان يكون زائدة كما فى قوله ان الكريم وابيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل * فطائل فاعل لايحصل ويحتمل ان لاتكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع (قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها) لان النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما من بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله مايجده فى قوله ويوم كظل الرمح الخ) البيت لشر مة ابن الطفيل او لابن الطثرية وبعده * لدن غدوة حتى اروح وصحبتى * عصاة على الناهين شم المناخر * كأن اباريق الشمول عشية * اوزيا على الطف عوج الخناجر * المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اى تناول دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى يضرب به ويقال له بالفارسية چارپاره واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفى الصحاح اصطفاق بدلا اصطكاك وهو الطرب الذى يسمع له صوت والغدوة مابين صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح ٩ نقيض الغدو والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فرهة وفارة والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع فى قصبة

٧ لا الى الحال باعتبار كونه بمعنى الوصف

٩ وهذا الذهاب من اول وقت الزوال الى المغرب والغدو وهو الذهاب من صباح الى وقت الزوال

(الانف)

الانف مع الاستواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو فى الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة الباطلة وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفية والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهى الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اوانى الخمور وقد فرغت وامتلت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر (قوله ظللنا عند باب ابى نعيم * ظللنا بمعنى دخلنا فى النهار والسالفة ناحية مقدم العنق (قوله من انشاد قوله اذاهم القى بين عينيه عزمه * الخ) البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عنى العار بالسيف جالبا * على قضاء الله ما كان جالبا * وبعده ولم يستشر فى رأيه غير نفسه * ولم يرض الاقائم السيف صاحبا * المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب بمعنى تنكب اى انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اى فى جانب او على الحالية اى متجنبا (قوله اعرف واشهر) لا على الاطلاق بل يكفى ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصفا يعم امر اشتهاره كل الناس (قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه به) قوله نقلا مفعول له لتشبيه فخم اولا يرازه وقوله لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليست بحرف تعليل لنقل الامتناع (قوله عند حضور المشبه به) فيه بحث لان الاستطراف الناشى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما فى حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره (قوله ليستطرف استطراف النوادر) رده الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح فى قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكره من الاستطراف لا يخلوا عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فمآل الامر (قوله وقيل معناه لمثل ماذكر من تعريف المجهول بالمجهول) فيه حذف مضاف اى من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل فى هذا التوجه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح ورد هذا التوجه باستلزامه ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى اما اعرف بوجه الشبه او اقوى

فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا فى الذهن كان الاستطراف اقوى و بالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ماذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل فى حيز قوله لم يصح الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكر الفاضل المحشى فى شرح المفتاح (قوله وحينئذ لا يبعد ان يكون الى آخره) يعنى لما لم يكن قول السكاكى ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقدير لا يبعد ان يكون مراد السكاكى الى آخره بقى ههنا شئ وهو ان المفهوم المتبادر من قوله ثم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح مع قوله وح لا يبعد ان يكون المراد بجهة التشبيه وهى الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا و الفرق ظاهر فتأمل (قوله وجه مجدور بسلحة جامدة الى آخره) المجدور ما عليه اثار الجدرى و السلحة البراز نقرتها اى ثقبها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك و فى لفظ قد اشعار بان اثر النقرباق فى السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب (قوله ولازوردية) الواو بمعنى رب ولازورد بالزاء المعجمة الخالصة لان التى اشربت سورة الشين لا يستعمل فى كلام العرب (قوله بمشاهدتها عناق) العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة (قوله غض يرف الغض الطرى) و يرف بالفاء من رف لونه اى برق وتلألأ قال الشاعر بربك هل ضممت اليك ريا * قبيل الصبح او قلبت فاها * وهل رفت عليك قرون ريا * رفيف الاقحوانة فى نداها * (قوله كتشبيه الجايع الى آخره) حكى ان قاضى سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متعننا فاخذ يمدحه حتى قال و عالم يعرف بالسجزى * واشار الى قدمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف فى البين فقال اشهى الى النفس من الخبز * فامر الصاحب بان يقوم له مائدة (قوله وهذا الكلام محل نظر) ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض فى الجملة ولو فى الاعرفية او الاتمية لا التناقض فى وجه التشبيه فقط نعم يرد ان يقال بان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا

ولا يلزم الاهمال حقيقة وهو ظاهر (قوله فمن مثل ما فى الكأس عينى بسكب * فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين فى امر فاول الكلام اسلوب والثانى اسلوب آخر فلا محذور ٦ (قوله من غير قصد الى المبالغة آه) انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك فى المفتاح بقوله وربما كان القصد الى آخره (قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به) قال بعض الافاضل الظاهر ان ايراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فتى اريد شئ من ذلك لم يستقم اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم فى التشبيه الا يرى الى قول الشارح لانه ازيد فى ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقية وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء تعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكمى التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة فى وصف مقصود فى الثانى دون الاول فليس مقتضى التشابه تعين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد فى بعض النسخ ٧ (قوله فان العكس يستقيم فى التشبيه) اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا (قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر (قوله مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء الى آخره) المؤتلفة المتلألأة واديم السماء وجهها ورزقها الصافية نصب على المصدرية (قوله والمشترى قدامه جملة اسمية وقعت حالا) والعامل معنى كان وفى شاخ الرفعة اى محل عال الرفعة من قبيل

وان يطلب التعيين فترتيب قوله فوالله ما ادرى الى آخره على البيت السابق يقتضى ان يكون المطلوب تعين ان المسيل به اما الخمر او العبرة او تعين ان المشروب العبرة او الخمر وظاهر البيت لا يفيده فالوجه ان يأول المصراع الاول اى امن الخمر التى اسيلت بها جفونى ام من عبرتى اشرب المصراع الثانى اى ام اسيلت بعبرتى التى اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرته كان المسيل به ايضا هى ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء صرح به سيبويه نسخه

جدجده حال من المشتري في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي. ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح (قوله فانه لو قيل المريخ كالمنصرف الى آخره) يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شئ احمر اللون خلف شئ ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة لا يصح (قوله وهو القول الفحل والمذهب الجزل) اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك (قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلي) لم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتأنيث والتأنيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة (قوله زهر الربى) الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنقصت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة (قوله ولاح) هذا عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس كذلك (قوله وايضا تقسيم آخر للتشبيه) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيماله (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يراد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا (قوله اي قول المرقش الاكبر) الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عون بن سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد (قوله فتشبيه

(التسوية)

٧ قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة حاصله القول هذا انما يوجد في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من علة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الى آخره قوله او جمع وصفين قيل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر ان في الاصل حال من ضمير وحده الراجع (قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه ٢

التسوية سمى به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر فى التشبيه (قوله فتشبيه الجمع) سمى به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا فى المشبه به وان كان المشبه بهما على التفاوت (قوله اغيد مجدول مكان الوشاح) الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينه الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح ينسج من راثم عريضا ويرصع تشده المرأة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة (قوله كانما يبسم عن لؤلؤ) ضمن تبسم بمعنى تكشف فعداه بعن (قوله يفتر عن لؤلؤ رطب) يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطالع من الكتم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحبب الماء التفاحات التى تعلوه (قوله اتتنى بالامس ابياته الى اخره) علله بشئ لهابه كما يعلل الصبى بشئ من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب فى الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفى بعض النسخ الا فان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالامانى وهو جمع امنية وعهد القباز مانه والدنان جمع دون وصفوها خالصا والقيان جمع قينة وهى الامة كما سبق (قوله غير حقيقى) اى غير متحقق حسا ولا عقلا (قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا) فقد اكتفى الشيخ فى التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففى التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشرى اعم من الكل (قوله فمنه ماهو ظاهر) وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق فى بيت امرأ القيس كأن قلوب الطير الى آخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازى وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر (قوله مصمتة الجوانب) المصمتة الذى لا جوف له (قوله وهم ربيع الكامل الى آخره) قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ بكسر الحاء والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان الوصفية لعدم جواز عملهما على سابقهما (قوله ثكلتهم ان كنت) اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقد ان

٢ من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة يعنى ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شئ من ذلك لم يقصر على الحكم بالتشابه لتنافى لازميهما لان الثانى يقتضى جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضى عدم الجواز بقى فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة فى بيان الامكان والحال والمقدار بل فى التزيين والتسوية من غير استقامة العكس نسخه

المرأة ولدها (قوله اى من مجمل) فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل
المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر
الوصف المذكور فى المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه
على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية
كأنه قيل وصف احد طرفى التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا
ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح
فى نظر البلغاء (قوله لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة) اى لا يدل عليها
بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص (قوله فان وصف الحلقة بكونها
مفرغة) الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله
لا يدرى اين طرفاها ولا دخل فى ذلك للمفرغة بل هى قيد للمشبه به لا يصح
التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما
لا يخفى فتدبر (قوله سيصبح العيس بى والليل عند فتى) العيس بالسين المهملة
فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء فى بى للتعدية ومعنى اصباح
العيس به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح (قوله كقوله فلان
كثر اياديه لدى الى آخره) مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة
لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح
اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها
المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذى كثر اياديه
على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط فى بعض كتبه كونه
معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز
ان يعامل معاملة النكرات فى الموصوفية بالجمل كما هو عومل المعرف بلام
العهد الذهنى بذلك (قوله قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الى آخره)
ولعل السر فى اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا
دل على امكانه بامور موجودة يستتبعه (قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو
الحلاوة مثلا وهو امر حسى) فيه بحث لجواز ان يريد والحلاوة الكلية
لا الجزئية ٧ (قوله والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى الى اخره) وانما قال
يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو
المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة
بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وما هو كلى معقول وههنا بحث وهو ان

قوله وفساده بين لان جعلهم الى اخره يمكن ان يقال فى قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا دفع هذا الملام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التسامح وقولهم الخد يشبه الورد فى الحمرة المحسوسة من الامثال فليتأمل عد

السكاكي جزم بان التسامح المذكور لايكون الاحيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذليس هيئة غير متقررة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لايقال المراد بالاعتباري مالايكون موجودا في الخارج وفي الحمرة الكلية كذلك اذالتحقيق عدم الوجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلايكون لقول السكاكي وهذا التسامح لايكون الاحيث الى آخره فائدة معتدبها لان كل وجه الشبه حينئذ اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لايكون تسامحهم بطريق القطع لايكون الافي ذلك فتدبر ٢ (قوله ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء) اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح الحسن (قوله فلان لم يمعن النظر ولم ينعمه) يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ماذكره الجوهري لانه يقال انعم كذا اي زاد (قوله ربما يقضي الرجل دهره الى آخره) اي يمضيه يقال قضيت الامر اي نفذته (قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه) ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور وجه الشبه كما عللوا الى آخره بندور المشبه به قلت لان المشبه به عدمه التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه به (قوله حملت ردينيا البيت) قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة سمهر تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء كلام اي ويقال القناة الردينية قوله وزعموا انه منسوب الى آخره بيان معنى الرديني فن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على ماذكرنا قوله وزعموا انه الى آخره كما لايخفى على من له ذوق سليم فتأمل (قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه) الثريا الى آخره فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة او باطنة لايطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لايشذ عنها بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا وتدع بعضا (قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة

قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الى آخره يعني اذا لوحظ المشبه وفتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه وكما اذا سئل بان هذا الشيء بماذا يشبه قول مع غلبة حضور المشبه الخ اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المسبه به من حيث انه مشبه به اي التصديق بان ذلك مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور

الى آخره) قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولايجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبراله والجملة هى البيان لقولنا لان قوله ممنادان معك وصفين الى آخره لايلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد فى الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفرداة بل قيل انه يتناوله المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداهـا واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزانى كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث حدود الخبر من حواشى شرح المفتاح (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) قد ذكرنا فى شرح الديباجة انه على حذف المضاف اى بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة (قوله و معنى بعدم الظهور الى آخره) هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الرأى ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة فى البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب (قوله الا بوجه ليس) فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشئ الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء (قوله ان السحاب لتستحى الى آخره) الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقابست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحى لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف فى قول ابى الطيب بامر عدمى وههنا بامر وجودى (قوله وهى تمر مر السحاب) اى الجبال يوم القيمة (قوله لياليه اسحار وفيه هواجر آه) الهواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل خصلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعس جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كأنها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع يشبه الاصال فى الطيب واللطافة (قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين الى آخره) لان ما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعات النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الآخران فلايخفى برودتهما اما الاول الذى للخلخالى فلانه لامعنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع

علة الظهور وجه الشبه فلاتدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لايمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور بقاء كما فى العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد محل تأمل

نجه

فقد ان تلك الصفة واما الثانى الذى للزوزنى فلانه لااختصاص للورق المصفر بيرد الخريف بالشجر الذى له اصل وعرق فلاوجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ ولايخفى لطف ايراد النقد فى قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف (قوله فان المشبه به مذكور قطعا) اعترض عليه بجواز زيد فى جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب فى الثمانية اجاب الشريف فى شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما فى امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام فى تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها (قوله او كسرحان فى الشجاعة) قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجراءة (قوله وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كأن بظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان فى لفظة كأن افادة الشك الموهن لامر التشبيه وهم (قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الى آخره) لاشك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلاحاجة الى مايشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لاالتقدير فى النظم فليتأمل (قوله ثم اى اعلى بعد هذه المراتب) ينبغى ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العلى اذ لاعلو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره (قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر) لابحسب الحقيقة لانه بحسبها لايكون عاما ضرورة ان التشبيه لايكون الا فى اخص اوصاف المشبه به واشهرها (قوله والخلاف لفظى وراجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين) اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له فى ضمن دعوى انه هو فان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوى الذكر تحقيقا او تقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين

مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها)قوله وان لم يكن كذلك
نحو رأيت بزيدا اسدا الى آخره) اى ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه
اوفى حكم الخبر بعدان يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام فلا يسمى
استعارة بل تجريدا وهو ان ينزع من امرذى صفة امرآخر مثله فى تلك
الصفة مبالغة فى كمال تلك الصفة فى موصوفها فكانه قيل فى المثالين
المذكورين بلغ فلان فى الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر
فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة
من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط
كما فى الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما فى الاستعارة التصريحية
صدق فى كل منها انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا فى حكم
الخبر مع انه استعارة بالاتفاق ٦ (قوله وانما التشبيه مكنون فى الضمير) ان قلت
فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر فى النفس
عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر
بذكر لازم من لوازم المشبه به (قوله وهذا الخلاف ايضا لفظى) فان من
اطلق الدلالة المذكورة فى تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد
والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا
(قوله فان ابيت الا ان تطلق) اى امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك
اسم الاستعاره ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه (قوله فلا يحسن اطلاقه
عليه) لان الاستعارة تقتضى تناس التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضى تذكره
فيتنافيان وانما نفى الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير
(قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة) سيتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة
لكن ينبغى ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلايم المشبه به
اذ لو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة
والنكرة الموصوفين بها فى علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد فى كلام البلغاء
معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به فتأمل (قوله وذلك
بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به) فهم من كلامه ان تقدير
الاداة يحسن فى المعرفة ولا يحسن فى النكرة الموصوفة بصفة غير
ملايمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن
تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين

٦ قوله على اختلاف
المذهبين اى فى الاستعارة
احدهما المذهب المشهور
المختار وهو وجوب
اجرا اسم المشبه به على
ما يدعى استعارة له بطريق
استعماله فيه وثانيهما
المذهب المشار اليه بقوله
ومن الناس من ذاهب
وهو كفاية اجرائه عليه
بطريق اثباته له منه

(المعرفة)

المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير فى الاول دون الثانى ان المقصود من الكلام المبالغة فى التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعنى اسد فى زيد اسد كاسدة فى تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكما كان المشبه به اكمل فى وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغى ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما فى قولنا زيد العالم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى جعل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كأن مثلا فالنقصان فى المبالغة الحاصلة من التشبيه بالمفرد ينجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كأن بخلاف الكاف ونحوها كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح المفتاح (قوله قال الشاعر شمس تألق) بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تألقت يقال تألق البرق اى لمع والواو فى قوله والفراق غروبها عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعنى تألق ويحتمل ان يكون لتأكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشائع فى القمر الخسوف واجاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهرى واشار اليه صاحب الكشاف فى تفسير سورة الفلق بناء على ان النور فى الخسوف زائل فلا يحسن استعمال فى الجيب (قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها فى شئ من هذه الامثلة الى آخره) اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما فى انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه

للفائدة (قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه) اى يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه و دلالة قوله فيقرب الى آخره على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما فى قوله فان تفق الانام البيت و لو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ و قوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح (قوله كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه ترعد * الهزبر الاسد القوى و الفريصة اللحمة بين الجنب و الكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع و جمعه فريص و فرائص و ترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب و اعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه فى هذا البيت انما هى باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه الى آخره و الاستحالة فى بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع و هو ان البدر لا يسكن الارض ٦ و اما قول البحترى و بدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضئ شرقا و غربا يكون موضع واحد غير مستضئ به و ان فرضنا انه غير البدر و هذا بخلاف بدر يسكن الارض فتأمل (قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الى آخره) هذا بناء على الاعم الاغلب و كذا قال الشاعر ظمنالك فى تشبيه صدغك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى * و الاخفش مرانه يجوز الجمع بين الشيئين فى التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه و الصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف و غير متعارف و ان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف و لهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكر فى المفتاح و المماثلة لغير المتعارف و الفوقية على المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث و هو ان توهم التناقض فى البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدأ المحذوف او المذكور فى الابيات المتقدمة و الظاهر عندى انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخيالى الذى صفته كذا و كذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف و يؤيده تنكير اسد الاول

٦ كما اشار اليه بقوله موصوفة بصفة لا تلايم المشبه منه

(وتعريف)

وتعريف الثانى فكأنه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته انذم الاسد المعهود خضابه وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله ومثله قول البحترى وبدر اضاء الى آخره) غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحترى نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما تحققه من التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول اوحال بمعنى جميعا كما فى قوله تعالى (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) اى دايما وموضع رحله منزله (قوله الى التشبيه الساذج) اى الذى لا استعارة فيه (قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه) فان القمر المعروف لا يفرق فى التنوير بين الرحل موضع وموضع ولك ان تقول الصفة المنتفية عن القمر المعروف اضاءة ما سوى جيعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق فى القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع المغايرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى (قوله ان ثبت من الممدوح بدرا) من فى قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اداة المبالغة فى التشبيه بالبدر الموصوف (قوله فهو كقولك زيد بجل كيت وكيت) قوله كيت كيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا اوفاسقا اوفاجرا والثانى اقرب بحسب العرف والاستعمال (قوله كما يمتنع دخول الكاف الى اخره) كأنه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب (قوله امرا ثابتا فى الجملة) فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت فى الجملة ما يعم الثبوت الحقيقى والوهمى فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد ثبوت الحقيقى فقط فاقتضاء كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كأن الشقيق اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقى معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح ولو علل امتناع دخول كأن مثلا فى نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكأن او بغيرهما يقتضى فى الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض (قوله او خلاف الظاهر كقولك) كأن زيدا الاسد

قبل مثل المصنف فى الايضاح للمشكوك بقوله كأن زيدا منطلق وبخلافه
الظاهر بقوله كأن زيدا الاسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعى
الثبوت لزيد ولاقطعى الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها
لزيد خلاف الظاهر فلايشك فيه بل يجزم بخلافه لايحتمل على التشبيه
واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول وجه ماذكره الشارح من ثبوت المشكوكية
فى صورة المعرف ومخالفة الظاهر فى صورة المنكر هو ان الظاهر فى صورة
المعرف دعوى التشبيه لاالاتحاد ولاالحمل كما صرح به الفاضل المحشى فى
بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد
فى الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك
فيه واما فى صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده
مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا
الفاضل فى ذلك البحث فظهر ان ماذكره الشارح هو التحقيق وانه لامخالفة
بينه وبين ماذكره المصنف فى الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف
فى التعبير (والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة) اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة
غير متعارفة التى كلامنا فيه ليست ثابتة فى نفس الامر فدخول كأن وحسبت
عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس والمشبه به
كالمقيس عليه (قوله وايضا هذا الفن اذا تأملت) هذا دليل ثان على امتناع تقدير
اداة التشبيه فى النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة
والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لاحاجة بناء فى الدليل الى ملاحظة لزوم القياس
على المجهول او تغيير صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان
الذوق السليم يشهد بان المقصود فى مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمت والثانى متناول له
غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه (قوله اى هذا بحث الحقيقة
والمجاز) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر
واقيم المضاف اليه مقامه (قوله انما هو بحث المجاز) اذ به يتأتى اختلاف
الطرق دون الحقيقة (قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة) وانما
يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ
فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز (قوله
والمطلق ان غيره) اى ينصرف المطلق الى غير العقلى ويتبادر منه ذلك

تبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بالعقلى و بهذا يندفع مايقال التقييد
باللغوى يوهم خروج الشرعى و العرفى والاطلاق يوهم دخول العقلى
فى كل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الآخر على
ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر (قوله والتاء فيه للنقل
من الوصفية) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار
اسما بنفسه لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسمية فرعا لوصفية فيشبه
بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة
فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله (قوله
ولا يخفى مافيه من التكلف المستغنى عنه) اذ لادليل على ان لفظ الحقيقة قبل
التسمية و النقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوفة المؤنث
او به مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكر قال رحمه الله فى شرح المفتاح
وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريانا على قضية اصل التاء بخلاف
ماذهب اليه الجمهور (قوله اذلا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من
استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها و ارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه
نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب) و هذا اذا اجريت فى على الظاهر
المتبادر منها و اما اذا جعلت بمعنى على كما فى قوله تعالى (ولاصلبنكم فى جذوع
النخل) فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر وايضا يلزم انتقاض
التعريف بالمجاز الذى يخرجه عن هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعنى
ان الانتقاض على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثية و اعترض على تعريف
السكاكى فيما سيأتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه
بالمجاز المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على
اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى الاعتراض عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور
ليس بمستعمل فى اصطلاح التخاطب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيما
سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال فى اصطلاح التخاطب على معنى آخر
يدخل فيه الحقيقة فى الحد هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه
موضوعا له فى اصطلاح التخاطب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح
والالزم ان لايكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة و قرر عليه فى الاصطلاح
والعرف عند ما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه

ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذى احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل فالاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمل النحوى الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح للغة ولا شك فى حدوث الوضع المذكور فى هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتأمل واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعاله فى اصطلاح التخاطب حدوثه الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم ان يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوى اوغيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك الهيكل (قوله اى ليدل بنفسه) اشارة الى آخره ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس (قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا) اى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعى بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعى المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى (قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره) رد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق

الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام
ومايشبهه من الفاظ الدالة على معان متعلقة بمعانى الفاظ غيرها حروفا
محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير
وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التى هى الموضوع لها لكلمات
الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لاورود له ايضا لان معنى التعريف
على هذه الارادة مادل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم من حيث ذلك التعلق فتأمل (قوله سلمنا
لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره) لاشك ان مسلمه هو الذى منعه اولا وهو
كون معنى الدلالة على معنى فى غيره اشترط ذكر المتعلق فى الدلالة على المعنى
الافرادى فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره فى مختصره لانه بعدما فسر الدلالة
بنفسه ههناك بكون العلم بالتعين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال نعم فاول على معنى فى غيره انه
مشروطة فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه فالمفهوم
من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه
ماذكر من كون العلم بالتعين كافيا فى الفهم وان فسر الدلالة على معنى فى غيره
باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مماذكره فى المختصر عدم شمول التعريف
لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى
اذبعد اشتراط ذكر متعلق الحرف فى نفس دلالته على معناها كيف يقال
العلم بتعين من بمعناها يكفى فى دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد
الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعين
كاف فى الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله فى نفسه لكونه
عبارة عن النسبة المخصوصة ولامفصل له فى الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق مما
اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعين فلا ينا فى اشتراط
ذكر المتعلق كون العلم بالتعين كافيا والحق ان الاوضح فى دفع الاعتراض
ما ابدله به فى بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى يفهم من العبارة
فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة
بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى وهو المبنى فى دفع الاعتراض كما لايخفى مما
لادلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى وان غفل عنه البعض ودفع
اعتراضه باناﻻ نسلم ان هذا معنى لايفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان
فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشى على انه ان اراد

بالمعنى الى آخره محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولايخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتأمل (قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك الى آخره) الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هى مالاجلها التعيين وعدم ترتيب مالاجله التعيين لعارض الاشتراك لاينافى وجود التعين الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهمان منه غاية مافيه ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد ممالامدخل له فى تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا (قوله كالقرء مثلا مدلوله ان لايتجاوز الطهر و الحيض الى آخره) القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لايتجاوز اما تأويل مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدائر واما بتقدير مضاف اى مدلوله ذوان لايتجاوز (قوله وقوله بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض الى آخره) قداورد الفاضل المحشى ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لامدخل له فى تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى الى آخره محل بحث اذ قدمر منه ان اللفظ اذا استعمل فى جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة مدخل فى الدلالة بل فى الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لايدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة فظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل (قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا) فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعلقها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمنى لايستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لايقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين

كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافى هو التناهى بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافى فى الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضت وفى الدار الحيوان اى الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل (قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى الى آخره) وجه اندفاع هذا الاعتراض مامر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ماهو من امارات الحقيقة هو المتبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه مع انها ليست معناه الحقيقى والمتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع بمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشى وانت خبير ٧ بان فى جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شائبة اللغوى اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع امارة الوضع فتأمل (قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الى آخره) وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة (قوله اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له) اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو فى محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فى خصوص المحل كقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله عزوجل (والسموات مطويات بيمينه) ونظائرهما وقد حققناه فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيها (قوله لانا نقول الاول يستلزم الدور) قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور (قوله والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظية) وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية ٦ فى غير اللفظية وهو ايضا ممنوع (قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية) كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية (قوله لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له) ظاهر هذا

٧ الظاهر ان لفظة اى مقحم فى عبارة الشارح لان معنى بنفسه من غير قرينة لا اى من غير قرينة ـه

٦ لا يخفى انه لو قال والثانى يستلزم ان لا يخرج المجاز قرينته معنوية عن ان يكون موضوعا لكان اشد مناسبة ـه

مناقض لماسلفه فى تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل فى معناه الموضوع له وقد ذكره فى التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان فى الكناية مذهبين وان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح فى توجيه ماوقع ههنا فى اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك (قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح الى آخره) لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لانسلم ان معناه الحقيقى ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله اولا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالته على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لايزول بالغير ولاختلاف اللغات باختلاف الامم يعنى نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الى آخره مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فاجاب بمانقله الشارح (قوله فقال ان مراد السكاكى ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم) فيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسها فى تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت اليه اشارة والاولى ان يقول المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا (قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء) لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض هو الذى ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم لا انه ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على مافى هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل (قوله والظاهر ان الواضع هو الله تعالى) المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل اوغيره فهو الواضع ثم الواضع هو اما الله تعالى اوغيره اوالمجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو عباد بن سليمان الضميرى وبالثانى ابو الحسن الاشعرى ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم وسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص فى البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقى مصطلح

٧ فان قلت ظهر من سياق الكلام ان الكناية خارجة عن الحقيقة عند المصنف فلم لم يتعرض لخروجها عن تعريفها قلت يحتمل ان يكون المراد بالمجاز فى قوله فخرج المجاز مطلق المجاز المستعمل فى غير الموضوع له فيشمل الكناية ﻋﻪ

البشر الاستاد ابو اسحق الاسفرائى (قوله او يخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ٦ ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس) فيه بحث لان الكلام فى ابتداء تعليم الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لايفهم معناه فلابدان يضم اليه خلق العلم الضرورى وكذا الكلام فى الوحى اذا كان قولا خفيا فلايكون شئ من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا فى كونه طريق التوقيف و يمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة فى جسم دالة على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به فى فصول البدايع كما اذا خلق لفظ الوضع فى جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فليتأمل واعلم ان الفاضل المحشى جعل فى شرح المفتاح خلق علم ضرورى طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ماذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لادخل للاستعداد فيه ويختص خلق العلم الضرورى بما يكون بالاستعداد والتوجه (قوله لوجب ان لايختلف اللغات باختلاف الامم ولو جب ان يفهم) الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل فى الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ ٢ لما كانت لفظية ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب و بعضها لغة العجم اذليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلاوجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لايجوز ان يتعدد اللغات حينئذ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجوز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلابد من تصويره (قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه له لافظا) فيه اشارة الى دفع مايقال لعل هناك شرطا فقد فى حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه فى حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ (قوله ولامتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى) هذا كلام ذكره السكاكى وحققه الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لايفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء

٦ يحتمل ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل واحد المفعولين محذوفا اى اسماع ذلك الجسم تلك الاصوات والحروف واحدا او جماعة و يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول والايقاع مجازيا والعامل هو الله تعالى اى اسماع الله تعالى الاصوات والحروف القائمة بذلك الجسم واحدا او جماعة منه

٢ فان قلت لم لايجوز ان يستلزم المناسبة الدلالة بشرط العلم بها كالوضعية بشرط العلم بالوضع فيكون التخلف بعدم العلم بها قلت بعد تحقق العلم بالمناسبة بين لفظ مخصوص ومعنى مخصوص قد لايفهم ذلك المعنى من ذلك اللفظ ولايعلم انه مدلوله على ان له جوابا آخر ذكرته فى نفس الكتاب منه

كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما وصفه له كما فى العلم
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك
هى فهم المعنى منه لافهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى
فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد
فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لايدل على المعنى الحقيقى
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى
المجازى لاعدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى
متجاوزا عن المعنى الحقيقى لابمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى
الدلالة على المعنى المجازى ايضا قلت هذا ايضا لايتم لان مدعى القائل
بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لامطلق دلالته فتأمل
(قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل اوجون اتصافه بالمتنافيين)
فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى
ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان
الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لافهم
كونه مرادا للمتكلم ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلاتفاوت بما هو الجواب ههنا فهو الجواب
هناك فتدبر (قوله على ماعليه ائمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل
ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن
موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث
عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ٩ بين امليت
واملت الواقع فى علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى
(فليملل الذى عليه الحق) والملخص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان
اى التى بحسب الاشتقاق اللغوى فتدبر (قوله كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك) النفس الخارج الذى هو وظيفة
حرف ان يكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف
مجهولا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة ان
ينحصر صوت الحرف عند اسكانها فى مخرجها انحصارا تاما فلا يجرى
والرخاء ان يجرى الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لايتم الانحصار

٩ كذا فى شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف فى صدر كتابه يشمل قطعا وكذا سياق كلامه فيمايليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس يندفع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمى الحد والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات عنده هو علم الاستدلال واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المعتبرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا فى الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملت نسخه

ولا الجرى وامثلة الكل قد مر فى بحث الفصاحة (قوله لايهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة) لايخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى فى بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات (قوله كالنزوان والحيدى) النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال يقال حمار حيدى اى مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان (قوله والمجاز مفعل فى الاصل من جاز المكان الى آخره) يريد انه مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل اى الجائز والمفعول اى المجوز بها (قوله وزعم المصنف ان الظاهر الى آخره) اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف فى الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى ذكرها الاقسرائى فى صحة التجوز المذكور فى المصدر الميمى بان المسموع منه فى غيره من المصادر ولايلزم من صحته فى غير الميمى صحته فيه فليس بشئ لان المعتبر فى صحة التجوز المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لايلايم ماذكر فى التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة فى مكانها الاصلى لزم فى مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان فى لفظ الزعم اشارة الى هذا (قوله واعتبار التناسب فى تسمية شئ الى آخره) كأنه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر (قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية) اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لاوضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام (قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد) اى بحيث تحصل معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها والافيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة (قوله مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما) المرتجل المنقول لالمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما مالانقل فيه كالمشترك (قوله وهو متعلق لقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم

ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقدر عليه فى الاصطلاح
والفرق عندما استعمله النحوى اوغيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة
بل المراد بذلك كونه موضوعا فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى
ذلك ام لا (قوله فلا بد من العلاقة) العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة
ونحوهما من المعانى وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات
قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى (لا ترى فيها عوجا ولا امتا) فعلى ضرب
من التأويل (قوله وقد يكون مرتجلا الى آخره) المرتجل ايضا قد
يكون من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح فى الغير بلا علاقة وضع جديد
فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال
وبقوله غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما وانما
جعله ههنا من اقسام المستعمل فى غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى
بالاعتبار (قوله والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى الى آخره) اى معنى
مجازى غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من
حيث خصوصه معنى مجازى للكلى واطلاق الكلى عليه من حيث خصوصه
بطريق المجازى كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفى الاصطلاح
المنقول فيه بالعكس) المقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح
الذى وقع فيه النقل فى ذلك الاصطلاح (قوله امامن حيث العرف فهى
موضوعة له ابتداء) وفى شرح المفتاح للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف
تطلق على البغل ايضا (قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز) اراد الحقيقة
المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له
لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه
آخر (قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة) انما قيد بهذا مع ان لفظ
الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحوى
او المتشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوى بناء على ان
اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب
بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارفيه
وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتأمل (قوله وفعل للفظ والحدث)
اعترض عليه بان الذى يجئ المعنى للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل
بالكسر الاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وصرح به الجوهرى

(ايضا)

ايضا قلت هذا انما يرد لوكان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر (قوله مما ذكر بلفظ النكرة الى آخره) كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة فى قوله وماذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والافكل لفظ آتى به صورة النكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل (قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة) وانما سمى مرسلا لان الارسال فى اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد (قوله والافالاستعارة الاصوليون) يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلاتغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع فى العنت اذارأيت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة (قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها) الضمير فى فى منها راجع الى اليد وفى بها الى النعمة صرح به الشارح فى شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه (قوله ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم) لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فى اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا بالاستعمال اليد وان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه ان لااحتياج الى ذكر المنعم فليتذكر (قوله واما اليد فى قوله عليه السلام) تفصيل للمجمل فى ذهن السامع ومعنى يتكافأ دماؤهم يتماثل فى القصاص من الكفؤ وهو المثل لافضل لشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين (قوله يعنى ان فى هذا التسمية مجازا مرسلا) ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله ففى العبارة تسامح) فان قلت المجاز مصدر ميمى صفة للمجاوز كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدرى به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدرى بطريقة الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لايخفى

على المنصف (قوله وهى الشخص الرقيب والتاء للمبالغة) فى الصحاح ربأت القوم رباء وارتبأتهم اى رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا (قوله والانملة جزء من الاصابع) الانملة بالفتح واحدة الانامل وهى رؤس الاصابع (قوله قولهم فلان اكل الدم) ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دماان لم ارعك بضرة * بعيدة مهوى القرط طيبة النشر * دعاء على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القد اوطويلة العنق (قوله وظاهر انه سهو لانه من تسمية الى آخره) قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اى الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتأمل (قوله لانه لا يتم بعد البلوغ) لان اليتيم هو الطفل الذى لااب له يقال يتم الصبى بالكسر يتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم فى بنى آدم من قبل الاب وفى البهايم من قبل الام (قوله او محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى واسئل القرية) لكنه لا يضر بالتمثيل (قوله قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما) خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك فى الذهن او الخارج بل اتصاله فى الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق فى جميع انواع المجاز (قوله واما فى غيره فيظهر الى آخره) الضمير فى غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ (قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له الى آخره) فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم فى المجاز باعتبار مايؤل بل يكفى توهم ٨ الاتصاف فى مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجازا وان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قتلت هذا الحى امس مجاز باعتبار ماكان مع ان حصول الحية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعنى زمان القتل بل هى حاصلة له فيه قلت الحكم الذى يعتبر هنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحى فان المجاز فى هذا الحكم اذلو قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل (قوله فان الانسان لا يوجد

٨ كما فى عصرت خمرا فاريقت فى الحال فانه مجاز باعتبار مايؤل مع عدم حصول حقيقة الخمر للمسمى بالفعل اصلا فى زمان سابق او لاحق اى زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم فى مثل قتلت قتيلا الى آخره نسخه

بدونهما) فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا
تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان
عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود وهذا خلاصة ماذكره الفاضل المحشى
وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه بحث اذلو حمل اللزوم في قوله فجميع
ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع
الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض
لا يقول به المحققون الا انه مبنى صحة الجواب المذكور ولو حمل على اصطلاح
ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا
والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط الى آخره فحينئذ لا يتم الجواب
المذكور فتأمل (قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان) اى من حيث انه
انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع
يناسب هذا الاعتبار فهو جائز فهو كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى
في قوله تعالى (تبت يدا ابى لهب) ان يراد باليد النفس (قوله فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا)
يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا
فيما اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون الاطلاق بطريق الاستعارة
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة
الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا
شك في تغاير المعنيين وتعددهما (قوله اى قول زهير بن ابى سلمى) ابو سلمى بضم
السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة بن رماح
من بنى حازن (قوله عند اصحابنا) الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التأثير
بزى لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له حينئذ صورة كاللباس ويطلق عليه
اسم الموضوع لما هو متحقق (قوله من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة) الانتقاع
تغير اللون من حزن اوفزع والانمياع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة
يقال فلان رثة الهيئة اى سيئة (قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا الى آخره)
هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة
اجراء المشبه على المشبه به اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس بتفريع على
قوله والمراد بمعناه ماعنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه

لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال (قوله بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا) ٧ فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة لا يقال لا دلالة فى الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفى فى القرينة ماهو الظاهر ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر فى الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى بقى الكلام فى ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد هو تلك المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز فى الاسد كما ادعاه الفاضل المحشى وان كان الثانى فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد فى احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير فى الموضعين مردى همچو شير فقول الفاضل المحشى ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون سياق الكلام ٦ لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا فى معناه الحقيقى لا يشفى العليل * ثم ان قوله فههنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدورا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرف داخل فى القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشى ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف (قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه) اى ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة

٧ لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة ففيه انه لا دلالة فى الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ومسخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه نسخه

٦ فيه منع اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ماله الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلى ثم استعمل فى فرد منه لا بخصوصه كما فى قولك رأيت رجلا مع ان المرئى زيد بعينه ثم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة لكنه غير قصدى لتشبيه زيد الى آخره نسخه

للاسد عليه فى المثال المذكور اعنى رأيت اسدا يرمى ونظائره مثل رأيت اسدا فى الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ماتوهم من ان الملازمة المعتبرة فى باب المجاز هى الملابسة فى الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازى الدلالة فى الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه بقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه ٣ (قوله كقوله اسد على وفى الحرب نعامة) * المصراع * لعمر بن الحطان مفتى الخوارج وزاهدها وتمامه * فتخاء تنفر من صفير الصافر * الفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله ينفر صفير الصافر انه ينزعج من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور * هلا برزت الى غزالة فى الوغى * بل كان قلبك فى جناحى طائر * غزالة امرأة شبيب الخارجى وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة فى ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى الحرب (قوله وكقوله والطير اغربة عليه) بعض من بيت لابى العلاء المعرى فى قصيدة يرثى بها الشريف الظاهر الموسوى مطلعها * اودى قلبت الحادثات كفاف * مال المسيف وعنبر المستاف * وتمام المصراع المشار اليه فى الشرح * والطير اغربة عليه باسرها * فتخ السراة وساكنات لصاف * اودى اى هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسر جناحيها وهذا لايكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طى والمعنى ان كل الطيور فى الحزن على المرثى مثل الاغربة الباكية عليه (قوله فانه كثيرا مايكون بحيث لايحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لايصح) كما اذا اقترن به نفى جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بآدمى وفى التنزيل (ماهذا بشرا ان هذا الا ملك كريم) اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بآدمى فان الآدمية انما تنافى الاسدية لاكون الشئ شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ فى اواخر دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لاتشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود فى المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى فى التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفى

٣ قوله ويدل على ما ذكرناه قال الفاضل المحشى ليس فى تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذى تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة فى الاستعارة مثلا ملتفت اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف مالو ابقى على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقى كثيرا ما يخلو عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجار انسب بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا نسخه

الجنس الادمى عنه وهذا لانا فى كون المثال من قبيل التشبيه فى نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشى بنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بآدمى اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس بآدمى فتأمل (قوله ولاحت من بروج البدر بعدا) بروج البدر هى التى يجتاز بها فى مسيرة وهى اثنى عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا نصب على التميز والمهاجع مهاة وهى البقرة الوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن فى الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن قيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول فى البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واستتر فكأنهن دخلن فى برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما فى قولنا رأيت اسدا فى الشجاعة) فان قوله فى شجاعة يقتضى تقدير المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد فى شجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رأيت رجلا شجاعا فى شجاعة لكان لغوا من الكلام ٩ (قوله وابعد من ذلك) اى من كون ما ترك فيه المشبه وانى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيما بخلاف الآيتين ومعنى (ضرب الله مثلا) وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثانى للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا بتضمن ضرب معنى صير وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذى يكسر العطش والسائغ الشراب الذى يسهل مدخله فى الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما فى امس الدابر

٩ قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه بمعناه وهو بيان الاستعارة وقد تكلف فى الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اى شئ اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان فى الظاهر فاعل يتبين ليس فاعلا فى الحقيقة بل الفاعل فى الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الا بيض فى الظاهر وبيانا لذلك الامر فى الحقيقة فليتأمل فى هذا فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصره على ٣

اوخبر بعد خبر والغرض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اى ملح مروقد اج الماء يؤج اجوجا (قوله على مايظهر بالتأمل) وذلك لانه لايصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثانى اذلايناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر فهو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لايخفى (قوله لان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لاالاستعارة ربما) اعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تأكلون الآية ترشيحا للاستعارة او ابتداء الكلام واجيب بان سوق الكلام لبيان ان ليس فى الكافر نفع اصلا وهذا انما يتأتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة مايحثى فى اواشد قسوة كأنه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفى الكافر لانفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يتيسر هذا المعنى اذ المستعار منه فى الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التى يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رأيت فى الحمام اسدا يفترس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به فى مثالنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد مافسر قوله تعالى (ومن كل تأكلون) بقوله اى ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ من العذب حتى قال نفسه فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كشئ واحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لايخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ فى سورة الفاطر مبنى على القيل الآخر الذى نقله فى سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن المالح من وجه فليتأمل (قوله ولايخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف) قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى (او كصيب من السماء) الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى (ومايستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولايخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر

٣ الاستعارة التى هى ابلغ وادخل فى الفصاحة اجيب بان فى هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصبة الى المعنى الحقيقى وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان فى حكم من الاحكام التى يحتاج اليها كل احد
نسخه

المشبه على سنن الاستعارة لاتمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل فى هذا المقام من الثانى (قوله وهذا الكلام صريح الى آخره) حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على انه لوكان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا (قوله وقدسبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه) حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع (قوله بمعنى ان التصرف فى امر عقلى) اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ماهو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيماسبق هو الاسناد او الكلام (قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيدويشكر) استعارة) ولوفرق بان لا وضع فى الاستعارة وبانه قداعتبرفيها كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح لارعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلايصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معانى المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح (قوله ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا) فيه يحتمل ان يراد به انه جعله شبيها بالاسد مشابهة تامة هذا قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجرى فى زيداسد الى آخره يجرى فى زيداسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا فى زيداسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لماسبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه فى الكلام كما سبق فان قلت ذلك الادعاء لايتحقق فى المعرف اعنى زيد الاسد بل المعنى على تقدير ارادة التشبيه مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك فى الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله تشبيها بالاسد ولايجرى هذا فى الاستعارة فتأمل (قوله قدزرا زراره على القمر) قد سبق فى بحث المجاز العقلى ان مطلق ذكر المشبه لاينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لاالتشبيه فليتذكر (قوله وبهذا يندفع الى آخره) اى ببيان ان القرينة مانعة

عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الى آخره ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لايمنع الاعن ارادة المعنى المتعارف فلامنافاة (قوله واما التعجب والنهى عنه فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة) فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهى عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فحينئذ لاحاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب الى آخره) اى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد مايقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب المفتاح الى آخره) اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لاتطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذلايتصور حينئذ من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب مالايطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لاينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لاينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى فى التبرء عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج مادل عليه ظاهر كلامه ولايقدح فى مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر فى الدعوى الباطلة عن ذكر التبرء عن التأويل لانه اذا تبرء عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبرءا فظهر وجه التخصيص فى كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة كذا فى شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تفسيره مراد السكاكى من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعنى مالايطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يسمى قسمه الآخر وهو مالايطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة (قوله ولايكون الاستعارة علما) لاخفاء فى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم (قوله وكذا مادر فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى الفهاهة) قدسبق شرح سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمى مادر الانه سقى ابلاله من ماء حوض

فلما فرغ الابل بق فى اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا
من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى
ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج
لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبى فضرب به المثل فى العى قال
حميد الارقط بهجو ضيفا له امانا ومادناه سحبان وائل * بيانا وعلما بالذى
هو قائل * فما زال عند اللقم حتى كأنه * من العى لما ان تكلم باقل * واعلم انك
اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة وقصدت المبالغة فى التشبيه
وادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه به فقلت رأيت عمرا فالظاهر انه استعارة
لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس فى بيان
الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات فى الاجناس لا الاشخاص ولهذا
علل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة فى الاعلام
بان مبنى الاستعارة على المبالغة فى حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك
انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولاشك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما
الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو
موضوعا لذات ماله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين له
شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود
بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة فى حال المشبه اعنى وجه الشبه
حتى كأنه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به
داخلا فى جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه اذا كان شخص ولا شبهة
ان ادخاله فى جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتأمل والله اعلم (قوله فان تعافوا)
من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف
الرجل طعامه وشرابه اى كرهه (قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون) فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد
تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق
كاره العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف
وغلبة الاستعمال فى السيوف (قوله من نصله) اى نصل سيف الممدوح
ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس (قوله على ارؤس
الاقران خمس سحايب) الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفوء فى الحرب

وخمس سحايب فاعل تنكفى وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض على العدى * مع السيف فى يثنى قنا وقواضب * الثنى واحد اثناء الشئ اى تضاعيفه والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله اى انامله الخمس) يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة (قوله والمراد باروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح) ولكن تحمله على انه جمع قلة لمافيه من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها ولايخفى مافيه من اللطف (قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى آخره) يعنى قوله فى الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لاالحياة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ماهو المصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء (قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو) امافى المرسن فكونه انف مرسون واما فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء (قوله فانهم عدوها فى الاستعارات) الضمير فى عدوها راجع الى وضع المرسن فى موضع الانف ونحوذلك اى الى الجماعة ولهذا انث اويكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور (قوله الى مجانس له كالمرسن والانف) فان كلامنهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وحاصل ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد (قوله وفى يكون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر الى آخره) اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولايخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة (قوله وهو ضم حلق الدرع) الحلق بفتح الحاء واللام جمع حلقة بالتسكين على غير القياس قال الاصمعى الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابى عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه (قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة)

اى للشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ودلالة له عليه (قوله لا المجموع المركب منهما) اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قوله يخالف قانون المجاز اذقد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقى الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى فيما سبق وهذا القدر كاف فى اللزوم (قوله واذا احتبى قربوسه الى آخره) القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم اعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الريح (قوله ولم ينظر الغادى الذى هو رائح) النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب (قوله يسرا جنيبا) اى مسرعا يقال ولى حثيثا اى مسرعا حريصا (قوله والشبه فيهما ظاهر عامى) وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة (قوله وتبين امرهما فى الهوادى) الهوادى جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت اعناقها (قوله كما فى قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه * الى آخره) مطلع القصيدة قفا نبك فى ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * وقبل البيت المذكور فى الشرح دليل كموج البحر ارخى سدوله * على بانواع الهموم ليبتلى * ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور * الا ايها الليل الا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بامثل * السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطى التمدد والباء فى بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمته اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوء نواء اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به فى الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء فى الشعر مشددا (قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية) حيث شبه الليل بالانسان

المتمطى فى الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب والتمطى
والكلكال والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى مافى شرح التبيان من ان المجموع
استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ماسيأتى من قول امية وغداه
ريح قد كشفت وقرة * قد اصبحت بيد الشمال زمامها (قوله من حلى القبط)
الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء
وسكون اللام كثدى وثدى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى
والقبط اهل مصر (قوله فان كلامه فى المصرحة لانه فى ذكر الاقسام التى
هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز) كما دل عليه سوق كلامه
من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان
الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه
فى معناه الوضعى (قوله بشواظ النار) الشواظ اللهب الخالص الذى لادخان
فيه (قوله والثانى تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار) فيه بحث
لان هذا الكلام من المصنف لايستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل
استعارة تخييلية وهى عنده حقيقة ولايتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر
الاستعارة على مذهب الزمخشرى وغيره ولفظ الزعم لايخلو عن الاشارة
الى البحث المذكور (قوله وهما حسيان) فان قلت الازالة امر عقلى قلت
المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والامساء والكشط الازالة يشير ان اليها
(قوله اى حصول امر عقب امر دائما او غالبا) هذا الترديد لاجل بيان معنى
الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام (قوله واجيب بحمل
عبارتهما على القلب) السكاكى لايشترط النكتة فى القلب يقبلها مطلقا
ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلايتجه طلبها فى هذا القلب بناء على لزومها
لقبوله عند المصنف (قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال) اعترض عليه
بان قوله المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته يأباه لان المسلوخ
لايزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لامع من
وقد اشار الشارح الى اندفاع الثانى بقوله فاقام من مقام عن واما جواب
الاول فان يقال لانسلم ان المسلوخ لايزول من جلدته بل اذا زال الجلدة
عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة (قوله وذلك عاريا ابن ريطة ظاهر *
عجز بيت من ابيات الحماسة صدره * عيرتنا البانها ولحومها * وقبله
انى دفاعى عنك اذا انت مسلم * وقد سال من ذل عليك قراقر * ونسوتكم

فى الروع بادوجوهها * يخلن اماء والاماء حراير * الاستفهام للانكار و مسلم
على صيغة المفعول اى مخلى من اسلمته اى خليت بينه و بين من يريد النكاية
وقراقر اسم واد اى امتد سيل الذل نحوك فسال به عليك قراقر والروع
الخوف يخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال
انهن حراير فى نفس الامر والاستفهام فى اعيرتنا ايضا للانكار اى لم تعيرنا
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها
جائز فى الدين والعقل وتفريقها فى المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر
اى زائل (قوله وتلك شكاة) الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية (قوله وذكر
العلامة الى آخره) كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى ان الظلمة هى
الاصل و المظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة
ان يكون الليل ظرفا و النهار مظروفا (قوله فقد يطول الزمان والعادة فى مثله
الى آخره) قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق مااختاره الى آخره من التأويل
والحقيق بلطائف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع مابين الطلوع
الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح و الموافق لكتب اللغة فيكون الفاء
للتعقيب الحقيقى نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى
ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف مافى اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجاة الاظلام
لظهور النهار الذى هو مجموع مابين الطلوع والغروب على ان الآية مجرد
اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع مابين
الطلوع و الغروب فلا نسلم ان لها دخلا فى المقصود فتأمل (قوله ثم لا يخفى
ان اذا المفاجأة انما يصح الى آخره) قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام
بمعونة المقام فيندفع لائمة المفاجأة عن المصنف اذ المرتب على السلخ فى الحال
اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لائمة المفاجأة انما يتصور
فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بعده بلا ترقب كما ذكره الشريف فى حواشى
شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتأمل
فتأمل (قوله واقول تقوية لذلك الى آخره) فيه بحث لان الآية على مايتبادر
من نظم الآية سلخ النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساطه
التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم فى الحال ويترتب عليه الظلام دفعة آية
لكمال القدرة اية آية و التقوية التى ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية

نفس مفاجأة الظلام فتأمل (قوله وههنا بحث الى آخره) قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع فى الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشهر واقوى مما هو فى الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لاشك فيه ٧ (قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له الى آخره) يمكن ان يقال البعث المطلق فى صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت (قوله والمعنى ابن الامر ابانة الى آخره) اى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر كما لا يلتئم الزجاج المكسورة (قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان) فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلى هو الاحاطة المعنوية المتحققة فى الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة فى القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية (قوله وهو ما دل على نفس الذات الى آخره) مرادهم بالذات فى هذا المقام ما يستقل فى المفهومية وفى تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها (قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف الى آخره) اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف (قوله وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم) ولا شبهة فى ان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا يتناول العلم الشخصى اذ مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلة فى مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح للموصوفية

٧ وقد يقال ماذكره انما يرد لو لم يكن هذا فن باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها فى اعتبار التشبيه المقلوب نسخه

وكذا المشتقات (قوله والاقتبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة) والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك اعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء (قوله اولكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه) انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لافرق بين التعبيرين فى الدلالة على المقصود (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة الى آخاه) هذا التفسير ذكره العلامة فى شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لاغير الثابتة كمعانى الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعية الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ماشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى عليه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه فى شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هى الماهية باعتبار تحققها وثبوتها فى نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولاخفاء فى ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ماذكره الفاضل المحشى جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال فى دفعه المراد بالحقايق المعانى المستقلة بالمفهومية لاماتوهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لاينافى ماذكره نفسه فى ايضاحه الذى كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما فى قولك جسم ابيض وابياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولايمكن ان يراد بالحقايق ههنا ماذكره المحشى لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشى من البين فى السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه لك ظهر ان ماذكره القوم من ان الاستعارة فى الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معانى الحروف

والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون
الافعال والحروف (قوله دون الافعال والصفات) كأنه اشار بالحام لفظ
المعانى الى اندفاع البحث الذى اورده نفسه فى شرح المفتاح وهو ان
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لايختلف باختلاف التعبير
فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لايقدح فى اتصافه
بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق
واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع
على ماذكره فى ذلك الشرح ان المعتبر فى هذا المعنى منهوم اللفظ حتى اذا قيل
لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لاذواتهم
فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق
امر من تأليفات العقل (قوله اوعروضها لها) فيه بحث لان العروض ان
منع جريان التشبيه ينبغى ان لايجرى فى المصادر ايضا لان عروض الزمان
لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا
عرض الزمان لها حقيقة بخلاف مفهوم المصادر ومالم يلاحظ نسبة
الضرب مثلا الى شئ لايعرض له الزمان كما لايخفى على المتأمل اويقال المراد
بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارى
على اصل الوضع اللغوى لابحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر
وقدمر من الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هذا بالافعال تحقيق
يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه (قوله ودون الحرف وهو ظاهر) لانها روابط
وآلات الملاحظات فلاتكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشى وههنا
بحث وهو ان معنى الحرف لايصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلايجرى فيه المجاز
المرسل ايضا اصالة فلم لم يعتبروا قسم التبعى فى المرسل ايضا اللهم الا ان يقال
ماوجد المجاز فى الحرف بحيث لايكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام
واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لايتأتى فى الافعال لكثرة المجازات
المرسلة فيها تأمل (قوله واما الموصوف فى نحو شجاع باسل الى آخره) الباسل
هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب البالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف
الثانى فى هذه الامثلة ابلغ وازيد فى المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه
عليه فظن منه ان الثانى وصف للاول (قوله نحو مقام واسع ومجلس فسيح آه)
المراد بالنعت الذى سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف المعنوى لا النعت

النحوى وانما اورد النعت النحوى ههنا وفى قوله واما الموصوف فى نحو شجاع باسل الى آخره لتضمنه الوصف المعنوى (قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية) فيه بحث لان غاية مالزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعنى الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط (قوله فالتشبيه فى الاولين بمعنى المصدر) قال الفاضل المحشى فان قلت هل يجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبها بان يشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب اخرى كمطلق الالية مثلا يقال قتلنى السوط او السيف فالتبعية فى الافعال لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق (قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف وما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها) الضمير فى بها عائد الى ما والتأنيث لكون ما عبارة عن المتعلقات فى المعنى وفى عنها راجع الى معان فى معانيها الى الحروف وفى قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظة بها غير موجودة فى عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها فظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكأنه اشار ههنا بالحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان فى العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظة الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشى فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير الى ما ويجعل

المعبر به معبرا مجازا لكن لايخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية
(قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء
الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ماينتهى
به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون
جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك
ان تقول غاية ما فى الباب ان يكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله
غير عزيز (قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء) قال فى شرحه للمفتاح وهو
ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر
بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلالة احد اللفظين عليه ذكر
متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو
المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية
وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشى
وحقق معنى الحرف بوجه لامزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر
فيه (قوله غير صحيح كما سنشير اليه) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى
حذف المضاف اى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس
المخصوص والتمثيل لمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى وتوضيحه ان مقتضى
قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل
اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى
الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به
الضمنى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه اعنى تلبسه بزيد فالتلبس
مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة فى مستعار فلا خلل فى الكلام
هذا ما قيل ولايخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر
التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لايخفى (قوله للدلالة بالنطق)
وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم (قوله باعتبار ذكر
الملزوم وارادة اللازم) قد اشرنا فى اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم
فى جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذلك اللزوم وارادة

اللازم لايكفى فى بيان العلاقة بل لابد بيان انها من اى نوع من انواعها (قوله كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب عل الالتقاط) اراد بالمحبة محبة بالملتقط وهو موسى عليه السلام اواراد اثرها والاقحبة الملتقط وهو آل فرعون علة على الالتقاط مقدمة عليه (قوله انه مشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع) ولايخفى انه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ماقيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولايظهر فيما ذكر من التشبيه آه (قوله ومدار قرينتها فى الاولين) انما قال فى الاولين كما سيجئ من ان قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة (قوله جمع الحق لنا فى امام) البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاذه وكان واحد عصره فى الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الاثلث ساعات من النهار (قوله لم تلق قومًا هم شرا آه) الظرف اعنى منا متعلق بشر والعيشة مابين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهى امامضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثانى لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر فى النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى فيها بالدم ظهور الشر وكثرة القتى (قوله ونقريهم) من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت والجامع بين القرى والطعن ايصال الشئ الى الباطن (قوله كقول الحريرى واقرى المسامع الى آخره) البيت من قصيدة ذكرها الحريرى فى المقام الثانية والثلاثين مطلعها ليست لكل زمان لبوسا * ولابست صرفيه نعمى وبوسا * فغند الرواة ادير الكلام * وبين السعاة ادير الكؤسا * وطورا بوعظى اسيل الدموع . وطور ابلهوى اثير النفوسا * واقرى المسامع الى آخره البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون مددت وبؤسى بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل يأس بؤسا وبئسا اى اذا اشتدت حاجته فهو بائس المسامع جمع المسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية ومازائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق اوهو السابق نفسه

(على)

على اختلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذى يقف فى اثناء الجرى والشموس الذى يستصعب الركوب عليه (قوله او الى الجميع) الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره فى مجرد مجئ الى بمعنى على قوله عليه السلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى (قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * الى آخره) الحزن بلاد العرب وهى فى الاصل ماغلظ من الارض ومزهرة حال من رياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظرف لتقرى (قوله فغير صحيح لان المجرور) وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشى فى شرحهما للمفتاح ولايخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما فى الاية او باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان الاجفان مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان الرياض وهى الزهرة الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وبسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وبقرى الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اولا له وظاهر ان الايقاظ لايكون الا للنايم تعين ان يراد بالاجفان السارى فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقرى استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما فى وقت واحد ولايتأتى هذا على ماذكر اللهم الا ان يقال نزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد اشار اليه ابو الفتح فى المحتسب (قوله مطلقة وهى مالم يقترن بصفة ولا تفريع) مثل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه نشبت الشئ بالكسر نشوبا اى علق فيه فهو ملايم للمستعار منه فالاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكى ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذلو قلت انعدمت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكى ذكر فى

لطائف (ياارض ابلعى) الآية ان الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب
وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبية تعسف لا يصار
اليه فكأن تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر
فتأمل (قوله يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين) حاصل المعنى
ان السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويجيئون الى حضرته فيتبسم
ولا يأخذ منهم فيتملكونه (قوله والاخرى انها مكنية وهو انه شبه الى آخره)
فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شئ من
لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية
والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيق وفى الآية وجه آخر
ذكره المؤذنى فى شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقحم كما فى
قوله تعالى (واما من خاف مقام ربه) لم يبعد ولا يخفى بعده (قوله من طعم المر
الطعم فى الصحاح بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا
ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان غشا والطعم بالضم
الطعام (قوله فلا يكون ترشيحا) قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان
مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشئ فان مساق الكلام على انه
تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التى ذكرها وانما المتوهم
ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للمستعار منه فى هذه الاستعارة وهو طعم المر
فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى
ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تمتها (قوله
حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج) حاورت بالحاء المهملة من المحاورة
بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت
تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اى ممتد مرتفع
جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا (قوله هذا تجريد لانه وصف آه)
مبنى على ان قرينة الاستعارة حلية او فى البيت السابق والافشاكى السلاح قرينة
للاستعارة لا تجريد (قوله حتى لظن الجهول) اللام فى لظن لام الابتداء دخلت
على الماضى بتقدير قد ويروى يظن وهذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى
ان الجهول هو الذى يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة فى السماء واما غيره
فهو يعلم ان الله تعالى اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا
حاجة فى شئ اصلا (قوله وما ذكرنا صريح فى الايضاح) حيث قال واذا جاز

البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الى آخره (قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الى آخره) اذلو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته (قوله كقوله هى الشمس مسكنها الى آخره) فان قلت الاستشهاد على ماذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعنى هى على ضمير القصة قلت قوله فعز الفواد عزأ جميلا * يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون مابعده من النسب المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيق فى السماء جلى لكل احد (قوله انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى آه) قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لايخلو من تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة يقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لايخفى على ذى انصاف وعلى ماذكره الشارح لايكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى يقدم رجلا تارة ويؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير (قوله فخص المجاز المركب فى الاستعارة) وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدأ باللام فى قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الى آخره وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من المجاز المركب اعنى ماليس باستعارة تمثيلية لقلته ولقلة لطايفه (قوله لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به الى آخره) هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة لاتكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء فى قولك بالصيف ضيعت اللبن لايغير غرابة كانت عند الكسر (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء فى بالصيف بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى ويروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية (قوله لان المثل) قد ورد فى امرأة وهى دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسألته

الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتوا ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمر وضربت على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير تعني ان هذا شاب الجميل اللبن القليل الممذوق اى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف (قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه يشبه الاستعارة فى صفة ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (قوله واذا المنية انشبت اظفارها الى آخره) اذا شرطية وانشبت مفسر بفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والفيت جزاء الشرط والمنية فى الاصل من منى الشيء قدر سمي الموت بها لانه مقدر (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعودة كلها بمعنى وهو شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم (قوله بتجلدى للشامتين الى آخره) التجلد اظهار الجلادة والجراءة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته (قوله ان قلت فاذا يقول المص آه) يعنى ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما تلازمان (قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام) يعنى انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكى فى بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اناب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية فى قول ابى تمام * لا يسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكاء * وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكى تفسد لم يعتد به بخلاف ماذكره فى آخر الفصل من قول ابى تمام واندفع ايراد الفاضل المحشى هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من اناب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة فى هذه الحوالة (قوله شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل) ومنه قول ابن التيهان فى بيعة العقبة يارسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك (قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء) المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة

(قوله)

(قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف فى التخيلية) والفرق ان التخييلية على ماذكره الشيخ لايجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا بالتشبيه ولا كذلك على ماذكره المصنف (قوله وغداة ريح قد كشف وقرة الى آخره) الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشف محذوف اى ازالت ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة اوريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذظرف لكشف واصبحت تامة فاعلها زمامها والتأنيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العائد الى القرة اوالغداة والجملة اعنى بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد (قوله اى سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن (قوله ولاحاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذاقدرة واختيار قال فى الصحاح اقصرت عنه اى كففت ونزعت مع القدرة فان عجزت عنه قصرت بلاالف والباطل ليس ذاقدرة واختيار وهذا القدرة لايكفى للحمل على القلب اللهم الاان يقال انه لاحاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع (قوله كذا الضمير فى معاودته) اى هو ايضا راجع الى ماكان يرتكبه (قوله وكذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الاان يقال انه ثبت رواية مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض رؤساي مولاي ان وافيت بابك طالبا منك * الصحاح فليس ذلك بمنكر * البحر انت وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهرى * (قوله ويرتكب كون الكلام قلقا) اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التأمل الصحيح كونه هو المتعلق اوبين المعطوف عليه وهو تعد والمعطوف وهو لاتسميها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب

وهو ان يقال الاحتراز بالقيدالاخير عن الاستعارة يقتضي سابقة الدخول
فقوله نفى الاستعارة الى آخره اشاره الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها
استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذى يبتنى الاحتراز عليه
وعلى هذا لاغبار في كلامه فليتأمل (قوله فيجب ان يكون لازائدة) او يحمل
على حذف اللام دون عن اى احترز لئلا تخرج (قوله لفظ الغائط فى فضلات
الانسان) الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسعة والجمع غوط واغواط
وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغائط فيقضى حاجته
فقيل لكل من قضى حاجته قداتى الغائط يكنى به عن العذرة (قوله وصاحب
العرف لفظ الدابة في الحمار) هذا بناء على ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص بالفرس
والبغل (قوله فلابد ههنا من حذف المضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق
فيه بحث اذلاحاجة للاحتراز خروج ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد
لان مثل لفظ الغائط اذا استعمله اللغوى في منهضم المتناولات يكون مستعملا
فى غير ماوضع بالتحقيق فى الجملة فلايخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة
قيد آخر نعم يلزم ان يدخل فى حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية
فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل العرف
فى المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق فى قوله
غير ماهى موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لااشكال (قوله لان
تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الى آخره) حاصله
ان من يدعى ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة
فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون
قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء فى انها لرفع مزاحمة
المعنى الآخر لالتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما
يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففى الاستعارة دلالة
ظاهرة ادعائية فلايخرج الاستعارة عن الحد الثانى الذى ذكره السكاكى
للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذه
بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل (قوله
ولايخفى عليك ضعف هذا الكلام) اذ المطلق ينصرف الى الكامل
فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلى والقرينة المذكورة
قرينة الدلالة بلاشبهة اذ لولم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور

تعسف ه. او قد اجاب الشارح فى مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكى لم يقصد
ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التأويلى بل مراده
انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل
كما فى الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه
المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل (قوله لزم
الدور) اراد به توقف الشئ على نفسه سواء كان بواسطة ام لا (قوله
بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الى آخره) ارادة قيد الحيثية فى تعارف
الامور التى تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجرى
فى القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا فى تعارف الكليات الخمس وغيرها فلا
اعتداد بما ذكره جمال الدين فى شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات
اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه
لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هى موضوعة له متعلق بالاستعمال
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذى هو وضع التخاطب
لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اى وضع كان كان استعمال
الصلوة فى الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو
موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان
المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف فى استعمال
الالفاظ فمن استعمل الصلوة فى الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم
انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له
(قوله وهذا غلط لان اشارته الى آخره) فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان
قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب فى الغلط
والنصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الا ان
ينصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة فى
مادة لا يستلزم ثبوتها فى جميع المواد فالغلط الذى لا يوجد فيه قرينة داخلة
فى تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل
فى معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا
يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال فى الجواب
عن الاعتراض بالغلط ان المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك
الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له فى المتعلق وتبادره من عند

الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك الى آخره فتأمل (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول اعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى (وجاء ربك) والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام بقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لابد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى (ليس كمثله شئ) والقيد الثانى اعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى انف الانسان (قوله فى انه كذلك ينبغى) اى السبع كذلك ينبغى وهو ان يكون له اظفار ولفظ ٧ كذلك حال من المستتر فى ينبغى (قوله وكلامه فى مناسبة التسمية الى آخره) كلامه فى وجه التسمية الذى ذكره فى مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الى آخره ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار (قوله وسيجئ من كلامه ما ينافى جميع ذلك) هو قوله فى القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجئ توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى (قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى) فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام فى قوله لوصف الاخرى لام الغرض لا صلة الاستعارة (قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى آخره) حاصله ان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ان قسم الشئ اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود وهذا وقد رد جمال الدين رح الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح فى التقسيم الذى لا يراد به الحصر

٧ والكاف بمعنى المثل فلا يكتسب التعريف من المضاف اليه المنافى للحالية ١٢

كما فى المثال المذكور والتقسيم الذى يذكر فى مشرع ابواب الكتب وفصولها
يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذى لا يراد به الحصر
وقولهم ليس شئ من المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا
فى المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكى بل هو
دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر
الذى اوجبه فى مشرع ابواب الكتب حصر المقسم فى الاقسام بمعنى ان
لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء
جملة الاقسام فهو حاصل فى المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر
القسم فى المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم
وجوبه فى ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التى لا يوجد فيها الحصر
المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهى او كسبى وكل منهما اعم
من التصديق (قوله الثانى لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره)
للفاضل المحشى ههنا كلام طويل الزيل لكن تخطيئته فى آخر البحث عبارة
الشارح فى شرح الكشاف وهى قوله فان مبنى التمثيل على التشبيه الحالة
بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى
بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف فى عبارة
الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف
الاول المعنى المصدرى وبالثانى الصفة المعنوية التى هى وجه الشبه فلا يتجه
الاستدراك الذى ذكره اصلا فتأمل (قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا التشبيه الى آخره) يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان
التمثيل فى المفردات لا ريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل
المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم
وهو التمثيل فى المفردات اعتمادا على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان
جميعا من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصلح مثالا للتشبيه يصلح مثالا للاستعارة
بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية فى كل
باب من تعميم مباحثه وايراد نظائره من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص
التمثيل بالمفرد (قوله للقطع بان لفظة تقدم فى قولنا تقدم رجلا آه) قد يناقش
فيه بان هذا الكلام مستعمل فى المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد

فيه تقديم الرجل وتأخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل فى نفس الكلام كذلك حاصل فى مفرداته فانه شبه ازعاج المخاطب نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتأخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافمن المسلمات ان اعتبار التشبيه فى مفردات التمثيل غير ملتزم (قوله واما قول ابى تمام لاتسقنى ماء الملام الى آخره) تمام البيت * لاتسقنى ماء الملام فاننى * صبب قداستعذبت ماء بكائى * الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبب اى عاشق مشتاق واستعذاب الشئ عده عذبا ومعنى البيت لاتلمنى ايها اللائم على كثرة بكائى فانه مستعذب عندى لايؤثر فيه لومك ولاتسقنى ايها اللائم ماء الملام فانى ريان بماء البكاء لاالتفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل) ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائى نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا ريشا من جناح لك حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطاير عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطأ رأسه ويخفض من يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للحالة المشبه بها على انه يجوزان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية (قوله او يكون قدشبه الملام بالماء المكروه) ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا فى الايضاح وفيه نظر لان ماذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغى ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لايسكن اصلا بالملام ولابشئ غيره فكيف يجعل ماذكر وجها للشبه وقداشار الى المعنى الذى ذكرته من قال * دم دركش ازملامتم اى يار زينهار * كاين درد عاشق بملامت فزون شود * وقريب منه قوله اجد الملامة فى هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمنى اللوم * على ان تسكين غليل الادام لايلايم وصف المشبه به بالمكروه (قوله ويخالف تفسيره التخييلية الى آخره) اجيب بان السكاكى فى هذه الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح

الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتدبها مما لايتعد به قال جلال الدين
الشاشى فى شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه
والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان
اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما
التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكى
ان يقدر فى مثله اظفار آخر بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع
كما تقرر فى نظائره (قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لاخلاف فى ان اليد
استعارة الى آخره) اراد باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل
قوله انك لاتستطيع ان تزعم الى آخره واراد باليد ثمة اليد لامن تلك الحيثية
فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة بنا فى كونه حقيقة
لغوية (قوله لانا نقول ماذكرت من معنى الاستعارة) حاصل الجواب اختيار
الشق الثانى ومنع صيرورة النزاع لفظيا (قوله وفى الترشيح بغير لفظه) الكلام
فى ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يعتبر بلفظ المشبه كما فى قولك
مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر
لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن (قوله وجوابه ان
الامر الذى هو من خواص المشبه به الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا الكلام
مبنى على ان لاترشيح فى الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق
فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت
بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر صورة الاستبعاد فلا
يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح فى مثله يعتبر
بالنسبة الى التخييل فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة
المشبه به فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند
السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان
المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقى فثبت الاحتياج
اليه على ان مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلفظ لايلايمه بحسب الظاهر
وفى الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه (قوله فالمشبه هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقى) فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح فى المثال
الذى اورده يعنى رأيت اسدا يفترس اقرانه لكن لامساغ له فى قوله تعالى
(واعتصموا بحبل الله) للقطع بان اعتصموا طلب شى يتعلق بالعهد لاطلب

الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل هذا وقدرد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة للتشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج فى افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الى آخره جواب تسليمى حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما فى المرشحة واستعارة المجموع كما فى التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل (قوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكل) اعترافا مفعول فعل محذوف اى لاتجد اعترافا وقوله اكل مفعول ثان لقوله تجد) قوله مراد فالفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادف فانه كاف فى المقصود لان المنية لما صدق على موضوعها السبع تهيأ دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية (قو ثم تذهب على سبيل التخيل) اى على سبيل الايقاع فى الخيال لا على سبيل التحقيق (قوله فى غير ما وضع له ادعاء) فيه بحث وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة حقيقة الحيوان المفترس فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء ايضا فلا يترجح المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعين (قوله وفيه ما فيه) وجهه على ما نقل عنه الشارح ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذا لم يستعمل فى غير ما وضع له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف

المجاز الذى ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لامرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرف به (قوله ويندفع الاشكال بحذافيره) اى بجميعه فى الصحاح حذافير الشئ اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد حذفار (قوله وبالجملة ماجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية الى آخره) فيه بحث لان هذا لا يأتى فى مثل قوله تعالى (لعلكم تتقون) لان القرينة ههنا استحالة الترجى عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب وكذا فى قوله تعالى (ربما يود الذين) لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الآيتين المذكورتين و يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو و يجعل لعل قرينة لها و يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار و يجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعنى المأخوذ من حيث النسبة على ماحققه فى بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى فى المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لابد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد كلام السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام فى ربما يود الآية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة تشبيه التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتأمل (قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا) ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة فى المشابهة ولاخفاء فى هذا الحصر لان السكاكى صرح فى كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعنى نطقت اوامرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمى وبين النطق الحقيق ليس المشابهة كما صرح به الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع مايقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المتوهم لان التخييلية عند السكاكى عبارة عن ان تؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق استعارة

التخييلية فى هذه الصورة يستدعى القول بتحقق التبعية وهو المطلوب تأمل (قوله فما لاينبغي ان يلتفت اليه) لانه بعد تسليمه لايفيد شيئا ويعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية (قوله ليست فى نطقت) بل فى الحال مما لامعنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لاتحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه فى مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لاينبغي ان يخفى على واحد واما ثانيا فلان السكاكى بعدما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والتزام فى امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لاتنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام المصنف وهذا صريح فى ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكى بان نطقت الحال امر وهمى كاظفار المنية وهذا صريح فى استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ماذكره هذا القائل مخالف بصريح كلام المفتاح (قوله فهو لايقوم دليلا على ابطال كلامه) رده جمال الدين فى شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكى اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين فى علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبرة وهو ممنوع كما اشار اليه الدمامينى فى اوائل شرح المغنى حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذى للقريب بان فيه خرقا لاجماع النحاة (قوله وان لايشم رايحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا والظاهر ان ذكر اشمام الرايحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثانى ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها لانه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رايحة التشبيه قوله قد زرازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن الاستعارة فيه وان لم تخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك واما مايستفاد من ظاهر قول الشارح

قوله وان لايشم رايحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرايحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما فى الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه الشبه كما فى رأيت اسدا فى الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رايحة التشبيه قوله وقد زرازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فقيل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك نسخه

ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا فى الشجاعة تشبيه لاستعارة من انه مثال
لاشمام رايحة التشبيه ففيه انه يفهم منه حينئذ ان هذا المثال من قبيل الاستعارة
الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لاشرط اصلها و لم يقل به
احد اللهم الا ان يقال معنى قوله و لهذا قلنا الى آخره و لاجل ان اشمام
رايحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة فى هذا المثال لتجاوزه
عن مرتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة
يقتضى انتفاء اصلها عند البلغاء لان مالم يحسن لم يصح عندهم فشرط
حسنها شرط اصلها مآلا فتأمل (قوله و لهذا قلنا بان نحو رأيت
اسدا فى الشجاعة) اى ولاجل ان اشمام رايحة التشبيه الى التصريح بوجه
الشبه فتأمل (قوله و ذلك لان اشمامها الى آخره) لفظ ذلك اشارة الى
كون عدم اشمام الرايحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر
من كلامه ان اشمام الرايحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة
وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن
الاستعارة فى صورة اشمام الرايحة المقتضى ثبوت اصلها و لو على قبح
اللهم الا ان يصار الى ماذكرته الآن من ماليس بحسن ليس بجائز عند
البلغاء اوالى حذف المضاف اى يبطل كمال الغرض وقوله اعنى ادعاء
تفسير للغرض وكماله بان لايتحقق فى اللفظ اشعار مايكون المستعار منه اقوى
فى وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر (قوله لئلا يصير كل منهما الغازا) يعنى
ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا و المفروض انه لادلالة عليه من جانب اللفظ
ولم يشم رايحته منه يصير كل من الحقيقة و التخييلية الغازا و تعمية و اعترض
بان حسن الاستعارة برعايت جهات حسن التشبيه كما سبق و من جملتها ان يكون
وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك
واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة و الضعف فيجب ان يكون من
الجلاء بحيث لايصير مبتذلا و من الغرابة بحيث لايكون الغازا قال الفاضل
المحشى فى شرح المفتاح وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية
لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا
بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه
والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه
واريد معناه و اثبت له شئ من خواص المشبه به ودل ذلك على

تشبيهه به فلاضير فى خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان
ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لابظهور وجه الشبه
فانا اذا قلنا جاوزت ابلامائة لاتجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا
تاما ٣ والاظفار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر
سورة القرينة ويكاد يجعلها مؤلة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل فى
وجه الشبه فلها دلالة عليه فتأمل (قوله حتى اتحدا) اى حتى كانهما اتحدا
فالكلام محمول على المبالغة (قوله وتعينت الاستعارة) اى تعينت الاستعارة اذا
قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة
ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ماياتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
التشبيه فلا منافاة بين كلاميه (قوله وقلما تحسن حسن البليغ غير تابعة لها) حكم
بالقلة دون النفى لانها قد يحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان
يقال اظفار المنية التشبيه بالسبع ونظائره ٩ (قوله ولقائل ان يقول الى آخره)
قد يجاب بان التخييلية فى غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها
اعنى اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر فى المكنية والتابع لايكون
لها حكم نفسها والالما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكى بان حسن التخييلية
برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية
مبنية على التشبيه ٦ (قوله وظاهر عبارة المفتاح الى آخره) حيث قال فى قوله
تعالى (وجاء ربك) فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع
فمجاز وصرح ايضا بان النصب فى القرية فى قوله تعالى (واسئل القرية)
والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع
من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام فى النصب والجر والايقال المراد ان
الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كان
الجر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك ويدل على التأويل سباق
كلام السكاكى وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شرحه ثم اعلم ان قول
الشارح وهذا ظاهر فى الحذف يشعر ٣ بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر فى
الحذف مطلقا ولاشك ان وصفه به فى مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان
يقال هذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لاجره الاصلى
ولا يخفى انه تعسف (قوله لاقطع بان المقصود سؤال اهل القرية) لم يلتفت

٣ فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية فى ذلك اللهم الا الى آخر نسخه

٩ فان التخلية فى هذه الامثلة حسنه حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة فى كلامهم كذا فى شرح الشريف للمفتاح وحواشيه نسخه

٦ والاقرب فى الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه التشبيه فى التخييليات كثير تفاوت يكون الجميع تشبيه صورة الشئ المخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط نسخه

٣ انما قال يشعر لاحتمال ان يجعل قوله كالنصب فى القرية والرفع فى ربك قيدا مخصصا للحذف وان كان خلاف الظاهر كما يدل عليه اختصاره فى المقابلة على قوله واما المجاز بالزيادة منه

الى قول القاضى بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك (قوله فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولاشك ان اسمه شئ لزم ان لايكون ماهو فى موقع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لاتتعرف فلا محذور (قوله والاحسن ان لايجعل الكاف زائدة الى آخره) فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى (عن ذلك علوا كبيرا) وذلك لانه عز وجل مثل بمثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل لايقال لانسلم صدق ان الله تعالى مثل بمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه فى نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لايخفى فالاوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعنى مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفى ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى احد سوى المتكلم وايضا لانسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر فتأمل ٩ (قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان) قيل اتحاد الوجهين فى المآل وكون كل منهما كناية فى النسبة لاينافى عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان ماذكره الشارح فى شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشى حيث قال ثمه وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفى لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسيما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفى شبه المثل القاصر عن المثل فى المماثلة على مايقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفى من شبه ذاته ومعناه ليس كذاته شئ نحو (فان آمنوا بمثل ما آمنتم به)

٩ وقال بعضهم الكاف ليست بزائدة بل مثل ومثل ساكنا ومتحركا سواء فى اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى (وله المثل الاعلى) ويكون المعنى ليس مثل مثله شئ وهو صحيح انتهى فتأمل نسيخود

اى بنفسه فتأمل (قوله ايفعت لداته و بلغت اترابه) اليفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع و لا يقال موقع و هو من النوادر و لدات الرجل اترابه اعنى اقرانه فى السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة و هما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق و قد اشير الى معناه (قوله و كذلك يستعمل هذا فيمن له مثل و من لا مثل له) فان قلت كيف يستعمل هذا اعنى ليس كمثله شئ فيمن له مثل وهو مسوق لنفى المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل و من لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفى المثل ادعاء لا ينافى ثبوته حقيقة (قوله اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم) الانسب لسياق كلام المصنف ان يقال اعنى ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكى (قوله وارادة المعنى جائزة لا واجبة) المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا ينافى ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما فى (الرحمن على العرش استوى) وقد ذكرناه فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه (قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى الى آخره) واما ما اورده فى التلويح من انه لابد فى الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلى فى ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشئ اذ لابد فى المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقى ليفهم المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا فى الكناية دون المجاز تحكم (قوله و لا يقال جاء الامير معه) حاصله ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع و هذا باعتبار الغالب كما حققناه فى الفن الاول (قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة ارادة جواز المعنى) الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى (قوله اختصاص بموصوف معين عارض) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والتقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا و صار كاملا بحيث لا يفيد بمضافية غيره و انما وصف الاختصاص بالعروض على ما فى بعض النسخ لان الصفة من حيث هى صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها

بموصوفها الاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا (قوله بكل ابيض مخذم) الابيض السيف والجمع بيض (قوله ليحصل الانتقال من العام الى الخاص) يعني ان الكنايتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى عنه فلابد من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لاعموم و لا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة (قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن المسبب اطلاق المسبب على الذات و السبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح و بالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا السبب من ذلك اى تعلق به (قوله نحو زيد حسن الوجه) اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذى اضيف اليه الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شايع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لايرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه و قس على هذا زيد طويل النجاد اى حمايل السيف ونظائره (قوله قلت للقطع بانها آه) على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لامجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلاتصريح هناك حقيقة بل شائبة منه (قوله و عظم الرأس بالافراط مما تستدل به على بلاهة الرجل) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم و لهذا وصفت بنت هالة النبي عليه السلام بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ماذكرته تدقيق لايلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه او لا الى تلك البلاهة فلا محذور (قوله والجواب انه لاامتناع الى آخره) رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب و البعد بالنسبة الى المطلوب و الواسطة ليست بمطلوبة و الا لكانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب و لا قائل به والجواب كون الشئ مطلوبا او غير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم و يجوز ان يكون قصده الى في جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا الايحتاج

الى السماع (قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او بنفيها عنه مع)
عدم ذكر الموصوف محال) نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد
مخبرا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا
اى هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا او تقديرا
وقد صرح بهذا فى مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيما يكون مذكورا
لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكور الفظا لكنه
مذكور تقديرا او حكما (قوله وفيه نظر) وجهه ماسبق منه ان العموم لاينافى
الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال
فى المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف
باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها (قوله
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) الظاهر ان قوله
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور فى موقع التفسير للعرضية ولذا قال
الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عرضية اى مسوقة لاجل موصوف غير
مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف
غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى
واردت نفى الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين
(قوله ومنه المعاريض فى الكلام) وفى المثل ان فى المعاريض لمندوحة عن
الكذب اى سعة عن الكذب (قوله وهى التورية بالشئ عن الشئ) ورّيت
الخبر تورية اى سترته واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله
وراءه حيث لايظهر (قوله فيختص باللفظ المركب) لان الدلالة على المعنى
المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقى والمجازى تعين ان يكون
بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص (قوله ان قلت الوسائط مع خفاء فى)
اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة) فان قلت قلة الوسائط يدل على
وجود الوساطة فى الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا
واسطة وسبق ههنا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لاشك ان الكناية
الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفى فيها اللزوم يسمى
الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان
بانتفاء الواسطة رأسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو على العشوى
بان قل قد يستعمل فى النفى الصرف لكن ينبغى ان يحمل ههنا على المعنى

الاعم ليشمل القسمين (قوله كقولك فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الى آخره) لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب فى آذيتنى فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا اوتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية او المجاز بل اراد الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا (قوله اذلا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازوم) لما نبهناك آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية او فى المجاز (قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه) اى اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة فكأنه مبنى على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ فى امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول اشد مبالغة (قوله واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه الى آخره) فان قلت لا دخل للاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفى ان يقال لا تشبيه فى الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحى فان فيه تشبيها بالفعل والاصل فى وجه الشبه الى آخره قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه فى الاصل كما فى زيد الامير فالمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل فالتشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا آخر ما اوردناه فى تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان ﴿قوله الفن الثالث فى علم البديع﴾ (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس ٧ اى وضع رجله مكان يده وانما سمى الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه (قوله بين متضادين) هذا اخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جائز فيما فوق المتضادين (قوله لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت) قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف من الله فى شان عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف (قوله تردى ثياب الميت البيت) تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس هوارق من الديباج وحضر مرفوع بعد خبر لا مجرور

٧ وقيل من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الآخر اى وفقه والمآل واحد منه

٦ قيل فى كسبت واكتسبت مقابلة ايضا كما يفهم من كلام الشارح فى الآية على تقدير صحة ماذكر مقابلة فعلية ايضا منه

صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتأويل مما لاضرورة
اليه ولان الروى على الضم ٩ فان ماقبله عداعدوة والحمد نسيج رداءه فلم
ينصرف الا وا كفانه الاجر * ومابعده كان بنى نبهان بعد وفاته * نجوم سماء خر
من بينها البدر * والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة (قوله فكقول الحريرى)
فمذاغبر العيش الاخضر) وقع فى المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر
خضرة العيش كناية عن نعومة وطيبة فان كل غض طرى يوصف قلبه
بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الرأس وفوداه جانباه رثى لى اى
رق والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمى
كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا فى شرح الايضاح لجلال
الشاشى والموت الاحمر الشديد يقال احمر البأس اى اشتد وقيل اراد بالموت
الاحمر القتل (قوله مثل السببية واللزوم) قيل لا وجه لالحاق هذا النوع
بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منا فى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين
تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله فى الجملة
بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل
الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون
ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة عن الاربعة
فليتأمل (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الى آخره) فيه بحث بانه فات
الآية قسيم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت فى الايتين ولم يختلف فما تمت
مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره
فى معنى فنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح
واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ماسننقله
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبى
بيت ازورهم وسواد الليل يشفع لى * وانثنى وبياض الصبح يغرى بى * وفيه
نظر لان لى وبى صلتان ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى
فى قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمقابلة انما تكون بين
المستقلين كذا فى الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فنحو قول غيره هذا البيت
على رأس عبد تاج عز يزينه * وفى رجل حر قيد ذل يشينه * قال الصفدى فى

٩ فان ماقبله غداغدوة
والجمل ينسج روائه فلم
ينصرف الا وا كفانه
الاجر ومابعده كان
نعنى مابينهان بعد
وفاته نجوم سماء حرمن
بينها البدر نسخه

شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم فى هذا المعنى (قوله وصدق بالحسنى)
الآية اى بالخصلة الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام
او المثوبة الحسنى فسنيسره. اى سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا
سرجها والجمها و منه قولهم كل ميسر لما خلق له (قوله والشمس والقمر
بحسبان) اى بحساب معلوم يجريان فى بروجهما ومنازلهما (قوله قول
البحترى فى صفة الابل) وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفى حالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم
(قوله كالقسى المعطفات) القسى جمع قوس و اصله قووس بدليل قولهم
قوس الشيخ واستقوس) اى انحنى ورجل متقوس اى معه قوس قدموا
اللام الى موقع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو
فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى
ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء
فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة
للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال فى الصحاح و اذا نسبت اليها قلت
قلت قسوى لانه فلوع مغير من فعول فتردها اليه وقال بعضهم قدمت
السين على الواو فى قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على
احدهما فى الجمع فجمع قوس على قسى كما مر (قوله اسمعيل الوعد الخ) وفى
بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روى عن ابن عباس رضه ان اسمعيل
عليه السلام وعد صاحباله ان ينتظر فى مكان فانتظر سنة ووعد عليه السلام
اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفائه بذلك العهد معروف
وخص شعيبا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه (وماتوفيقى الا
بالله) واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك فيه قوله تعالى (وانك لعلى
خلق عظيم) وفى شرح العلامة زيادة وهى ابراهيمى الجود فعلى هذا يكون
من قبيل الجمع بين الخمسة (قوله كقول ابن رشيق الى آخره) الندى العطاء
والمأثور المروى من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر
والعنعنة الرواية اخذا عن قول الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه
السلام وقوله على ما يقال اى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
(قوله بما يناسب ابتداءه فى المعنى) لو قال يناسب ماقبله لكان اولى لان قوله
لا يدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف و ان كان ابتداء الكلام لكونه رأس

الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام
(قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار) فيه تأمل اذ المناسب له
هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق
من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار
من مقابل الكثيف لما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر
يكفى فى المناسبة (قوله ففى ذكر الحرف والنون ابهام) بل فى ذكر الرسم
ايضا حيث يوهم الكناية (قوله اى افسد حال المفسدين) اعترض عليه
بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان
النحت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا
بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد (قوله فلان يطبع
الاسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم اى عملت وطبعت من الطين
جرة (قوله فانه لولم يعرف ان القافية مثلا سلام الى آخره) يفهم من هذا
ان معرفة حرف الروى قد لا يكفى فى بعض الصور بل لا بد معها من معرفة
القافية فان مجرد معرفة ان الروى ميم لا يكفى فى ان القافية حرام لجواز ان يتوهم
انه محرم (قوله ومنه المشاكلة الى آخره) ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد
حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل
الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه
فان قيل كان ينبغى ان يذكر المشاكلة فى القسم الثانى لانها تتعلق باللفظ
اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسها ومن ثمة سماها
صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله تعالى (ان الله لا يستحيي) الآية
وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى
اللغوى لا الاصطلاحى وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعى ايرادها ههنا
والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى
ضرورة اعتبار العلاقة (قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى)
الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما فى ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله
ما فى نفسى وانت خبير بان لا اعلم ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى
بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير
عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفس كذا فى شرح الكشاف (قوله فتعبر عن الاصطناع

بلفظ الغرس اراد به الاصطناع المأمور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذى اعتبر هو مصاحباله فى التقدير هو غرس الاشجار واما يغرس قوله كما يغرس فلان فهو واقع فى صحبة الغرس الاول تحقيقا لاتقديرا فليس هو موضع التمثيل كما لايخفى فتدبر (قوله اى توقع المزاوجة الى آخره) ولك ان تقراء تزاوج على لفظ الخطاب اويسند الفعل الى بين على ماجوزه الاخفش فى قوله تعالى (لقد تقطع بينكم) (قوله حيل بين العير والنزوان) اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدى فى الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرهها فمر بها رجل فقالت ايباع الكفل فقالت نعم عماقليل وقال كيف مريضكم فقالت لاحى يرجى ولاميت يستراح منه وكان ذلك بسمعه صخر فقال * اما والله ان قدرت لاقدمنك * ثم قال لها ناوليني السيف فناولته فاذا هى لاتعله فقال ابياتا منها * اهم بامر الخير لواستطيعه * وقد حيل بين العير والنزان (قوله اصاخت الى الواشى الى آخره) قيل الصواب رواية ودراية اصاح بالتذكير لان ماقبله * كان الثريا علقت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى حده القمر * وفى شرح التبيان ان فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لامن العشق فيه ومن المعشوق فى الهجر لامن الهجر فى المعشوق (قوله اذا احتربت يوما الى آخره) الاحتراب الحرب والضمير فى احتربت ودماءها الى الفرسان المذكورة فى البيت السابق (قوله لفظه معنيان) قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين اواكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيماسبق مثله (قوله او الغزالة من طول المدى خرفت) الغزالة منصوب معطوف على اسم كان فى البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسة لشهر ضرداد انواعا من الحلل * قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان (قوله اعنى الرشاء) الرشاء على فعل بالتحريك ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى (قوله كبيت السقط اذا صدق الجد الى آخره) البيت من قصيدة مطلعها * مغانى اللوى من شخصك اليوم اطلال * وفى النوم مغنى من خيالك محلال * وقبل هذا البيت سيطلبنى رزقى الذى لوطلبته * لمازاد والدنيا حظوظ واقبال (قوله وبالخال المخيلة) المخيلة الكبر (قوله والتحمل للتثنية من ضيق العطن) العطن المناخ حول المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية (قوله وهو

ان يراد بلفظ واحد له معنيان) المراد من المعنى اعم من الحقيق والمجازى
(قوله وهو ذكر متعدد الى آخره) والضمير راجع الى اللف والنشر لانهما
نوع واحد من المحسنات المعنوية (قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
الى آخره) فان قيل قد تعين الضمير المجرور فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل
فلا يكون الآية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعين فيه قلت
التعين المنفى فيما سبق انما هو التعين بحسب اللفظ والتعين فى الآية الكريمة
انما هو بحسب والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار
من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا (قوله وههنا نوع آخر من اللف لطيف
المسلك الى آخره) لم يرد ان مجرد المعنى الذى ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث
لا يهدى اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى
النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف
وهذا النوع من اللف لطيف المسلك الى آخره الى ان هذا النوع يزداد
لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل
المحشى (قوله فعدة من ايام اخر) فان قلت اخر جمع آخر لانه لليوم وآخر لا يجمع على
فعل وانما يجمع عليه اخرى تماوجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى
المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل
فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا فى الاقليد (قوله الا النقاب المحدث) النقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن فى الامور كانه حدث بها (قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة الى آخره)
الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعنى فى
الاداء والقضاء (قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد آه)
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله * اديبان فى بلخ لا يأكلان * اذا صحبا
المرء غير الكبد * فهذا طويل كظل القناة * وهذا قصير كظل الوتد *
من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه فمن اين التعين فيه مع ان
اديبان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعين قلت من حيث ان اصل اسم
الاشارة ان تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع
لم يضر فى قصد التعين كذا ذكره فى شرح المفتاح (قوله ولو سلم فسواء جعلت
هذا اشارة الى آخره) فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه

(على)

على التعيين ان يضاف الى كل منهما مايرجع اليه يكون من خواصه فى نفس الامر وهذا لايحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاى فرق فى احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التى جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعنى قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) اللهم الا ان يقال لاتعيين فى الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير مارجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منها اشارة الى الآخر والاقرب على تقدير تسليم التساوى فى الاشارتين ان يصار الى مانقله من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ماذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم بتساوى الاشارتين فقد عرفت انه لايفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر ايضا كما تحققته تأمل (قوله الدهر معتذر الى آخره) كان سيف الدولة الحمدانى قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبى القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع (قوله اى سموات الآخرة وارضها) ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات واهل الآخرة لابدلهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لايعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه وانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه (قوله مااقام ثبير) الثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كما نغير (قوله وكذا الاستثناء الثانى معناه) فيه ان جعل الفساق داخلين فى الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة (قوله ساطلب حقى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهى المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يقف العدو على انه غير شاب (قوله وهو ان ينتزع من امر

الى آخره) هذا انتزاع امر دائر فى العرف يقال فى العسكر الف رجل وهم
فى نفسهم الف ويقال فى الكتاب عشرة ابواب وهو فى نفسه عشرة ابواب
والمبالغة التى ذكرت مأخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك
الا للمبالغة (قوله سعة اشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم (قوله اقول لها
اذا جشأت الى آخره) جشأت اى اضطربت وجاشت اى خافت وفى
الصحاح جاشت نفسى اى غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن اوفزع
قلت جشأت مكانك اى الزم مكانك تحمدى بالشجاعة اوتسريحى من آلام
الدنيا بالقتل (قوله ودع هريرة الى آخره) هريرة اسم امرأة (قوله ولهذا
استدرك الى آخره) اى لكون خير الكلام مابولغ عاب النابغة على حسان
بوجوه مذكورة فى الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة
بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه النجدة الشجاعة فان قلت
قد صرح الشارح فى قول الشاعر على ارؤس الاقران خمس سحايب
ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة
على حسان باستعمال جمع القلة موضعين قلت يكفى فى الاستدراك مايوهمه
ظاهر صيغة جمع القلة من القصور فى المبالغة (قوله غير متناه فيه) اى غير بالغ
فيه الى النهاية (قوله فى طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا
الفرس طلقا اوطلقين اى شوطا اوشوطين (قوله فاغراق) من قولهم
اغرق النازع فى القوس اى استوفى مدها (قوله ونتبعه الكرامة الى آخره)
قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة التزويد ويمكن ان يزود
الرجل جاره كلماتوجه الى جهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة
وماقيل ان الكرامة هى التنزل ليس بشئ اذا التنزل انما هو للقادم لا للذاهب
وانت خبير ان لفظة نتبعه هو الذى يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح
(قوله وعليه بيت السقط شجا ركبا الى آخره) ضمير شجا اى احزن راجع الى
البرق فى البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهى حنات برامة
نصف الكلام الى الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهى بلد بالشام
ورامة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل (قوله عقدت سنابكها)
السنابك جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره
ولا يفتح فيه العين (قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل)
خلاف الجد وهو الكلام الذى لايراد به الا المطايبة والضحك وليس منه

غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذر اى يقول كل مايريد ليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولى عند التبرى من المجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب وان جنى عليه لم اطلب (قوله فتنكر النعمان من ذلك) اى تغير يقال نكره فتنكر اى غيره فتغير (قوله ومنتجع) المنتجع المنزل الذى يطلب فيه الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء فى موضعه والمراد ههنا طلب المعروف (قوله اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدأ) لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التى يتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لايتصور هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين (قوله وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه) وقد صرح به فى الايضاح والبيت الفارسى المشار اليه بقوله كرنبودى عزم جوزا خدمتش* كس نديدى برميان اوكمر* (قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الى آخره) اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذا الجوزاء ليست ممايتنطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التى حولها يشبه الانتطاق لايقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لاحقيقة الانتطاق لانا نقول لانسلم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو ممايمتنع وقوعه فليتأمل (قوله ربى شفعتاه) الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت ان كان الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى دجاها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع (قوله طللان طال عليه الامداه) الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض

و النضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض و السرير الذى ينضد عليه المتاع (قوله الان صدر البيت العزاء الصبر) و البلقعة الارض القفر التى لاشئ بها (قوله ومنه التفريع) بالعين المهمله وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد يروى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من المتعلق الاول الى الثانى (قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل)الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الى آخره فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية (قوله احلا مكم لسقام الجهل البيت) السقام بفتح السين المرض وما فى كما دماءكم زائدة لاتمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى(فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره (قوله ولا دواء له انجع) فى شرب دم ملك اى انفع واكثر تأثيرا يقال نجع فيه الدواء اى دخل واثر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة على تمرة ويصم بها المعضوض فيجد الشفاء باذن الله تعالى (قوله واساة الكلم) الاساة جمع اس من الاسى بالفتح و القصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم (قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم الى آخره)اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه فى قوله (كما دماءكم يدل) على ان التفريع على عكس ماذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل فى قوله تعالى (واذكروه كما هداكم) والله اعلم (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة (قوله من نوع خلابة وتأخيذ القلوب) الخلابة الخديعة باللسان والتأخيذ من من الاخذة بالضم وهى رقية كالسحر (قوله وبيد بمعنى غير) الا انه

لايقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابوعبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيدانى اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ان ترنى بمعنى الترنين وهو الصوت (قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى) قال الفاضل المحشى الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام فى اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيده والا لم يعتبر الاجهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر فى تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثانى وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثانى ايضا لايخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمنى ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول فى الاول وعدمه فى الثانى لكن اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول فى تعريف الضرب الثانى فتأمل (قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك) ٦ اى عن الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذبه يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولاشك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة (قوله الاقيلا سلاما سلاما) سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله تعالى (لايسمعون فيها لغوا الاسلاما) واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لايسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام (قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا اه) بحر زاخر اى مرتفع ممتد الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال) التخصيص الذكرى وان لم يكن مستلزما لنفى ماعداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم فى كلام البلغاء قيل فى البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يمحو مانهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذى هو اعز الاشياء حتى يبقى فى الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدى هذا المدح احسن مامدح به ملك (قوله فقد سهى لان الشكاية مصرح بها) وقد يجاب بان مقصود الشارح بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالغرض وفيه تعسف (قوله ولابدلى من جهلة فى وصاله الى آخره)

٦ فيه رد على شرح الشيخ حيث اعترض على الشارح بمنع غناء اهل الجنة عن الدعاء بناء على ما اشرت اليه فانه لم يفرق بين دعاء ودعاء

يزيدان وصاله لايتيسر الابترك الوقار ومداراة رقبائه وملازمة عتبته والرضاء بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلة والخل بالكسر الخليل ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل (قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) اى احتمالا على سواء فلايتناول الايهام (قوله خاط لى عمر وقباء * ليت عينيه سواء) المصراع للبشار تمامه ✿ قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجاء * وروى ان بشارا قال له خط لى ثوبا لايدرى انه جبة او قباء اقل فيك شعرا لايدرى انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلايستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل (قوله وتفارقه باعتبار آخر وهو انه الى آخره) وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين فى المتشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما ونحوه وفى التوجيه لابد ان يكونا متضادين (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله ان يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض او صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره (قوله ومنه تجاهل العارف) فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية خبران والى سحر البلاغة ومالكه فلان يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولاتفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كانه هناك غلبه فى المقدمة (قوله اياشجر الخابور مالك مورقا الى آخره) البيت لليلى بنت طريف ترثى اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف فى لك والعامل معنى الفعل كأنه قيل ماوقع لك حال كونك مورقا (قوله وسوف اخال ادرى) اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اى اظن قال الجوهرى الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بنى اسد خاصة وهو القياس (قوله وهل يرجع التسليم اويكشف العمى الى آخره) وفى بعض النسخ اويدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلث الاثافى وهى الصخرات التى تجمع ويوضع عليها القدر فاعله (قوله وكالتعريض فى قوله تعالى وانا اواياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين) قال فى الايضاح وفى هذا اللفظ على هذا الايهام فائدة وهى انه يبعث المشركين على الفكر فى حال انفسهم وحال النبى عليه السلام والمؤمنون واذا فكروا فيما هم عليهم من

اغارات بعضهم على بعض وسبي زرارهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التى حرم الله قتلها وشرب الخمر التى تذهب العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنين عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهى عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي عليه السلام والمسلين على الهدى وانهم على الضلال فبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة (قوله كقوله قلت ثقلت آه) ومن هذا الباب قول ابن رديدة المعرى من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضى ضياعه ان قال قدضاعت فيصدق انها * ضاعت ولكن منك يعني لوتعى * اوقال قدوقعت فيصدق انها * وقعت ولكن منه احسن موقع * ومااليق بحال هذا القاضى قول من قال ولماان توليت القضايا * وفاض الجرم من كفيك فيضا * ذبحت بغير سكين وانى * لارجو الذبح بالسكين ايضا * ومماقيل فى القضاة * قضاة زماننا صاروا لصوصا * عموما فى القضايا لاخصوصا * يرون الغنم اموال اليتامى * كانهم تلوا فيها نصوصا * وخفنامنهم لوصافحونا * لسلوا من خواتمنا فصوصا (قوله من غير تكلف فى السبك الى آخره) المراد من التكلف فى السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غيردال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمر بن بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اى سال وتضعضعت حالهم اى اتضعت (قوله او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل) فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى المشابه المنتفى فيهما فلا محذور (قوله ويوم تقوم الساعة الآية) الالف واللام زائدة لاتعتبر ولا كذلك الميم فى مساق تأمل (قوله وذى زمام الى آخره) الواو بمعنى رب واسناد العرفاء الى الذمة مجاز (قوله وكقول ابى العلاء مطايا مطايا الى آخره) من قصيدة مطلعها تحية كسرى فى نساء وتبع لربعك لاارضى تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع لملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب فى ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلتك عندى تقتضى ان احيي ربعك بتحية الملوك ولاارضى مايعتاده المحبون من تحية اربع والمطلوب المد والمنا القدر والمنازل امامنازل

الحيية وضمير عنها للطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجه على الوجهين بمعنى القوة يقال آجدنى بعد ضعف اى قوانى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعني يظهر من كلام الفاضل المحشي (قوله ولاتله عن تذكار ذنبك وابكه) البيت من قصيدة مطلعها * لعمرك مايغنى المغانى ولاالغنى * اذا اسكن المثرى الثرى وثوى به * فجد من مراضى الله بالمال راضيا * بماتقتنى من اجره وثوابه * وبادر به صرف الزمان فانه * بمخلبه الاشقى يغول ونابه * وبعدالبيت المذكور فى الشرح * وان قصارى مسكن الحى حفرة * سنزلها منتزلا عن قبابه * فواهاالعبد ساءه سوء فعله * وابدى التلاقى قبل اغلاق بابه * لعمرك كلمة قسم والمغانى المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان و يغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواها كلمة التعجب وتلاقى الامر تداركه يريدبه التوبة قبل ان يغلق باب التلاقى بعدم القدرة عليه (قوله كقولهم البدعة شرك الشرك) الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصياد (قوله او زائدة على مذهب الاخفش) حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور (قوله من عصاه ضربه بالسيف) وقيل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم (قوله كافظى نظر ونكل الى آخره) اورد ثلاثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق بها اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر (قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى الى آخره) لاشك ان لفظ هو فى كلام المصنف راجع الى الحرف الذى فى قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح ۹ يدل على انه راجع الى المضارع ولايخفى فساد المعنى حينئذ اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتأمل (قوله بينى وبين كنى الى اخره) الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الداثر لايتبين فيه اثر يهتدى به (قوله اقل خبا) اى خداعا (قوله لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا) قديجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين اذليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم

۹ وانما قال وظاهر كلام الشارح اما ماذكره من ان المقصود بيان حاصل المعنى واما لاحتماله ان رجع الى الحرف وكونه ثلثة باعتبار الرجوع فى الاول والوسط والآخر وقوله لان الحرف من وضع الظاهر موضع المضمر فليتأمل ١٢

اتحاد مخرجهما لاعلى طول المسافة بينهما فليتأمل (قوله وكفو لهم غرك عزك الى آخره) قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية رضى الله تعالى عنه و كتب معاوية اخذ فى جوابه على قدرى على قدرى قصار ذلك اى نهايته وعل لغة فى لعل (قوله لهم فى مسعود متى يعود الى آخره) فى كل من الامثلة الثلثة تصحيف فان فى مسعود ثلث سناته بعد الميم وكذا فى متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفى المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا فى المبئ والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفى استنصح ثقة خمس سنات بعد الالف كما فى ايش تصحيفه واثبت بتصحيفه فكل من الثلثة الاخيرة تصحيف الاخر (قوله وبهرون) اذا ما قلبا الالف فى قلبا للاشباع وقلب هرون النورة وقيل وتمامه ان هرون اذا قلبا * يجعل للحية شيئا عجبا (قوله اذ لاصدارة الحشو المصراع الثانى قد يجاب بانه اذا كان لحشو المصراع الاول) صدارة بالنسبة اليه لكان الحشو المصراع الثانى ايضا صدراة بالنسبة اليه تأمل (قوله كقوله سريع الى ابن العم الى آخره) وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى سنه بمضيع (قوله اقول لصاحبي والعيس الى آخره) العيس بكسر العين المهملة الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا اومضى منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمجاراة المماشاة (قوله هو الخفة وقلة الفعل) هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التميز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى ملامه مشافهة او على الحال (قوله املتهم ثم تأملتهم الى آخره) ومن هذه القصيدة قوله ياقوم قد طال مقامى بكم من غير نفع الرواح الروح (قوله ثوى فى الثرى الى آخره) ثوى اى اقام والضمير الاول بمعنى السرو الثانى بمعنى الكثير والنائل العطاء (قوله قول الحريرى فلاح يرحى على جريان العنان الى آخره) اى ظهر المشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعداله (قوله ومضطلع بتلخيص المعانى الى آخره) المضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به ٩ وتلخيص المعانى اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور * وكم من قارئ فيها وقار * اضرا بالجفون وبالجفان * ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى مطعم للضيفان

٩ مفتعل من الضلاعة وهى القوة وشدة الاضلاع ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت الثنية اى علوتها اى هو عال لذلك الامر مالك له ولعل الحريرى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل بالى نسخه

واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه اطعم مافيها وجعلها خالية (قوله نحو قوله تعالى مالكم لاترجون لله وقارا الآية) اى مالكم لاتخافون لله عظمة (قوله وذلك بان يكون احدى القرينتين او اكثر) فيه نظر لانه بقى قسم آخر يشمله قول المصنف رحمه الله والافتوازو هو ان يكون نصف مافى احدى القرينتين ومايقابله من القرينة الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرور واكواب فى الوزن والتقفية واما لفظة فيها فلا يقابلها شئ من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ماذكره اعنى قوله وذلك بان يكون الى آخره سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذى ذكرته لدلالته الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز لاعروة له (قوله كقول الصابى لايدركه الاعين الى آخره) صدره الحمد لله الذى لايدركه الاعين الى آخره (قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية) الادو الادة الداهية والامر الفظيع (قوله فى سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لاشوك له كانه خضد اى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه اى فليست له ساق بارزة فى الصحاح نضدمتاعه ينضده بالكثر وضع بعضه على بعض وظل ممدود اى ممتد لاينسخه الشمس (قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الاية) نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عنى انه لفرح فخور (قوله واثرت به يدى) اى صارت ذاثروة وغنى (قوله لما اقتصدت غارب الاغتراب الى آخره) حكى المسعودى عن بعض اهل العلم اقتعد الراعى قعوده اذا ركبه فى كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذى يمكن ركوبه والغارب مابين السنام والعنق والاغتراب من الغربة وانأتنى ابعدتنى والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب والتطويح الرمى وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصنعاء قصبة اليمن مدينة كبيرة (قوله افاطم مهلا الى آخره) الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى امهلى مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد (قوله ولم ينهد الى بلد) من نهد ينهد اى نهض (قوله مغانى الشعب الى آخره) المغانى جمع المغنى وهو

المنزل من غنيت بالمكان اى اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه (قوله فتى كان شربا الى آخره) الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اى اكلت ماشاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة (قوله خارجة مما نحن فيه لعدم وجود السجع) بعدم الموافقة بل لاتصريع فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة (قوله والكرام جداول) جمع جدول وهو النهر الصغير (قوله قول البحترى فاجم لما لم يجد الى آخره) يمدح فتح ابن خاقان ويذكر مبازرته للاسد والضمير فى اجم واقدم للاسد (قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك) لان القافية لاتكون الا فى البيت من الشعر فيستلزم تحققها استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن على قصد بوزن عربى فما ليس له معنى خارج بلفظة الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج بقوله وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجوائز لا من اللوازم سيما اذا خفى ومن البين ان اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى (قوله فهذه الابيات كلها من الطويل) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه الثانى هو مسدسه الذى عروضه سالمة وضربه مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن وهو مربعه الذى اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى (قوله جودى على المستهتر الى آخره) فلان مستهتر بالشراب اى مولع به لايبالى ماقيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق اوحزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جو مثل دو والشجى على وزن فعيل ايضا من الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة يائية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس (قوله والاعنات من العنت)

وهو الوقوع فى امر مشاق وقدعنت الرجل واعنته غيره (قوله وهو الحرف الذى هى عليه القصيدة وتنسب اليه) يرد عليه ان هذا التعريف دورى ضرورة توقف معرفة الرووي حينئذ على ماأخذ فى تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفته الروى اذلاينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف رؤيها فالتحقيق فى حرف الروى ماقدمناه نقلا عن ابن جنى (قوله اومن الروى) وفيه وجوه اخرذكرتها فيما سبق (قوله ساشكر عمرا الى آخره) قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان فى قوله وان هى جلت للوصل اى لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة فى نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون نافية معطوفة على لم تمتن اى ولم تكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك فى نفس الامر (قوله وجعل ايادى بدل اشتمال من عمرو) فينبغى ان يقدر الرابطة اى ايادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال وان لم يجب فى بدل الكل كعدم وجوبه فى الجملة التى هى نفس المبتدأ وقدجوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون ايادى مفعولا ثانيا ايضا فيه نظر لانه مخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته لاالى مفعول واحد اللهم الاان يبنى على التسامح (قوله يقال فى الكناية عن نزول الشدة الى آخره) الكلام مبنى على تشبيه السقوط الرتبى الذى هو الفقر بالسقوط الحسى بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان (قوله وارغد) يقال عيشه رغد ورغد اى واسعة طيبة (قوله واشتار العسل من اختار الكسل) يقال شرت العسل واشترتها اى اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشتار العسل (قوله قلت يحتمل ان يريد الى آخره) قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله مالايلزم فى السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو فى السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا مالايلزم فى السجع على مالايلزم فى مذهب السجع فاندفع هذا التوهم (قوله اولعدم رجوعه الى تحسين الكلام) فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله فى فن البلاغة لاقسميه ولهذا جعل فى الايضاح مايرجع الى التحسين فى الخط ومالااثرله فى التحسين اصلا قسمين ممالايدخل فى فن البلاغة ولم يذكر فى المختصر الاعدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب

فى العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى آخره ويمكن ان يوجه بان لفظة
او اشارة الى التخيير فى التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع فى
عبارة المفتاح (قوله فتنى فجننى آه) جننى اى صيرنى مجنونا وتجن اسم امرأة والتجن
ان يدعى عليك ذنب لم تفعله يفتن اى يتنوع غب تجن اى بعد تجن (قوله من
يلق يوما على علاته الى آخره) اى على كل حال وهرم بكسر الراء اسم
رجل وهو هرم بن سنان بن ابى حارث المرى صاحب زهير الذى يقول فيه *
ان البخيل ملوم حيث كان * ولكن الجواد على علاته هرم * واما الهرم
بفتح الراء فهو كبر السن (قوله صفراء لاتنزل الاحزان ساحتها الى آخره)
الظاهر انه يصف دينارا لكن فى بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف
خمرا كما يدل عليه البيت الثانى وهو قوله * فى كف ذات حرفى زى ذكر * لها محبان
لوطى وزناء (قوله ومثل التعديد الى آخره) قال العلامة فى شرح المفتاح فان روى
فى ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية فى الحسن
كقولهم وضعنا فى يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى
والاثبات والنفى والبسط والقبض والابرام والنقض والهدم والبناء والمنع
والاعطاء ومن ذلك قول المتنبى بيت والخيل والليل والبيداء تعرفنى * والضرب
والحرب والقرطاس والقلم * (قوله ومثل ما سمى تنسيق الصفات الى آخره)
مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوى قوله عليه
السلام الا اخبركم باحبكم واقربكم منى مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا
الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون وقوله عليه السلام الا اخبركم
بابغضكم الى وابعدكم منى مجالس يوم القيمة اسوؤكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون
ومن النظم قول عباس ابن عبد المطلب فى مدح الرسول عليه السلام * وابيض
يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للارامل * (قوله وعلم بذلك ان
الخاتمة آه) قد سبق منا فى بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه (قوله بالتهلل)
اى بالبشاشة والسرور (قوله مزحل) اى مبعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة
(قوله عار واهتضام) هضمت الشئ اى كسرته فيقال هضمه حقه واهتضمه
اذا ظلمه وكسر عليه حقه (قوله وانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى
الى آخره) انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدنى شعرا فمفعوله الاول

ههنا محذوف اى انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على اينا
نصب لانها مفعول لادرى وقوله وانى لاوجل اعتراض و يغدو بالغين المعجمة
اى يصبح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما فى مثل
قبل و بعد اى اول كل شئ وحاصل المعنى و بقاؤك ماعلم اينا يكون اقدم
من الآخر فى غد والموت عليه وانى خائف مترقب (قوله دع المكارم الى آخره)
المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة (قوله وقوفا بها صحبى الخ)
وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى اللبث
لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل نبك اى قفا نبك فى حال وقف اصحابى مراكبهم على قائلين
لاتهلك اسى اى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل اى اصبر اصبرا جميلا
(قوله شم الانوف الى آخره) الشم جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع فى قصبة
الانف مع استواء فى اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد
ههنا المجد والشرف اى من النمط الاول فى المجد والشرف (قوله و يسمى
اغارة ومسخا) الاغارة فى اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه
التسمية ظاهر (قوله و يسمى القنا) القنا جمع قناة وهى الرمح والسمر وهو جمع
اسمر من السمرة وهو لون الاسمر (قوله انسى ابانصر الى آخره) احدى
الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى (افترى على الله كذبا) والاستفهام
انكارى و ينيل من الانالة وهى الاعطاء (قوله قال الشيخ فى المسائل المشكلة
الى آخره) وقد يجاب بان المراد بخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا
لم يتصور من الزمان تجويزه وجود مثل له فكيف يتصور عن الانسان فيكون
حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لانه لايجوزه فضلا عن ان يأتى به وانت
خبير بانه لابد ان يعبر شئ يتعلق به البخل فان قدر مضاف اى تجويز مثله
لبخيل يفهم منه جواز وجود مثله فى نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله
فاصل القصور بحاله (قوله اعدى الزمان سخاؤه الى آخره) الاعداء
ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى الحديث لاعدوى
اى لايعدى شئ شيئا (قوله لان المعنى على المضى والمراد لقد كان) فان قلت
المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار
او حكاية للحال الماضية كما تقرر فى امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء

سخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تأمل (قوله قال ابن جنى اى تعلم الزمان الى آخره) فالبيت على ماذكره ابن جنى من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى لم تخلق (قوله وقيل انها جمع لهاة) وهى اللحية المطبقة فى اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات (قوله وكذا قول القاضى الارجانى) ان الرواية فى اسر على صيغة المعلوم فودعى بكسر الدال لاغير فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فودعى بفتح الدال على انه مصدر اواسم مكان اى وقت توديعى والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين (قوله وقائلة الى آخره) اى رب جماعة قائله وسمطين سمطين حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط مادام فيه الخرز والافهو فى سلك حشابها اى ملاء بها قيل قول الزمخشرى افضل لان فيه صنعة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله * قال لى يوما سليمان بعض القول اشنع * قال صف عندى علينا آتينا اتقى واورع * قلت انى ان اقل مافيكما بالحق تجزع * قال كلا قلت مسهلا قال قل ان قلت فاسمع * قال صفة قلت يعطى قال صفنى قلت تمنع * واجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ونوا لم يذكرها المصنف ولوسلم فهى انما تعتبر فى السؤال المكرر والجواب المعاد (قوله مقيم الظن) اى انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والامانى جمع امنية والقلق الاضطراب والحدوى العطاء (قوله وقول ابى الطيب وانى عنك الى آخره) لغاد لرائح وفناء الدار ما امتد من جوانبها محبك اى انامحبك (قوله فى المجلس الخاص) اى الممتلى (قوله رحب الباع) الرحب الواسع والباع قد رمد اليدين (قوله مدى جعفر) اى الغاية التى بلغ اليها جعفر (قوله وقول ابى تمام بعده الى آخره) فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر بالباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعنى المبوسة وبين تسميه الجازع حازما وتلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لايشتمل على هذه اللطائف فلايكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول

(قوله ان يكون احدى البيتين نسيبا) يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اى شبب بها (قوله اى المعنى المختلس) يقال خلست الشئ واختلست اى استلبته (قوله سلبوا) على صيغة المجهول (قوله وهذا يسلمهم وغيرهم) وقع بعده فى بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غارت عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابونواس هذه الابيات * قولا لهارون اما الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * انت على مابك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد * ليس من الله بمستنكر * البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع (قوله واذا جعلتها للعطف) رجحت الحالية بما فى العطف من ايهام تجوز عدم محبته مع محبة الملائمة فيه (قوله ونعمه معتف الى آخره) نعمة مبتدأ واحلى خبره وجدواه اى عطاه مفعول معتف بمعنى سائل (قوله وقد ظللت عقبان الى آخره) العقبان جمع عقاب الراية وهى العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بقعبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثانى جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذى يضرب الارنب ويعرف به (قوله لاجل توقع الفريسة آه) الفريسة ما افترسه السباع والميرة الطعام (قوله فلم يلم بشئ الى آخره) يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم (قوله كما يحكى عن ابن ميادة الى آخره) ميادة اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع عن حديد الهند والحطيئة اسم شاعر وسمى به لقصره وقيل لدمامته (قوله فاستعفى فما اعفى) يقال اعفنى من الخروج معك اى دعنى منه واستعفاه من الخروج معه اى سأله الاعفاء (قوله فكانه قال لايستعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم الى آخر القصة) وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل فى الضريبة والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم

لا ينثنى واغماد السيف جعله فى غمده الى غلافه وان فى ما ان يعاب زائدة صبا
اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى ذل ومراغة ام جرير
لقبها به الاخطل تعريضا بانها تمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على
القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن وهى مايلزم اداؤه كالدين
مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج
فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فاظنك بهافى غيره كذا قيل وهذا
انما يتم اذا فهم الفك مجازا وظبة السيف طرفه ومناط التميمة وهى العوذة
التى تعلق على عنق الانسان العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل
(قوله واغرب) اى اتى بشئ غريب بديع (قوله ان كنت ازمعت الى اخره)
قيل ازمعت يتعدى بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف
قوله الغرم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه
والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء ومافى غيره ماجزم زائدة (قوله
وهى المخايلة) المخايلة المخادعة (قوله اذا ضاق صدرى الى اخره) المنبه فى البيت
على كونه من شعر الغير قوله تمثلت بيتا (قوله كانت بلهنية الشبيبة الى اخره)
فى الصحاح هو فى بلهنية من العيش اى سعة وهو ملحق بالخماسى بالف فى آخره
وانما صارت الالف ياء لكسرة ماقبلها والنون زائدة لكن اورده فى بلهن
وحقه ان يذكر فى فصل بله من باب الهاء لانه مشتق من البله اى هو عيش
ابله قد اغفل والنون والياء فيه زائدتان للالحاق بخنفته والشبيبة الشباب والصحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الاتى بشئ جميل (قوله كأنه
كان مطويا الى اخره) الاحسن جمع احسنة وهى الحقد اذا ما اسهلوا اى اذا
صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول
الى العيش الناعم (قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر) وبعده كان لم اكن
فيهم وسيطا * ولم تك نسبتى فى ال عمرو (قوله قد قلت لما اطلعت) الوجنات
جمع وجنة وهى ماارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين
الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس ورد اخضر
كذا فى شرح الايضاح لجلال الشاشى والمراد به ههنا الشعر النابت على
وجهه والهمزة فى اعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار

واراد السارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترفقا امر من ترفق اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفاء (قوله كنا معا امس فى بؤس نكابده الى اخره) اراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبوس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الوجع (قوله مجر عوالينا الى اخره) العوالى جمع عالية الرمح وهو مادخل فيه السنان الى ثلاثة والسوابق الخيل (قوله لمعشر الى اخره) هو ابن جلاى ابن رجل وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم والثنايا جمع ثنية وهى طريق العقبة (قوله انلنى بالذى استقرضت اه) انلنى اعطنى والباء فى بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضت والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت اوالى الذى فى بالذى وقوله عنت اى خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واتق المشبهات) اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الاشياء التى لايعرف حلها (قوله كقول بعض المغاربة) المغاربة جمع مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة (قوله على اصاغره) متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق مايخطر بقلبه من جنس التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا (قوله لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى الى آخره) حوم الهوى قلوبا اى جعلتها دائرة حول الحبيب وطير القلوب مايتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل لمجئ الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطوء الثوب المجرع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو مايراه النائم فى نومه (قوله والنار عطف على الرمضاء) او معطوف على عمرو كاذكره فى المختصر فيكون ارق خبر الهمامع (قوله وعمر وهو جساس بن مرة) فيه سهو لان عمرو ابن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال ياجساس

اغثني بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمر اغثني بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته (قوله وهي ان البسوس آه) البسوس اسم امرأة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية مافوق نجد الى ارض تهامة والى ماوراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكرها لم يعرفها تشخب اى تسيل (قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه) وانشأت تقول * لعمرك لو اصبحت فى دار منقذ * لما ضيم سعد وهو جار لا بياتى * ولكنى اصبحت فى دار غربة * متى يعد فيها الذئب يعد على شاة * والعقر قتل الابل والفحل ذكر الابل اهدائى اى اسكنى من هدأ يهدأ والغرة الغفلة فاجهزت عليه يعنى على القتيل اى اسرعت قتله ونشب الشر اى علق وتغلب وبكر قبيلتان (قوله كانى ساورتنى الى آخره) المساورة المواثبة والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض ناقع اى بالغ (قوله انا البازى المطل الى آخره) المطل المشرف من اطل عليه اى اسرف ونمير قبيلة ولهذا انث الضمير العائد اليها واتيح له الشئ اى قدر وانصبا بالنصب على التميز ٣ (قوله تكش) اى تصوت من الكش وهو صوت من جلده لا من فمه تراشى تصلح وتبرى من برى القلم نحته (قوله برقع وجلال) البرقع للدواب ونساء الاعراب وكذلك البرقع وجلال جمع جل (قوله كابينى لهم الى آخره) اى دعينى واتركنى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ووصف الهم بالتعب مجاز والتعب لصاحب الهم دليل اقاسيه اى اكابداهوا له وبطؤ الكواكب فى السير كناية عن طول الليل (قوله فراق ومن فارقت عن مذمم اه) مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدى الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن الميم اى المقصود كافور (قوله فواد مايسليه المدام الى آخره) اى لنا فواد ومانافية المدام الخمر وقوله مثل مايهب اللئام كناية عن قصر العمر (قوله وفى الغزل الى آخره) مغازلة النساء مخادعتهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرئ القيس والاسم الغزل وقيل

٣ قوله تميم بطريق اللوم البيت وبعده * ارى الليل يجلوه النهار ولا ارى * خلال المخازى عن تميم تجلت * ولو ان برغوثا على ظهر نملة * يكر على صفى تميم لولت * ولو جمعت عليا تميم جموعها * على ذرة معقولة لاستقلت * ولو ان ام العنكبوت بنت لهم * مظلتها يوم الندى لاستظلت * ذبحنا فسمينا محل ذبيحنا * وما ذبحت يوما تميم فسمت نسخه

الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة (قوله ويجب ان يجتنب فى المدح مايطير به) روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلى * يادار غيرك البلى ومحاك * ياليت شعرى ماالذى ابلاك * فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه * (قوله وكقول ابى الفرج الساوى آه) ومابعد البيت المذكور * ولايغرركم حسن ابتسامي * فقولى مضحك والفعل مبك * بفخر الدولة اعتبروا فانى * اخذت الملك منه بسيف ملك * وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك * فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا اومنك * ولوزهر النجوم اتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك * فامسى بعدما فرع البرايا * اسير القبر فى ضيق وضنك * اقدر انه لوعاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك * يقال فرعت قومى اى علوتهم بالشرف اوبالجمال والضنك الضيق (قوله السيف اصدق انباء من الكتب الى آخره) المراد بالكتب الى آخره كتب النجوم وحد السيف جانبه الذى يباشر الضربة والحد الثانى بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفائح مبتدأ خبره جملة فى متونهن جلاء الى آخره والصفائح جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بسود الصحايف كتب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لاتفتح (قوله فيمن عرض له شكاة عظيم لعمرى الى آخره) الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور * ولكنهم اهل الحفايظ والندى * فهم لملمات الزمان خصوم * فان بات منهم فيهم وعك علة * ففيها جراح منهم وكلوم * الحفايظ جمع الحفيظة وهى الغضب والحمية وملمات الزمان مصايبه النازلة والوعك مغث الحمى (قوله تودعهم والبين) الفرق والفليق الجيش والجمع فيالق (قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام آه) الشعراء على اربع طبقات الجاهلون كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين دركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وابى الطيب والاستشهاد بكلامهم الاان يجعل مايقوله بمنزلة مايرويه ولاوجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى اثناء تفسير قوله تعالى

قوله ويجب ان يجتنب فى المديح مايتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلى * يادار غيرك البلى ومحاك * ياليت شعرى ماالذى ابلاك * فتطير المعتصم بالله وامر بهدمه ودخل ابونواس على الفضل ابن يحيى البرمكى وانشده * ربع البلى ان الخشوع لبادى * عليك وانى لم اخنك ودارى * فانزعج الفضل متطيرا بذلك وعاد يكرر * يمحوا الله مايشاء فلما انتهى الى قوله * سلام على الدنيا اذا مافقدتم * بنى برمك من حاضرين وباد استحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم ولم يبق احد فى المجلس الاواستقبح ذلك من اختيار ابى نواس ودخل البحترى على ابى سعيد الثنوى فانشده * لك الويل من لعل بطاء اواخره * فقال له ابوسعيد بل الويل والجرب لك ٣

(كما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا) لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة الاتقان فى الاول لا يستلزم الاتقان فى الثانى والقول بان مايقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوى اشبه وهو لايوجب السماع قوله كقوله لورأى الله ان فى الشيب خيرا الى آخره قديقال لايتعين كون هذا من الاقتضاب لان اولى كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابوسعيد مشيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان اباتمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المصنف ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لاينافى ان يسلكه الاسلاميون و يتبعونهم فى ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام (قوله كقوله بقيت بقاء الدهر الى آخره) ومثله فى الفارسى طول وعرض حواستم اين نامه را مصلحت نامه شكستم خامه را * واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة اليه كقوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الظفرية كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار (قوله لانك اذا نظرت فواتح السور الى آخره) بيانه انك اذا نظرت فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة الى مايقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوائل السور وكالابتداء بالنداء فى مثل ياايها الناس ياايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجى نحو الم وحم فانه ممايبعث و يحرض على الاستماع اليه لانه يقرع السمع بشئ غريب واما خواتم السور ففى غاية الحسن الا يرى الى الدعاء الذى ختم به سورة البقرة والوصايا التى اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض فى خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذى فى خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذى فى خاتمة سورة الانعام وغير ذلك (قوله وقد اعجز مصاقع الخطباء) * واخرس شقاشق الفصحاء * يقال خطيب مصقع اى بليغ مجهر بخطبته امامن صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه

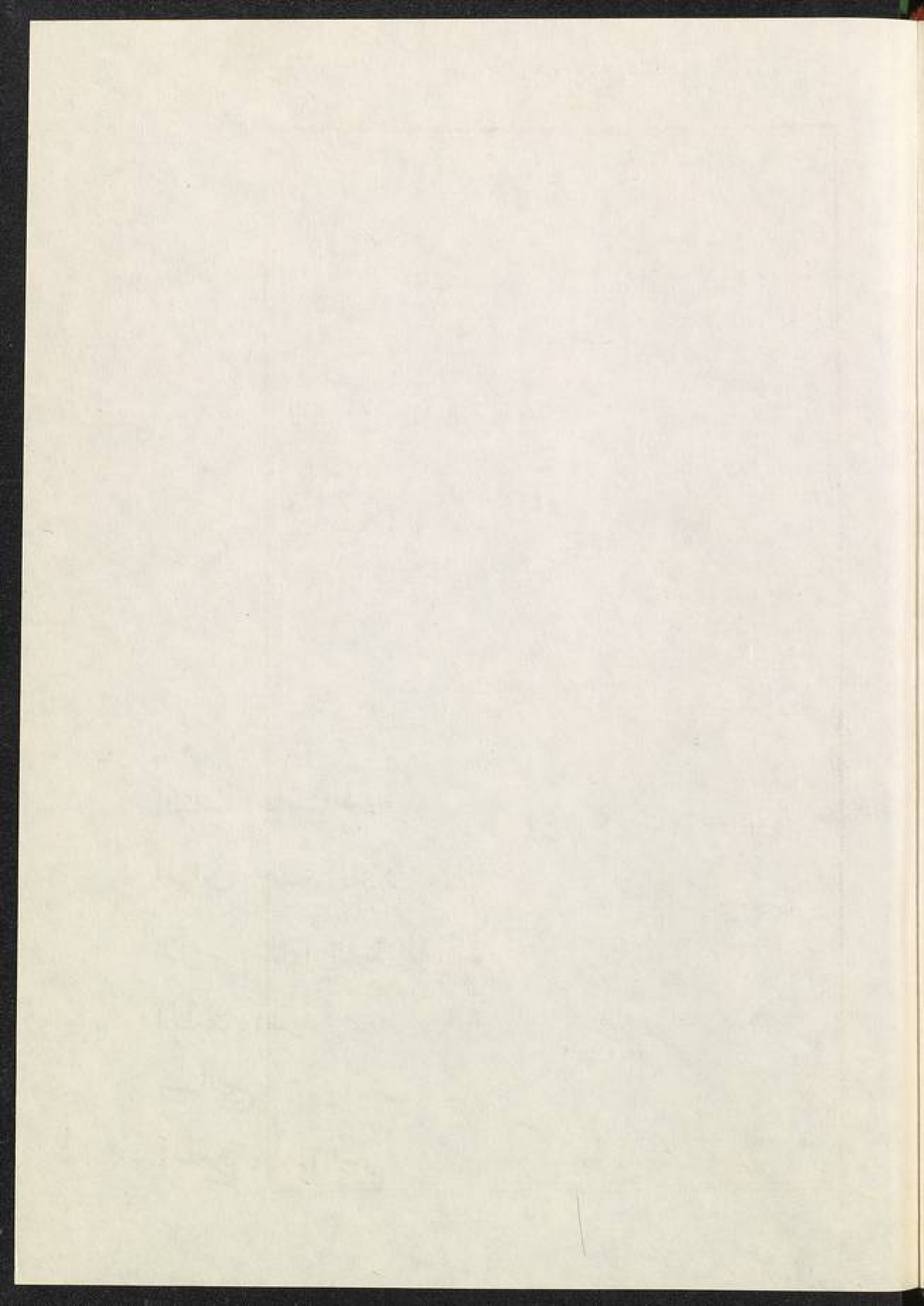
٣ لام لك ومما ينبغى ان يتجنبه الشاعر فى المدح اساءة الادب فانه اذا احسن فى نظمه واساء فى ادبه عطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا النجم العجلى دخل على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشد ارجو ربه التى هول فيها الحمد لله الوهوب المجزى حتى بلغ قوله * والشمس قدصارت كعين الاحول * فغضب هشام وامر بضربه وسجن ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيده وهى تسمع * ازبيده ابنه جعفر * طوبى لزائرك المثاب * معطين مارحلتك ما * يعطى الاكف من الرغاب * فهم الخدم والحشم يضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الاخير اولكنه اخطأ الصواب لانه سمع قولهم فى الشعر * شمالك اندى من يمين غيرك * وظهرك احسن من وجه سواك * فظن ان الذى ذهب اليه من هذا القبيل وفهمها نسخه

اعطوه ما امل ونبهوه على ما اهمل فعجب الناس من جاها وضياء حسنها

يأخذ فى كل جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اى وسط رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهى شبه رية يخرجها الفحل عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة فيقال: اهدر شقشقته وخطيب ذو شقشقة (قوله والتذكير للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان) وانما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة . .

قد كمل طبع هذه الحاشية * والجملة الانيقة المنيفة * فى زمن يمن حضرة السلطان ابن السلطان « السلطان الغازى عبد الحميد خان » لازال مجد شوكته دائما الى نهاية الدوران * وايد بالنصر والعز والشان * فى مطبعة شركت الصحافية العثمانية ووقع تاريخ ختامه فى اواخر ذى الحجة الشريفة لسنة تسع وثلاثمائة والف

فهرست



الكتاب : حاشية المطوّل

المؤلف : حسن الجلبي

الناشر : منشورات الشريف الرضي - قم

المطبعة : امير - قم

سنة الطبع : ١٤٠٦ - هـ

المطبوع : ١٠٠٠ نسخة

